مركز دراسات المستقبل الأفريقي



سلسلة دراسات إفريقية (٢)

الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا

محمد عاشور مهدي

تقديم

أ. د. إبراهيم نصر الدين

مركز دراسات المستقبل الإفريقى

المراسلات: ٢٦ ب شارع الجزيرة الوسطي - أبو الفدا - الزمالك - القاهرة

ت: ٣٤٠٦٥٤٣ - ٣٤٠٩٨٢٥ فاكس : ٣٤٠٩٥٢٠

الحدود السياسية
وواقـع الـدولة فى إفـريقيـا

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م)

الحدود السياسية
وواقع الدولة في إفريقيا

محمد عاشور مهدي

تقديم

أ.د. إبراهيم نصر الدين



مركز دراسات المستقبل الإفريقي
القاهرة
١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

(سلسلة دراسات إفريقية ؛ ٢)

مركز دراسات المستقبل الإفريقي
٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المركز بالقاهرة .

مهدى ، محمد عاشور .
الحدود السياسية وواقع الدولة فى إفريقيا / محمد عاشور مهدى ؛ تقديم إبراهيم نصر الدين .- ط١. - القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦
٢٧٤ص ، سم .- (سلسلة دراسات إفريقية ؛ ٢)
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية .
تدمك ٠ - ٠٠ - ٥٧٧٥ - ٩٧٧
١ - إفريقيا - الحدود السياسية .
أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٢٠.١٢ .
رقم الإيداع : ١٩٩٦/٨٥٨٧

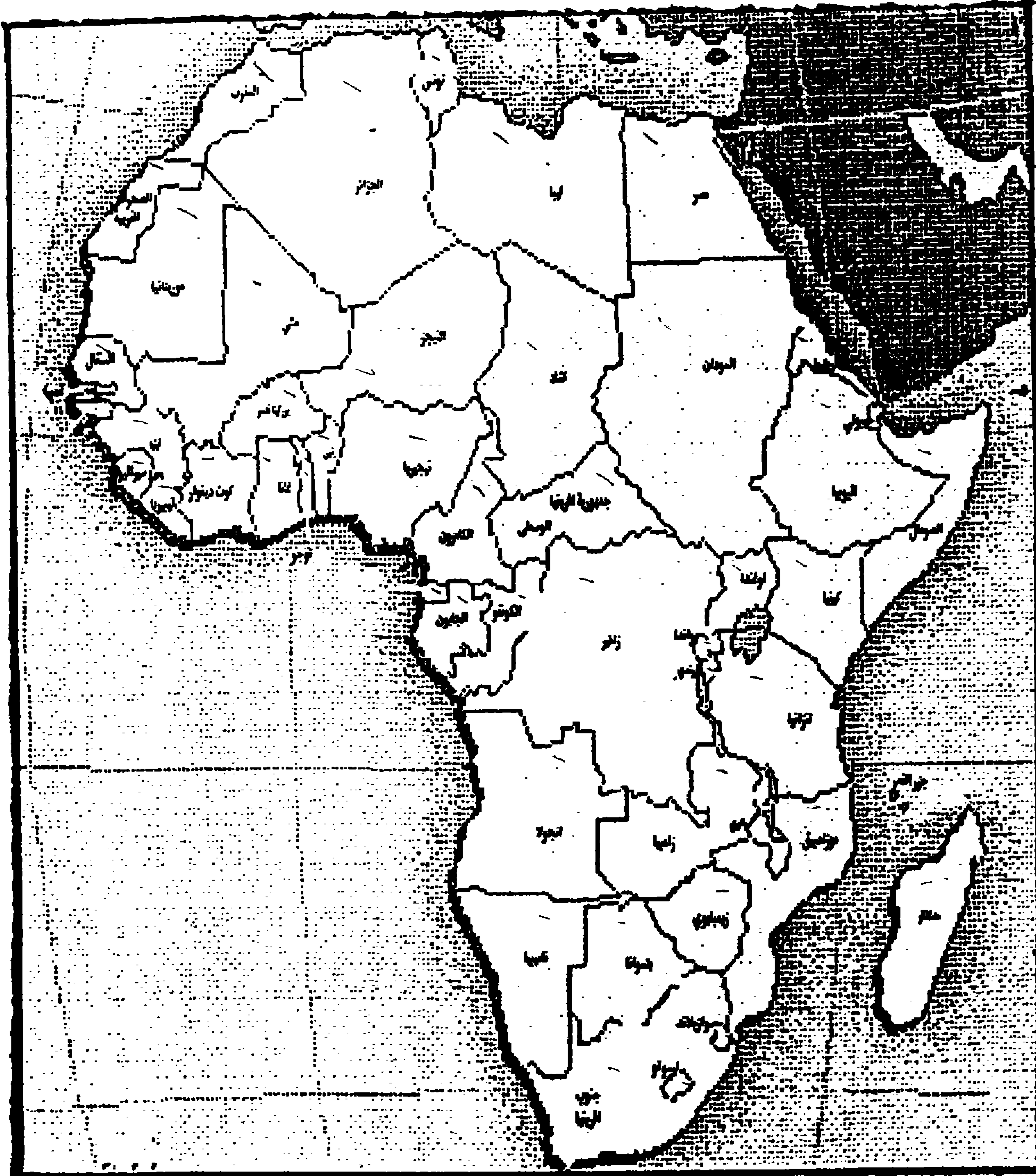
المحتويات

قائمة الجداول والخرائط

الموضوع الصفحة

خريطة (١)

إفريقيا سياسيا عام ١٩٩٦



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعد هذه الدراسة على جانب كبير من الأهمية فى حقل الدراسات السياسية الإفريقية فهى من جهة تؤصل نظريا وعمليا لظاهرة لم تلق الاهتمام الكافى فى الكتابات العربية وهى الحدود السياسية الإفريقية ، وهى من جهة ثانية تعالج الموضوع فى إطار كلى شمولى يسمح بمتابعة الظاهرة بمختلف أبعادها وأشكالها على نحو يسمح بالمقارنة والتنبؤ بمساراتها ، ثم إن الدراسة من جهة ثالثة تكشف الكثير من أبعاد الغموض الذى أحاط بالظاهرة ويدفع ببعض الباحثين إلى الأنتهاء إلى نتائج أبعد ما تكون عن الصواب بشكل قادهم إلى مزالق خطيرة على المستويين الأكاديمى والعملى.

لقد درج جل الجغرافيين ، ونفر من المؤرخين العرب ومنذ مايزيد على ربع القرن – على القول بأن مشكلة الحدود بين الدول الإفريقية تعد من أخطر المشكلات التى تواجهها القارة الإفريقية ، ذلك أن هذه الحدود ليست طبيعية من جهة ، ثم إنها لم تراع الاعتبارات البشرية حين قسمت القبيلة الواحد بين دولتين أو أكثر من جهة ثانية ، وأن من شأن ذلك تفجير الصراعات بين الدول الإفريقية بعضها البعض بكل مايحمله ذلك فى طياته من مخاطر تهدد كيانات الدول الإفريقية واستقرارها . وقد انتهى البعض من هؤلاء وأولئك إلى وضع مايشبه التوصيات بضرورة تعديل هذه الحدود لتتماشى مع الأوضاع الطبيعية والبشرية ، أو تشكيل كيانات اتحادية كبرى فى افريقيا تختفى فيها هذه المشكلة ، أو الدعوة إلى قيام الولايات المتحدة الإفريقية .. إلخ.

وأحسب أن هؤلاء وأولئك قد تناسوا – وفى لحظة إنفعال غير أكاديمية – أن معظم حدود دول العالم – إن لم يكن جلها – قد خطط نتيجة لعمل من أعمال القوة بين طرفين، أو نتيجة لعملية استعمارية استهدفت تحقيق مصالح القوى الاستعمارية بالأساس ، وبالتالى فإن جل حدود دول العالم لا هى طبيعية ، ولا هى بالحدود البشرية ودليلنا على الحالة الأخيرة ينبع من أن غالبية مجتمعات دول العالم مجتمعات تعددية ، فلماذا إذن يراد لحدود الدول الإفريقية أن تكون استثناء ؟

ثم السعى والدعوة لجعل الحدود السياسية للدول الإفريقية تنطبق على الحدود الطبيعية والبشرية ، إنما تحمل فى طياتها دعوة لإقامة الدولة القومية فى إفريقيا . وهى ظاهرة لم تشهدها دول العالم إلا فيما ندر (ألمانيا النازية – إيطالياالفاشية – اسرائيل .. إلخ) وحتى فى الحالات التى ترعرعت فيها هذه الظاهرة فإنها أسفرت عن

نزعات عنصرية وتوسعية وعدوانية واستعلائية .. فهل هذا هو مايراد بالدول الإفريقية أن تكون دولا قومية حضرية شوفينية ترفع راية العنصرية والعدوان تجاه بعضها البعض ؟ إن الواقع المعاصر لعالم اليوم يرفض مثل هذه الدعوات ، ثم إن كثيرا من الدراسات الأكاديمية المعتبرة في هذا المجال ترى في المجتمعات التعددية بيئة خصبة لتغذية روح التعاون والتفاعل بين الجماعات المختلفة . وترى فيها المكان المناسب لتنمية القيم الديمقراطية وما تحمله في طياتها من مبادئ التسامح والتعايش على المستوى الوطني ليشكل ذلك قاعدة لإمكانية التعايش على المستوى الدولي .

لقد بدأ الباحث في تمحيص المقولة السابقة (والتي مفادها أن مشكلة الحدود السياسية الإفريقية المصطنعة تعد المشكلة المركزية على الساحة الإفريقية) وذلك بعرضها على واقع مجريات الأحداث في إفريقيا منذ بداية الستينيات . وتوصل من ذلك إلى النتائج التالية :

منازعات الحدود بين الدول الإفريقية لاتحتل إلا مساحة محدودة ونسبة ضئيلة من جملة المنازعات الإفريقية ، وذلك أن منازعات الحدود الإفريقية التي فجرت لاتكاد تتجاوز الثلاث ، بين الجزائر والمغرب ، وبين ليبيا وتشاد ، وبين الصومال وإثيوبيا .

أن المنازعات الثلاث السابقة إما أن طرفيها عربيان (الجزائر والمغرب) أو أن أحدا أطرافها عربي (ليبيا والصومال) .

أن المنازعات المذكورة يصعب إلى حد كبير تصنيفها في إطار منازعات الحدود . فهي إنما تتصرف إلى تعديل الحدود هنا أو هناك أو على هذه النقطة أو تلك وإنما هي أقرب لأن تكون نزاعات إقليمية ، فالنزاع الجزائري ./ المغربي دار حول منطقة تندوف ، والنزاع الليبي / التشادي دار حول قطاع أوزو ، والنزاع الصومالي / الأثيوبي دار حول إقليم الصومال الغربي وبهذا فإن المنازعات الثلاث يمكن أن تخرج من دائرة المنازعات الحدودية لتدخل دائرة المنازعات الإقليمية

ثم إن النزاعين الأولين قد تم تسويتهما ، الأول باتفاق بين طرفي النزاع والثاني بحكم من جانب محكمة العدل الدولية ، أما النزاع الثالث فقد تحول إلى نزاع نتيجة انهيار الدولة الصومالية .

ماسبق يعني أن مقولة مركزية مشكلة الحدود الإفريقية إنما هي مقولة داحضة ، أكد ذلك الواقع الإفريقي منذ الاستقلال كما رأينا من جهة ، ويؤكده من جهة ثانية محدودية هذه المنازعات إذا قورنت بالحروب الأهلية في إفريقيا والتي تجاوزت الخمسة عشر حربا . وإذا قورنت بالانقلابات العسكرية في إفريقيا التي تجاوزت السبعين انقلابا .

وبالتالى كان السؤال التالى الذى شغل اهتمام الباحث هو : لماذا لم تنفجر مشكلات الحدود السياسية بين الدول الإفريقية رغم كونها حدودا إصطناعية غير طبيعية ، وغير بشرية ؟

لقد انصرف ذهن الباحث إلى التفتيش عن إجابات لهذا السؤال مستعينا بخبرته الأكاديمية وبمعرفته بالواقع الإفريقي ، وطارقا كل باب يمكنه من العثور على ضالته . ويمكن إجمال الإجابات التى توصل إليها الباحث فى عدد من العوامل على النحو التالى :

١ – عامل ثقافي / إجتماعي : فالتداخل الأثنى عبر الحدود والذى كثيرا ما نظر إليه باعتباره أحد عوامل تفعيل النزاعات الحدودية – ربما يكون أحد العوامل التى تحول دون انفجار النزاعات ، ذلك أن الحكومات الإفريقية تخشى من مغبة ردودأفعال هذه الجماعات الحدودية من جراء إقدامها على إغلاق الحدود فى وجه حركتها من جهة . ومن جراء ما تتعرض له مصالح هذه الجماعات فى حالة حدوث نزاع حدودى من جهة أخرى . بالتالى كأن التداخل الأثنى عبر الحدود إنما يضع عقبات أمام حكومات الدول المتجاورة فى القيام بعمل عسكرى عبر الحدود، وهو يشكل بالتبعية عامل إندماج وظيفي أكثر من كونه عامل صراع .

٢ – عامل أيديولوجي : وينصرف إلى الأفكار الوحدوية الإفريقية سواء أخذت شكل الجامعة الإفريقية ، أو الزنوجة ، أو الوعى الأسود ، باعتبار أن هذه الأفكار تدعو إلى الوحدة وإلى التضامن الإفريقى ،ومن ثم فإن الصراع حول الحدود سيكون محل إستنكار إفريقى باعتباره خروجا على مضامين هذه التوجهات ومتعارضا معها . غير أنه يلاحظ أن هذا العامل لاقيمة له فى الواقع الإفريقي ولا يمكن الاعتداد به طالماأن القارة شهدت حروبا أهلية تجاوزت الخمسة عشرة حربا وهى حروب إفريقية خالصة بين مواطنى الدولة الواحدة أدت إلى هلاك الحرث والنسل .

٣ – عامل اقتصادي : ويتمثل فى أن التخلف الاقتصادى للدول الإفريقية ، وشح مواردها وتدهور معدلات أدائها الاقتصادى إنما يضعف من المقدرة التوزيعية للدول الإفريقية ويجعلها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات سكانها ، من ثم يصبح الإقدام علي حرب مع دولة مجاورة بشأن الحدود مغامرة كبرى، ذلك أنه فضلا عما تحتاجه هذه الحرب من موارد ضخمة تعجز الدول الإفريقية عن الوفاء بها ، فإن نتائج هذه الحرب قد تكون كارثة ومؤذنة بانهيار النظام الحاكم (عيدى أمين فى اوغندا فى السبعينيات) أو بانهيار الدولة (الصومال منذ بدايةالتسعينيات) . ثم ان الصراع حول الحدود أحيانا ما ينفجر نتيجة لاكتشاف أو احتمال اكتشاف ثروة بترولية أو تعدينية فى منطقة حدودية (الحدود فى منطقة تندوف بين الجزائر

والمغرب ، واليورانيوم في قطاع أوزو بين ليبيا وتشاد) وهو الأمر الذى لم يتحقق في معظم مناطق الحدود بين الدول الإفريقية .

٤ - عامل عسكري : ويتمثل في ضعف الجيوش الإفريقية عددا وعدة وبالتالى يصعب على نظم الحكم الإفريقية تدشين حرب على الحدود من جهة ، وتأمين استقرار نظام الحكم من جهة ثانية . بالتالى فإن تأمين استقرار نظام الحكم بات يحتل المرتبة الأولى في اهتمامات قادة الدول الإفريقية .

٥ - عامل دولى : ويتمثل فيما أرساه القانون الدولى من مبادئ وفيما أفرزه التنظيم الدولى من قواعد إنصرفت إلى ضرورة احترام الحدود الموروثة ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام السلامة الإقليمية وقد زعم البعض أن قرار مؤتمر القمة الإفريقى الأول (القاهرة عام ١٩٦٤) والمتعلق باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كان أحد العوامل الهامة في استقرار الحدود الإفريقية غير أن هذا القول ليس صحيحا على إطلاقه طالما أن الدول الإفريقية كثيرا ما خرقت مبادئ نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ولعل أبرز مثال على ذلك اعتراف أربع دول أفريقية بجمهورية بيافرا التى أعلنت استقلالها عن نيجيريا عام ١٩٦٧ خروجا على مبدأ السلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاعضاء .

٦ - عامل الاعتراف الدولي : ولعل هذا العامل يعد من العوامل الهامة في استقرار حدود الدول الإفريقية ، ذلك أن هذه الحدود قد رسمتها القوى الاستعمارية ، ثم أن ذات القوى قد اعترفت بهذه الحدود عشية استقلال الدول الإفريقية . من هنا فإن مرجعية ميلاد الدول الإفريقية باتت مرجعية أوروبية ، ثم إن حدودها بالتبعية تجد مرجعيتها في الاتفاقات الاستعمارية التى حددتها ، وعليه فإن استمرار واستقرار الحدود السياسية الإفريقية إنما يجد سنده في استمرار رغبة الدول الأوربية والولايات المتحدة في الحفاظ على كيانات الدول الإفريقية بوضعها الراهن طالما رأت في ذلك تحقيقا لمصالحها ، يدلنا على ذلك أن انهيار دول مثل اوغندا في السبعينيات ، وليبيريا والصومال منذ بداية التسعينيات لم يسفر عن تفتت هذه الدول إلى كيانات مستقلة ، ولا عن تعديل في حدودها السياسية نتيجة استمرار الاعتراف الأوربي والأمريكى بوجود هذه الدول بحدودها المعترف بها ، بل إن إعلان استقلال جمهورية أرض الصومال لم يسفر عن قيام دولة مستقلة في شمال الصومال نتيجة لعدم الاعتراف بها .

هذا عن الدراسة ، أما عن الباحث / محمد عاشور فهو باحث جاد وملتزم ، ويتمتع بجلد ومثابرة على طلب العلم ، كما يتصف بخلق حميد مكنه من أن يكون موضع محبة أساتذته وزملائه ولذلك فإنه يسرني كمشرف على هذه الدراسة أن أدعوا القراء باللغة العربية إلى تبين ما في هذه الدراسة من جديد يقدمه شاب مصري متخصص وواعد في الدراسات الإفريقية .

دكتور / إبراهيم أحمد نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
ورئيس قسم النظم السياسية والاقتصادية
بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية
١٩٩٦/٩/٤

المقدمـــة

مع استقلال الدول الإفريقية منذ أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين تصاعدت المخاوف من تفجر نزاعات حدودية عبر أرجاء قارة إفريقيا، إذ كان بمقدور أى دولة إفريقية أن تختلق نزاعا حدوديا مع أى من جاراتها، انطلاقا من أسس اقتصادية أو اجتماعية أو لمجرد ادعاءات تاريخية أو سياسية، واستنادا إلى رفض الطبيعة الاصطناعية للحدود السياسية فى القارة والتى رسمت بالأساس فى إطار تسويات استعمارية أوربية وفق صيغة اتفق عليها فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م – ١٨٨٥م . وهى الصيغة التي كان لها عظيم الأثر فى تشكيل الكيانات السياسية بالقارة.

ولقد ثارت بالفعل عدة نزاعات حدودية بين الدول الإفريقية، إلا أنها لم تكن من الاتساع على النحو الذى كان متصوراً ، فالدول الإفريقية فى مجملها قد اعترفت بالحدود القائمة عند الاستقلال وأعلنت احترامها لهذه الحدود . وذلك بقبولها مبدأ احترام الحدود القائم عند الاستقلال الذى تبنته منظمة الوحدة الإفريقية فى قرارها الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤م . والذى لم تعترض أو تتحفظ عليه رسميا سوى المملكة المغربية والصومال .

ومع تعدد منازعات الحدود على صعيد القارة فإن القليل منها هو الذى أسفر عن مواجهات مباشرة قادت أطرافها إلى حرب.

وبالرغم من الواقع سالف البيان، فإن الحدود السياسية بين الدول الإفريقية تظل إحدى البؤر الكامنة التى يسهل إثارتها فى أى وقت انطلاقا من الطبيعة الخاصة لهذه الحدود، فى نشأتها وتطورها، وعلاقتها التفاعلية مع واقع الدولة فى إفريقيا . فلا يخفى أن دراسة الحدود السياسية إنما هو فى جوهره دراسة لواقع الدولة . حيث تمثل الحدود محددا لأركان الدولة بالمفهوم القانونى، فهى من ناحية تمثل الإطار الخارجى لإقليم الدولة، وبالتالى تحدد حجم وطبيعة [illegible] الإقليم، ومن ناحية أخرى فإن الحدود السياسية [illegible] إقليم الدولة [illegible] ضيقها تتحكم فى حجم الموارد المتاحة وطبيعة الشعب [illegible] وبالتالى تؤثر فى الركن الثالث من أركان الدولة وهو السلطة الحاكمة [illegible] من [illegible] لها [illegible] تحديات.

ورغم أهمية دراسة الحدود السياسية فى إفريقيا بصفة خاصة، [illegible] من ندرة الكتابات باللغة العربية حول هذه القضايا، فلم تحظ بالاهتمام الواجب بها، وبالتالى ظل الاهتمام محصوراً فى إطار الكتابات الغربية ، أو فى المنقول عن هذه الكتابات على

ما فيها من مغالطات أبرزها إرجاع تاريخ الحدود السياسية إلى المرحلة الاستعمارية وتحديدا إلى مؤتمر برلين السالف الإشارة إليه وكأن القارة لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل هذه المرحلة . الأمر الذى يتجاهل فترة من أخصب فترات التاريخ الحضارى الاسلامى علي صعيد القارة الإفريقية ويتجاهل كذلك العديد من الحضارات الإفريقية التى قامت قبل الحقبة الاستعمارية على النحو الذى يقدم المبرر لاستعمار هذه القارة باعتبارها ارض بلا صاحب ، ويقلل كذلك من الآثار التى اسفرت عن كيانات مشوهه فى صورة دول تفتقر إلى مقومات الدولة .

وتهتم هذه الدراسة بالاجابة على عدة تساؤلات جوهرية بشأن الحدود السياسية فى إفريقيا تتمثل فى : -

- هل عرفت القارة الإفريقية الحدودالسياسية قبل الحقبة الاستعمارية ؟
- ما هو أثر الاستعمار على الحدود السياسية فى إفريقيا ؟
- لماذا تثور منازعات حدود فى مناطق دون أخرى من القارة ؟
- ما هى الادوات التى استخدمتها الدول الإفريقية فى إدارة منازعات الحدود وتسويتها ؟

وما هى درجة فعالية كل منها ؟

- ما تفسير استمرارية الحدود السياسية فى إفريقيا كما هى موروثة عن الاستعمار دون تغيير يذكر رغم مثالبها وعيوبها ؟

وذلك من خلال خمسة فصول رئيسية . يسبقها مبحث تمهيدى حول التعريف بظاهرة الحدود السياسية ، وتليها خاتمة تعرض بالرصد والتحليل لأهم الخلاصات المستنتجة من البحث . وتجتهد فى طرح تصورات حول مستقبل الدولة الإفريقية فى ضوء مستقبل الحدود السياسية بالقارة .

وانني إذ اتقدم بهذا العمل ، فانني اتوجه بخالص الشكر والتقدير لأسرة قسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية واخص بالذكرالاساتذة الافاضل الاستاذ الدكتور عبد الملك عودة ، رائد وعميد الدراسات الإفريقية فى مصر والوطن العربي ، والاستاذ الدكتور ابراهيم نصر الدين والاستاذ الدكتور عراقى الشربينى والاستاذ الدكتور محمود ابو العينين والدكتور صبحى قنصوه على جميل تعاونهم وما وفروه من المراجع والملاحظات التى كان لها عظيم الأثر فى ضبط محتويات الدراسة . كما اتوجه بجزيل الشكر للاستاذ الدكتور أحمد الرشيدى على صادق مشورته وصائب ملاحظاته فيما يتصل ببعض الجوانب القانونية

فى الدراسة . وكذلك اذكر بالفضل والعرفان الاخوة الزملاء نور يوسف وعطيه الطنطاوى ، محمد شوقى ، وعبد السلام نوير . وليد محمد ، ومحمود عاشور . لما وفروه من مراجع لم يكن للباحث أن يحصل عليها بسهولة دون مساعدتهم .

ختاما اتوجه بالشكر والعرفان لمركز دراسات المستقبل الإفريقى الذى شرفنى بالموافقة على نشر هذا الموضوع ، وادعو الله أن يكون نواة لمزيد من الدراسات فى هذا المجال الذى تفتقر إليه المكتبة العربية .

والله ولى التوفيق ،

القاهرة فى اكتوبر ١٩٩٦

مبحث تمهيدى

التعريف بالحدود السياسية : أنواعها،وظائفها

لما كانت الحدود السياسية موضع اهتمام العديد من فروع العلوم الاجتماعية فإنه من اللازم تلمس طريق محدد للدراسة يتسق وفرع المعرفة المعنى بالموضوع ، حتى لا تفتقد اهداف الدراسة فى خضم تشابك وتعدد أبعاد الظاهرة وكثرة الزوايا التى يمكن من خلالها تناول الموضوع (١) . ولذا يعنى هذا المبحث التمهيدى بتحديد المقصود بالحدود السياسية واتجاهات تعريفها وانواع الحدود وتمييزها عما يتداخل معها من مفاهيم ومصطلحات كمايعنى بعرض أهم وظائف الحدود السياسية . من خلال المطالب التالية : -

المطلب الأول : - التعريف بالحدود السياسية .

المطلب الثانى : - اتجاهات تصنيف الحدود السياسية .

المطلب الثالث : - وظائف الحدود السياسية .

---

(١) على سبيل المثال يعنى الباحث فى حقل الجغرافيا عند تناوله لظاهرة الحدود بالتركيز على العلاقة بين خط الحدود والظواهر الجغرافية كما قد يهتم بأثر الحدود على طبيعة المجتمع واقتصاده ، أما الباحث فى مجال التاريخ فينصب اهتمامه الأساسى على دراسة نزاع حدودى بعينه فى إطار سياق زمنى محدد، ويركز الباحث القانونى المتخصص فى القانون الدولى - عند دراستة لموضوع الحدود السياسية - على القواعد القانونية الفنية التى تحكم الظاهرة . فى حين يهتم الباحث فى العلوم السياسية بدراسة مشكلات الحدود السياسية المعاصرة بأبعادها المختلفة ونمط تفاعلاتها مع غيرها من الظواهر السياسية فى المجتمع موضوع البحث.
انظر:

Sven Tagil," The Study of Boundaries and Boundary Disputes" in Carl Gosta Widstrand (ed.) *African Boundary Problems,* (UPPSALA the Scandinavian institute of African studies, 1969),P:22

J.R. Prescott , Political Geography (London: Methven & LTD.1972),P.55

المطلب الأول : – التعريف بالحدود السياسية

في إطار السعي إلى التعرف على طبيعة الحدود السياسية ومناط تميزها وأنفرادها عن غيرها من المفاهيم والمصطلحات سيتم تحديد المدلول اللغوى للمفهوم والمعنى الاصطلاحى إضافة إلى التعرف على أهم العناصر المميزة لمفهوم الحدود السياسية عما يتداخل معه من مفاهيم أخرى .

أولاً : التعريف اللغوي للحدود السياسية

يتكون مفهوم "الحدود السياسية" من جزئين أو لفظين الأول هو"الحدود" والثانى هوالصفة المميزة" السياسية". و "الحدود" جمع"حد". و"الحد"لغة الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الأخر. ومنتهى كل شئ حده،(1) والحد من كل شئ طرفه الدقيق الحاد ومنتهاه(2) وفلان حديد فلان إذا كان داره إلى جانب داره أو أرضه إلى جنب أرضه. وحدّ الشئ من غيره يحده حداً وحدده: ميزه، ومالى عن هذا الأمر حدد اى بُد(3). ولايختلف الأمر كثيراً فى اللغة الانجليزية حيث يشير الأصل اللغوى لمفهوم الحد "Bound"من ناحية إلى تعيين موضع معين "حقل، طريق، مزرعة. منزل.."بالنسبة إلى غيره كما تتضمن معانى الكلمة "القيد والألزام " والعزم والتصميم. والارتباط بعمل أوموضع معين.

إضافة إلى أنها تعنى ايضا منتهى طرف، أوحافة أو اطار موقع أو مكان محدد. ولايختلف الأمر بالنسبة للأصل اللاتينى "Limis" لمفهوم الحد(4).

وبالنسبة للشق الثانى من مفهوم الحدود السياسية، تشير المعاجم اللغوية إلى أن الأصل اللغوى لكلمة سياسى هو "ساس" "يسوس" وساس الرعية سياسة.تولى رئاستهم وقيادتهم.والسياسة القيام على الأمر بما يصلحه(5) والسياسة فى بعض المعاجم الحديثة تدبير أمور الدولة(6) ويعكس التعريف الأخير تأثير تيار فاعل ورئيسى فى العلوم السياسية يذهب إلى أن علم السياسة هو علم الدولة وهو التيار الذى

---

(1) ابن منظور، *لسان العرب* (القاهرة : دار المعارف، جـ ٨ ،١٩٨١) ، ص: ٧٩٩

(2) مجمع اللغة العربية ، *المعجم الوسيط* (القاهرة: مجمع اللغة العربية، جـ١، ط٣ ١٩٨٥) ، ص:١٦٧

(3) لسان العرب،م.س.ذ، ص ٨٠٠

(4) كلود رافستان ،عناصر لنظرية فى الحدود ، ترجمة : أحمد رضا محمد، في مجلة ديوجين *(مصباح الفكر)*، (مطبوعات اليونسكو،العدد ١٩٨٨،٧٨) ، ص٤

C. T. Onions (ed.), The Short Oxford English Dictionary (Oxford : The Clarendon Press, 1956), P208 .

(5) ابن منظور، جـ ٢٢ م س.ذ ، ص ٢١٤٩، مجمع اللغة العربية ، م.س.ذ ، ص٤٨٠

(6) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

تعرض للعديد من الانتقادات [١] وأدى إلى بروز اتجاهات أخرى للتعريف بالسياسة ان من أبرزها وأشهرها تعريف السياسة بأنها علم التخصيص السلطوى للقيم[٢] .

وحاصل الجمع بين عناصر التعريف اللغوى لمفهومى "الحد" "السياسي" من ناحية، واتجاهات التعريف الرئيسية بما هو سياسى ينتهى إلى أن "الحدود السياسية هى الفاصل بين نطاقين، من نطاقات ممارسة النفوذ والقوة، أو هى العلامات الدالة على نهاية اطارمن تلك الأطر التى تمارس خلالها عملية التخصيص السلطوى للقيم، أو القوة والنفوذ وبداية أخر"..

ثانيا :التعريف الاصطلاحي بالمفهوم واتجاهاته

يمكن القول أنه لايوجد ثمة تعريف واحد متفق عليه لبيان المقصود بالحد السياسى.

فبعيداً عن الاتفاق شبه العام على اعتبار الحد السياسى الدولى بأنه" ذلك الخط المتصور ، الفاصل بين إقليم دولة ما عن إقليم دولة أخرى . تتعدد التعريفات الاصطلاحية لمفهوم الحدود السياسية . وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات للتعريف بالحدود السياسية :

الاتجاه الأول: يذهب أنصاره إلى أن الحدود السياسية كظاهرة سياسية ليست إلا علاقات مؤقتة ومحكومة بتوازن القوى . فالحدود الدولية ظاهرة حية لا تخضع لعوامل الثبات والاستقرار بقدر ما تخضع لتغيرات شتى تعكس التطور الحادث فى جانب من الجوانب العديدة والمتنوعة التى تنطوى عليها الظاهرة.[٣]

---

(١) انظر فى هذا الصدد : د . على الدين هلال ، مدخل النظم السياسية المقارنة (مذكرات غير منشورة ، كلية *الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤*) ، ص ص ٣ : ٥

Alexander Passerrin Dentreves,*The Notion of State: An Introduction to Political Theory,* (London:Oxford Univerity Press,1967),pp:28:31

د. فاروق أحمد يوسف ، *قواعد علم السياسة ، إقتراب غير تقليدى من الظاهرة السياسية* (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ط٥ ،١٩٩٠)، ص ص ٢٤-٢٧

(٢) د. على الدين هلال ، م.س.ذ، ص٤.

(٣) السيد محمد السيد عمر ، منازعات الحدود فى افريقيا العربية : مع التمثيل خاصة بحدود بلاد شرق افريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٨١م) ، ٩٥٥ .

وانظر د. أحمد عبد الونيس شتا ، " الحدود الدولية : ماهيتها وتطور وظائفها" فى د :احمد عبد الونيس شتا (محرر)،، حدود مصر *الدولية* (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسة جامعة القاهرة ، ط١، ١٩٩٣) ، ص ١١٠

انظر : د . محمد محمود ابراهيم الديب ، *الجغرافيا السياسية : منظور معاصر*(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢)، ص٥٧٦.

Surya P. Sharma ,*International Boundary Disputes and International Law : A Polcy Oriented Study* (Bombay : N . M . Tripathi Private Limited , 1976), PP, 16 : 17

الاتجاه الثاني: على النقيض من الاتجاه الأول يذهب أنصار ذلك الاتجاه الثانى إلى القول بأن الحدود السياسية ظاهرة تعكس قدراً من الثبات والاستقرار وأساس هذه النظرة أن الدولة ليست وحدة أو كائن حي، وإنما هى وحدة ثقافية وقومية يوجهها الشعورالجماعي للمواطنين الذين يقيمون بها.

ولذا يرى انصار هذا الاتجاه أنه متى تم تعيين الحدود فانه يُغلق الباب أمام أية أمكانية لإعادة النظر فى الحدود . (١)

الاتجاه الثالث: هو اتجاه توفيقى ينطلق من محاولة الجمع بين الاتجاهين السابقين.

ويستند أنصار هذا الاتجاه فى دعم آرائهم على تفنيد آراء أنصار الاتجاهين فالقول بان الحدود السياسية ظاهرة سياسية مجردة يؤدى إلى انعدام الاستقرار الدولي ويؤدى الاخذ بالاتجاه الثانى إلى اعتبار ظاهرة الحدود السياسية ظاهرة قانونية محضة تستعصى على التغيير وتتسم بالجمود المطلق ، وهو ما يتعارض وحقيقة الواقع العلمى(٢) .

ويخلص أنصار هذا الاتجاه أن الحدود السياسية ذات طابع مزدوج سياسى قانونى فهي ظاهرة سياسية لأنها خطوط للفصل بين سيادات الدول المتجاورة، وهى ظاهرة قانونية لأنها تتضمن امتداد القانون الداخلى للدولة عبر أرجائها على النحو الذى يعبر عن وحدة وتماسك الدولة (٣).

---

(١) د. أحمد عبد الونيس ، م . س . ذ ، ص ص ١١٠ -١١٢.
السيد محمد عمر، م س.ذ، ص٢،

(٢) – من الملفت للنظر أن معظم مؤيدى نظريات الحدود المتحركة كانوا من الألمان فى حين كان الفرنسيون اكثر المؤيدين للاتجاه الثاني بشأن تحديد وتعريف الحدود .وهو أمر يمكن فهمه فى ضوء تاريخ العلاقات الأوربية. انظرفى ذلك:
David Sills (ed.), *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (New York Macmillan Company the Free Press. vol 5.1994), pp 120 : 121.
وانظر كذلك د. ابراهيم أحمد زرقانه ، "تصنيف العلوم الجغرافية"، *فى الجمعية الجغرافية المصرية، المحاضرات العامة: الموسم الثقافى* ١٩٥٦ (القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٦)، ص ص ٥٧ : ٥٩.
Paul De La Pradelle, *La Frontiere*, (Paris, les Editions International, 1928), p.11

٣) السيد محمد عمر، م. س. ذ. ص٣
محمد فجالى ، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار : الحالة الجزائرية التونسية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى القانون الدولى والعلاقات الدولية (الجزائر :معهد الحقوق والعلوم الإدارية: قسنطية ، ١٩٩٠) ص ص ١٥ : ١٨ .
د. فيليب رفلة ، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية ، المجلة الجغرافية العربية(القاهرة : الجمعية الجغرافية المصرية ، العددالثالث ، السنة الثالثة ، ١٩٧٠) ص ص ٧٥ : ٧٧
جابر الراوى، الحدود الدولية ومشكلات الحدود العراقية الايرانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الحقوق :جامعة القاهرة، ١٩٧٠م) ص ص ١٥ : ١٦
د. فيصل عبد الرحمن على طه ، القانون الدولى ومنازعات الحدود (أبوظبى : ابو ظبى للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٢م) ص ص ١٢ : ١٤ .
د. محمد متولى: د. محمود ابو العلا الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، د.ت) ص ٢ ومابعدها.

والحق أن مجمل التعريفات المختلفة واتجاهاتها سالفة البيان تشير إلى صعوبة وضع تعريف جامع مانع لمفهوم الحدود. وانطلاقا من ذلك يمكن تبنى أيا من التعريفات والاتجاهات سالفة البيان مع الوعي بمواطن الضعف فيها. وفي ضوء هذا التحفظ يمكن القول ان الحد السياسي بين دولتين هي :

" الخط الفاصل بينهما بمقتضى اتفاق ، محدداً بذلك نهاية الاختصاص الإقليمي لاحدهما ، وبداية هذا الاختصاص بالنسبة للأخرى من جهة حدودهما المشتركة " . ويتسم هذا التعريف بطابعه العملي الواقعي ، حيث يراعي في شقه الأول الاعتبارات والعوامل المؤثرة في انشاء الحدود ، معبرا عنها بكافة صور الاتفاقات التي تخضع لاعتبارات وموازين القوى بين الأطراف . واهتم التعريف في شقه الثاني بالآثار المترتبة على تعيين الحدود من حيث الثبات والاستقرار والحجية في مواجهة الكافة (١).

وفي هذا الصدد تتميز الحدود السياسية عن غيرها من المفاهيم الخطية الأخرى كالحدود الإدارية والحدود الجمركية وخطوط الهدنة وخطوط وقف أطلاق النار . ويكمن الفارق الأساسي بين الحدود السياسية وتلك الأنواع من الحدود في كون هذه الأخيرة لاشأن لها ولاأثر بالنسبة لتحديد مراكز الأطراف فيما يتعلق بحقوقها إزاء الأقاليم أو المناطق المعنية .

بعبارة أخرى فإنه لايعتد في تحديد موقع الدولة بالنسبة للدول الأخرى الا بالحدود السياسية دون غيرها من الأنواع الأخرى من الحدود والخطوط ، فالحدود الإدارية عبارة عن تقسيمات داخلية لهذه الدولة أو تلك تخضع للإرادة المنفردة للدولة ولاتنال بحال من حقوق السيادة على الإقليم وكذلك الشأن بالنسبة لخط الحدود الجمركية فالحدود الجمركية وإن اتفقت مع الحدود السياسية في كونها تفصل بين إقليمين متجاورين فإنها بدورها لا أثر لها في تعيين حقوق الدول السيادية فيما يتعلق بإقليم الدولة في مواجهة دولة أخرى . ولا يختلف الامر بالنسبة لخطوط الهدنة أو خطوط وقف أطلاق النار (٢) .

---

(١) د. أحمد عبد الونيس ، م . س . ذ ، ص ص ١١٢ : ١١٤

(٢) انظر في هذا الشأن :-

د. عمر ابو بكر باخشب، "النظام القانوني لمفهوم الحدود في القانون الدولي العام"، *المجلة المصرية للقانون الدولي* (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، مجلد٤٤، سنة١٩٨٨)، ص٩٢:١٥٢.

– د.محمد حافظ غانم، *مبادئ القانون الدولي العام* (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢)، ص ص ٣٤٦ :٣٤٧.

د. علي صادق ابو هيف ، *القانون الدولي العام* (الاسكندرية : منشأة المعارف ط١٢ ، ١٩٧٥) ص ص ٨٣٣ : ٨٣٤.

د. عمر الفاروق سيد رجب ، *الجغرافيا السياسية* (القاهرة : الهلال للطباعة والتجارة ، ١٩٨٥)، ص ٢٤٠.

د. محمد حجازي ، *دراسات في أسس ومناهج الجغرافيا السياسية* (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣)، ص ١٩٩.

د. أحمد عبد الونيس ، م . س . ذ ، ص ص ١٢١ : ١٢٢.

جابر الراوي ، م . س . ذ ، ص ص٤٤ : ٥٠ .

المطلب الثاني : اتجاهات تصنيف الحدود السياسية :

إن فكرة تقسيم وتصنيف الحدود السياسية إلى أنواع لاتعتبر هدفا فى حد ذاتها وانما هى مدخل لفهم ودراسة الموضوع . لذا سوف يتم التركيز على أهم الاتجاهات السائدة فى تصنيف الحدود (١) .

أولاً : الاتجاه الجغرافي في تصنيف الحدود

يركز ذلك الاتجاه على معيار محدد هو مدى الاستعانة بالظاهرات الطبيعية فى تعيين الحدود السياسية ووفق هذا المعيار تنقسم الحدود السياسية إلى حدود طبيعية ، وحدود اصطناعية .

ويقصد بالحدود الطبيعية تلك التى تتفق فى مسارها وتحديدها مع الظاهرات الطبيعية الواضحة المعالم على سطح الأرض كالجبال والتلال والانهار والبحار والصحارى والمستنقعات والغابات، وهي ظاهرات دائمة بصفة عامة نسبيا مقارنه بالظاهرات البشرية . ولذا ظل الاعتقاد ساريا بأن هذا النوع من الحدود هو أفضل أنواع الحدود السياسية (٢) .

اما الحدود الاصطناعية : فتشمل جميع أنواع الحدود الأخرى التى لاتتمشى مع الظاهرات الجغرافية الطبيعية ، ويتم الاستعانة بالحدود الاصطناعية عند الافتقار إلى الظاهرات الطبيعية . وتنقسم الحدود الاصطناعيةإلى حدود بشرية (أى تتمشى وظاهرات بشرية كالعرق ، الدين ، اللغة ، .... إلخ) وحدود فلكية (تستند على خطوط الطول ودوائر العرض وحدود هندسية (تستند إلى خطوط مستقيمة ودوائر واقواس ، حساب مثلثات .. .).

((١) د. يسرى الجوهرى ، *الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية* (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ،١٩٩٣)، ص١٦٠.

Surya Sharma, *op.cit.*., P.16

(٢) فوسبت، جغرافية الحدود ، ترجمة سيد نصير مجغرافية الحدود (القاهرة :مكتبة النهضة المصرية)ص ص ٩: ١٧ .

د. محمد فاتح عقيل ، *مشكلات الحدود السياسية : دراسة موضوعية تطبيقية* (الأسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، جـ ١ ، ١٩٦٢) ص ص ٦٨ : ١٢٨، د. محمد الديب ، م. س. ذ، ص ص

Jesse Reeves , "International Boundaries" , *American Journal of International Law*(Vol 38 , 1944), P 538

د. أحمد عبد الونيس، م . س . ذ ، ص ص ١١٤: ١١٥ ، د. فيصل عبد الرحمن ، م . س . ذ، ص ص ١٤:١٥.

كلود رافستان ، م . س . ذ ، ص ص ٥: ٦. Paul de Lapradelle , *op .cit* , P :55

ويكثر هذا النوع من الحدود السياسية فى الجهات الصحراوية كما قد توجد فى البحيرات والخلجان الضيقة المتنازع على ثرواتها[1] . والحدود الإفريقية فى مجملها تنتمى إلى هذا النوع من أنواع الحدود .على نحو ما سيرد البيان .

ثانيا : – الاتجاه القانونى فى تصنيف الحدود .

المعيار الحاكم فى هذا الاتجاه من اتجاهات تصنيف الحدود هو مدى الأقرار الدولى بقيام هذه الحدود . ووفق هذا المعيار تنقسم الحدود السياسية إلى الأنواع التالية : –

– حدود يعترف بها القانون الدولى : ومثالها كافة الحدود الدولية المعروفة ولاتثير نزاعا حولها[2] .

– حدود لاتحظى بالمشروعية الدولية ومن أمثلة هذا النوع على صعيد قارة إفريقيا حدود " البانتوستانات" التى أقامتها دولة جنوب إفريقيا ومنحتها حق الاستقلال[3]. ومنها ايضا الحدود الناجمة عن ضم إثيوبيا لإقليم إريتريا بموجب قرار امبراطورى عام ١٩٦٢م [4] ومنها كذلك الحدود الواقعية الناجمة عن انفصال كل من إقليم " كاتنجا" عن الكنغو عام ١٩٦٠[5] . الذى كان فاتحة الحركات الانفصالية فى القارة ،

---

(١) حول الحدود الاصطناعية انظر :

Jesse Reeves, op. cit., p539 .

Paul de Lapradelle, *oP. cit* , PP: 186 : 187

J. R. V. Prescote, Political Geography (London : Methuem , 1962), P63 .

وانظركذلك : د. محمد عبد المجيد عامر ، *دراسات فى الجغرافيا السياسية والدولية* (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د ت)، ص ٣٣٦

د. حامد سلطان ، *القانون الدولى العام* (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٦١) ص ص ٤٨٩ : ٥٢٠

د. أحمد عبد الونيس، م . س . ذ ، ص ص ١١٦ : ١١٧

(٢) محمد فاتح عقيل، م س ذ ، ص٦١:٦٢.

(٣) - Merle Lipton, "Independent Bantustan?, in *international Affairs* (vol. 48, No. 1, january 1972), pp 1: 19

– د. إبراهيم نصر الدين،ناميبيا :*قضية الاستقلال الصعب*(القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٥)، الصفحات: ٢٩، ٥٢، ٥٩.

– د. ابراهيم نصر الدين ، حركة التحرر الوطنى فيمواجهة النظام السياسى لجنوب افريقيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة (معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠) ص ص ٢٤٣ : ٣٤٦ .

– محمد سامى عبد الحميد ، أصول القانون الدولى العام : الجزء الأول (الاسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٨٦) ص١٩٤

(٤) د. عبد الملك عوده، الأمم المتحدة وقضايا افريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٧) ص ١٧٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ص ٦٦ : ٨٠ .

وانفصال اقليم بيافرا عن دولة نيجيريا فى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠م (١) . ومن الحدود التى اعتبرت غير مشروعة كذلك الحدود الناجمة عن ضم ليبيا لاقليم " اوزو" التشادى فى منتصف السبعينيات .

ومن الأمثلة القائمة حاليا حدود جمهورية أرض الصومال . والتى اعلنت انفصالها عن دولة الصومال وهى الجمهورية التى لم تحظ بأى اعتراف دولى حتى الآن ١٩٩٦(٢).

ثالثاً : الاتجاه السياسي في تصنيف الحدود

يركز هذا الاتجاه عند تصنيفه للحدود على دور الإرادة السياسية فى تعيين الحدود. وانطلاقا من هذا المعيار (الإرادة السياسية) يقسم أنصار هذا الاتجاه الحدود السياسية إلي ثلاثة أنواع رئيسية هى حدود مفروضة بالإرادة المنفردة ، حدود اتفاقية، حدود موروثة (٣) .

وتعتبر الحدود المفروضة بالإرادة المنفردة أقدم أنواع الحدود التى عرفتها المجتمعات البشرية والكيانات السياسية على اختلاف درجتها وقوتها حيث كان العنصر الحاسم فى تعيين الحدود هو " السيف " و "الفراغ" أو الحواجز التى يصعب اجتيازها . وهذا النوع هو فى جوهره تجسيد لنظرية القوة فى العلاقات الدولية . وإليه تستند نظريات " الحدود القومية " " الحدود المتحركة أو العائمة " و " الحدود الآمنة " (٤) .

أما الحدود الاتفاقية فيقصد بها تلك الحدود التى يتم التوصل إليها من خلال ابرام معاهدة او اتفاق بشأن الوضع النهائى لخط الحدود . ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن هذا النوع قد بات يشكل أهم أنواع الحدود السياسية فى الوقت الحاضر (٥) .

والنوع الثالث من أنواع الحدود وفق هذا المعيار هو الحدود الموروثة ويشير إلى الحدود التى قررتها القوى الأوربية على موائد المفاوضات او من خلال سياستها الاستعمارية وتقسيمها لأراضى المستعمرات الخاضعة لها . فمع استقلال هذه

---

(١) J. Gus Liebenow, African Politics : Crises and challenges (U. S. A : Indian University press, 1986), PP 52 : 54
K. W. J. Post, " Is There A Case for Biafra ? " International Affairs (Vol 44, No. 1, 1966), PP 24 : 39 .

(٢) د. ابراهيم نصر الدين ،"الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمى" *ورقة عمل مقدمة إلى مركز الدراسات الحضارية* (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٤)، ص٥.

((٣) د. أحمد عبد الونيس ، م س ذ ، ص ص ١١٧ :١١٨ . د. عمر باخشب ، م س ذ ، ص٩٥.

(٤) محمد الديب ، م . س . ذ ، ص ص ٨ : ١٢ .

(٥) د. أحمد عبد الونيس ، م س ذ ، ص ١١٩ .

المستعمرات تحولت الخطوط الإدارية بين المستعمرات إلى حدود سياسية دولية . الأمر الذى أسفر عن الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (١).

والواقع أن التمعن فى الاتجاهات الثلاث سالفة البيان يكشف عن حقيقة التداخل والترابط بين الأنواع المختلفة سواء داخل الاتجاه الواحد أو بين الاتجاهات والمعايير المتنوعة . وخير دليل على ذلك أنه يمكن تصور وجود حدود طبيعية (معيار جغرافى) معترف بها (معيار قانونى) نابعه عن اتفاق إرادتين أو دولتين (معيار سياسى) . كما تجدر الإشارة إلى أن تلك التصنيفات المختلفة للحدود لاتتضمن حكما بأفضلية نوع على آخر ذلك أنه ليست هناك حدود جيدة وأخرى رديئة الا فى ضوء الظروف والاعتبارات المختلفة المحيطة بهذه الحدود (٢) .

المطلب الثالث : وظائف الحدود السياسية

للحدود السياسية وظائف هامة وكثيرة، وهى وظائف فى جوهرها مشتقة من الوظيفة الأساسية للحدود ممثلة فى تبيان النطاق الإقليمى للوحدة السياسية - الدولة-(٣) ويمكن إجمال هذه الوظائف فى ثلاث وظائف هى الدفاع والأمن ، والوظيفة الاقتصادية والوظيفة السياسية .

ويقصد بالوظيفة الدفاعية الأمنية قدرة الحدود على تأمين الشعب ضد الغزوات المفاجئة استناداً على ماتتمتع به من مناعة . ولاتقتصر الوظيفة الدفاعية على الجوانب العسكرية فقط بل تمتد لتشمل جوانب أخرى ، اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية، وسياسية وعقدية (ايديولوجية) وهو مايفسر حرص الدول على إقامة نقاط تفتيش ومراقبة ونظام للجمارك . والحجر الصحى والزراعى لمراقبة دخول الافراد والأشياء إلى الدولة بما يكفل لها حرية استبعاد من ترى فى وجودهم خطر على

---

(١) انظر د. حورية توفيق مجاهد ، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا : *بين القومية والأمن وتوازن القوى* (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦)، ص ص ٣٣ : ٣٤.

ولمزيد انظر

Edwin R. A. Seligman (ed.), Encyclopedia of The Social Sciences (New York : Macmillon, 1958), P 649.

د. أحمد عبد الونيس ، م س ذ ، ص ١١٩ : ١٢٠

د. محمد سامى عبد الحميد ، م. س. ذ، ص ص ١٦٠ : ١٦١ .

(٢) انظر فى هذا الصدد . Surya Sharma, op. cit., PP 20 : 23

(٣) د. عبد الرضا الطعان، «مساهمة أولية فى دراسة بعض جوانب الإقليم» *مجلة دراسات قانونية* (منشورات الجامعة الليبية -كلية الحقوق- السنة الثانية المجلد الثانى ، ١٩٧٢)، ص ص ١٦٢ : ١٦٣

فوست، م. س. ذ، ص ص ٢١ : ٣٠ .

المجتمع كما تتسع الوظيفة الأمنية الدفاعية لتشمل رقابة الأفكار والآراء والمعتقدات الوافدة إلى البلاد عبر سبل الإعلام العابرة للحدود(١) .

وعلى الصعيد الاقتصادى تقوم الحدود السياسية بوظيفة هامة تتمثل فى تعيين حجم الثروات والموارد والامكانات المتاحة للدولة وهو ما يمثل عنصراً جوهرياً فيما يتصل بمستوى اقتصاد الدولة ، ومستوى معيشة مواطنيها(٢) . كما أن طبيعة الحدود تؤثر أيضا فى امكانات التعاون مع دول الجوار وبالتالى فى امكانات التنمية الشاملة داخليا واقليميا . الأمر الذى جعل من تعارض نظرة الدول وتباين اهدافها فيما يتعلق بهذه الجوانب الاقتصادية واحداً من أبرز اسباب التوتر والنزاع بشأن الحدود السياسية ودافعا إلى الحرص على وضوح ودقة الاتفاقات المتعلقة بالحدود ومواقعها للحيلولة دون قيام منازعات بهذا الشأن (٣) .

أما فيما يتعلق بالوظيفة السياسية فيقصد بها باختصار دور الحدود فى تعيين النطاق الإقليمى الذى تباشر عليه الدولة سلطتها فى التخصيص السلطوى للقيم . وهى مايعبر عنه " بالسيادة " تاره و " بالاختصاص " تارة أخرى .

وتمثل الوظيفة السياسية للحدود المفترض الأساسى ، أو العلة الحقيقية لقيام الحدود والإطار العام الذى يمكن من خلاله وطبقا له أن تضطلع الحدود بمهامها ووظائفها فى النواحى والمجالات العديدة الأخرى (٤).

وبصفة عامة يمكن القول أنه بقدر الاقتراب أو الأبتعاد عن تحقق الوظائف سالفة البيان يكون استقرار الدول أو اضطرابها وتوترها (٥) .

---

(١) د. أحمد عبد الونيس ، م س ذ ، ص ص ١٤٥: ١٤٧ ، د. محمد فاتح عقيل ، م س ذ ، ص ص ٤٧ : ٤٩ .
كلود رافستان ، م . س ذ ، ص١٢ ، د. فليب رفلة ، م س ذ ، ص٨٢
J .R .V Prescott, *op .cit* , pp 55 :56

(٢) د. عبد المجيد عامر، م س ذ، ص٣٦٢، د. محمد فاتح عقيل، م س ذ، ص٥٤

(٣) James Mayall ,"The Sancation Problem in International Economic Relations :Reflection in the Light of Recent Experience " International Affair ,Vol. 60, .No. 4 , Autumn 1984),pp635.

(٤) د . أحمد عبد الونيس م . س . ذ، ص ص ١٥٥ : ١٥٨ .
د. عبد الرضا الطعان، م . س . ذ، ص ص ١٥٦: ١٦٢.
محمد فجالى ، م. س. ذ، ص ص ٣١ : ٣٥ .

(٥) Leslie Rubin and Brian Weinstein , *Introduction to African PoLitics : A Continental Approach* . (New York : Holt , Rinehart and Winston ,2nd.,Ed., 1977), P . 52

الفصل الأول

نشأة الحدود السياسية في إفريقيا وتطورها

الفصل الأول
نشأة الحدود السياسية فى إفريقيا وتطورها

تذهب العديد من الدراسات إلى أن ظاهرة الحدود السياسية فى إفريقيا هى نتاج الحقبة الاستعمارية والتكالب الاستعمارى الأوربى وتقسيمه للقارة. وهو التقسيم الذى يثير بدوره العديد من الاختلافات حول الآثار المترتبة عليه وانطلاقاً من القناعة السابقة يذهب بعض الباحثين إلى أن القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة وفكرة الحدود قبل الاستعمار ، وعليه فإن البحث فى تاريخ الحدود السياسية فى إفريقيا إنما هو فى جوهره وطبيعته -وفق هذا المنظور- بحث فى تاريخ استعمار القارة واستقلالها، وموقف كل من القوى الاستعمارية والقوى الإفريقية من الحدود خلال الحقبتين، الاستعمار - الاستقلال.(١)

وعلى الرغم من انتشار الأفكار السابقة عن الحدود الإفريقية واتساع نطاقها بين الدارسين الا أن ثمة اتجاه يذهب إلى أن القارة الإفريقية قد عرفت فكرة وظاهرة الحدود السياسية قبل مجئ الاستعمار. ويدللون على ذلك بحجج وأسانيد تاريخية وقانونية واجتماعية مختلفة. وذلك رغم اعترافهم بالدور الجوهرى الذى لعبه الاستعمار

---

(١) يكاد لايخلو مرجع يتناول الحدود الإفريقية وتطورها من الإشارة إلى أثر ودور الاستعمار فى تشكيل الحدود الافريقية، على اختلاف محدود حول مدى هذا الدور وطبيعته من زاوية ما يعرف بالكشف او الإنشاء حيث يذهب فريق إلى ان الاستعمار كان منشئاً للحدود السياسية فى القارة الافريقية– وهو الاتجاه الغالب. فى حين يذهب آخرون إلى أنه كان كاشفاً عن حقيقة تلك الحدود ومعدلاً لها فقط لكنه لم يخترعها. انظر على سبيل المثال فقط :

-Antony Allott, "Boundaries and the law in Africa", in Widstrand. (ed.),*African Boundary Problems* (the Scandinavian Institute of African Studies UPPSALA 1969), p 10-11

- C. E Carrington , "Frontier in Africa" *International Affairs* (VOL. 36, No. 4, October 1960) p p . 424 :439

- Michel Foucher , *Front Et Frontiers : Un Tour du Mond Geopolitique* (Fayard, 1991) pp: 103 :133

- K. M. Barbour , A Geographical Analysis of Boundaries in Inter -Trobical Africa. in Barbour and Prothero (eds.), *Essays on African Population* (New York : Fridrick A Praeger 1962) p 303.

- د. جمال حمدان ، *افريقيا الجديدة* (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦) ص ص ٢١٢: ٢١٨

د: محمد صبحى عبد الحكيم: "خريطة افريقيا فى السنوات العشر الاخيرة" ، *المحاضرات العامة الموسم الثقافى سنة١٩٦١* (الجمعية الجغرافية المصرية،١٩٦١)، ص ص ٤٥ :٦٩.

فى عملية تعيين وتخطيط الحدود الإفريقية[1] وهو الدور الذى تعـرض للعـديد من الانتقادات انطلاقاً من طبيعة سمات وخصائص الحدود الناجمة عنه.

والتى أثرت بدورها فى توجهات القادة الأفارقة وموقفهم من الحدود الإفريقية عند الاستقلال.

وفى ضـوء مـاسـبق يسـعى هذا الفصل إلى تناول سـمـات ومـلامح تطور الحـدود الإفريقية ومحاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:

* هل عرفت أفريقيا الحدود السياسية قبل الاستعمار؟

* ما هو تأثير الاستعمار على طبيعة الحدود السياسية فى إفريقيا؟

وذلك من خلال المبحثين التاليين:

* المبحث الاول: الحدود السياسية فى إفريقيا فى مرحلة ماقبل الاستعمار.

* المبحث الثانى: الاستعمار الأوربى وتطور الحدود السياسية فى إفريقيا.

---

(١) يقصد بتعيين الحدود Delimitation of Boundaries تلك العملية التى من خلالها يتم الاتفاق على تحديد هذه الحدود ، وهو عمل ذو طبيعة قانونية سياسية اذ يتعلق بالسند الذى يتم بمقتضاه الاتفاق على الموقع الفاصل بين أقاليم الدول المتجاورة ، أما تخطيط الحدود Demarcation of Boundaries فهو عمل ذو طبيعة مادية وملموسة على الطبيعه بوضع العلامات الدالة على قيام هذه الحدود . انظر فى ذلك:

د: احمد الرشيدى، «منازعات الحدود فى القانون الدولى : أسبابها وطرق تسويتها سلميا» ، فى د: احمد عبد الونيس (محرر) ، م س ذ ، ص ص ١٩١– ١٩٢ ، ص ١٩٧، وانظر كذلك:– , Ian Brownlie, *Op.Cit.* p p 4: 5

ولمزيد من التفاصيل حول المراحل المختلفة لتعيين وتخطيط الحدود ومشكلات كل منهما انظر. د. احمد عبد الونيس، م. س. ذ ، ص ص ١٢٢ :١٣٣. د. محمد الديبه م. س. ذ ، ص ص ٥١٧: ٥١٩، د، فليب رفله . م. س. ذ ، ص ص ٧٩ :٨١.

المبحث الاول
الحدود السياسية فى إفريقيا فى مرحلة ماقبل الاستعمار

يستهدف هذا المبحث الإجابة على التساؤل المتعلق بالحدود السياسية الإفريقية قبل الاستعمار وهو: «هل عرفت القارة هذه الظاهرة أم لا؟»

وسلف القول بوجود فريقين أساسيين فى صدد الإجابة عن ذلك التساؤل لذا سوف يتركز التناول على عرض أراء كلا الفريقين وتمحيصها، والترجيح بينها. بغية تحقيق الهدف الرئيسى وهو الإجابة عن التساؤل السالف بيانه. وعليه يمكن تقسيم المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: اتجاه إنكار وجود حدود سياسية قبل الاستعمار.

المطلب الثانى: اتجاه إثبات وجود حدود سياسية قبل الاستعمار.

المطلب الثالث: الترجيح بين الاتجاهين.

المطلب الأول : اتجاه إنكار وجود حدود سياسية قبل الاستعمار

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل الحقبة الاستعمارية. ويدلل هؤلاء على ذلك الرأى بمجموعة من الحجج والأسانيد تتمثل فى:

أولاً: أن الحدود السياسية ترتبط فى جوهرها وجوداً وعدماً بالنطاق الإقليمى الأرضى لوحدة سياسية قائمة (دولة) ولما كانت الشعوب والقبائل المختلفة فى القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة الدولة قبل الوجود الاستعمارى فإنها بالتالي لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل هذا الوجود. (١)

---

(١) Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *The Changing Map of Africa* (New jersey: D. Van Nostrand Company . INC. 1963) PP 63:65

وانظر ايضا

Antony Allott, "The changing legal Status of Bounderies in Africa: a diachronic view" in K.Inghan (ed)., *Foreign Relations of African States.* (Proceeding of the twenty- Fifth Symposim in the Colston Research Society held in University of Bristal, April 4 th to 7 th 1973) P 116

ثانياً: غياب فكرة الإقليم لدى الكيانات الاجتماعية القائمة فى القارة إذ ارتبط نطاق الإقليم والسلطة فى القارة بمدى انتشار نفوذ زعيم الجماعة (عشيرة - قبيلة -...إلخ) وانتشارأتباعه. حيث يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن المفهوم الذى عرفته القارة هو السيادة والتبعية الشخصية لا الإقليمية وبالتالى لم تكن ثمة حاجة للحدود السياسية الدقيقة،(١) بل لم يكن من الممكن عملياً إيجادها، والحفاظ عليها ذلك أنه حتى فى الحالات التى وجدت فيها حدود قائمة بين الوحدات الكيانات الاجتماعية التى كانت تعيش داخل أرجاء القارة الإفريقية، فإنها - فى ظل حقيقة التبعية الشخصية - كانت سريعة التغيير والتبديل سلماً أو حرباً.(٢)

ثالثاً: أن القارة الإفريقية فى ظل طبيعة الكثافة السكانية المنخفضة التى تعانى منها العديد من أجزائها لم تكن لديها حاجة لقيام حدود دقيقة بين المجتمعات لانتفاء الضغوط السكانية على جانبى المجتمعات وبالتالى سادت مظاهر التخوم أكثر من فكرة وظاهرة الحدود(٣).

رابعاً: أن المجتمعات الإفريقية لم تكن تستطيع تبنى مفهوم الحدود السياسية ذلك انها -أى الحدود السياسية- تتطلب درجة كبيرة من الرقى الحضارى والسياسى وهو ما يصعب الإقرار بوجوده داخل القارة الإفريقية قبل الحقبة الاستعمارية لاسيما فى ظل افتقار العديد من المناطق للأبنية والمؤسسات السياسية وكذا غياب الكيانات المركزية للدولة.(٤) حيث غلب على القارة فى كثير من أرجائها الطابع الرعوى بما يعنيه

---

(١) يستوى فى ذلك الجماعات القبلية والعشائر وايضاً الامبراطوريات والممالك التى فى أرجاء القارة انظر فى ذلك
- Ian Brownlie,*op.cit.*, ., p
- Malcolm Shaw , *Titel to Territory in Africa*, (Clarendon Press, Oxford. 1986),PP: 2728
- Roperto Collins, *African History*, (New Jersey: Prentic - Hall, 1968). P 215
- Jack Goody , Feudalism in Africa?*Journal of African History* (Vol.IV, No.1, 1963),P 5

(٢) Antony Allot, "the changing.. ,"*op.cit.*,, p 116
وهو الامر الذى جعل احد الباحثين يذهب إلى أن الحدود قبل الاستعمار كانت من المرونه والغموض بمكان فالحدود التى تكون تابعة لحاكم فى فترة وتتحول إلى آخر فى فترة أخرى لا يمكن الاعتماد عليها لاقامة حدود واضحة المعالم. انظر:-
J.C. Anene, *the International Boundaries of Nigeria* (London: longman. 1970), p: 288

(٣) Antony Allott, "Boundaries and Law in Africa". *op .cit.*, p:10
وانظر: Boutros Boutros Ghali , *Les Conflits de Frontieres En Afrique* (Paris: Editions technique., Et Economique 1972) p 8
وحول اثر الخفة السكانية على الحدود الدولية انظر: Jack Goody,*op.cit.*, p 10

(٤) Jan Brownlie *op.cit.*, p 8

ذلك من تنقل مستمر لأعضاء الجماعة لتأمين موارد الرزق والغذاء اللازمة للجماعة مما أكد الطابع الشخصي لا الإقليمي للسلطة في هذه المجتمعات.(١)

خامساً: إضافة إلى الصعوبات سالفة الذكر يورد أنصار ذلك الاتجاه حججاً أخرى ذات طابع فني حيث يؤكدون على أن الغياب العام (وإن لم يكن التام) للطرق (الوسائل) المادية الحديثة لتعيين المناطق الحدودية يدعم حقيقة غياب مفهوم الحدود في أفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية.(٢)

سادساً : انطلاقا من الوظيفة الأمنية للحدود السياسية ومما سبق ذكره عن الكثافة السكانية والتبعية القائمة على العلاقة الشخصية والولاء الشخصي يرى أنصار ذلك الاتجاه أن الدلالات الخارجية للتخوم كانت أقل ضرورة وبالتالي لم يكن ثمة حاجة لقيام الحدود السياسية.(٣) في ظل واقع عدم التواصل أو الاتصال بين المجتمعات والكيانات الإفريقية.

سابعاً: وعلاوة على ما سبق، يمكن الإشارة إلى اتجاه آخر يندرج في إطار رفض الإقرار بقيمة الحدود السياسية الإفريقية قبل الاستعمار حيث يذهب أنصار ذلك الاتجاه إلى أنه حتى في حالة الاعتراف بوجود حدود إفريقية سابقة على الاستعمار. فإن أهمية هذه الحدود محدودة القيمة انطلاقا من أسباب تتعلق في مجملها باعتبارات تاريخية شهدتها قارة إفريقيا قبل وبعد الحقبة الاستعمارية ويمكن إجمال هذه الاعتبارات التي يستند إليها هذا الفريق فيما يلي :(٤)

١- أن العديد من مواقع الأقاليم كانت تتمشى مع حدود ولاء الجماعات أو حدود استقرار الجماعات أكثر منها مع خطوط حدودية جامدة، ولذا اتسمت بالسيولة وعدم الدقة والتحديد.(٥)

٢- أن خطوط الحدود التقليدية حال قيامها لم تكن تتسق ومقتضيات التنافس الإقليمي ومفاهيم الإدارة الحديثة.

٣- أن التقسيم الاستعماري قد تجاهل الحدود التقليدية السابقة في العديد من الحالات حيث قامت الدول الاستعمارية بضم بعض الوحدات إلى بعضها البعض في

---

(١) Jeffrey Herbst,"the Creation and Maintenance of National Bounderies in Africa" *international organization* (VOL. 43, No. 4, Autumn 1989) p : 679

(٢) Boutros Ghali,*op.cit.*, p. 10

(٣) Malcolm Shaw:*op.cit.*, p :28
Ian Brownlie ,*op.cit.*, p 8

(٤) *Ibid.*, pp: 7-8
Jeffrey Herbsat , *op.cit.*, ., pp.679:681

(٥) *Ibid.*,p. 680.

وحدة واحدة. كما فى حالة نيجيريا(١) وفى حالات أخرى قسمت الوحدات الإفريقية إلى أجزاء عدة كما هو الحال بالنسبة للامبراطوريات الإسلامية فى غرب القارة الإفريقية. وفى ضوء هذا الاعتبار الأخير يخلص معارضو الاعتراف بالحدود السياسية الإفريقية قبل الاستعمار إلى ضرورة الاقتصار على دراسة الحدود الإفريقية كما شكلها الاستعمار على اعتبار أنها الحدود المعترف بها دولياً وإقليمياً دون غيرها من الحدود والادعاءات خاصة مع صعوبة المقارنة فى ظل مئات الوحدات والكيانات الاجتماعية التى كانت قائمة قبل الاستعمار.(٢)

ثامنا : أن المناطق التى شهدت انتشار الدين الإسلامى خضعت للتقسيمات الإسلامية للعالم وحدوده مما عرقل أخذها بمفهوم الحدود كما عرفته الخبرة الأوربية.(٣)

المطلب الثاني : اتجاه إثبات وجود حدود سياسية قبل الاستعمار

يذهب مؤيدو هذا الاتجاه إلى أصالة مفهوم الحدود السياسية فى القارة الإفريقية. بل يرى البعض أن مفهوم الحدود فى إفريقيا أكثر أصالة من أى قارة أخرى وذلك استناداً إلى اعتبارات عدة منها:

أولاً: أن إفريقيا بمساحتها الشاسعة وبتركيبتها البشرية فى الجوانب الثقافية والدينية كانت خليطاً من الأجناس والثقافات والديانات، قد عرفت الحكم المتجانس ذا السلطة المركزية فى بعض مناطقها مثل إفريقيا الشمالية المميزة بالحضارة العربية والإسلامية وشرقها فى أثيوبيا حيث وجدت دول منظمة إلى درجة معينة تسمح بأن نطلق عليها اسم (الدولة).(٤)

ثانياً: يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات الإفريقية وإن لم تستطع تثبيت سكانها على إقليم محدد بدقة فى ظل الطبيعة الرعوية فى بعض مجتمعاتها إلا أن هذه

---

(١) حيث كانت المنطقة التى تحتلها نيجيريا الآن زاخرة بالكيانات والوحدات السياسية والاجتماعية حتى قدر البعض عدد الإمارات التى اعترفت بها بريطانيا وأقامت معها علاقات عند دخولها المنطقة فى القرن التاسع عشر بنحو ٣٨ إماره أو مملكة انظر : Lesle Rubin and Brian Weinstein ,*op.cit.*,., p45

(٢) انظر ذلك الرأى:

Ian Brownlie,*op.cit.*, P.8

W.A.E. SKURNIK, "France and Fragmentation in West Africa 1945-1960", Journal of African History Vol .,11, No 2, 1967), P 317

(٣) Malcom Shaw,*op.cit.*, PP 28:29

(٤) محمد فجالى ، م. س. ذ ، ص ٦٢

المجتمعات قد عرفت فكرة وظاهرة الحدود، ذلك أن كل جماعة رعوية اختصت بنطاق محدد لها لممارسة الرعى والتنقل خلاله. على نحو واضح ومحترم من قبل الجماعات الأخرى.(١)

ثالثاً: يرى هذا الفريق أن الكثافة السكانية التى يتخذها المعارضون دليلاً على غياب مفهوم الحدود فى القارة الإفريقية قبل الاستعمار لاتحول دون الإقرار بأصالة المفهوم فى القارة ذلك أن انخفاض الكثافة السكانية قد أسفر عن وجود مساحات شاسعة من الأراضى الخالية التى كانت تؤدى دور الحاجز بين مختلف هذه الشعوب والمجتمعات، وبالتالى فانها تعتبر حدوداً بمعنى الكلمة حسب تطور مفهوم الحدود فى تلك الحقبة من الزمن، فمفهوم الحدود الدولية -باعتبارها ثغوراً- وليست خطوطاً- من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه، يعتبر مفهوماً قديم الوجود فى إفريقيا.(٢)

رابعاً: أن الحدود التى لم تعرفها القارة الإفريقية -مثلها فى ذلك مثل غيرها من القارات- انما هى الحدود الخطية (فلكية، رياضية) دون غيرها ومع ذلك يذهب بعض من أنصار هذا الاتجاه إلى أن إثبات أن بعض المناطق تفتقر إلى الحدود الخطية يصعب أن يبرهن على غيابها العام. ذلك أنه منذ القرن السابع عشر أصبحت المجتمعات المتقدمة أكثر تنظيماً. فعرفت الشعوب الزراعية مفهوم الإقليم، والملكية الشرعية. بل أن الشعوب الرعوية بدورها عرفت مفهوم الحدود -كما سبق الذكر- فى شكل نطاقات للرعى.(٣) ويدلل أصحاب هذا الرأى على صحة دعواهم بوجود مدونات تشير إلى نزاعات تخوم فى مطلع القرن التاسع عشر بين مملكتى سوكوتو Sokoto وماتسينا Matsina فى غرب إفريقيا.(٤)

خامساً: أن القول بأن العلاقات بين أفراد المجتمع الإفريقى كانت تستند إلى الولاء الشخصى للزعيم أو القائد أو الحاكم وغياب الأشكال المؤسسية للإدارة المركزية الصارمة لاينفى -من وجهة نظرهذا الاتجاه- حقيقة قيام مفهوم الإقليم ووجوده -بما

---

(١) Ian Brownlie , *op. cit.*, p8

٣٢) محمد فبالى ، م. س. ذ ، ص ٦٣

(٣) ذهب البعض إلى أن حضارة المجتمعات فى القارة الافريقية فى العصور القديمة كانت أرقى من أى حضارة أو مجتمع انطلاقاً من الطابع الزراعى للقارة بما يعنيه من استقرار وتنظيم على نحو لم تعرفه اوربا ذاتها انظر فى ذلك: والتر رودنى ، أوربا والتخلف فى إفريقيا ، ترجمة : احمد القصير،، (الكويت:المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب سلسلة عالم المعرفة ،عدد١٣٢، ١٩٨٨)،ص ص١٠٢:١٠٥.

Erca Simon, "Negritude and Clutural Problems of Contemporary Africa" *Presence Africa*, (Paris: Presence African Publication, VOL. 18, No. 47, 1963), pp 140: 142

(٤) Ian Brownlie,*Op.Cit.*,., p 8

يعنيه من شرعية متعلقة بحيز معين- لدى المجتمعات سالفة البيان تتطلب كما هى الشواهد التاريخية اذن السلطات الحاكمة لاجتياز ذلك الحيز دخولاً أو خروجاً.(١) مما يعنى بالضرورة معرفة نطاق امتداد ذلك الحيز وحدوده.

سادساً: يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الافتقار للتحديد الدقيق للحدود هو أمر طبيعى ويتسق وطبيعة المرحلة التاريخية حيث لم تكن هناك حاجة له. إضافة إلى ما يذهب إليه البعض من أن الأخذ بالحدود الخطية -على عكس ماهو شائع- دليل على الجهل بمقتضيات وحقائق الواقع الجغرافى للمجتمعات. ويضيف هؤلاء أنه رغم الإقرار بتلك الحقيقة -أن التحديد الدقيق لاحاجة له- فإن ذلك لايتعارض ومعرفة مفهوم الحدود فى ذاته.(٢)

سابعاً: يرى بعض مؤيدى هذا الاتجاه أنه بالنسبة لشمال أفريقيا مثل العامل الدينى صعوبة كبيرة أمام تعيين الحدود على نحو ثابت وجامد، ففى هذه المناطق -شمال أفريقيا- والتى تعتبر أكثر تنظيماً ظلت الحدود غير منضبطة بل مطاطة. ويدللون على ذلك بأن سيادة سلطان المغرب لم تكن تشمل إلا جزءاً معيناً من الإقليم التابع له وهى الأقاليم المعروفة ببلاد المخزن الشريفى أما الأقاليم الأخرى المعروفة ببلاد «السيبة» فإنها لم تكن خاضعة لسيادته.(٣) ومع ذلك يرى ذلك البعض أن ذلك قد يرجع فى جانب كبير منه لأسباب اقتصادية تتعلق بقيمة الإقليم. ويستشهدون فى ذلك بالمعاهدة المبرمة بين المغرب وفرنسا عام١٨٩٥م بشأن الحدود الجزائرية المغربية والتى استثنت تعيين الحدود فى المناطق التى لا تزرع وتركت هذه الأراضى لاستعمال الرعاة فى كلا الجانبين ويضيف ذلك النفر -من أنصار الاتجاه الأخير- بعداً آخر لدور العامل الدينى وعلاقته بمفهوم الحدود بخاصة فى البلدان الإفريقية الإسلامية. انطلاقاً من أن الإسلام يقسم المعمورة إلى قسمين:(٤)

- دار الإسلام: وهى كل الأقاليم التى امتد إليها سلطان الدولة الإسلامية. وطبقت فيها الشريعة الإسلامية.

---

(١) Antony Allott, "Boundaries and Law ...",*op.cit.*,., p 11

(٢) Jesse Reeves ,*op.cit.*,., p 542

(٣) محمد فجالى ، م. س. ذ ، ص٦٣

(٤) يضيف فريق من الباحثين والفقهاء داراً ثالثة إلى جانب دار السلام ودار الحرب هى دار العهد التى تمثل حلقة وصل ووسط بين النوعين حول هذا التقسيم وطبيعة العلاقة بين هذه الفئات الثلاثة وصلتها بمفهوم الحدود وتطوره انظر :

د. عز الدين فودة ، م.س.ذ ، ص٢٨ وما بعدها.

وانظر : باختصار واف فى ذات الصدد:أمانى عبد الرحمن صالح ، "اشكالية الحدود فى التصور الاسلامى" (*السياسة الدولية* ، عدد ١١٢ابريل١٩٩٣) ، ص ص ٥٤-٧٥.

- دار الحرب: وهى كل الأقاليم الخاضعة لسلطان غير الدولة الإسلامية ولاتطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية.

حيث يرى هؤلاء أنه بالرغم من أن هذا العامل يفقد الحدود دورها ووجودها فى الدول الإفريقية التابعة لدار الإسلام فى ظل اعتبار دار الإسلام وحدة واحدة. فإنه بإمعان النظر فى جوهر هذا الفكر يتضح أنه يشير إلى تكريس مفهوم الحدود كمنطقة فى إفريقيا.(١)

حاصل القول أن هذا الفريق الأخير يؤكد على أصالة مفهوم الحدود فى إفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية، ويعرض التيار الذى ينكر على إفريقيا معرفتها الحدود ووجودها لا لشئ إلا أن الصيغة الأوربية للحدود فى إفريقيا لم توجد إلا بعد الحقبة الاستعمارية.(٢)

المطلب الثالث : الترجيح بين الاتجاهين

يفرض السعى للترجيح بين الاتجاهين السابقين تحديد المعيار الحاكم الترجيح، وعلة ذلك أن النظر إلى حجج كل فريق مستقلة بذاتها يمكن أن يقود إلى أن كلا الاتجاهين صحيح، ولذا فإن الفصل والترجيح يقتضى الأخذ فى الاعتبار مجموع الحجج والأسانيد دون التوقف عند حجة واحدة أو اثنتين للقول بقدم أو حداثة الحدود فى أفريقيا لما يؤدى إليه ذلك من فساد فى الاستدلال والنتائج، ومما يؤكد ذلك -على سبيل المثال- أن القول بأن المجتمعات الإفريقية القديمة كانت قائمة على الولاء الشخصى لا الإقليمى وبالتالى لم تعرف ظاهرة الحدود، هو فى ذاته قول يحتمل الخطأ والصواب ويستمد هذه الصفة أو تلك من مؤشرات خارجية. على أساس أنه إذا كان القياس يتم بمقتضى علاقات الأفراد وبعضهم البعض مع انتفاء فكرة الملكية والإقليم يكون القول صحيحاً. أما إذا ثبت قيام فكرة الملكية والتبعية الإقليمية تكون الحجة داحضة. وهكذا فإن التمعن فى جوهر أسانيد وحجج الطرفين يقود إلى الاعتقاد بأن المحك الأساسى فى الترجيح إنما يرتبط بالإجابة على سؤالين أخرين وهما هل عرفت القارة الإفريقية ظاهرة «الدولة» قبل الحقبة الاستعمارية أم لا؟ وما هو موقع التطور الإفريقى قبل الاستعمار فى إطار التطور العام لظاهرة الحدود فى تلك الحقبة؟.

وللإجابة على التساؤل الأول سيتم اتباع التعريف القانونى للدولة بأركانها -التقليدية- الثلاثة (شعب- إقليم- سلطة حاكمة)وبالتالى يمكن القول أن القارة

---

(١) محمد فجالى ، م.س.ذ، ص٦٤.

(٢) م . س ، نفس الصفحة .

الإفريقية قد عرفت فكرة الدولة -بهذا المفهوم، وهو ما تؤكده الشواهد التاريخية فى أنحاء القارة المختلفة. حيث قامت العديد من الحضارات والممالك والامبراطوريات فإلى جانب المملكة المصرية الفرعونية -التى ظلت أهم مملكة فى إفريقيا والعالم القديم- تبرز عدة ممالك وإمارات أخرى منها مملكة النوبة جنوب مصر والتى استطاعت فى فترات من الزمن إخضاع المملكة المصرية ذاتها لهيمنة حاكم النوبة.(١) هناك أيضاً حضارة قرطاجة -تونس حاليا- التى نافست روما طويلاً. ودخلت معها فى حروب ممتدة انتهت بانتصار روما وتدمير قرطاجة عام ١٤٦ق.م. الأمر الذى مكن الرومان من بسط هيمنتهم على شمال إفريقيا بأكملة بإماراته وممالكه المختلفة. وهى الهيمنة التى دامت حتى مطلع القرن الثامن الميلادى حينما استطاعت الجيوش الإسلامية طرد الرومان من جميع المدن الساحلية بشمال إفريقيا لتصبح هذه المدن جزءاً من العالم الإسلامى، وتاريخه الذى يشير إلى قيام عده ممالك وإمارات مستقلة فى هذه المنطقة (شمال إفريقيا) من أشهرها الدول والممالك فى مصر الإسلامية كالفاطمية والأيوبية والمملوكية وقد احتفظت الأخيرة بعلاقات مع الممالك القائمة فى غرب إفريقيا(٢).

أما فى شرق القارة، فقد قامت فى القرن الأول الميلادى دولة «أكسوم Axum » فى منطقة القرن الإفريقى -سرعان ماتحولت إلى دولة الحبشة فى القرن الثالث الميلادى بفضل توسعات ملوك «أكسوم» ومد حدود دولتهم إلى مناطق جديدة خضعت لسيطرتهم الأمر الذى أدخلهم فى حروب مع كل من عرب اليمن ودولة النوبة والتى كانت تعرف بمملكة «مروى». وكانت تقع إلى الغرب من الحبشة وجنوب مصر. ويذهب البعض إلى أن منطقة شرق إفريقيا قد شهدت قيام ظاهرة الدولة المدينة Small city States على طول الساحل من «مقديشو» فى الشمال حتى سفالة Sofala (قرب مالاوى) فى الجنوب ومن أمثلة دولة المدينة هذه كل من الزنج Zanj وكيلوا Kilwa على أنه إلى جانب تلك الإمارات والممالك بشرق القارة قامت عدة امبراطوريات واسعة النفوذ فى شرق القارة ومن أبرزها مملكة البوجندا Buganda ومملكة البونيورو bunyoro اللتين شكلتا معاً امبراطورية واحدة خلال القرن الثامن عشر وإلى جانب هاتين المملكتين كانت هناك مملكتان أقل وزناً وهما مملكتى الأنكولى Ankole وتورورToro اللتين كانتا تدينان بالولاء والتبعية لملك البونيورو. وتشير الدراسات إلى أن زعماء هذه الممالك قد

---

(١) حول أهمية وتاريخ هذه المملكة انظر

- Erica Simon, *op. cit.*, pp 129- 132
- P .L and M . Shinne, "New Light on Medieval Nubia" *Journal of African History*. (VoL. VI, No. 3, 1965), p p 263- 273.

(٢) د.محمد محمد الأمين ،علاقات دولتى مالى وسنغاى بمصر فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧)، مجلة *الدراسات الإفريقية* (جامعة القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية،عدد ٤، ١٩٧٥)،ص ص٢٧٣: ٣٠٢.

استطاعوا تطوير مؤسسات سياسية مركزية ونظم مركزية لإسناد السلطة، كما استطاعوا تطوير نظم للإدارة المدنية والجيش قبل الحقبة الاستعمارية على نحو يتوافق ومقتضيات المرحلة التاريخية.(١)

وفي غرب القارة، قامت عدة ممالك وامبراطوريات منها مملكة «غانا» التي قام المؤرخ العربي ابن بطوطة بتدوين تاريخها من عام ٣٠٠م حتى عام ١٢٤٨م حينما تم القضاء عليها لتقوم على أنقاضها مملكة أخرى هي مملكة مالي. وتشير الدراسات إلى دقة التقسيمات الإدارية لامبراطورية غانا في عصر ازدهارها ومع انهيار امبراطورية غانا قامت عدة ممالك وإمارات أخرى في غرب القارة منها دولة سونغي ومالي وبورنو وسوسو SUSU إضافة إلى دولة موسى Mossi في القرن السابع عشر. وغيرها من الإمارات والممالك الإسلامية في القرن الثامن عشر. والتي من أشهرها كانم وسوكوتو وبورنو Bornu في شمال نيجيريا.(٢)

أما في جنوب القارة، فقد قامت امبراطورية أخرى خلال القرن الثالث عشر الميلادي هي امبراطورية زيمبابوي في هضبة روديسا والتي ينسبها البعض إلى قبائل الشونا SHona الزنجية في هذه المنطقة في حين ينكر آخرون علاقة الزنوج بهذه الامبراطورية وتلك الحضارة والتي تحولت في العصور التالية إلى مملكة موتابا Mutaba التي أنشئت إلى الشمال من الموقع القديم لزيمبابوي. ومن أبرز وأشهر

---

(١) لعله من الجدير بالذكر ان الاقليم قد لعب دوراً كبيراً في قوة كل من مملكتي البونيورو والبوجندا على نحو أدى فيه فقدان جزء من الإقليم إلى اضعاف قوة المملكة والإيذان بزوالها انظر في ذلك:-

-M. S. Kiwanuka ,Bunyoro and the British, A Reappraisal of the Causes for Decline and Fall of An African Kingdom *Journal of African History,* (Vol. ix, No. 4, 1968), p p : 603 :607

- A. D. Roberts, "The Sub - Imperialism of the Baganda" *Journal of Africn History.* (Vol. 111, No. 3, 1962), p p 635 : 650

Endre Sik, The History of Black Africa (Budapest: Akademiai Kiado, Vol. 1, (1970) pp 259-260

د. زاهر رياض ، *مصر وافريقيا* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦)، ص ص١٥-١٢٢

سبنسر ترمنجهام ، ترجمة محمد النواوي، *الإسلام في شرق إفريقيا* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٣)، ص ص ١٠-٧٤

وحول الممالك القديمة في اوغندا وعلاقاتها المتبادله وانعكاسات ذلك التراث على دوله اوغندا انظر:-

د. ابراهيم نصر الدين، «الاندماج الوطني في اوغندا» بحث مقدم *إلى الندوة الدولية لحوض النيل* (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مارس ١٩٨٧)، ص٨ وانظر والتر رودني م.س.ذ ص ٩٣:٩٤

(٢) حول هذا الممالك وغيرها من الإمارات التي شهدتها القارة ككل انظر باختصار م.س ص٩٢:٩٤

T. Olawaie Elias, *Government and Polities in Africa* (Bombay :Asia Publishing House. 1963), p p 3: 6

وحول اسباب انهيار هذه الممالك والامارات انظر: *Ibid.,* p p 8 - 9

الممالك الإفريقية فى جنوب القارة مملكة الزولو التى أسسها الزعيم «شاكا» الذى يصفه البعض بأنه نابليون الجنوب الإفريقي لما قام به من فتوحات وغزوات مكنته من تأسيس مملكة مترامية الأطراف. اعتماداً على جيش جيد التنظيم، ومملكة (النديبلى) التى أقامت صلات مع معظم تلك الممالك سلماً وحرباً.(١)

وقد اعترف الأوربيون أنفسهم بقوة وعظمة تلك الممالك ودقة تنظيمها. وهو الاعتراف الذى توجد عليه العديد من الشواهد التاريخية والقانونية. سواء اتخذت هذه الشواهد صورة كتابات الرحالة الأوربيين فى إفريقيا، أو صورة الاتفاقات المتبادلة بين القوى الأوربية والكيانات السياسية الإفريقية.(٢) حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين القوى الأوربية والدول الإفريقية قبل القرن التاسع عشر تشير فى مجملها إلى قيام كيانات سياسية (إمارات- ممالك- امبراطوريات..) مستقلة فى غرب و جنوب إفريقيا على قدم المساواة مع نظيرتها فى أوربا.(٣) أكثر من ذلك يذهب الفقيه الهولندى «هوجو جرتيوس» Gratius إلى أن الدول الإفريقية البحرية قد عرفت فكرة المياه الإقليمية أو المنطقة المجاورة Zone Adjacent لشواطئها والتى تخولها حق الاحتلال Occupation أو شبه الاحتلال quesi occupation لممارسة الصيد والملاحة، وهى الأمور التى كانت تعتبر استثناءً على المبدأ العام السارى فى تلك الحقبة (القرن السابع عشر) وهو حرية أعالى البحار.Freedom of the High Seas ويلاحظ أن مضمون بعض المعاهدات التى عقدت بين القوى الأوربية والكيانات السياسية فى أرجاء إفريقيا -لاسيما المناطق الساحلية- يشير إلى اعتراف الأوربيين بالسيادة الإقليمية للوحدات السياسية الإفريقية، حيث قامت معظم المعاهدات فى هذه

---

(١) حول مملكة الزولو ودور الملك بها انظر:-

Max Gluck Man, "The Kingdom of the Zulu of South Africa" in M . Fortes and Evans- Prichard (eds.), *African Political Systems* (London: : Oxford University Press . 3rd Edition 1948). p p 25 : 5

وحول علاقات مملكة النديبلى مع القوى المعاصرة لها انظر:-

WiLLiam F. Lye., "The Ndeble Kingdom South of the Lampopo River". *Journel of Afican History* , (Vol x No 1, 1969), p p 101 : 103.

وانظر والتر رودنى م.س.ذ، ص ص٩٧:١٠٢.ص ص١٨٥:١٩٢.

(٢) C. H. Alexandrowicz, "The Partition of Africa by Treaty.," in K. Ingham (ed.), *Foreign Relations of African States* (London: Butterworths 1974) PP. 131:132.

Charles H. Alexandrowicz, New and Original States: the Issue of Reversion to Sovreignty " *International Affairs* (VoL. 48, No. 3, July 1989), PP 469 , 471: 472

(٣) C.H Alexanderowicz, "The Partition of Africa ...." *op.cit.,*, p 133.

الفترة من حيث الشكل على أساس المعاملة بالمثل بين طرفى الاتفاق ومن حيث الموضوع أو المحل انصب الاهتمام على تنظيم عمليات التجارة ودخول رعايا كل من طرفى الاتفاق لدى الآخر إضافة إلى تنظيم سبل التقاضى وفض المنازعات التى تقع لدى أى من الطرفين ويكون أحد اطرافها أو كليهما من رعايا الطرف الآخر.(١)

وتقدم الاتفاقات المبرمة بين القوى الأوربية والقوى الإفريقية فى شمال القارة أمثلة واضحة وقاطعة الدلاله على المعاملة بالمثل، ومن أقدم هذه الاتفاقات التجارية تلك التى عقدت بين إمارة «بيزا Bisa» وتونس عام ١١٥٧م والتى انصب اهتمامها على تنظيم عملية التعامل مع التجار المسيحيين ومعاملتهم فى شمال أفريقيا إضافة إلى سماح الاتفاق «للبيزيين» بالإقامة والمتاجرة فى تونس.(٢)

وتشير الشواهد التاريخية إلى أن معظم الاتفاقات التى أبرمتها القوى الأوربية خلال القرن التاسع عشر قد تضمنت فقرات صريحة الدلاله على مبدأ المعاملة بالمثل ويكتفى فى هذا المقام بمثالين لدولة مراكش مع كل من فرنسا وبريطانيا كل على حدة:(٣)

ففى اتفاقها مع فرنسا عام ١٦٣١م نصت الاتفاقية المبرمة بين المغرب وفرنسا على منح السفير المغربى لدى فرنسا امتيازات قضائية. كما نصت على أنه فى حالات النزاعات المختلطة (مغربية-فرنسية) يخضع النزاع للقضاء المغربى إذا كان الحادث قد وقع بالمغرب. ويحظى الحكم الصادر عن القضاء المغربى بالنفاذ فى فرنسا. بمقتضى المادة السابعة من الاتفاقية وتنطبق نفس الشروط على النزاعات الواقعة على الأراضى الفرنسية. وقد تضمنت الاتفاقيات التى عقدت تالياً بين الجانبين شروطاً مشابهة (مثال معاهدتى ٢٩ يناير ١٦٨٢م، ٢٨ أغسطس ١٧٦٧م).

ولم تختلف الاتفاقية المبرمة بين مراكش والملكة المتحدة من حيث المضمون عن المعاهدات السابقة حيث تضمنت اتفاقيتى ١٧٢١م، ١٧٦٠م نصوصاً تمنح الامبراطور المغربى اختصاصاً قضائياً فى حالة النزاعات المختلطه الواقعة على الإقليم المغربى. أما تلك الواقعة فى بريطانيا فإنها تخضع لسلطان محكمة مختلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة المساواة والمعاملة بالمثل التى سادت العلاقة بين الوحدات السياسية الإفريقية والقوى الأوربية لم تقتصر على الجانب القضائى فقط بل

---

(١) *Ibid.*, p 131.

(٢) *Ibid.*,pp132:135

ولمزيد حول واقع الدول الافريقية فى هذه الفترة انظر: والتر رودنى م.س.ذ.ص ص١٦٢:١٩٥.

(٣) حول هذه المعاهدات وغيرها انظر:

C.H Alexanderwicz, "The Partition of Africa ....",*op.cit.*, ., PP: 132:138.

امتدت كذلك لتنظيم ورعاية مصالح رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر. من ذلك -على سبيل المثال- أن الاتفاق المبرم بين طرابلس وفرنسا فى ٢٩ يونيو ١٦٨٥ قد نظم عملية نقل ملكية ممتلكات رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر إلى (دولته) حال وفاته.(١)

حاصل ما سبق ذكره من نماذج وأمثله -وغيرها كثير- أن القارة الإفريقية قد عرفت ظاهرة الدولة بمعنى الكيان السياسى بأركانه الثلاثة -شعب- إقليم- سلطة حاكمة. الأمر الذى يمكن معه القول أيضاً أنها قد عرفت ظاهرة الحدود السياسية. وذلك أمر منطقى -وبديهى- فى ضوء الحقائق التاريخية الشواهد القانونية السالف ذكرها. حيث أن التزامن الحادث بين الوحدات والكيانات السياسية الإفريقية وتجاورها يقتضى بالضرورة قيام حدود فاصلة بين تلك الكيانات حيث أن زوال هذه الحدود كان يتبعه زوال الوحدة السياسية وانطوائها داخل كيان أقوى أوأكبر، ومن ناحية أخرى فان الشواهد والآثار القانونية السالف ذكرها تكشف من جانبها أيضاً الدراية بعنصر الإقليم وما يقتضيه ذلك بالضرورة من الوعى بمفهوم الحدود. حيث أن الوفاء بالالتزامات الواردة فى الاتفاقات سالفه الذكر يتطلب ضمنيا وعى طرفى المعاهدة أو الاتفاق بالمساحة الأرضية التابعة لكل طرف وإطار هذه الرقعة أو الإقليم ممثلاً فى الحدود.(٢) الأمر الذى لم يكن من المستغرب معه أن يأتى مفهوم الحدود بلفظه فى أحد الاتفاقات الموقعه فى غرب أفريقيا فى الفترة ١٨٧٧-١٨٨٠م(٣) .

على أنه ينبغى الإشارة هنا إلى حقيقتين هامتين فى هذا الصدد أولاهما، ضرورة التفرقة بين الدراية بمفهوم الحدود والقدرة على ضبط الحدود والسيطرة عليها حيث أنه

---

(١) *Ibid.,*. P138.

(٢) يذهب الباحثون الانثربولوجيون إلى القول بأن العديد من المجتمعات الافريقيةعرفت الحدود السياسية بوظائفها المختلفة من حيث تباينها لنطاق السيادة والنفوذ والسلطة والتبعية الاقليمية. ويؤكدون على أهمية فكرة الاقليم لأى مجتمع من المجتمعات مهما صغر حجمه. أنظر تقديم الباحث رد كليف برون لكتاب Forest and Evans - Brichard,*op.cit.*, pxiv وانظر كذلك مقدمة نفس الكتاب .PP. 10:11

(٣) وردت كلمة الحدود فى رسالة من سلطان بورنو إلى سلطان سوكوتو بشأن نزاع حدودى بين الجانبين وجاء فى هذه الرسالة "الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله" "من عبد الله تعالى عمر بن محمد الأمير الكانمى إلى حضرة الأجل الأفضل، الاعز الأحرم الاكمل، أمير قومه ومالك زمام ارضه. ....السلطان معاذ بن التقى محمد بلو المرحوم . السلام التام ورحمت الله تعالى وبركاته أما بعد فإننا وصل إليك كتابنا هذا فالذى نعلمك به أن ابننا أبا بكر قد اعلمنا بانقطاع التنازع بينه وبين وزيركم ...فى شأن *الحدود* التى بيننا وبينكم، فإن ثبت على ما توافقنا عليه ورضيت به، فقد استقام الأمر ومرجع السبيل إلى أصله، ولايكون من جهتنا إن شاء الله تعالى إلا الخير، وتكيد العهد والأمانه على الوجه السابق.هذا ما اعلمتك به وفقنا الله وإياكم على رعاية العهد والميثاق إلى يوم اللقاء والتلاق بجاه افضل الخلق على الاطلاق سيدنا محمد عليه صلاة الملك الخلاق...أمين والسلام"
انظر صورة الوثيقة باللغة العربية فى:
Basil Davidson, Africa in History: Themes and Outlines (London: Weidenfeld and Nicolson. 1989), P. 218.

مع دراية العديد من الوحدات السياسية فى إفريقيا بالمفهوم إلا أنها لم تكن فى كل الأحوال قادرة أو راغبة فى ضبط هذه الحدود والسيطرة عليها. وأما الحقيقة الثانية فمؤداها أن القارة الإفريقية فى تلك الحقبة التاريخية وذلك التطور لم تكن بدعاً أو خروجاً عن السياق العام للحدود، وبالتالى فان مفهوم الحدود الذى عرفته القارة فى الحقبه السابقة على الاستعمار لم يكن هو ذلك المفهوم الخطى الدقيق. وإنما هو فى غالب الأحوال مفهوم قائم ومستند إلى الطبيعة ومناطق النفوذ ولذا ارتبطت الحدود ضيقاً واتساعاً بقوة الوحدات السياسية وضعفها وهى فى ذلك أيضاً لم تختلف عن التطور العام لظاهرة الحدود السياسية. الذى لم يكن يعرف بعد ظاهرة الحدود الجامدة غير القابلة للتغيير.(١)

ويتبقى التحفظ على ما يذهب إليه فريق المعارضين للحدود الإفريقية قبل الاستعمار. من أنه لا أهمية لهذه الحدود - حال وجودها- بدعوى أنها لا تتفق ومقتضيات الإدارة الحديثة أو لأن الاستعمار قد تجاهلها، أو لأنها لم يعد يستند إليها كدليل إثبات للحدود. وعلة الرفض أن كافة هذه الأسباب ليست بحجة كافية أو سبب مانع يحول دون دراسة طبيعة الحدود الإفريقية قبل الاستعمار لما لذلك من أهمية فى الكشف عن مدى الاستمرارية والانقطاع فى تاريخ الوحدات السياسية فى القارة، ودراسة تأثير الحقبة الاستعمارية على الكيانات الإفريقية. وأثر كل ذلك على ملامح الحياة المختلفة بالمجتمعات الإفريقية فعدم الاستدلال بهذه الحدود السابقة لاينفى اهميتها إلا كما ينفى سقوط الأندلس أثر الحضارة الإسلامية على أوروبا.

---

(٢) Jess Reeves,*op.cit.*,., PP. 533:538

المبحث الثانى
الاستعمار الأوروبى وتطور الحدود السياسية فى إفريقيا

ظلت قارة إفريقيا مغلقة أمام العالم الأوربى لقرون طويلة حتى أطلق عليها اسم "القارة المظلمة". "Dark continent" تعبيراً عن جهل الأوروبيين بما يدور داخل هذه القارة وما يوجد فيها. وهو أمر تفسره العديد من الاسباب لعل من أهمها:(١)

- انتشار الغابات الكثيفة فى أنحاء القارة.

- عدم صلاحيه أنهار القارة للملاحة بصفة عامة لطبيعة القارة الهضبية وشدة إنحدارالأنهار تجاه الساحل وانتشار الجنادل والشلالات بها الأمر الذى جعلها غير ملائمة للملاحة أو قابلة للاجتياز.

- وجود الصحراء الكبرى كعائق طبيعى أمام التوغل البشرى إلى داخل القارة. لاسيما فى ظل المناخ الإفريقى الصحراوى شديد الحرارة

- قلة الشواطئ والخلجان الساحلية الصالحه كموانئ طبيعية إضافة إلى انتشار الأمراض الفتاكه وضيق السهل الساحلى بالقارة الذى ينتهى غالباً إما بمناطق صحراويه أو شبه صحراوية. أو غابات كثيفة صعبة الاجتياز أو الاختراق.

- يضاف إلى العوامل الطبيعية السابقة عوامل بشرية تتعلق بالسياسة الأوربية تجاه القارة الإفريقية خلال القرن السادس عشر حيث لم تسع أوربا إلى كشف القارة داخليا ذلك أن الاهتمام الأوربى كان منصبا بالأساس على أراضى الهند الشرقية ولذا كانت إفريقيا مجرد محطة على طريق الشرق.

ورغم هذه المعوقات والأسباب فإنه منذ مطلع القرن السادس عشر شهدت القارة الإفريقية اتصالات متوالية ورحلات أوربية إلى سواحل إفريقيا سرعان ماتطورت إلى تنافس أوربى من أجل الاستيلاء على القارة عبر عدة مراحل. تبدأ بالكشف الساحلى للقارة حيث اقتصر الوجود الأوربى على السواحل الإفريقية، وتنتهى بالاستعمار الفعلى

---

(١) حول هذه الأسباب وغيرها:-

-Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoeman ,*op.cit.*,PP 35:44.

- T. Olawale Elias,*op.cit.*, PP, 11:13

- C. E. Carringtan,*op.cit.*, PP 424:426.

لمزيد أنظر Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoeman ,*op.cit.*, PP 44:62.

Roland Oliver and Anthony Atmore, *Africa Since 1800*. (Cambridge: The University Press 1967). PP 102:127.

لأنحاء القارة مع نهاية القرن التاسع عشروالذى يؤرخ له بعام ١٨٨٤م -١٨٨٥م وهوتاريخ عقد مؤتمر برلين الذى كان انعقاده نقطة تحول جوهرية فى تاريخ القارة على نحو ما سيرد البيان (١).

وفى إطار التصارع على استعمار القارة وتقسيمها بين القوى الأوربية تم استخدام كافة الأدوات والسياسات اللازمة لبسط الهيمنة على المجتمعات الإفريقية من قبل هذه القوة أو تلك من القوى الأوربية كالمعاهدات، والفتح، والاحتلال، والاستعمال، ووضع اليد Usage and Sufferance.

وقد طرحت العديد من النظريات لتفسير ظاهرة الاستعمار والتنافس الاستعمارى حول القارة الإفريقية، وهو ما يخرج عن إطار هذا البحث الذى يعنى - بالأساس - بدراسة وتقييم اثر الاستعمار الأوربى على الحدود السياسية فى إفريقيا.(٢) وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين يذهب أولهما إلى أن الاستعمار قد لعب دوراً سلبيا فيما يتعلق بالحدود السياسية فى إفريقيا حيث جاءت حدوداً مصطنعة وتعسفية ومفروضة على المجتمعات الإفريقية ولم تراع الاعتبارات الطبيعية والبشرية فى القارة وعلى النقيض من ذلك يذهب الاتجاه الثانى إلى الدفاع عن أثر الاستعمار فيما يتعلق بالحدود السياسية فى إفريقيا انطلاقاً من تفنيد الحجج السابقة وطرح أسانيد خاصة تتعلق بواقع القارة الإفريقية قبل الاستعمار وبعده.

وفى ضوء ماسبق وسعيا للتحقق من أثر الاستعمار الأوربى على الحدود السياسية فى إفريقيا تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

المطلب الاول : مساوئ الحدود الاستعمارية.

المطلب الثانى : تفنيد مساوئ الحدود الاستعمارية.

المطلب الثالث : الترجيح بين الاتجاهين.

---

(١) Antony Allott, "Boundaries and the Law ... " ,op.cit.,. P12
- Robert D. Hadgson and Elvyn, A. Stonman, *op. cit.,* pp44-62.
- Roland Oliver and Anthony Atmor, Africa Since 1800 (Cambridge: The University Press 1967), pp102-127.

وحول ملابسات ذلك الصراع وجذوره انظر:-
J.DHargreaves, "Towards A History of the Partition of Africa" *Jouranl of Africa History* (VoL 1 No1 1960) PP 97:109.

(٢) حول تلك النظريات بصفة عامة أنظر:
G.N. Sanderson, "The European partition of Africa Coincidce or Conjuncture?" in E.F. Penrose (ed.), *European Imperialeasm and Partition of Africa,* (:London.Frank Cass 1975) PP 2:16.
د. حورية مجاهد، *الإستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية.* (القاهرة عالم الكتب ١٩٨٥). ص ص٤١:٧٢.

المطلب الأول : مساوئ الحدود الاستعمارية

تذهب غالبية الدراسات إلى أن التنافس الاستعمارى الأوربى حول قارة إفريقيا قد أسفر عن العديد من المثالب فيما يتعلق بالحدود السياسية فى القارة ويستندون فى ذلك إلى الحجج التالية :

أولاً: أن الحدود التى وضعتها القوى الاستعمارية فى مجملها حدود مصطنعة غير طبيعية حيث تشير احدى الدراسات إلى أن مجمل الحدود الطبيعية فى القارة الإفريقية لاتزيد عن ٢٦ ٪ فى حين بلغت نسبة الحدود السياسية التى تتبع دوائر العرض وخطوط الطول ٤٤٪ والباقى (٣٠٪) تم وضعه استناداً إلى أسس رياضية.[١]

ويشير أنصار ذلك الاتجاه إلى تميز إفريقيا فى هذا الصدد عن غيرها من القارات الأخرى التى لم تعرف ذلك الحجم من الحدود الاصطناعية لاسيما القارة الأوربية التى جاءت حدودها فى معظمها وفق اعتبارات طبيعية وبشرية (جبال - أنهار، أجناس). وكذلك استراليا. التى لم تعرف الحدود الدولية البرية ؛ انطلاقا من طبيعتها الجغرافية الخاصة. [٢]

ويذهب هذا الفريق إلى أن الاستناد إلى الحدود الفلكية والهندسية إنما جاء انطلاقا من سهولة تحديد تلك الحدود على موائد المفاوضات والخرائط بصرف النظر عما يعنيه ذلك عن مشكلات فى أرض الواقع.[٣] ولذا حظيت الحدود المستندة إلى خطوط مساقط المياه.Watersheds بنصيب وافر فى تعيين الحدود بين القوى الاستعمارية حتى قبل اكتشافها تماما ورسمها على الخرائط، وانما بمجرد اتفاق أو اعتراف؛ من ذلك اعتراف بريطانيا عام ١٨٩٤ بسلطة الملك ليوبولد على حوض نهر الكنغو حتى مساقط المياه للأحواض المجاورة بخاصة تلك المتعلقة بنهر النيل فى الشمال[٤].

---

(١) يذهب "سعديه توفال" إلى أن الحدود الإفريقية ليست أكثر حداثة من بعض الحدود الأوروبية التى تم تعيينها بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث أن معظم الحدود الإفريقية قد تم تعيينها قبل عام ١٩١٠.

انظر فى ذلك:

Saadia Touval, *The Boundary and Politics of Independent Africa* (Mossachusetts: Harvard University Press. 1972) PP 3:4.

ولمزيد انظر Jeffrey Herbst, *op. cit.,* PP 674: 675. Boutros Ghali, *op. cit.,* P15

محمد فيجالى: م.س.ذ، ص ص ٧١-٧٢.

وانظر الأمثلة فى Paul de Lapradelle, *op. cit.,* PP 177:178, 181

(٢) K.M Barbour, *op. cit.,* P 305.

(٣) حتى أن البعض يطلق عليها الحدود الورقية "peper Boundaries"

انظر فى ذلك:

Eric Fischer, *op. cit.,* P212

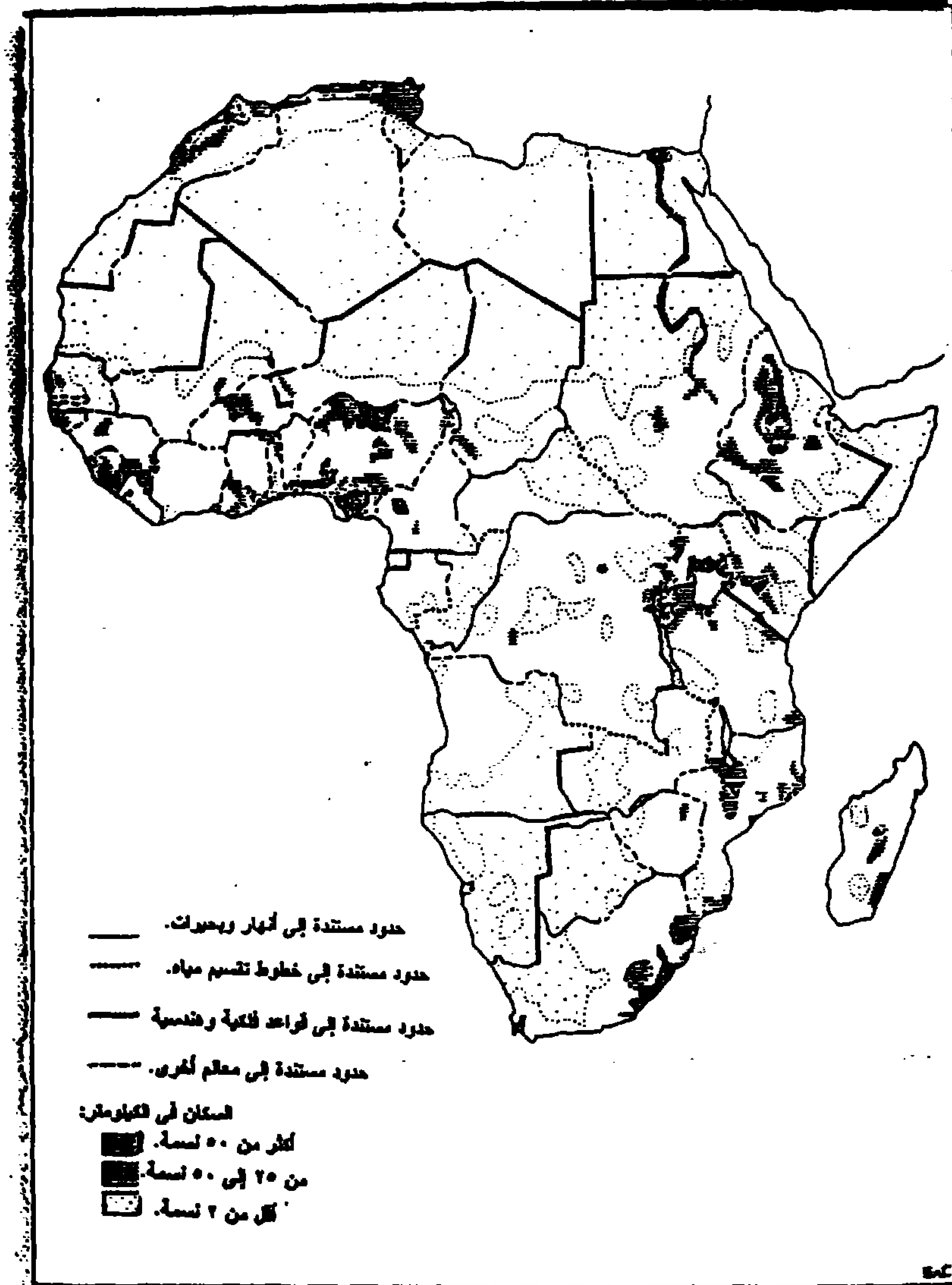
K.M Barbour, *op. cit.,* P308

C.E Carrington, *op. cit.,* P432.

(٤) Paul de Lapradelle, *op. cit.,* P197.

خريطة (٢)

الحدود من حيث الاستناد إلي الظاهرات الطبيعية مع بيان الكثافة السكانية



المصدر :

Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique (Foyard : Librarie Foyard, 1991) , Appendex p 15 .

ومن أمثلة الحدود الفلكية الخط الفاصل بين مصر والسودان عند دائرة عرض ٢٢° شمالاً. وكذا الخط الفاصل بين إقليم جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حالياً) وبتشوانا لاند (بوتسوانا حالياً).(١) وتوضح الخريطة أن الخطوط الفلكية والرياضية قد استخدمت عادة - وان لم يكن دائما - في المناطق ضئيلة السكان كالصحراء الكبرى، وأن الحدود المستندة إلى معالم طبيعية قد وجدت في المناطق الآهلة بالسكان والمعروفة إبان رسم الحدود.(٢) ورغم مميزات الحدود الطبيعية إلا أن القوى الأوربية لم تلجأ للأخذ بها فيما يتصل بتعيين وتخطيط الحدود الإفريقية، بل عارض البعض ذلك لتكلفتها الباهظة(٣) وبصفة عامة لم تراع الحدود الاستعمارية الظواهر الجغرافية أو الإثنية أو الثقافية (٤)

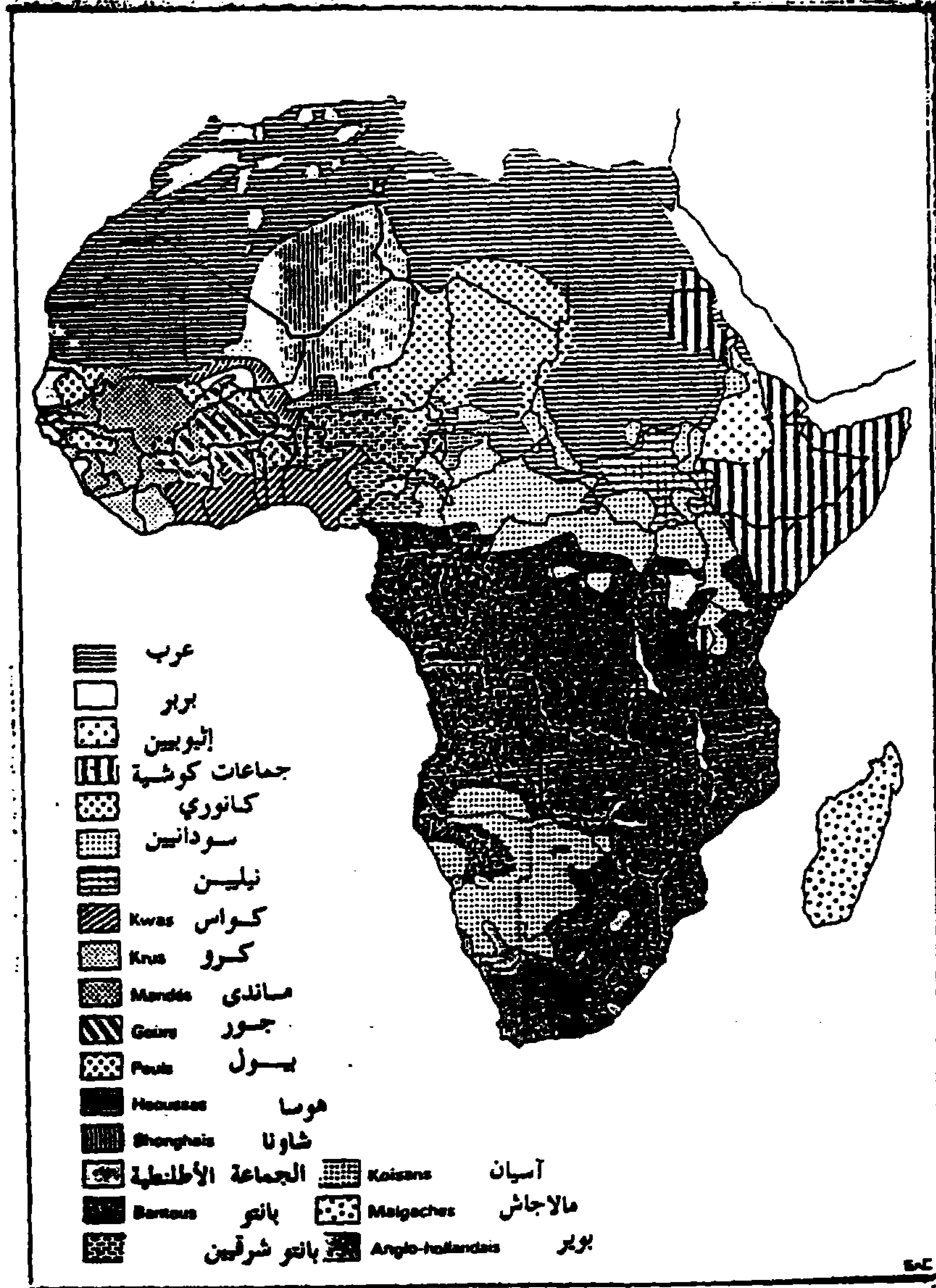
ثانيا : تعارض الحدود السياسية مع الأوضاع البشرية في القارة حيث لم تراع القوى الاستعمارية عند تخطيطها الحدود السياسية في إفريقيا الظروف والتقسيمات البشرية فلم تتخذ الحدود بين القبائل والجماعات حدوداً سياسية بين المستعمرات الأوربية في إفريقيا. ويدلل أنصار ذلك الاتجاه على رأيهم بمثالين تقليديين في هذا الصدد هما شعب الصومال. وشعب الإيوى Ewe حيث أدت التقسيمات الاستعمارية إلى توزيع شعب الصومال بين خمس وحدات سياسية هي الصومال الإيطالي، الصومال البريطاني، الصومال الفرنسي وأثيوبيا، وكينيا .أما شعب الإيوى Ewe فقد توزع هو الأخر بين أكثر من وحدة سياسية فقبل الحرب العالمية الأولى توزع هذا الشعب ما بين مستعمرة توجولاند الالمانية التي ضمت معظم أفراده من ناحية ومستعمرة ساحل الذهب (غانا حالياً) البريطانية من ناحية أخرى. وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد تشتت شعب الإيوى حيث تقاسمت بريطانيا وفرنسا المستعمرة الألمانية توجولاند فتوزع شعب الإيوى ما بين توجولاند الفرنسية ونظيرتها البريطانية إضافة إلى الجزء الموجود في مستعمرة ساحل الذهب البريطانية.(٥)

---

(١) *Ibid*, P179-180
وانظر كذلك: Boutros Ghali, *op. cit.*, P10
(٢) Michel Foucher, *op. cit.*, P125.
(٣) K.M Barbour, *op. cit.*, P10.
Jeffrey Hrbest, *op. cit.*, P 310.
(٤) C. H. Alexanderowicz, "New and Original States...," *op. cit.*, P. 472. J. A. Hellen, "Independence or Colonial Determinism?" *International Affairs* (VoL. 44, No. 4, 1968) P 693.
(٥) انظر في ذلك : - Eric Fischer, *op. cit.*, PP 312 - 313
- Benyamin Eurbrger, Irredentism and Politics in Africa". in Naomi Chazan (ed.) *Irredentism and International Politics* (London : Adamantie Press ,. 1991) P 100 Michel Foucher, *op. cit.*, P 123.
- Rubin and Weinstein, *op. cit.*, P 53.

خريطة (٣)

السلالات العرقية فى إفريقيا



المصدر :

Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique (Foyard : Librarie Foyard, 1991) , Appendex p 24 .

ويرى هذا الفريق أن الحدود الاستعمارية لم يقتصر أثرها على هاتين الحالتين الصارختين فقط بل امتد ليشمل معظم أرجاء القارة. وتوضح الخريطة آثار الحدود الاستعمارية على التوزيعات والتقسيمات القبلية في ارجاء القارة الإفريقية. بما يؤكد فكرة التعسف في رسم هذه الحدود.(١)

ثالثاً : أن تملك الأوربيين للأراضي الإفريقية في الفترة الاستعمارية استند فقط إلي الأسس الاقتصادية والاستراتيجية المستمدة من قيمة المكان أو الإقليم بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى غير اقتصادية سواء كانت عوامل اجتماعية أو ثقافية أو دينية الأمر الذى شوه - من وجهة نظر هذا الفريق - توازن القارة بوجود أقاليم غنية بخيراتها وأخرى فقيرة الإمكانات والقدرات.(٢) حيث أدت الحدود الاستعمارية في كثير من الأحيان إلى إضعاف النظم الاقتصادية التقليدية من خلال وقوف هذه الحدود الاصطناعية كحاجز أمام عمليات الهجرة والتنقل الموسمي من جانب كل من الرعاة والمزارعين في القارة الإفريقية سعياً وراء المطر.(٣)

رابعاً: انطلاقا من السمات سالفة البيان إضافة إلى قيام الحدود الإفريقية في جانب كبير منها على أساس مبدأ الاحتلال الفعلى الذى استنه مؤتمر برلين ١٨٨٤م - ١٨٨٥م.(٤) وعدم مراعاته للأسس العملية في ترسيم الحدود إضافة إلى الطابع الإنفرادى التعسفي في تعيين هذه الحدود أو الاتفاق عليها يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن هذه الحدود غير مشروعه قانونا إضافة إلى عدم مشروعيتها واقعا. حيث وضعت في ظل غياب إرادات الدول والشعوب الإفريقية التى تساهم بحال في إقرارها أو تعيينها.(٥) ذلك أنه حتى في الحالات التى جاء اكتساب الإقليم منها نتاج اتفاقات ومعاهدات بين القوى الأوربية أو ممثليها (مبشرين - رحاله - شركات تجارية..)

---

(١) Olawale Elias, *op. cit.,* P 10
Antony Allott; "The changing Legal Status ...," *op. cit.,* PP 118-119.

(٢) محمد فجالي، م.س.ذ، ص ص٦٥-٦٦، وانظر كذلك:
W.A.E Skurnik, *op. cit.,* PP 320:321

وانظر ايضاً:
Wiliam A. Hance, *The Geography of Modern Africa.* (New York: Columbia Universty Press, 1975) P 75.
J. A. Hellen, *op. cit.,*P 695

(٣) K. M. Barbour, *op. cit.,* PP 319: 323

(٤) حول أثر ذلك المبدأ في اشعال التنافس على استعمار افريقيا أنظر:-
G.N. Sanderson, *op. cit.,* PP 27-38
C.E Carrington, *op. cit.,* PP 433:439

(٥) محمد فجالي، م.س.ذ، ص٦٦
Saadia Touval,The Boundary Politics, *op. cit.,* P 4

والحكام المحليين فإن هذه الاتفاقات والمعاهدات – من وجهة نظر هذا الفريق – لايعتد بها لأنها من ناحية لم تكن بين دول ذات شخصية دولية إضافة إلى أنه فى أغلب الأحيان لم يكن للحكام والزعماء الأفارقة الموقعين عليها سلطة التوقيع على مثل هذه الاتفاقات،أضف إلى ذلك واقع أن التوقيع عليها جاء فى كثير من الأحيان نتاج الرهبة والإغراء مما يشوب هذه الاتفاقات بالبطلان(١).

ولتفسير هذه الطبيعه والسمات المميزة للحدود الإفريقية خلال الفترة الاستعمارية يذهب أنصار الاتجاه الأول إلى أن السبب فى ذلك هو أن الدافع الأساسى وراء تقسيم القارة بين القوى الأوربية كان *الأهداف اقتصادية بالأساس والتى* تمثلت فى السيطرة على طرق التجارة والجمارك وكذا الموارد الاقتصادية للبلدان الإفريقية(٢) إضافة إلى حرص القوى الأوربية فى ذات الوقت على ألا يؤدى التنافس حول القارة إلى حروب مباشرة بينها.(٣) الأمر الذى أدى إلى إبرام العديد من التسويات على موائد المفاوضات الأوربية على حساب المجتمعات والكيانات الإفريقية.(٤) وهكذا استلزمت المساومات السياسية تقسيم الأقاليم على أسس وأدلة إثبات بيانية واللجوء الحر إلى الخطوط المستقيمة والمعالم الطبيعية العامة كأحواض تصريف المياه Drainage basins وخطوط تقسيم المياه. وداخل هذا الإطار تحكمت الصدامات بين المستكشفين الأول والتغلغل العسكرى فى تحديد مناطق حدود ونفوذ القوى الاستعمارية مع الجهل بحقائق الواقع الإقليمى الذى يتم تخطيطه أو تجاهلها.(٥)

حاصل القول –وفق أنصار هذا الاتجاه– أن الحدود الإفريقية حدود مفروضة حيث لم تترك للتطور الطبيعى وفق مقتضيات التفاعل الاقتصادى الاجتماعى والسياسى.(٦) الأمر الذى تؤكده سهولة تحول هذه الحدود من حدود إدارية إلى حدود سياسية والعكس(٧)

---

(١) Donald Rothchild and Naomi Chazan, *The Precarious Balance state and Society Africa* (London: Westview press 1988) P 41 Allott, "Boundary and Law in Africa .... " *op. cit.*, P 14.

(٢) محمد فجالى، م.س.ذ.، ص ص ٦٥:٦٦
W.A.E Skurik, *op. cit.*, PP 318-320

(٣) Atany Allott, "the changing Legal status ..." *op. cit.*, P 184

(٤) J.C. Anene, *op. cit.*, PP 385-387

(٥) Ian Brownlie, *op. cit.*, P6.
Ravi. L. Kapil,"On The Canflict Potential of Inherited Boundaries in Africa". in *World Politics* (VoL., XVIII. No 3 April 1966) P 660

(٦) Rubin and Weinstein, *op. cit.*, P 52.
T. Olawale Elias, *op. cit.*, P. 10
Ravi .L.Kapil, *op. cit.*, P 659

(٧) Rubin and Weistien, *op. cit.*, P. 55
Michel Foucher, *op. cit.*, P. 118

المطلب الثاني : في تفنيد مساوئ الحدود الاستعمارية

على العكس من الاتجاه السابق يذهب بعض الباحثين إلى الدفاع عن الحدود الاستعمارية انطلاقا من عدة حجج واعتبارات أهمها:

أولاً: يذهب هؤلاء إلى أن الحدود الإفريقية التى وضعت خلال الحقبة الاستعمارية ليست بأكثر اصطناعا من غيرها من البلدان[١] حيث يرى هؤلاء أنه ما من دولة -حتى وإن كانت جزيرة- ذات حدود طبيعيه أو جيدة، فالملابسات والاخطاء والخداع والقوه كل هذه المتغيرات تلعب دورها تماما كالمتغيرات الجغرافية العرقية والمنطقية فى تعيين حدود معظم البلدان، ويستشهدون فى ذلك بأن جزيرة «سان دمينجو» فى البحر الكاريبى توجد بها دولتان مستقلتان هما «هايتى» و «الدمينيكان» فى حين أن جزيرة مدغشقر الأكبر مساحة -والتى تقع فى المحيط الهندى- تضم دولة واحدة هى جمهورية الملاجاش[٢] وعلى ذات الصعيد يمكن إضافة حجة أخرى لهذا الاتجاه مؤادها أن القول بأن الحدود الإفريقية الطبيعية أقل من ثلث إجمالى الحدود ينطوى على مغالطة ومخالفة للواقع. انطلاقاً من أن الحسابات التى استند إليها أنصار الفريق الأول لم تدخل فى الاعتبار حدود الدول الإفريقية شمال القارة وجنوبها واقتصرت على الحدود السياسية فى إفريقيا الاستوائية فقط. حيث يقدر هؤلاء الحدود الطبيعية فى إفريقيا بنحو ٤٧٪ من إجمالى الحدود[٣]

ثانيا: يرفض هذا الفريق من الباحثين مقولة أن القوى الاستعمارية قد تجاهلت الاعتبارات العرقية أو التوزيعات القبلية فى القارة استناداً إلى الحجج التالية:

١- أن ظاهرة انقسام وتوزيع العرقيات بين أكثر من وحدة سياسية أو دولة ليست قاصرة على إفريقيا حيث تكاد تكون هذه ظاهرة عامة فى أغلب القارات من ذلك مثلا توزع العنصر المجرى بين المجر- ورومانيا والباسك بين فرنسا وأسبانيا وكذلك الأكراد بين تركيا- العراق- إيران[٤]

٢- أن الممارسة الأوربية لم تكن تتصرف وفق مبدأ استبعاد الاعتبارات العرقية عن عمد فالأصح أنها كانت تتصرف وفق اعتبارات أخرى لم تكن تتفق والتوزيع القبلى لاسيما فى ظل الافتقار إلى البيانات اللازمة والمعلومات الدقيقة عن واقع القارة الجغرافى العرقى والسكانى.[٥]

(١) Saadia Touval, "Africa Frontiers Reaction to A colonial Legacy.," *international Affairs.* (Vol 42, No4, 1966) P. 641 Michel Foucher, *op. cit.,* PP 123-125

(٢) Rubin and Weinstein, *op. cit.,* P 51

(٣) Michel Foucher, *op. cit.,* P. 118

(٤) Leslie Rubin and Brian Weinstein, *op. cit.,* P 51 Saadia Touval, The Boundary Politics .., *op. cit.,* P.4

(٥) Jeffrey Herbst, *op. cit.,* P 681
Ian Brownlie, *op. cit.,* P 6

٣- أنه فى بعض الحالات الجوهرية (وإن لم تكن عامة) تم أخذ التوزيع القبلى فى الاعتبار عند تعيين الحدود(١) كما فى حالة (الجزائر - المغرب)، الجزائر - تونس، اثيوبيا - كينيا، مصر - السودان (الخطوط الإدارية لمراعاة الواقع القبلى)، وكذلك تم أخذه في الاعتبار إلى حد ما في الحالات التالية: (تشاد- السودان)[بوتسوانا - روديسيا الجنوبية (زيمبابوى حاليا)]، سوازيلاند وحدودها،(كينيا - أوغندا)،(كينيا - السودان) ، (السودان - أوغندا)، [بنين - فولتا العليا (بوركينافاسو حاليا)] ، (النيجر - نيجيريا)، (الكاميرون - نيجيريا)، [أنجولا - روديسياالشمالية (زامبيا حاليا)].(٢)

٤- أنه في عدد من الحالات استندت المخططات الاستعمارية الى إشارة واضحة إلى التوزيع القبلى رغبة فى الإقلال من مشكلات الإدارة وفى حالات أقل تم أخذه فى الاعتبار لمراعاة السكان؛ من ذلك أن الحدود التى وضعت بين الكاميرون الانجليزى والكاميرون الفرنسى فى أثناء خضوعها لانتداب عصبة الأمم أقيمت على أساس تجنب التقسيم المصطنع للجماعات القبيلة.(٣)

٥- صعوبة تحديد المفاهيم الاجتماعية التى من خلالها يمكن وصف جماعة على أنها قبيلة، شعب، أمة على نحو أدى فى كثير من الأحيان إلى الخلط بين الجماعات والقبائل المختلفة وتصويرها على أنها تمثل قبائل واسعة ومتماسكة تم تجزئتها حدوديا بسبب (النزوات الشيطانية) للأوربيين -الأمر الذى يبرر بالنظر للاعتبارات الأخرى استبعاد هذا المعيار فى ترسيم الحدود فى ظل الاستعمار.(٤)

ثالثاً: أن الأوربيين لم ينفردوا فى كافة الأحوال بتعيين الحدود. حيث لجأ العديد من زعماء القبائل والكيانات الإفريقية إلى إبرام اتفاقات مع القوى الأوربية وممثليهم رغبة فى الاستعانة بهذه القوى فى مواجهة أعدائهم من الأفارقة أو الأوربيين الآخرين أو لمجرد تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية، هى الرغبة التى لاقت استجابة الكثير من

---

(١) Saadia Touval, "Africa's Frontiers ...,". *op. cit.,.,* PP 641: 642 Saadia Touval, The Boundary politics ...,". *op. cit.,,* PP 8-10.

(٢) *Ibid.* P8
Ian Brownlie, *op. cit.,,* PP 6:7.

(٣) *Idem.*

(٤) *Ibid.* P8.
وانظر ايضاً J.C Anene, *op. cit* PP6-7
K.M Barbour, *op. cit.,,* PP 314:315

الدول الأوربية وإن اختلفت أهداف كل طرف أوربي أو إفريقي من الدخول في هذه الاتفاقات التي أسفرت في النهاية عن تحديد نطاقات النفوذ ثم الحدود السياسية بعد ذلك.(١)

رابعاً: مع الاعتراف بأن الحكام الأفارقة في كثير من الأحيان لم تكن لديهم الدراية بالممارسات والمؤسسات الدبلوماسية الاوربية إلا أن ذلك لا يعني أنهم كانوا ضحايا الخداع والإغراءات الأوربية انطلاقا من حقيقة ممارسة هؤلاء الحكام للعبه السياسية في علاقاتهم مع بعضهم البعض ولذا فإنه مع مجئ الأوربيين بسياسة الترهيب والترغيب فإنها لم تكن جديدة على هؤلاء الحكام،(٢) يؤكد ذلك أن البعض من الزعماء الأفارقة قد رفض الدخول في معاهدات مع القوى الأوربية، وحافظ أخرون على موقف الحياد في علاقتهم مع هذه القوى مما يدلل على وعى هؤلاء الأفارقة بطبيعة تلك المعاهدات ومغزاها. على عكس ما يذهب إليه الفريق الأول.(٣)

خامساً:أنه حتى مع القول بأن الدول الأوربية عند تفاوضها واتفاقها على الحدود لم تراع سوى مصالحها الخاصة فإن ذلك لا ينفي بالضرورة مراعاتها مصالح أهل البلاد الأصليين ووحدتهم، ذلك أنه في كثير من الأحيان كان من صالح الدول الأوربية الحفاظ على الوحدة الإقليمية والعرقية للوحدات والمجتمعات الإفريقية إضافة إلى أنه كثيرا ما تضمنت اتفاقات الحدود فقرات وبنود تنص على السماح لسكان الحدود بالتنقل بقطعانهم ومواشيهم عبر الحدود في أوقات معينة من العام مراعاة لصالح هؤلاء السكان ونظمهم الاقتصاديةالأمر الذي تؤكده خبرة دول القرن الإفريقي لاسيما بين الصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا ، وكذلك جنوب القارة لاسيما بالنسبة لحدود زامبيا .(٤) يؤكد ذلك وعى المفاوضين الأوربيين بعدم كفاية البيانات عن الظروف المحلية واتفاقهم على إرسال لجان تخطيط إلى مناطق الحدود ومنحها صلاحيات تعديل

---

(١) Saadia Touval, "Treaties, Borders and the Partition of Africa" in *Journal of Africa History* (VOL. VII, No.2, 1966), PP 280:287

(٢) Antony Allott, "Boundaries and the Law ...,". *op. cit.,* P 14

(٣) Saadia Touval, the Boundary Politics ...,". *op. cit.,* PP 5:6

(٤) K.M. Barbour, *op. cit.,* P311

Saadia Touval, treaties, Borders ...,". *op. cit.,* P311

Saadia Touval, the Boundaries Politics..., *op. cit.,* P8

Ieuan Griffiths: "The Scramble for Africa: Inherited Political Boundaries" in the *Geographical Journal* (Vol 152 No2 July 1986) PP 207:208

الخطوط المرسومة على الخرائط لتمكن سكان القرى من الاتصال بأراضيها وتفادى تمزيقها إلى عدة وحدات. وبصفة عامة مراعاة اعتبارات الواقع[1]

سادساً: يذهب المدافعون عن الحدود الاستعمارية إلى إنه حتى فى الحالات التى خضعت فيها حدود الوحدات السياسية الإفريقية لهيمنة قوة أوربية واحدة فإنه عند تعيين الحدود روعيت مصالح تلك الوحدات المختلفة حيث هدفت التعديلات الحدودية التى قامت بها مثل هذه الدولة إلى تحسين وضع الحدود التى أثبتت الخبرة والتجربة أنها لاتتسق ومقتضيات الواقع وحسن الإدارة.[2]

سابعاً: يرى هذا الفريق أن الحدود الإفريقية لم تنشأ طفرة واحدة وإنما مرت بعدة مراحل متتالية تبدأ من ادعاء مناطق النفوذ ثم مرحلة التعيين الأولى أو المبدئى للحدود، وأخيراً مرحلة تعديل وتغيير الحدود انطلاقا من توصيات لجان الحدود وما أسفرت عنه الخبرات الإدارية. وبالتالى فإن آليات التدرج المذكورة قد أتاحت الفرصة لتصحيح الأخطاء التى وقعت فى مراحل سابقة وإزالة الطابع التحكمى إلى حد كبير.[3]

ثامنا: يرى أحد الباحثين أن الصيغة الحدودية التى وضعت فى مؤتمر برلين لتنظيم التنافس الأوربى على القارة الإفريقية بقاعدتيها الشهيرتين الاحتلال الفعلى والإخبار أو الإعلام. انما تمثل -فى ظل غموض المعايير الطبيعية والعرقية فى إفريقيا- الصيغة المثلى للحدود استناداً إلى أن هذه الصيغة قد أثبتت فعاليتها ومؤشر ذلك أنه رغم حدة الصراع على القارة فإنها لم تشهد سوى حالات ضئيلة من النزاعات المسلحة بين القوى الأوربية كما أن هذه الصيغة قد استمرت لعقود طويلة وحتى الآن.[4]

---

(١) هناك العديد من الأمثلة على تلك الصلاحيات التى خولت لجان تخطيط الحدود بين القوى الاستعمارية من ذلك لجنة تعيين الحدود بين الكاميرون البريطانى والكاميرون الفرنسى بعد الحرب العلمية الأولى التى خولت صلاحية تحديد موقع الخط الفاصل بين الجانبين، ومن ذلك أيضاً الاعلان الفرنسى البريطانى فى ٢٦ يونيو١٨٩١م بشأن صلاحية لجنة تخطيط الحدود بين مناطق نفوذ الدولتين على جانبى نهر النيجر فى تعديل خط الحدود بما يتفق واعتبارات الواقع بشرط الايكون قرارها نافذاً الا بعد التصديق عليه من جانب الحكومتين. ومنها كذلك اتفاق ٢ ديسمبر١٩٠١ بين بريطانيا والمانيا بشأن الحدود بين ساحل الذهب (غانا حالياً) وتوجو. وأيضا البروتوكول الفرنسى الالمانى فى ١٢ سبتمبر ١٩١٢ بشأن تعيين إقليم توجو الخاضع لالمانيا وممتلكات فرنسا فى داهومى (بنين حاليا) والسودان (مالى حاليا). على أنه تجدر الإشارة إلى أنه فى كثير من الاحيان تم تقييد تلك الصلاحيات بعدم المساس بتبعية القرى والأراضى لأطراف الاتفاق والاقتصار على ضبط مسار الحد فقط. أنظر فى ذلك:

Paull de Lapradille, *op. cit.*, PP 147:150

وانظركذلك Brownlie, *op. cit.*, P 1120

(٢) لمزيد من الايضاح والأمثلة انظر:-

Saadia Touval, "Treatis, Borders ..",. *op. cit.*, PP 289:291

Saadia Touval, The Boundary Politics ..., *op. cit.*, PP 11:12

(٣) *Ibid.*, 16

Antony Allott, "The Changing Legal Status...", *op. cit.*, PP 117:123

(٤) Jeffery Herbst, *op. cit.*, PP 680-685

C.E Carrington, *op.cit.*, PP 433-439

المطلب الثالث: الترجيح بين الرأيين

يجب النظر إلى الرأيين السابقين فى إطار اتجاهين أوسع نطاقاً يتعلقان بالآثار الحضارية للاستعمار بصفة عامة فى القارة الإفريقية على كافة الأصعدة (سياسيه -اجتماعية - اقتصادية - ثقافية) حيث يركز فريق على الآثار الإيجابية وتذهب الغالبية إلى العكس من ذلك. ولعل أحد أسباب هذا التباين فى الرأى هو اختلاف توجهات الدارسين وخلفياتهم الثقافية والحضارية بل واختلاف انتماءاتهم الجغرافية إضافة إلى اختلاف الزاوية التى ينطلق منها الباحث فى تقييم الآثار.

وانطلاقا من الإطار سالف الذكر وسعياً لتقييم أثر الاستعمار على الحدود فى إفريقيا سوف يتم تقسيم الحدود إلى نوعين هما الحدود الناجمة عن اتفاقات ثنائية والحدود الناشئة عن الإرادة المنفردة للدولة المستعمرة حال وقوع الوحدات الإفريقية لهيمنة قوة استعمارية واحدة واحد. كما أن معيار تقييم طبيعة الحدود فى ظل الاستعمار سيكون بالأساس مدى مساهمة الأفارقة فى رسم وتعيين كل من نوعى الحدود السالف ذكرهما ومدى مراعاة هذه الحدود للاعتبارات والمصالح المحلية فى القارة الإفريقية. وعلية يمكن رصد النقاط التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالحدود الناجمة عن اتفاقات ثنائية. يمكن القول بانه على العكس مما يذهب اليه أنصار الفريق الثانى فإن الحدود الاستعمارية لم تكن بحال نتاج اتفاقات أوربية إفريقية حيث لم يسهم الأفارقة فى وضع هذه الحدود وذلك للأسباب التالية:

١- أن الأفارقة رغم محاولتهم الاستفادة من التحالف مع القوى الأوربية ضد اعدائهم من الأوربيين أو الأفارقة لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية فإنه لايمكن الإقرار بسلامة الاتفاقات والمعاهدات التى وقعها هؤلاء الأفارقة حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن هذه الاتفاقات والمعاهدات قد شابها فى كثير من الأحيان الغموض والخداع المتعمد من جانب الطرف الأوربى والذى تفاوتت صوره وأشكاله .(١)

٢- ان التأمل فى نماذج المعاهدات والاتفاقات الإفريقية - الأوربية يشير إلى أن الطابع العام لها لم يكن التنازل عن الإقليم وإنما عن بعض مظاهر السياده لاسيما الخارجية حيث تواترت الالتزامات الوارده فى هذه الاتفاقات على النص على التزامات سلبية فى مجملها مؤداها ألا يعقد الزعيم أو الحاكم الإفريقى أى اتفاق... ، ألا يعلن أى حرب....، ألا يتنازل عن أى جزء من إقليم بلادة....، إلا بموافقة الدوله الحامية (الأوربية)(٢) الأمر الذى لا يعنى بحال منح القوة الاستعمارية أي سلطة فى التصرف فى هذه الأقاليم.

---

(١) Saadia Touval, "Treaties Borders ...", *op. cit.,*, PP 280:287

(٢) C.H Alexandeowicz, "the partition of Africa ...," *op. cit.,*, PP 150-151

٣- من ناحية ثانية تشير الدراسات إلى أن الاتفاقات المشار اليها استخدمت كسلاح للمساومة والتفاوض بين القوى الأوربية ذاتها دون مراعاة لمصالح الكيانات الإفريقية التى أبرمت المعاهدات والاتفاقات حيث شهدت الفترة الاستعمارية من القرن التاسع تراجعا كبيراً فى المكانة الدولية للكيانات السياسية الإفريقية وتحولت الاتفاقات والمعاهدات المتكافئة إلى مايشبه اتفاقات ومعاهدات إذعان، أكثرمن ذلك أن القوى الأوربية قد عمدت إلى فرض رؤيتها وتفسيرها الخاص لتلك الاتفاقات والمعاهدات على النحو الذى يحقق مصالحها وأهدافها حتى وإن تعارضت مع مصالح الوطنيين الأفارقة،الأمرالذى دفع بعض الباحثين إلى القول بأنه «لولا القوة العسكرية الأوربية لما وقعت المعاهدات بين الأفارقة والقوى الأوربية». يدلل على ذلك المقاومة الإفريقية للتغلغل والوجود الأوربى بالقارة[١]

٤- أن التقسيم الأوربى لم يعتمد بالأساس على تلك المعاهدات الإفريقية الأوربية وإنما على المساومات الأوربية -الأوربية فى مرحلة مابعد مؤتمر برلين ١٨٨٤م - ١٨٨٥م التى أطلقت فيها القوى الأوربية لبعضها البعض الحرية فى تحويل المحميات الإفريقية إلى مستعمرات بشرط مراعاه مبدأى الإعلام والتواجد الفعلى.[٢] والذى كان تواجداً ساحلياً بالأساس. يخول صاحبه الامتداد الداخلى وفقا لنظرية الامتداد الداخلى للساحل Hinter land الأمر الذى يؤكد عدم مشروعية الوجود والحدود حيث أن المعاهدات الأوربية -الأوربية الناجمة عن مؤتمر برلين لم تكن بحال -قانونا- ملزمة للمجتمعات والكيانات الإفريقية كما أنها لاتلغى بحال الاتفاقات الثنائية الإفريقية - الأوربية[٣] ولذا فإن تحويل المحميات الإفريقية إلى مستعمرات وضمها إنما جاء نتاج

---

(١) Eric Fischer, *op. cit.*,PP 212-213.
Donald Rothchild and Naomi Chazan, *op. cit.*,P41
Saadia Touval, "Treaties, Borders... ", *op. cit.* PP 288-289
C.H. Alexandrowicz, "The Partition of Africa ...", *op. cit.*, PP 149-155.

وأنظر:
محمد فاتح عقيل، م.س.ذ ، ص ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) محمد فجالى، م.س.ذ ، ص ص ٦٦-٦٨وانظر:
صلاح الدين حافظ،*صراع القوى حول القرن الافريقى*(الكويت:المجلس الوطنى للثقافه والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة، عدد٤٩ يناير ١٩٨٢)، ص ص٦٣:٦٤

(٣) لعله مما يجدر الإشارة إلية أن مؤتمر برلين لم يكن يطالب دول أوروبا بإنشاء إدارة فعلية على الإقليم المدعى، وإنما كان يكفى الدولة الأوروبية المعنية إقامة إدارة ساحلية على أى جزء من سواحل القارة ليكون لها الحق فى الانطلاق إلى الداخل وادعاء الهيمنة والنفوذ على الامتدادات الداخلية لهذا الشريط الساحلى، وذلك هو جوهر نظرية الامتداد الداخلى للساحل Hinterland التى يرى البعض أنها لاتمت للقانون الدولى وقواعده بقدر ما هى اختراع سياسى أوربى لتنظيم التنافس على الساحة الإفريقية. أنظر :
K.M Barbour, *op. cit.*, P 308 Antony Allott, "The Changing Legal Status .." *op. cit.*, P120. Jeffrey Herbst, *op. cit.*, P 684
C.H. Alexanderowicz, "The Partition of Africa..." *op. cit.*, PP 148-149.

الغزو الفعلى الاعتبارات السياسية الأوربية دونما سند قانونى مشروع.[1] وتؤكد أن ترسيم الحدود قد جاء على غير رغبة الأفارقة.[2] وعلى ذات الصعيد يمكن القول أن الحدود الناجمة عن تلك الاتفاقات لم تراع المصالح الإفريقية إلا نادراً. حيث يزخر تاريخ ترسيم الحدود الإفريقية بالأمثلة الدالة على التعسف فى رسم الحدود وتجاهل الدول الاستعمارية للتقسيمات العرقية فى القارة، وإقرار القادة الأوربيين أنفسهم بذلك حيث يقرر اللورد سالزبورى (الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء فى المملكة المتحدة) تعليقاً على الاتفاقية التى عقدت بين بريطانيا وفرنسا لتعيين الحدود بين نيجيريا وداهومى (بنين حالياً) والنيجر وتشاد عام ١٨٨٩:

«لقد انهمكنا فى رسم خطوط على الخرائط لأماكن لم تطأها قدم رجل أبيض قط.[3] لقد كنا نتبادل الجبال والأنهار والبحيرات فيما بيننا، ولم يعوقنا سوى عائق طفيف هو أننا لم نكن نعرف بالضبط أين تقع تلك الجبال والأنهار والبحيرات».[4]

وفى ذات المعنى يمكن الإشارة إلى ماصرح به أحد القناصل العامين الذين لعبوا دوراً نشطا فى رسم الحدود بين نيجيريا والكاميرون حيث قال فى خطبة له أمام

---

(١) كان الاوربيون على وعى بذلك بدليل أنه عندما تبادلت بريطانيا وهولندا مستعمراتهما فى غرب القارة فى القرن التاسع عشر عارض أحد المسئولين البريطانيين المعاهدة على أساس تعارضها مع اتفاقات الحماية المبرمة مع الحكام المحليين والتى لاتخول أى من القوتين (بريطانيا - هولندا) سلطة التنازل عن الإقليم أو التصرف فيه إلا أن ذلك الاعتراض ضرب به عرض الحائط وتم تنفيذ اتفاق القوتين.

Antony Allott, "The Changing Legal Status...", *op. cit.*, PP 118-120.

(٢) Rothchild and Chazan, *op. cit.*, P32.

وأنظر البنود ٦،٧،٨ من الاتفاق البريطانى البرتغالى لتوزيع مناطق النفوذ بينهما و الموقع عام ١٨٩٢م والتى تنص على إلغاء كافة الاتفاقات والامتيازات التى تتعارض مع بنود الاتفاق المذكور سواء استندت إلى اتفاق مع الوطنيين أو غيرهم.

Ian Brownlie, *op. cit.*, P 1122.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن فكرة الرجل الابيض ورسالته الحضارية كانت من بين المبررات العديدة للاستعمار الأوربى. وتعكس بعض الاتفاقات الأوربية تلك النظرة العنصرية الاستعلائية من ذلك ما ورد فى الاتفاق الالمانى البلجيكى الموقع فى بروكسل فى ١١ أغسطس ١٩١٠ بشأن الحدود بين مناطق الحماية الألمانية بإفريقيا الشرقية ومستعمرة الكنغو البلجيكى حيث جاء فيه: "... من أجل المصلحة المتمثلة فى الحفاظ على هيبة الرجل الأبيض فى مواجهة الوطنيين، يجب أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق -لاسيما فيما يتصل بإخلاء المحطات والمواقع وإنزال الأعلام ورموز السلطة- بطريقة تؤكد للوطنيين استمرار علاقات الصداقة بين الحكومتين ...." أنظر

Ibid., P678.

وحول أصول هذه النظرية وتغييرها أنظر:-

د. حورية مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية ....، مرجع سابق، ص ص ٦٣:٦٤.

Ajamu Olayiwola, "Nigeria and Cameroon: Boundary Disputes and the Problem of Border Security.,". *African Notes* (vol. 15, No.1&2, 1991) P 35

(٤) J.C Anene, *op. cit.*, P3.

Jeffrey Herbs *op. cit.*, 674.

الجمعية الامبراطورية الملكية Royal Empire Society «فى هذه الأيام لم يكن علينا سوى أن نستعين بقلم أزرق ومسطرة نضعها عند كالآبار القديمة .Old Calaber ونرسم خطاً أزرقا يمتد إلى يولا Yola ولقد تذكرت ذلك الأمر فى مقابلة رسمية لى مع أمير[يولا] وكنت محاطا بقبيلته، ورأيت من حسن الطالع أنه (الأمير) لا يعلم أننى بقلم أزرق قد رسمت خطا عبر إقليمه».(١) وإذا كانت الشواهد السابقة تدل على التعسف فى رسم الحدود الإفريقية فإن مشاكل القبائل المقسمة بين أكثر من وحده سياسية تؤكد تجاهل الأوربيين لذلك الاعتبار فى كثير من الأحيان. من الأمثلة الداله على ذلك «بالإضافة إلى مشكلتى الصومال والإيوى السابق الإشارة إليهما يمكن رصد بعض أمثلة أخرى لفصل الحدود الاستعمارية للقبائل الإفريقية. حيث تتوزع قبيلة «الكرو» بين ساحل العاج وليبريا. ويتوزع الحوصا (الهوسا) بين النيجر ونيجيريا والكاميرون وهناك مشكلة الداجومبا Dagomba الذين ظلوا طويلا ممزقين بين ساحل الذهب (غانا حاليا) وتوجو، وهناك أيضاًمشكلة الباكونجو المقسمين بين كنغو ليوبولدفيل (زائير حاليا) والكنغو برازافيل (الكنغو حاليا). ومن القبائل التى قسمت كذلك بفعل الحدود قبائل المازاى (الماساى) بين كينيا وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) وأيضا الأبالوهيا Abaluhya بين كينيا وأوغندا، والباروتسى بين أنجولا وزيمبابوى وزامبيا...(٢)

ثانيا: بالنسبة للحدود المفروضة بالارادة المنفردة للدولة المستعمرة و كانت هذه الحدود بمثابة حدود إدارية بين المستعمرات التابعة لقوة استعمارية واحدة حيث كانت خاضعة لإدارة مفروضة تماما -فى أغلب الأحوال- وتمتعت القوى الأوربية بحرية تصرف فى تعيين تلك الحدود.(٣) أما فيما يتعلق بالمعيار الثانى المتمثل فى مدى مراعاة هذه النوعية من أساليب تعيين الحدود للمصالح الإفريقية فإنه يمكن القول بأنها لم تختلف فى ذلك عن سابقتها حيث استند تعيين الحدود بالأساس على معيار مصالح الدولة المستعمرة دون غيرها الأمر الذى تؤكده كثرة تعديل هذه الحدود خلال الحقبة

(١) J.C Anene, *op. cit.*, P4.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول التسويات الأوربية على حساب الأفارقة أنظر:
Rubin and Weinstein, *op. cit.*, PP 52-55
K.M Barbour, *op. cit.*, P308

وانظر جمال حمدان، م.س.ذ، ص ص ٢٩١-٢٩٣.

(٣) من ذلك مثلا قانون حدود المستعمرات The Colonial Boundaries Act الذى صدر فى بريطانيا عام ١٨٩٥ وتم بمقتضاه اجازة التغييرات الحدودية فى المستعمرات البريطانية التى تمت بمقتضى قرارات أو خطابات ملكية معتمدة قبل أو بعد صدور ذلك القانون.. أنظر:
Antony Allott, "The Changing Legal Status...," *op. cit.*, P 123

الاستعمارية بالمقارنة مع النوع السابق -الحدود الاتفاقية-[1] وفيما يلى بعض الأمثله التى توضح ذلك:- فالسودان الفرنسى (مالى حاليا) الذى أنشئ عام ١٨٩٠م ككيان إدارى مستقل تم الغاؤه عام ١٨٩٩م وألحقت أجزاء منه بالوحدات المجاورة له. وفى عام ١٩٠٢م أنشئ كيان جديد باسم «سينيجمبيا والنيجر» Senegambia and Niger.و بعد فترة وجيزة .وفى عام ١٩٠٤م قامت فرنسا (الدولة المستعمرة) بفصل الأجزاء الغربية من المستعمرة وتغيراسمها من جديد إلى السنغال العليا والنيجر and Upper Senegal Niger وفى عام ١٩١٩م تم فصل الجانب الشرقى من المستعمرة وضم إلى مستعمره ڤولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا). وترتب على ذلك إعادة تسمية السنغال العليا والنيجر السودان الفرنسى. وفى عام ١٩٣٢م تم الغاء ڤولتا العليا كلية مع ضم أجزاء منها تقدر بـ٥٠٠٠٠كم٢ (خمسين الف كيلو متراً مربعاً) ويقطنها نحو ٧٠٠,٠٠٠ (سبعمائة ألف نسمة) إلى السودان الفرنسى. وفى عام ١٩٤٤م تم تحويل أربع دوائر: Cercles (أقاليم إدارية)من السودان الفرنسى إلى موريتانيا وفى عام ١٩٤٧م أعيد تجميع الأجزاء التى وزعت من ڤولتا العليا لإعادة إنشائها من جديد كإقليم مستقل.[2]

ويكشف التأمل فى أسباب إنشاء وإزالة مستعمرة "فولتا العليا" عن بعض اعتبارات تعيين الحدود لدى القوى الأوربية حيث أقيمت تلك المستعمرة عام١٩١٩م. وتم إلغاؤها عام ١٩٣٢م وتم توزيعها على الأقاليم المجاورة (السودان الفرنسى - النيجر - ساحل العاج) وفى عام ١٩٤٧م أعيد إنشاؤها من جديد كإقليم مستقل بعد استعادة ما سبق إلحاقه بالأقاليم المجاورة.[3] وقد اختلفت اعتبارات إنشاء واختفاء مستعمرة فولتا العليا. حيث جاء قرار انشائها عام١٩١٩م لأسباب إدارية تتعلق بزيادة الاعتماد على المؤسسات التقليدية داخل المستعمرات التابعة لفرنسا تأثراً بحركة التمرد التى وقعت بالنيجر عام ١٩١٦م. أما قرار إلغاء المستعمرة عام ١٩٣٢م فقد جاء نتاجاً للصعوبات الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة الكساد الاقتصادى التى شهدتها تلك الحقبة واستجابة لمصالح فرنسا الاقتصادية فى ساحل العاج حيث ألحق الإقليم الأكثر سكانا وثروة من المستعمرة الملغاه بمستعمرة ساحل العاج. وفى عام ١٩٤٧ لعبت الاعتبارات السياسية الدور الاكبر فى إعادة مستعمرة "فولتا العليا" كإقليم مستقل حيث لجأت

---

(١) Rothchild and Chazan, *op. cit.*, PP 32-33

(٢) جمال حمدان، م.س.ذ، ص ٢٤١ وأنظر تفصيلاً فى:

Saadia Touval, The Boundary Politics.,*op. cit.*,p12.

(٣) Ieuan Griffith, *op. cit.*, P205.

فرنسا إلى رغبة فى الحد من نفوذ التجمع الديمقراطى الإفريقى: Rassemblement Democratique African. ذى الصلة بالحزب الشيوعى الفرنسى.(١)

ومما يذكر أنه عام ١٩٤٩م اقترح الحاكم العام لإفريقيا الفرنسية الغربية على حاكم السودان الفرنسى تحويل المناطق المأهولة جنوب السودان الفرنسى إلى مستعمرة فولتا العليا. فعارض الأخير ذلك الاقتراح لأسباب عديدة توضح فى مجملها المعايير المختلفة والمبادئ المتعلقة بقرارات تغيير الحدود وتمثلت تلك الأسباب فى :

١- ضرورة الحفاظ على ثبات واستقرار التنظيم الإدارى الذى تعرض للعديد من التغييرات.

٢- أن المنطقة تاريخيا تعتبر جزءاً من السودان.

٣- أن فصل تلك المناطق سوف يضعف الحزب التقدمى السودانى Sudanese Porgressive Partyالمعروف بروابطه مع الحزب الاشتراكى الفرنسى. لصالح التجمع الديمقراطى الإفريقى الشيوعى.

٤- أن نقل تلك المناطق سوف يضعف اقتصاد السودان الفرنسى.(٢)

وتقدم الحدود الكينية - الاوغندية نموذجا آخر يوضح طبيعة الاعتبارات التى تحكمت فى صنع الحدود السياسية بين الوحدات التابعة لإدارة استعمارية واحدة. حيث تقرر فى عام ١٩٠٢ م نقل المقاطعة الشرقية فى أوغندا الى المحمية الشرقية (كينيا حاليا) وقد تقرر ذلك النقل لأسباب إدارية تتعلق بحسن إدارة المنطقة والسيطرة عليها وقد تطلب إنتقال المقاطعة من أوغندا إلى المحمية الشرقية إعادة تعيين الحدود بين الجانبين. وقد طرح البعض أن يتم التعيين استناداً إلى المعالم والظاهرات الطبيعية إلا أن ذلك الطرح لم يكن ذا تأثير ورؤى فى نهاية الأمر ترك التعيين للمسئولين البريطانيين المحليين. الأكثر دراية بطبيعة المنطقة وقد اتفق هؤلاء المسئولون أول الأمر على ضرورة اتساق التعيين مع الحدود العرقية، ولكن سرعان ما ثار الخلاف حول معيار تحديد القبائل وهل يكون وفق التقسيم العلمى المحض لمفهوم القبيلة، أم يأخذ فى الاعتبار العلاقات والارتباطات السياسية فى السلطة والنفوذ فيما يتعلق بين هذه الجماعات.

---

(١) Saadia Touval, The Boundary Politics..., *op. cit.,* P13.

ومن الأمور ذات الدلالة فى هذا المقام أن وزير خارجية فرنسا قد أرسل رسالة لوزير داخلية بلاده فى ٢٩يناير١٨٨٦ م يخبره فيها بأن وضوح الحدود بين الجزائر والمغرب ضرره أكثر من نفعه وأن حكومة فرنسا ترى أن أفضل الحدود هى غير المحددة "بدقة" أنظر: محمد فجالى، م.س.ذ، ص ص ٧٠-٧١. ولمزيد من التفاصيل حول سياسات فرنسا التمييزة بين مستعمراتها المختلفة أنظر:

W.A.E Skurnik, *op. cit.,* PP 320-321.

(٢) *Ibid.,*. PP 14-15.

ولمزيد من التفاصيل حول الاعتبارات التى استندت إليها فرنسا فى تقسيم مستعمراتها فى صورة اتحادات أو كيانات سياسية منفصلة أنظر:

W.A.E. Skurnik, *op. cit.*, PP 317-332.

والملاحظ أنه لم يتم الأخذ بأى من المعيارين السابقين وتم اللجوء إلى ثالث هو وضع الحدود بحيث تفصل بين القبائل التى يوجد بينها مشاحنات وخلافات. وذلك حرصا على تيسير عمل الإدارة. الأمر الذى جعل من تلك الحدود مجرد حدود مؤقته استدعت مع قيام إدارة ثابتة وفعالة - إعادة تعديلها عام ١٩١٠م. ثم ١٩٢٦م.(١)

حاصل ماتقدم أن الحدود الاستعمارية فى قيامها وتطورها لم تراع فى كثير من الأحيان المصالح الإفريقية كما أن الافارقة - على عكس ما يذهب إليه الفريق الثانى- لم يسهموا فى تعيين حدودهم. لاسيما فى الحقبة الممتدة من ١٨٨٥م وحتى نهاية الحقبة الاستعمارية. وهى الفترة التى شهدت تعيين كل الحدود الإفريقية تقريباعلى نحو ما يوضح الجدول رقم(١)

جدول (١)

مراحل تعيين الحدود في إفريقيا

الفترة الزمنية	طول الحدود التي تم تعيينها بالكيلو متر	النسبة	عدد الخطوط الحدودية المشتركة بين دولتين
قبل القرن ١٩	١٤٤٩	١.٧٩	٣
١٨٤٤-١٨٤٠	٩١٠	١.١٣	١
١٨٤٩-١٨٤٥	١٤٩٧	١.٨٥	١
١٨٦٩-١٨٦٥	٥٩٧	.٧٤	٢
١٨٧٩-١٨٧٥	١١١	.١٤	١
١٨٨٤-١٨٨٠	٢٤٣٤	٣.٠٢	٣
١٨٨٩-١٨٨٥	١٤٩٧٧	١٨.٥٦	٢٠
١٨٩٤-١٨٩٠	١٥٤٧١	١٩.٢٠	١٦
١٨٩٩-١٨٩٥	٩٧٦٣	١٢.١٠	١٤
١٩٠٤-١٩٠٠	٨٧٢٩	١.٨٠	١١
١٩٠٩-١٩٠٥	٧٨١٤	٩.٧٠	١٢
١٩١٤-١٩١٠	٤٠٤٠	٥.	٧
١٩١٩-١٩١٥	١٥٥٠	١.٩٠	٢
١٩٢٤-١٩٢٠	٢٣٠٦	٢.٨٠	٣
١٩٢٩-١٩٢٥	٣١٤٥	٣.٩٠	٤
١٩٣٤-١٩٣٠	١١٧٥	١.٥٠	١
١٩٣٩-١٩٣٥	١٠٨٧	١.٣٠	٢
١٩٤٤-١٩٤٠	١١١٩	١.٤٠	١
١٩٦٤-١٩٦٠	٢٢٣٨	٢.٨٠	١
الجملة	٨٠٤٠٧	٪٩٩.٦٠	

المصدر : Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique (Foyard : Librarie Foyard, 1991) , Appendex p101 .

---

(١) Antony Allott, "the Changing Legal Status...", *op. cit.*, P122
Saadia Touval,The Boundary Politics..., *op. cit.*, P14.

يكشف الجدول السابق عن السرعة التى تم بها تعيين الحدودالإفريقية حيث لم يستغرق تعيين الحدود بالقارة أكثر من نصف قرن من الزمان بل إن نحو ٦٩٪ من حدود القارة تم تعيينها فى الفترة الممتدة من ١٨٨٥ إلى ١٩٠٥م أى ما لايتجاوز العشرين عاما. ويوضح الجدول أيضاً أن أكثر من ٩٠٪ من حدود القارة تم تعيينها فى الفترة من ١٨٨٤م حتى عام ١٩٤٤م.

ويؤكد الجدولان التاليان حقيقة عدم مساهمة الأفارقة فى تعيين حدود القارة. حيث يكشف الجدول رقم (٢) عن جذور وأصل الحدود الإفريقية.

جدول (٢)
أنماط الحدود الإفريقية

أنماط الحدود	الطول بالكيلومتر	النسبة	عدد الخطوط
حدود بين قوى استعمارية	٤١٥٨٣	٥١,٧	٥٥
حدود إدارية لقوة استعمارية واحدة.	٢٠٥١٩	٢٥,٥	٢٥
حدود "تركية"	٥٥٣٨	٦,٩	٦
حدود"إفريقية- أوربية"	١٠٠٢١	١٢,٥	١٤
حدود" إفريقية- إفريقية"	٢٧٤٥	٣,٤	٣
	٨٠٤٠٦	١٠٠	١٠٣

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١) ص ١١٧

ومنه يتضح كيف أن مايقرب من ٨٥٪من إجمالى الحدود لم يكن للأفارقة أى نصيب فى تعيينها كما أن الحدود التى تم تعيينها بواسطة الأفارقة وحدهم لم تزد عن٣,٤٪من إجمالى الحدود. ويكشف الجدول رقم (٣)عن نصيب القوى والدول المختلفة فى تعيين الحدود الإفريقية ومنه يلاحظ أن أكبر نسبة اسهام لدولة إفريقية فى تعيين الحدود بالقارة لم تزد عن ٣,٢٪ وكانت من نصيب إثيوبيا .

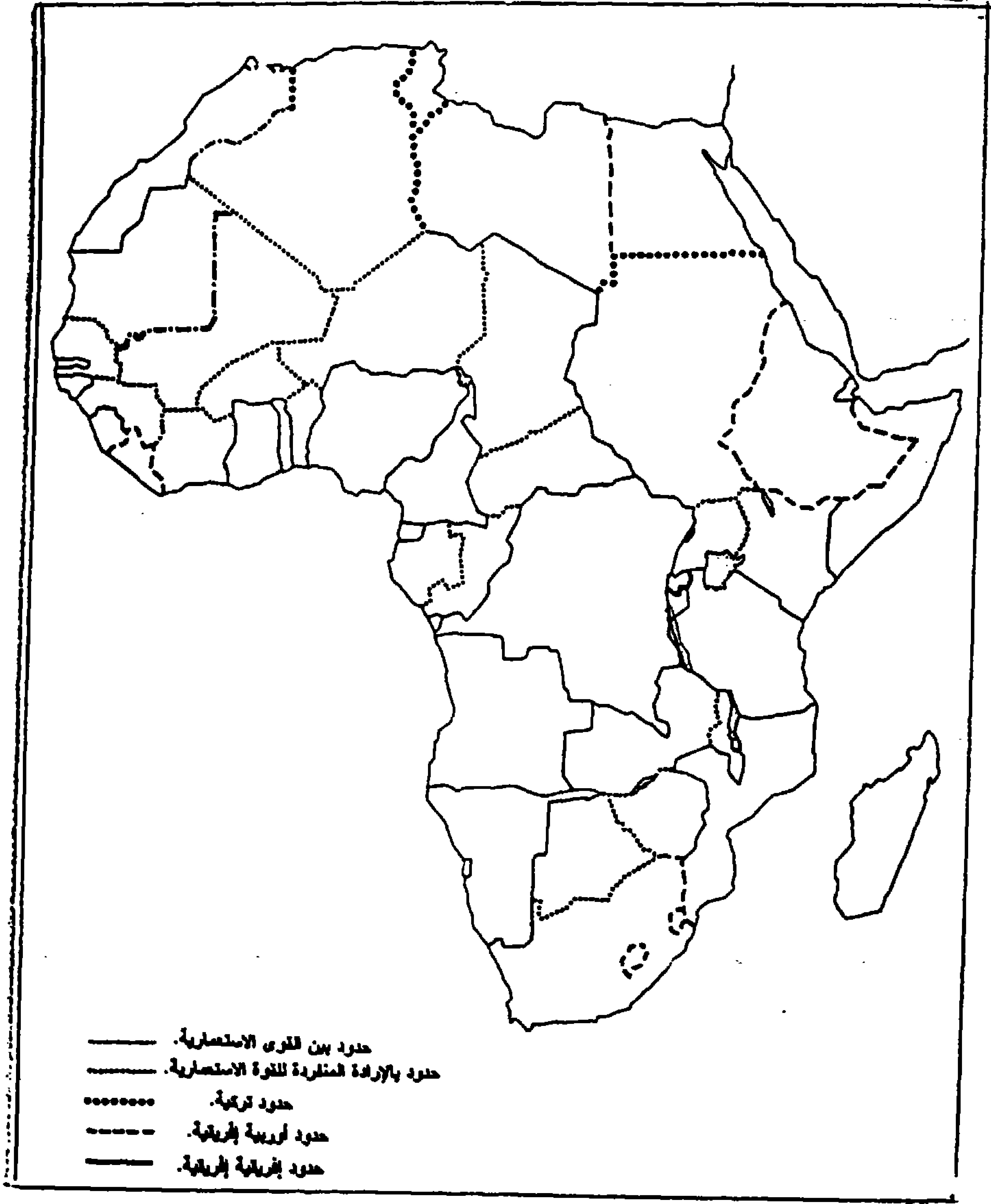
جدول (٣)
الدول التى ساهمت فى رسم الحدود فى إفريقيا ونصيب كل منهاونسبته

الدولة	طول الحدود بالكيلو متر	النسبة
فرنسا	٢٥٨٦٥	٣٢
المملكة المتحدة	٢١٥٩٥	٢٦,٨
ألمانيا	٧٠٣١	٨,٧
بلچيكا	٦١٤٩	٧,٦
البرتغال	٥٤٥٠	٦,٧
تركيا	٣٢٤٠	٤
إثيوبيا	٢٥٨٠	٣,٢
إيطاليا	١٣٧٩	١,٧
أسبانيا	١١٩١	١,٥
موريتانيا	١١١٩	١,٤
مالى	١١١٩	١,٤
ليبريا	٧٩١	١
المغرب	٧٤٨	,٩
جنوب افريقيا	٦٢٩	,٨
مصر	٥٥٨	,٧
ليسوتو	٤٥٥	,٦
رواندا	٢٥٣	,٣
بوروندى	١٤٩	,٢
تنزانيا	١٠٨	,١

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١)ص١١٢

خريطة (٤)

أنماط الحدود من حيث القوي المساهمة في تشكيلها



المصدر :

Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique (Foyard : Librarie Foyard, 1991) , Appendex p 16 .

خلاصة ماسبق أن الحدود الإفريقية فى ظل الاستعمار -والتى ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال - لم تكن بحال نتاج مصالح ورغبات الأفارقة على نحو ما يذهب المدافعون عن الحدود فى ظل الاستعمار ولذا فإن القول بأن القوى الاستعمارية قد راعت فى كثير من الأحيان تلك المصالح لا يجب أن يعول عليه كثيراً ،ذلك أن الاعتبارات العملية ورغبات الممثلين المحليين للسلطة الاستعمارية هى التى تحكمت فى النهاية فى تنفيذ هذه الاتفاقات المبرمة بين الجانبين ،وكثيراً ماتم تجاهل هذه الاتفاقات حال تعارضها مع اعتبارات حسن الإدارة الاستعمارية أو لمجرد ارتفاع تكلفتها أما القول بأن الحدود الناجمة عن مؤتمر برلين وماتلاه من اتفاقات هى أفضل الصيغ انطلاقاً من أنها لم تسفر عن حروب تذكر بين القوى الاستعمارية فإنه يعد بذاته دليلاً على تجاهل المصالح الإفريقية ذلك أن الحدود التى تلائم المستعمرة لا يتصور ملاءمتها لقيام دولة مستقلة ذات سيادة لاختلاف طبيعة ومتطلبات كل منهما عن الأخرى وعليه فإنه مع الإقرار بصحة ما ذهب إليه أنصار الفريق الثانى -بحق- من أن الممارسة الأوربية لم تكن تتعمد دائماً تجاهل مصالح الأفارقة وإنما انطلقت فى مساعيها من معايير تختلف مع هذه المصالح فإنه أيضاً ينبغى القول أن إدراك ذلك لن يغير كثيراً فى مجال النتائج والآثار التى ترتبت على الممارسات الأوربية فى القارة .

الفصل الثانى

أسباب منازعات الحدود فى إفريقيا

الفصل الثانى
أسباب منازعات الحدود فى إفريقيا

لقد خبرت كافة الدول الإفريقية بشكل أو آخر بعض منازعات الحدود، أو المشاعر والمحاولات الانفصالية لدي بعض الجماعات. وبالرغم من تعدد هذه المنازعات والمحاولات الانفصالية فإن الجاد منها وأسفر عن صدامات وحروب كان محدوداً. الأمر الذي يجعل من الاقتصار علي سرد هذه المنازعات أمراً مضللا.(١)

وعلي الرغم من أنه قد يصعب القول بأن ثمة حدوداً جيدة وأخري غير جيدة أو رديئة علي اعتبار أن كل أنواع الحدود الدولية عرضة في أي وقت لأن تصبح مجالاً للمنازعة ومجالا للصدام، إلا أنه يمكن مع ذلك القول بوجود أسباب معينة من شأنها أن تؤدي إلي نشوب منازعات تتعلق بالحدود. ولا شك أن هذه الأسباب تختلف من حالة إلي أخري ومن وقت إلي آخر باختلاف الظروف التاريخية والطبيعية والاقتصادية التي صاحبت عملية إنشاء الحدود، وكذا باختلاف طبيعة هذه الحدود وقدرتها علي الوفاء بوظائفها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وبلورة هوية جماعية مشتركة تحقق استمرارية للدولة بعناصرها المختلفة وتقلل من فرص التنازع حول الحدود المشتركة ويسببها.(٢)

والواقع أن سجل منازعات الحدود في إفريقيا يكشف عن تباين واختلاف طبيعة أسباب هذه المنازعات فبعضها يرجع في جذوره إلي طبيعة نشأة الحدود بما تحتويه النشأة من اعتبارات تاريخية وقانونية وفنية وما تسفر عنه من أشكال جغرافية للحدود والدول، والبعض الآخر من الأسباب نابع من قيم متجذرة تتعلق بتصور الدولة ورؤيتها لدورها الوطني والقومي والإقليمي، ومن ناحية ثالثة فإن منازعات الحدود كثيرا ما تثور لأسباب تتعلق بوظائف الحدود المختلفة (اقتصادية- اجتماعية- سياسية...إلخ) باعتبارها الإطار الخارجي المحدد لإقليم الدولة بأبعاده المختلفة(٣)

وتجدر الإشارة من البداية إلي إنه من الصعوبة بمكان بل من الخطأ في كثير من الأحيان إرجاع كافة المنازعات في مختلف الفترات والأماكن إلي سبب بعينه دون

---

(١) Saadia Touval, The Boundary Politics ...,*op. cit.*, P vii

(٢) د. أحمد الرشيدى، منازعات الحدود فى القانون الدولى: أسبابها وطرق تسويتها سلمياً، فى د. أحمد عبدالونيس (محرر)، م.س.ذ، ص ١٩١ وأنظر :

Leslie Rubin and Brian Weinstein,*op. cit.*, P 52.

(٣) *Idem.*

وأنظر: Saadia Touval, The Boundary Politics ...,*op. cit.*, P viii.

غيره[1]، وبالرغم من ذلك فإنه لاعتبارات الرصد والتحليل يمكن تقسيم ذلك الفصل إلي مبحثين أساسيين بحيث يعرض المبحثان للأسباب المختلفة للمنازعات الحدودية على أن يوضح في نهاية الفصل طبيعة التداخل والتفاعل بين هذه الأسباب، من خلال عرض السمات الأساسية لأسباب المنازعات.

وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم الفصل إلي المبحثين التاليين:

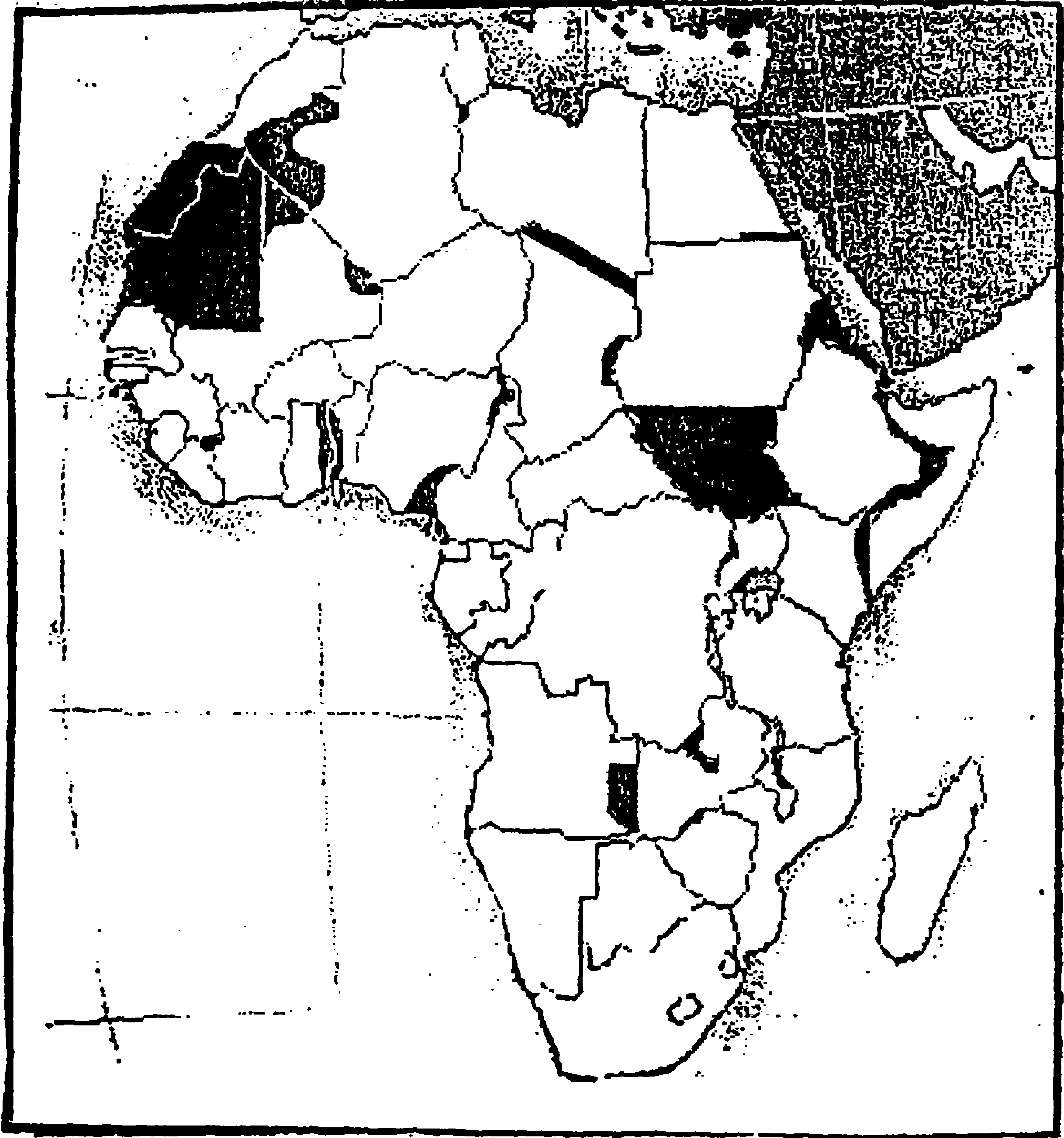
المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بطبيعة الحدود ونشأتها.

المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بوظائف الحدود وإدراتها.

---

(1) Sven Tagil, "The Study of Boundaries and Boundaries' Disputes"., in Widstrand (ed.), *op. cit.*, P 31.

خريطة (٥)
مناطق النزاعات الحدودية والانفصالية في القارة



المصدر: Saddia Touval, The Boundary Politics of Independent Africa (Massachusetts : Harvard Univerisity Press, 1972), P. VII.

المبحث الأول
الأسباب المتعلقة بطبيعة الحدود ونشأتها

يقصد بطبيعة الحدود ونشأتها، الخصائص والسمات الجغرافية وكذلك الأبعاد القانونية التي بها- وفي ظلها- برزت الحدود السياسية الإفريقية إلي الوجود. فالواقع أن مساهمة الأفارقة في رسم وتخطيط حدود الدول الإفريقية كانت من الضآلة بمكان مقارنة بدورالقوى الأوربية الأمر الذي أسفر عن خريطة سياسية لاتتفق ومقتضيات الدولة المستقلة. أدت بدورها مع استقلال الدول الإفريقية إلي إثارة بعض المنازعات حول الأدوات القانونية والفنية في رسم وتخطيط القارة حيث نازعت بعض البلدان في مشروعية الحدود وطالبت بتعديلها انطلاقا من عدم اتساقها الجغرافي وعدم مشروعيتها القانونية أو التاريخية وعليه يمكن تقسيم ذلك المبحث إلي ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: أسباب المنازعات المتعلقة بالخريطة السياسية عند الاستقلال.

المطلب الثاني: أسباب المنازعات المتعلقة بعملية تعيين الحدود.

المطلب الثالث: أسباب المنازعات المتعلقة بعملية تخطيط الحدود.

المطلب الأول : أسباب المنازعات المتعلقة بالخريطة السياسية لإفريقيا عند الاستقلال

يذهب البعض إلي أن قارة إفريقيا قد شهدت أسرع عملية من "التخمر" والتغير السياسي في القرن الأخير، عبر فترتين رئيسيتين هما القرن التاسع عشر والقرن العشرين، مع اختلاف جوهري بينهما ذلك أنه إذا كان القرن التاسع عشر هو قرن الاستعمار فإن القرن العشرين هو قرن التحرير، وإذا كان "التكالب علي إفريقيا" قد أدي إلي تقسيمها، فإن "الخروج الأبيض" في الثانية قد أدي إلي تفتيتها (حرفيا)(١) الأمر الذي جعل من قارة إفريقيا أكبر قارات العالم من حيث عدد الدول الواقعة بها إضافة إلي كونها أكثر القارات حدودا، فضلا عن السمات الخاصة والمميزة للوحدات السياسية الواقعة بها، وهو ما يتضح فيما يلي:

أولاً : طول الحدود وتعدد الدول:

علي العكس من سياسات المرحلة الاستعمارية التي شهدت بعض محاولات ضم أعداد من الوحدات الإفريقية في صورة اتحادات أكبر تابعة للدول الاستعمارية شهدت مرحلة التحرر والاستقلال العديد من عمليات التجزئة والتفتيت.

---

(١) د. جمال حمدان م.س.ذ، ص ص ٨٨-٨٩.

وتمثل الامبراطورية الفرنسية في غرب إفريقيا النموذج الواضح لعملية التفتيت والتجزئة حيث أسفرتحلل هذا الجزء من الامبراطورية عن قيام ١٣ دولة إفريقية(١)، ويمكن القول أنه ليس هناك رقعة مماثلة في المساحة بها هذا العدد الكبير من الوحدات السياسية حيث تتزاحم ١٢ دولة مستقلة(٢) جنوب خط عرض ١٥ شمال خط الاستواء. إلا أنه تجدر الإشارة إلي أن عددا مماثلاً من الدول يكاد يتقاسم كل من حوض النيل، وكذا حوض نهر النيجر مع مراعاة الفارق الكبير في المساحة بين هذه المناطق وبعضها البعض(٣).

وبصفة عامة أسفرت عمليات التحرير من الاستعمار عن قيام ٥٣ دولة إفريقية مستقلة، الأمر الذي يجعل من إفريقيا أكثر قارات العالم من حيث عدد الدول وأطولها من حيث الحدود(٤)، علي الرغم من أنها ليست أكبر قارات العالم مساحة علي نحو ما يوضح جدول(٤) .

ويلاحظ من الجدول(٤) أن قارة إفريقيا لا تعتبر فقط أكبر القارات من حيث طول الحدود السياسة بل أنها كذلك أكثر القارات من حيث عدد الحدود المشتركة حيث يبلغ نصيبها نحو ٣٦٪ من إجمالي الحدود السياسية في العالم و٤٠٪ من إجمالي الحدود المشتركة بمتوسط ٧٥٨ كم لخط الحدود المشترك مقابل ٤٦٩ كم في أوروبا و١٠٥٣ في قارة آسيا و١١٥١كم في الأمريكتين الأمر الذي يشير إلي أن قارة إفريقيا من أكثر القارات تجزئة بقياس طول حدودها إلي مساحتها، لا سيما وإن حدود كل من آسيا والأمريكتين يخفف من وطأة طولها كثافة السكان المرتفعة بهما مقارنة بقارة إفريقيا(٥) فلا يخفي -كما سلف البيان- أن الكثافة السكانية تلعب دورا في تبيان مدي الحاجة إلي دقة الحدود ووضوحها.

---

(١) تضم هذه الدول ماعرف إفريقيا الغربية والتي تتكون من: السنغال - موريتانيا - غينيا - السودان الفرنسي (مالي حاليا) - ساحل العاج - فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) - داهومي (بنين حاليا) - النيجر.
إضافة إلي الدول الأربع (تشاد - الكنغو برازفيل - الجابون - اوبنجي شاري (إفريقيا الوسطي حاليا). التي كانت تكون ما يعرف بافريقيا الفرنسية الاستوائية فضلاً عن استقلال الجزء الذي اختصت به من مستعمرة توجو لاند الالمانية بعد الحرب العالمية الأولي باسم توجو.

(٢) الكاميرون - نيجيريا - بنين - توجو - بوركينا فاسو- غانا - ساحل العاج - ليبيريا - سيراليون - غينيا - غينيا بيساو - جامبيا.

(٣) م.س ، ص ٩١ وحول أسباب ودوافع التغيرات وآلياتها أنظر:
W.A.E Skurnik, *op. cit.*, PP 325:331.
J.A. Hellen, *op. cit.*, P 693.

(٤) راجع د. فيليب رفلة ، م.س.ذ ، ص٨٧ .مع مراعاة فارق الدول المستقلة التي يذكرها (٤٧ دولة) والدول المستقلة حاليا، والتي بلغت ٥٤ دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، بما فيهم الجمهورية العربية الصحراوية وهي الدولة التي لم تعترف بها الأمم المتحدة. ولذا فعدد الدول الإفريقية بالأمم المتحدة ٥٣ عضوا. وكانت اريتريا آخر الدول الإفريقية انضماماً للمنظمة الدولية حتي عام ١٩٩٦م .

(٥) Michel Foucher, *op. cit.*, P 99.

جدول (٤)

يوضح أطوال الحدود السياسية في قارات العالم ومتوسط طول الحدود وعدد السكان بها [١]

القارة	طول الحدود بالكيلو متر	النسبة ٪	عدد الحدود المشتركة	النسبة ٪	متوسط طول الحدود بالكيلو متر	عدد السكان بالمليون نسمة عام١٩٩٥	كثافة السكان بالنسبة للمساحة نسمة/كم
إفريقيا	٨٠٤٢٣	٢٥,٥	١٠٦	٤٠	٧٥٨	٧٠٠	٢٤
آسيا	٦٧٤٢٤	٢٩,٨	٤٦	٢٤	١٠٥٣	٣٢٠٠ *	١٢٠
الأمريكتين	٥٢٧٥٢	٢٣,٣	٤٠	١٥	١١٥١	٧٩٤	١٩
أوروبا	٢٥٨٣٨	١١,٤	٥٥	٢١	٤٦٩	٥٠٤ **	١٠٢
جملة العالم	٢٢٦٤٣٥	١٠٠		١٠٠		٥٧٥٠	٤٢

* مستبعدا منها سكان اليابان والجانب الآسيوي من دول الكومنولث (الاتحاد السوفيتي سابقا)

** مستبعدا منها الجانب الأوربي من دول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقا)

المصدر: Michel Foucher, Front et Frontiers Un Tour du Mond Geopolitique (Fayard: Librairie: Fayare:1991), p99

العمودين ٨،٧ تم رصدهما بتعديلات الباحث من

Madeline Lass (ed.,) Africa at a Glance 1995/1996. (Africa Institute of South Africa Pretoria, July 1995), p16.

وترتبط مشكلة طول الحدود بالأساس بعملية الدفاع إضافة إلي مشكلة الاحتكاك السياسي العام بين دول الجوار لا سيما في ظل ظاهرة تعدد وكثرة دول الجوار التي تعرفها القارة الإفريقية[٢] حيث أن أغلب الدول الإفريقية لا يقل عدد جيرانها المشتركين

(١) يجدر التنويه إلى أن التغيرات التي شهدتها الخريطة السياسية للعالم منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين ومن أهمها تفكك الاتحاد السوفيتي وبعض دول أوربا الشرقية وما تولد عن ذلك من ازدياد عدد الوحدات السياسية الأوربية والآسيوية يؤثر بالضرورة على دقة الأرقام الواردة بالجدول المذكور والمحسوب عام ١٩٨٩ تقريباً. إلا أن رغم ذلك يمكن القول أن درجة التغيير لا تؤثر كثيراً على الاستنتاجات المستخلصة من الجدول المذكور وما يتلوه من جداول.

(٢) Malcolm Shaw, *op. cit.*, P 45.

وتجدر الإشارة إلي أن هناك خلافاً بين الباحثين في العلوم السياسية باتجاهاتهم وأصولهم المختلفة حول أثر تعدد دول الجوار على العلاقات بين الدول حيث يذهب فريق إلي أن تعدد الدول والحدود يؤدي إلى توزع اهتمامات الدول وجهودها على أكثر من محور الأمر الذي يخفف من احتمالات قيام منازعات حرصاً على استقرار الأوضاع وعدم اتساع نطاقها إضافة إلى حرص الدول الأخرى المجاورة على حسم نزاع الأطراف المتصارعة حتى لاتمتد آثاره إليها، =

معها في حدود أرضية عن أربع دول وتزيد في حالة الدول الضخمة شبه الداخلية فتصل إلي تسع وحدات كما في حالة السودان وزائير[1] علي نحو ما يوضح جدول(٥) وتزداد حدة مشكلة الطبيعة الجغرافية للحدود الإفريقية في ظل حقيقة أن معظم هذه الحدود ما زالت خطية (فلكية- هندسية..) فضلا عن عدم تخطيطها علي نحو ما سيرد البيان -حيث تشير البيانات إلي أن قارة إفريقيا حتي الآن ما زالت أكثر القارات من حيث نوعية الحدود المذكورة ونسبتها إلي إجمالي القارة[2]، علي نحو ما هو وارد جدول(٦):

جدول (٥)

ظاهرة تعدد دول الجوار فى قارة إفريقيا

الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات	الدولة	عدد الجارات
مصر	٢	تشاد	٥	رواندا	٤	توجو	٣	غينيا الاستوائية	٢
ليبيا	٦	السودان	٩	بوروندي	٣	غانا	٣	جامبيا	١
تونس	٢	أثيوبيا	٤	زائير	٩	بوركينافاسو	٦	أنجولا	٣
الجزائر	٦	اريتريا	٣	الكنغو	٤	ساحل العاج	٥	زيمبابوي	٤
المغرب	٢	جيبوتي	٢	الجابون	٣	ليبيريا	٣	زامبيا	٨
الصحراء	٢	الصومال	٣	الكاميرون	٦	سيراليون	٢	مالاوي	٣
الغربية		كينيا	٥	إفريقيا الوسطى	٥	غينيا	٦	موزمبيق	٦
موريتانيا	٤	أوغندا	٥	نيجيريا	٤	غينيا بيساو	٢	بتسوانا	٣
مالي	٧	تنزانيا	٨	بنين	٤	السنغال	٥	سوازيلاند	٢
النيجر	٧			ليسوتو	١	ج إفريقيا	٦	ناميبيا	٣

المصدر: د. جمال حمدان، م.س.ذ، ص ص١٠٦- ١٠٧ مع تعديلات للباحث.

= وعليه يرى هذا الفريق أن قلة عدد الدول المجاورة هو الذى يؤدى إلى النزاع حيث يزداد معدل التفاعل والتركيز المتبادل مع انتفاء دور الطرف الثالث ذى المصلحة فى حل النزاع. وفى مقابل ذلك يرى فريق ثان أن العكس هو الصحيح حيث أن معدلات التنافس والصراع ترتبط بازدياد معدلات الاحتكاك التى ترتبط بدورها بازدياد عدد دول الجوار والحدود. ويذهب فريق ثالث -بحق- إلى أن العبرة ليست بمدى طول الحدود أو عدد الدول المجاورة وإنما بطريقة ادراك صانعى السياسة فى تلك الدول لحقيقة ذلك الجوار وما يتيحه من فرص وما يضعه من تحديات فى ظل تفاعل المتغيرات والابعاد المختلفة لمشكلات الحدود أنظر فى ذلك :

Robert Mandel, "Roots of the Modern Interstates Border Disputs", *Journal of Conflict Resolution*, (vol. 24, No.3, September 1980), PP 435:431.

وأنظر أيضا: د. محمد محمود الديب، م.س.ذ، ص ص ١٦٢:١٦٤.

Malcolm Shaw, *op. cit.*, P. 229.

Harvey Starr and Benjamin Most, "A Return Journey: Richordson "Frontier" and Wars in 1946-1965 era", *Journal of Conflict Resolution* (vol. 22, No. 3, September 1978), PP 441:465

(٢) د. جمال حمدان، م.س.ذ، ص ٧٠.

(٣) Rive L. Kapil, *op. cit.*, P 660

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, PP 67:73.

جدول (٦)

أنواع الحدود ونسبتها فى تشكيل حدود قارات العالم المختلفة

القارة	نسبة الحدود المستندة إلي أنهار وبحيرات	نسبة الحدود المستندة إلي ظاهرات جبلية	نسبة الحدود الخطية (فلكية-هندسية)	نسبة الحدود المستندة إلي ظاهرات بشرية
إفريقيا	٣٤	١٣	٤٢	١١
أسيا	٣٣	٣٥	٨	٢٤
أمريكا اللاتينية	٤٥	٢٧	٢٣	٥
أمريكا الشمالية	٥٢	٢٤	٢٠	٤
أوربا	٢٥	٢١	٥	٥

المصدر: Michel Foucher, *Front et Frontiers: Un Tour du Mond Geoplitique* (Fayard: Librairie Fayred. 1991) P.119

فكما هو مبين بالجدول (٦) تتميز إفريقيا بكثافة الحدود الخطية بها حتي لتكاد تستأثر بنصف هذا النوع من الحدود في العالم بينما لا يتجاوز هذا النوع من الحدود ٥٪ من الحدود بالقارة الأوربية و٨٪ بالنسبة لقارة آسيا(١) الأمر الذي يدعم ما ذهب إليه البعض من أن الاتجاه إلي الأخذ بنمط الحدود الخطية لم يكن بحال نتاج التطور العلمي والتكنولوجي في رسم الخرائط والمساحة بقدر ما كان للجهل بحقائق الواقع الإفريقي ولطبيعة عملية الاستعمار ذاتها(٢) فجاءت مخالفة لجميع المظاهر البشرية خاصة تلك التي تتصل من قريب أو بعيد بأصل الأهالي أو لغاتهم أو انتماءاتهم القبلية أو حتي تحركاتهم الفصلية طلبا للماء والكلأ. فكان من نتيجة ذلك تزايد مشكلات الحدود(٣)

ثانيا: الشذوذ وعدم الاتساق الحدودى

جاءت الحدود الموروثة في أغلب الأحوال بعيدة عن المثالية والكفاءة الحدودية فبالنظر إلي الخريطة السياسية للقارة يتضح أن الوحدات السياسية في المثلث الجنوبي

(١) Michel Foucher, *op. cit.*, PP 119:120.

(٢) Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, P 64. Jesse Reeves, *op. cit.*, PP 539.

وأنظر فاتح عقيل، م.س.ذ، ص ص ٤٤-٤٥.

Robert D. Hadgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, P70.

(٣) د. فاروق عبدالجواد شويقة *دراسة ايكولوجية إفريقية وحوض النيل*، (القاهرة: دار روتابرينت للطباعة، ط٢، ١٩٨٦) ص ص ١٦١:١٦٢.

خريطة (٦)

أطوال الحدود في إفريقيا


ملاحظة: مساحة إثيوبيا تشمل إريتريا.

طول الحدود بين إثيوبيا والسودان يشمل حدود إريتريا مع السودان.

المصدر: Michel Foucher, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitique (Foyard: Librarie Foyard, 1991), Appendex p 19 .

والقطاع الشرقي من النصف الشمالي من القارة تجنح إلي أن تأخذ محورا طوليا(١) أي أن امتدادها الشمالي الجنوبي يكون أطول من امتدادها الشرقي الغربي، وهو ما يتضح بدرجات متفاوتة في السودان وأثيوبيا والصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا ومالاوي وموزمبيق وزامبيا.،. هذا بينما تميل أغلب الوحدات في النصف الشمالي من القارة إلي الاستعراض كما هو الملاحظ في ليبيا -النيجر- إفريقيا الوسطي- مالي- بوركينا فاسو- غينيا.. ......ولا يشذ عن هذه القاعدة السابقة سوي وحدات ساحل غانا حيث أن الكثيرمنها عبارة عن دول شريحية تتعامد علي الساحل كما هو واضح بالنسبة لدول مثل بنين وتوجو وغانا(٢)

ولعله مما يؤكد ملامح الشذوذ وعدم الاتساق أن دولة مثل مالي(السودان الفرنسي سابقاً) يقترب شكلها من "رباط السهرة"(٣) مما يجعلها تختنق في الوسط إلي ما يشبه عنق زجاجة يكاد يترك علي الجانبين كتلتين شبه منفصلتين يسهل -نظريا- فصلهما عن بعضهما البعض من الخارج. وبالمثل الصومال التي ترسم حدودها شكل حرف سبعة الأفرنجي، فهي مفرطة الطول شديدة الضيق بحيث أن المسافة بين أقصي الشمال قرب جيبوتي وأقصي الجنوب قرب مقديشيو مفرطة التباعد مما يضعف التواتر والتماسك الداخلي ويعطي أيضاً ميزة استراتيجية للعدو الخارجي، كما أن مثلث هرر وأوجادين الواقع في نطاق أثيوبيا يتعمق في زاوية الصومال كأسفين يمكن منه بسهولة شطر الصومال إلي شطرين والمروق إلي البحر(٤) وتكرر دولة زامبيا صورة مالي علي تصغير حيث يسهل شطرها من خلال نتوء كاتنجا شمالا أو لسان غرب موزمبيق شرقا. كما أن موزمبيق هي الأخري يمكن القول أن لها طولاً ولكن ليس لها عرض فهي عظيمة الامتداد طوليا لكنها ضيقة في أغلبها وتدق عند خليج "سوفالا" حيث يمكن شطرها من جانب زيمبابوي أو مالاوي(٥) وتقدم حدود السنغال- جامبيا نموذجا آخر

---

(١) يذهب الجغرافيون إلى أنه يمكن تقسيم شكل الدولة إلى خمسة أنماط اساسية هى "المنتظم، المستطيل، المجزأ، المطوق، المتشعب" ويعتبر الشكل المنتظم من وجهة نظر البعض هو أمثل الأشكال حيث يعتبر شكل الدولة مثاليا كلما كانت أطرافها على ابعاد متساوية تقريبا عن مركزها الهندسى، على شرط أن تكون العاصمة فى وسط الدولة وهو الأمر الذى تفتقده معظم الدول الافريقية فى ظل السمات المشار إليها فى المتن حول أثر شكل الدولة على قوتها أنظر: د. محمد الديب،م.س.ذ ، ص ص ٢٠٤: ٢١٧.

(٢) د. جمال حمدان م.س.ذ ، ص ٦٥.

(٣) التعبير للدكتور جمال حمدان. أنظر *المرجع السابق* ، نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق ، ص٦٧.

وحول أثر ذلك على النواحى الاقتصادية والاستراتيجة والسياسية فى الصومال أنظر:

Mesfi Wolde Mariam, "The Background of the Eitho - Somalian Boundary Dispute", *The Journal of Modern African Studies*. (Vol.2, No.2, 1964), PP 192-193 and PP 213-214.

(٥) د. جمال حمدان، م.س.ذ، ص٦٧.

لمظاهر عدم اتساق الحدود التي ورثتها القارة الإفريقية حيث تمتد جامبيا من الشرق إلي الغرب علي طول الجزء الصالح للملاحة من نهر جامبيا لمسافة ٣٠٠ ميل علي شكل شريط ضيق لا يزيد اتساعة من الشمال إلي الجنوب عن سبعة أميال بمساحة تبلغ ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) ميل مربع فقط للدولة كلها التي تقع في قلب جمهورية السنغال وتشطرها إلي شطرين شمالي وجنوبي، الأمر الذي كان له انعكاس علي علاقات الدولتين(١)، وعلي الرغم من الشكل المنتظم لدولة ناميبيا فإنها تتميز بزائدة "أصبع كابريفي" الذي هو عبارة عن إسفين يخترق شمال بتسوانا خطط خصيصا ليصل ناميبيا بنهر الزامبيزي(٢) ولعل في المقارنة بين هذا الوضع وبين وضع دولة مثل "بوركينا فاسو" التي توازي نهر النيجر والتي تقترب منه دون أن تتصل به ما يوضح طابع عدم الموضوعية وعدم اتساق الحدود الإفريقية، والتي لا يقتصر أثرها علي الجوانب الشكلية بل يمتد إلي الجوانب الطبيعية المختلفة وبالتالي الجوانب والوظائف الاقتصادية والسياسية للدولة علي نحو ما سيرد البيان(٣).

ثالثاً: انتشار ظاهرة الدول الداخلية أو الحبيسة

من أهم ملامح الخريطة السياسية لإفريقيا انتشار ظاهرة الدول الحبيسة أو الداخلية Inland States فبعد أن كانت كل من إفريقيا الاستوائية الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية وحدتان تنتهيان إلي البحر، أدي التقسيم الفرنسي لهاتين المجموعتين من المستعمرات إلي وحدات مستقلة ومنحها الاستقلال بهذه الصورة إلي إيجاد عدد كبير من الدول الحبيسة هي "مالي- النيجر- بوركينافاسو- تشاد- إفريقيا الوسطي" وبإضافة الدول الداخلية التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني وهي "أوغندا-

---

(١) د. صبحي عبدالحكيم، م.س.ذ ، ص٥٩ وأنظر أيضاً :

Griffiths,*Op. Cit.*, P204.

(٢) يبلغ طول ممر كابريفي Caprivi Strip نحو ١٨٧كم، وقد ابرمت أول اتفاقية بشأنه عام ١٨٩٠ بين ألمانيا وبريطانيا وجاءت بناء على رغبة المانيا في الحصول على سبيل اتصال لمستعمراتها بجنوب غرب القارة مع نهر الزامبيزي، وذلك على الرغم من الصعوبات العديدة التي كانت تعترض منح ذلك الممر، لاسيما وأنه (أي الممر) يقطع الوحدة الطبيعية لبعض الأنهار الصغيرة بالمنطقة، إضافة إلى قطع الوحدة اللغوية والاثنية لسكان المنطقة الذين يعتبرون اقرب إلى بتسوانا وزامبيا منهم إلى ناميبيا، وعلى الرغم من اختفاء ذلك المكتنف عقب هزيمة القوات الالمانية على يد قوات روديسيا عام ١٩١٥، وضم المنطقة وإداراتها كجزء من محمية بتسوانا. إلا أن الممر عاود الظهور مرة أخرى منذ عام ١٩٢٩ بعد اعادته إلى جنوب غرب افريقيا (ناميبيا حاليا) حيث قامت جنوب إفريقيا بإدارته رسميا في إطار إدارتها للإقليم (جنوب غرب إفريقيا) ككل بمقتضى صك انتدابها على الإقليم من جانب عصبة الأمم. انظر في ذلك .*Ibid*.,, p221

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل استقلال بتسوانا أثيرت نقاشات داخل المجلس التشريعي لمحمية "بتسوانا لاند" مطالبة بضم ممر كابريفي إلى المحمية إلا أنه منذ الاستقلال لم تثر منازعة رسمية من جانب بتسوانا بشأن هذه المنطقة

(٣) د. جمال حمدان، م.س.ذ، ص ص ٦٦:٦٨.

J.A. Hellen, *op. cit.*, P695.و

زامبيا- زيمبابوي- مالاوي- بتسوانا- ليسوتو- سوازيلاند" وكذلك "رواندا" و"بوروندي" اللتين كانتا خاضعتين لبلجيكا يصل مجموع هذه الدول إلي ١٤ دولة داخلية "حبيسة" في القارة(١) أي ما يوازي أكثر من ربع عدد الدول في القارة الإفريقية في حين لا يزيد عدد الدول الداخلية في أمريكا اللاتينية عن دولتين، وبصفة عامة تستأثر قارة إفريقيا بنصف عدد الدول الحبيسة في العالم تقريبا.(٢)

ويلاحظ أن الدول الداخلية في إفريقيا تشكل في مجموعها نطاقا شبه متصل فى غرب وشرق القارة.(٣) وتعاني هذه الدول في مجملها من مشكلات اقتصادية وسياسية عديدة ترجع في جانب كبير منها للشكل السياسي للدولة وحدودها.(٤) ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه من بين الأسباب العددية لتشبث أثيوبيا بإقليم إريتريا ورفضها الذي دام طويلا لمنحها الاستقلال يمكن التأكيد علي حقيقة أن استقلال إريتريا في جوهرة يعني تحول أثيوبيا إلي دولة داخلية حبيسة من خلال حرمانها من الجبهة العريضة المطلة علي البحر الأحمر، وهو أمر أدركه القادة والزعماء الأثيوبيون وعمدوا طويلا إلي الحيلولة دونه.(٥)

المطلب الثانى : الأسباب المتعلقة بعملية تعين الحدود

سبقت الإشارة إلي التمييز بين مفهومي تعيين الحدود Delimitation وتخطيطها Demarcation لا لكل منهما من خصائص ومشكلات خاصة، ويمكن القول أن تلك الخصائص والمشكلات بدورها تمثل سببا رئيسيا وعنصراً جوهريا في قيام منازعات

---

(١) Antony Allott, "Boundaries and Law...",*op. cit.*, P18 Griffiths,*op. cit.*, P 204

(٢) حول هذه الظاهرة على صعيد القارة انظر:

William A. Hance,*op. cit.*, P84.

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, P66.

(٣) من المفارقات أن معظم المستعمرات البريطانية فى المثلث الجنوبى كانت وحدات داخلية، أى أن هذه المستعمرات كانت بمثابة "امبراطورية داخلية" لقوة البحر التقليدية انظر: د. جمال حمدان، م.س.ذ، ص٧٣ ، د. صبحى عبدالحكيم، م.س.ذ، ص٥٦.

(٤) د. محمد الديب ، م.س.ذ، ص ص ١٥٦:١٦٢.

(٥) يذكر أن الامبراطور هيلا سلاسى أعلن فى خطاب له ما نصه: "إننى لا أستطيع أن أعيش وراء قوة عربية، تحرمنى من البحر الأحمر، وتساوم بموقعها الممتاز على شواطئه من أجل ربط صلاتها بالمسلمين فى بلادى".

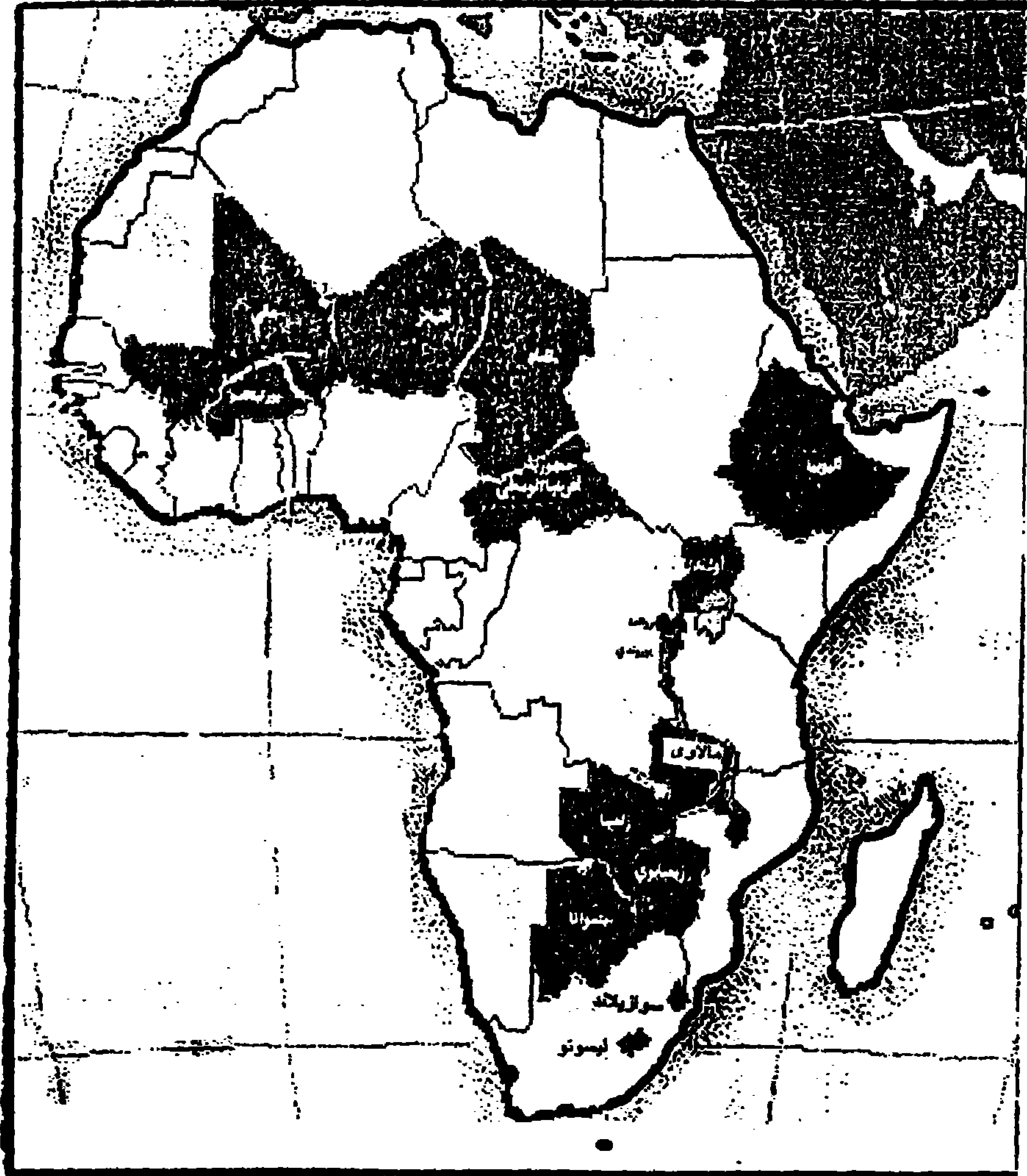
أنظر:د. محمد سعيد، "أصول المشكلة الارترية ومستقبلها" *المؤتمر الجغرافى الاسلامى الأول* (المملكة العربية السعودية: جامعة الأمام محمد بن سعود، المجلد الرابع، ١٩٨٤) ،ص٥٣٧.

ولمزيد أنظر:جميل مصعب محمود ،*القضية الارترية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨ دراسة نظرية وميدانيه* (العراق: دار الرشيد للنشر ،١٩٩٨٠) ص ص٦١:٦٧.

د. محمود محمد إبراهيم ابو العينين *حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتى اريتريا والصحراء المغربية*، رسالة دكتوراة غير منشورة (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة : ١٩٨٧)، ص٢٢٤.

خريطة (٧)

الدول الحبيسة فى إفريقيا



المصدر : - Willian A. Hance, The Geography of Modern Africa (New York : Columbia University Press 2nd., 1975) p 84 .

الحدود علي النحو الذي يمكن رصده فيما يلي من حالات متصورة لنشوب منازعات حدودية لاعتبارات تتعلق بعملية التعيين(١)

أولاً: عدم وجود حدود دولية قانونية: ويقصد بذلك تلك الحالة التي لا توجد فيها حدود دولية معينة Delimited متفق عليها ومعترف بها من جانب أي من الأطراف ذوي الشأن في ذات الوقت الذي ينتفي فيه وجود أي معاهدات دولية أو حكم قضائي أو قرارتحكيمي أو غير ذلك من الطرق التي يتم من خلالها تعيين الحدود ، وبالتالي تكون الحدود القائمة مجرد حدود أمر واقع De Facto و تشير الشواهد التاريخية والواقعيةإلي تراجع وتضاؤل الحالات من هذا النوع -الذي ارتبط بالأساس بمنازعات الحدود بين الدول الاستعمارية(٢)، الا أن الواقع الإفريقي لا يخلو من نماذج لهذه الحالة التي مثلت وما زالت تمثل بؤرة من بؤر التوتر الكامنة في العلاقات الإفريقية، من ذلك أن الحدود بين مالاوي وزامبيا في جانب كبير من قطاعها البري تعتمد علي التعيين الواقعي للحدود كما أن الحدود المستندة إلي خط تقسيم المياة بين البلدين تفتقر هي الأخري إلي الاتفاق النهائي عليها.(٣) كما أن الحدود بين الجزائر وتونس ظلت موضع تساؤل عما إذا كانت فرنسا قد قامت بتعيينها في الفترة من ١٨٨١م- ١٩٠٢م، وذلك قبل أن يتفق الطرفان {الجزائر- تونس} علي تعيين الحدود وتخطيطها عام ١٩٦٨م وتوقيع اتفاق بذلك عام ١٩٧٠م ، ويمكن القول أن عدم التعيين كان أحد الأسباب التي أدت إلي نشوب النزاع الجزائري التونسي في مرحلة ما بعد الاستقلال(٤) ويندرج في

---

(١) حول هذه الأسباب تفصيلاً أنظر:
Evan Luard , "Frontier Disputes in Modern International Relation.", in Evan Luard (ed.), The International Regulation of Frontier Disputes (London:Thames and Huddson,1970),PP11:17.

(٢) Ibid.,p158 وانظر :د. أحمد الرشيدي: م.س.ذ ، ص١٩٢.

(٣) مشكلة الحدود بين مالاوى وزامبيا:-
تجسد هذه المشكلة اثر افتقار الحدود السياسية للتخطيط والتعيين على قدرة اطراف النزاع على ادعاء مطالب إقليمية فى أراضى الطرف الآخر. فعلى الرغم من الوضوح الواقعى لخط الحدود بين الجانبين أدى افتقار الحدود إلى التعيين الدقيق إلى سهولة مطالبة الرئيس هاستنجز باندا رئيس دولة مالاوى فى سبتمبر١٩٦٨ م بضم أربعة ضواحى من إقاليم زامبيا إلى مالاوى مشيراً إلى أن حدود مالاوى الطبيعية تقتضى ذلك، ومستنداً إلى أسس تاريخية مرتكزة إلى حضارة امبراطورية مالاوى القديمة المعروفة باسم "حضارة مروى Maravi" التى بلغت أوجها فى القرن الـ١٧.الأمر الذى رفضته زامبيا متمسكة بالحدود القائمة عند الإستقلال والقرارات الصادره عن المؤتمرات الإفريقية لا سيماقرارات منظمة الوحده الإفريقية أنظر فى ذلك :
Ian Brownlie,*Op. Cit.,* P1216. Henry W. Dengenhardt, "Africa", in Alan. J Day (ed.,) *Border and Territorial Disputes* (Detroit: Gale Research Company, 1982), P177.

(٤) مشكلة الحدود التونسية - الجزائرية:-
تعود جذور النزاع إلى عام ١٩٥٦. فعقب استقلال تونس فى هذه الفترة طالبت بالسيادة على بعض مناطق الصحراء الواقعة فى اقليم الجزائر التابع فى هذه المرحلة للاستعمار الفرنسى. ومع استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ استمرت الادعاءات التونسية استناداً إلى أسس تاريخية وقانونية واثنية. وهى المطالب التى رفضتها حكومات الجزائر =

هذا النوع أيضاً من أسباب النزاعات؛ النزاع الحدودي ما بين مالي وبوركينافاسو والذي يعود في جانب كبير منه إلي غياب أي وثائق تتعلق بتعيين الحدود إبان الفترة الاستعمارية - التى خضعت فيها الدولتان لإدارة إستعمارية واحدة فى ظل نظام الإستعمارالفرنسى - باستثناء بعض الخرائط الإدارية. الأمر الذي جعل الحدود مثار خلاف طوال الفترة ١٩٦١م- ١٩٨٦م (١).

ثانيا: الطعن فى شرعية التعيين: وهي تلك الحالة التي تثور في حالة وجود حدود دولية تم تعيينها بموجب معاهدة دولية أو حكم قضائي أو تحكيمي وربما يكون قد تم تخطيطها بالفعل في أرض الواقع، غير أن شرعية Validity هذه الحدود لما تزل بعد -علي الرغم من ذلك- محلا للمنازعة من جانب هذا الطرف أو ذاك من ذوي الشأن، كأن يدفع أحدهم مثلا بعدم صحة السند القانوني لتعيين الحدود . ومن التطبيقات الإفريقية ذات المغزي والدلالة في هذا الشأن نزاع الحدود الذي ثار منذ أوائل الستينيات بين الصومال من جانب وكل من أثيوبيا وكينيا من جانب آخر، حيث رفضت الصومال الاعتراف بالمعاهدات الدولية التي عقدتها الدول الاستعمارية بشأن تعيين الحدود في منطقة القرن الإفريقي وتمسكت في المقابل بمبدأ حق تقرير المصير وضرورة تطبيقه علي جميع الصوماليين في مختلف أقاليم المنطقة.(٢)

= المختلفة. وقد تم تسوية المشكلة عبر سلسلة من الاتفاقات كان من بينها اتفاقات تعيين وتخطيط للحدود المشتركة على نحو يكفل تلافى التوترات الناجمة عن غياب ذلك التعيين.
أنظر فى ذلك:

Saadia Touval, The Boundary Politics ...,*op. cit.*, PP 251-255. Boutros Ghali,*op. cit.*, PP 17-20.
William Zartman, The Politics of Boundaries...,*op. cit.*, PP 167-169.
محمد فجالى ، م.س.ذ ، ص ص ٢٦٤-٢٦٦.

(١) مالى - بوركينا فاسو:-تعود جذور النزاع إلى مرحلة الاستقلال منذ عام ١٩٦٠م ويتعلق النزاع بتعيين خط الحدود المشتركة . حيث طالبت مالى بضم بعض المناطق الحدودية المشتركة إليها استناداً إلى أسس تاريخية عرقية الأمر الذى أدى إلى عدة مواجهات عسكرية بين الجانبين لاسيما فى حقبة السبعينيات (نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤م) والثمانينيات (١٩٨٥م-١٩٨٦م). أنظر
H.W.D. and Alan J. Day,*Op. Cit.*, PP 143-14 :
Shaw,*Op. Cit.*, PP257-258. Michel Foucher,*Op. Cit.*, PP 177-182.
د. أحمد أبو الوفا محمد، "تعليقات على احكام محكمة العدل الدولية فى عام١٩٨٦م" *المجلة المصرية للقانون الدولى* مجلد ٤٢، ١٩٨٦م) ص ص ٣٨٨-٤٠٣.

(٢) مشكلات الحدود الصومالية. ترجع هذه المشكلات فى الاساس إلى الحقبة الاستعمارية حينما تنافست القوى الاستعمارية الغربية إضافة إلى اثيوبيا على الاستيلاء على المنطقة من خلال معاهدات الحماية واتفاقات تقسيم مناطق النفوذ فضلاً عن التوسع والغزو الفعلى فاحتلت فرنسا جزءاً من بلاد الصومال عام ١٨٨٤م عرف بالصومال الفرنسى (جمهورية جيبوتى حالياً) كما احتلت بريطانيا جزءاً عام١٨٨٧م أطلقت عليه الصومال البريطانى (الإقليم الشمالى لجمهورية الصومال حالياً) وفى عام ١٨٨٩م بدأت إيطاليا احتلال الجزء الثالث واطلقت عليه اسم الصومال الإيطالى (الإقليم الجنوبى لجمهورية الصومال حاليا) أما القسم الرابع والذى عرف بـ "الاوجادين" فقد استولت =

ثالثاً: اختلاف الأسانيد القانونية: وتعني هذه الحالة وجود ادعاءات متعارضة لأطراف النزاع فيستند كل ادعاء منها إلي سند قانوني غير ذلك الذي يستند إليه الطرف الآخر بشأن تعيين الحدود بين أطراف النزاع، وبصفة عامة فإن جوهر النزاع في هذه الحالة يتعلق -في شقه القانوني- بمحاولة التعرف علي التعيين الصحيح للحدود الدولية محل المنازعة، وذلك بالتوصل إلي المعاهدة أو السند القانوني الأجدر بالقبول بشأن هذه المسألة والقيمة القانونية للأسانيد المقدمة(١)

ويمكن القول أنه لا يكاد يخلو نزاع حدودي من صورة أو أخري لهذه الحالة. ولعل من أهم التطبيقات الإفريقية في هذا الشأن نزاع الحدود ما بين السنغال وموريتانيا، والذي يثور من آن إلي آخر، بينهما منذ الاستقلال علي اختلاف في عوامل تفجره ومداه من فترة إلي أخري فعلي حين تتمسك السنغال بضرورة تعديل الحدود وإتمام ترسيمها بوضع العلامات الدالة علي ذلك وفقا للمرسوم الفرنسي الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٣م والذي بمقتضاه تم تعيين الحدود ما بين مستعمرة السنغال ومستعمرة موريتانيا التابعتين آنذاك لفرنسا، فإنه في المقابل أكدت موريتانيا علي أن مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣م قد أهمل تماما من الناحيتين القانونية والعملية وتمسكت بالمراسيم والاتفاقات الصادرة والمبرمة في تواريخ لاحقة سواء إبان الحقبة الاستعمارية أو بعدها لا سيما الاتفاقية المبرمة في ١١ مارس ١٩٧٢م والتي نظمت عملية استغلال نهر السنغال بين الدول المطلة عليه في إطار ما عرف بمنظمة استغلال

- عليه اثيوبيا كلية عام ١٨٩٧م بموجب الاتفاقية المبرمة بين بريطانيا واثيوبيا فى نفس العام ثم الاتفاقية الأثيوبية الايطالية عام ١٩٠٨م ا الجزء الخامس هو المقاطعة الشمالية لكينيا "نفد" Northern Frontier District والتى حددت بمقتضى معاهدة ١٥ مايو ١٩٢٤م المبرمة بين ايطاليا وبريطانيا. وقيام جمهورية الصومال فى أول يوليو ١٩٦٠م ، والتى تكونت من الصومال الايطالى الذى أعلن استقلاله فى ذلك اليوم واندماجه مع الصومال البريطانى الذى استقل قبله بايام فى ٢٦ يونيومن نفس العام. أصبحت الدولة المستقلة الوليدة وريثة للمشكلة الخاصة بالحدود لاسيما مع اثيوبيا، الأمر الذى اسفر عن عدة مواجهات بين الجانبين بلغت ذروتها بالمواجهة العسكرية عدة مرات طوال الفترة الممتدة من ١٩٦٤ حتى١٩٨٩م .أنظر فى ذلك د حورية مجاهد، مشكلة الحدود ....، م.س.ذ ، ص ص ١٠:١٤ ، ٦٠:٦٢.

وانظر: Getatchew Halle, "The Unity and Territorial Integrity of Ethopia", *the* *Journal of Modern African Studies* (vol. 24,No.3, 1986), pp 470: 471.
Sharma,*op. cit.*, PP 46-66, 82, 97-108, Boutros Ghali,*op. cit.*, PP 47-75. Touval,the boundary politics....,*op. cit.*, PP 213-245. Mesfin,*op. cit.*, PP 194-217.
لمزيد انظر:د. جلال يحيى ، د. محمد نصر مهنا،*مشكلة القرن الافريقى : وقضية شعب الصومال* (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ص ٥٠٧-٥٨١.

١٢) د. أحمد الرشيدى ، م.س.ذ ، ص ص ١٩٣-١٩٤
وانظر Evan Luard,*op. cit.*,pp15:16.

نهر السنغال والتي ـ أي الاتفاقية – اعتبرت – من وجهة نظر موريتانيا – أن النهر المذكور نهر دولي يقع داخل أقاليم الدول الأعضاء..(١)

ومن تطبيقات تلك الحالة كذلك النزاع التشادي- الليبي بشأن "قطاع أوزو" حيث أن كلا الطرفين سلم بحقيقة أن ثمة اتفاقات دولية قد عقدت بشأن تعيين خط الحدود المشترك إلا أنه بالإضافة إلي عوامل أخري غير قانونية ثار خلاف قانوني حول القيمة القانونية لتلك الاتفاقات بشأن تعيين الحدود ما بين الدولتين فعلي حين تمسكت ليبيا -علي الصعيد القانوني- بأن تعيين الحدود لابد وأن يستند إلي ما عرف باتفاق أومعاهدة روما لتنظيم المصالح الفرنسية والإيطالية في إفريقيا في ٧ يناير ١٩٣٥م(٢)، والذي يجعل "قطاع أوزو" من نصيب ليبيا، تمسكت تشاد بضرورة تعيين الحدود وفق ما اتفق عليه بين حكومة فرنسا -التي كانت تحتل تشاد- وحكومة المملكة الليبية عام ١٩٥٥م بمقتضي معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين الجانبين والتي نص فيها علي أن الحدود المشتركة بين الجانبين -ليبيا- وإقليم تشاد- هي تلك الحدود التي اعترف بها وقت إنشاء المملكة الليبية علي نحو يجعل القطاع المتنازع عليه من نصيب تشاد.(٢)

---

(١) النزاع السنغالى الموريتاني:- لم تخل العلاقات بين السنغال وموريتانيا منذ حصولهما على الاستقلال عام ١٩٦٠م من اسباب الاحتكاك والاختلاف بسبب ما يولده تجاور المزارعين السنغاليين والرعاة الموريتانيين من صعوبات. إلا أنه منذ منتصف الثمانينات حدث نوع من تراكم الازمات والتوترات ين الجانبين سرعان ما تطور إلى أزمة حدودية حادة ناجمة عن حادث حدودي وقع فى التاسع من ابريل عام١٩٨٩م بين رعاة من قبيلة "البولار" الموريتانيين ومزارعين سنغاليين من "السوننكى" فى جزيرة "اندو ندى خورى" الواقعة فى منتصف نهر السنغال وتظهر مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر"الضفة الموريتانية" ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانية على اعتبار أن الحدود بين الجانبين تسير وفقاً لخط منتصف النهر. وهو الأمر الذى ترفضه السنغال متمسكة بالمرسوم سالف الذكر فى المتن والذى يجعل النهر باكمله فى حوزة السنغال. وعلى الرغم من أن الحادث الحدودى كان من الممكن تجاوزه كحادث عابر إلا أن العوامل والصعوبات الاقتصادية والسياسية التى واجهتها السنغال بالاساس ادت إلى تطور ذلك الحادث واتخاذه ابعاداً جديدة تمثلت فى تحركات شعبية عدائية واسعة النطاق فى كل من البلدين وعمليات ترحيل متبادلة .انظر فى ذلك

د.إجلال رأفت. النزاع السنغالى الموريتانى: *دراسة تحليلية للسياسات المحلية والدولية* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. ١٩٩٠) ص ص ٢:٣.وانظر أيضاًد.صالح بكتاش. *النزاع السنغالى الموريتانى بين المأزق العرقى والمخرج الوطنى الشعبى*(القاهرة:المستقبل العربى.١٩٩٢)،ص ص٢٩:٣١

مركز الدراسات الحضارية: "الأمة فى عام : *تقرير حولى عن الشئون السياسية والاقتصادية الأسلامية* (القاهرة : مركز الدراسات الحضارية العدد الثالث. ١٤١٣هـ) ص ص ٢٧٦-٢٧٩.

(٢) لم يتم تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بسبب الحرب الأهلية فى أسبانيا وكذا تورط إيطاليا فى حرب الحبشة ومما يذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية تنازلت إيطاليا عن جميع مستعمراتها فى إفريقيا وبالتالى لم يعد لها حق مناقشة شئون مستعمراتها السابقة بما فى ذلك ليبيا. فى ديسمبر ١٩٥٠م اصدرت الأمم المتحدة القرار رقم١٩٢ والذى نص على أن تحديد حدود ليبيا سيتم بين الحكومة الفرنسية والحكومة الليبية عندما تنال ليبيا استقلالها وهو القرار الذى تم بناء عليه توقيع معاهدة الصداقة حسن الجوار بين المملكة الليبية وفرنسا عام ١٩٥٥م. المرجع السابق، ص ص٢٧٤:٢٧٦. Foucher,*op. cit.*, pp 215:216.

٢٣) هانى، رسلان . "الحدود الجنوبية للوطن العربى" *السياسة الدولية*عدد١١٢، ابريل١٩٩٣) ص:٨٤

Shaw,*op. cit.*, p253.

وعلي ذات الصعيد يمكن إدارج النزاع المصري- السوداني(1) حول منطقة الحدود المشتركة في إطار هذه الفئة، فعلي الرغم من اعتراف الدولتين بأن ترسيم وتنظيم الحدود بينهما أساسه الاتفاق الثنائي المبرم بين حكومة مصر والحكومة البريطانية عام ١٨٩٩م، وما تلاه من مراسيم إدارية مصرية صادرة في عامي ١٩٠٢م، ١٩٠٧م، فإن ثمة خلاف جوهري بين الجانبين (المصري والسوداني) حول القيمة القانونية لهذه المراسيم، فعلي حين تؤكد الحجج المصرية علي أن خط الحدود السياسية الدولي بين الدولتين هو ذلك الوارد باتفاقية الحكم الثنائي والذي يجعل من الخط المتمشي مع دائرة عرض ٢٢ شمالا هو الخط الحدودي تتمسك السودان بأن هذا الخط تم تعديله بمقتضي المرسومين الصادرين عن الحكومة المصرية والسالف الإشارة إليها، وهي الحجج التي ترفضها مصر استنادا إلي التفرقة بين الحدود السياسية والتي تنظمها اتفاقية ١٨٩٩م والحدود الإدارية المنصوص عليها في مرسومي ١٩٠٢م، ١٩٠٧م والتي وضعت لتيسير الحركة علي الحدود بين الإقليمين دون أن تتجه النية إلي جعلها حدودا سياسية نهائية.(2)

---

(١) النزاع المصرى السودانى:-ثار هذا النزاع للمرة الأولىّ في٢٩ يناير ١٩٥٨ م حينما بعثت الحكومة المصرية بمذكرة إلى حكومة السودان اشارت فيها إلى أن قانون الانتخابات الذي أصدرته الحكومة السودانية استعدادا لاجراء الانتخابات البرلمانية السودانية فى فبراير ١٩٥٨م مخالف لاتفاق عام ١٨٩٩م بشأن الحدود بين البلدين نظراً لادخاله المنطقة الواقعة شمال مدينة وادى حلفا وكذا المنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين ضمن الدوائر الانتخابية السودانية. وطالبت المذكرة المصرية بحق مصر فى استرجاع هذه المناطق التى تديرها السودان شمال خط عرض٢٢ درجة شمالاً، والتى وضعت بمقتضى المراسيم الإدارية المصرية الصادرة فى عامى ١٩٠٢م،١٩٠٧م تحت الإدارة السودانية تيسيراً على القبائل القاطنة بالمنطقة دون أى تنازل عن حق السيادة المصرية بالمنطقة والذى يستند إلى اتفاقية ١٨٩٩ م بشأن الحدود.كما اعلنت مصر فى المقابل عن استعدادها لرد المنطقة التى وضعت تحت ادارتها عام ١٩٠٢م والواقعة إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة شمالاً. وقد آثرت الدولتان تناول النزاع بالمفاوضات المباشرةبينهما الأمرالذى أسفر عن تجميد النزاع وتوارى القضية لأكثرمن ثلاثين عاماً ظلت فيها خامدة دون تسوية نهائية الأمرالذى يسرتفجرالنزاع من جديد أنظر :

Sharma,*op. cit.*, PP 49:50, 68:69, 76,114:116, Muchtar , The Sudanese Boundary Conflict, Revue *Egyptunne De Droit international,*(vol., 14 1958) PP 1:19

د. أحمدالرشيدى ، "الحدود الجنوبية لمصر" فى د. أحمد عبدالونيس، م.س.ذ، ص ص ٤٤٩:٤٥٣ ،حسام سويلم ، فاروق عبد السلام، "حول مشكلة الحدود بين مصر السودان" فى د. أسامة الغزالى حرب (محرر) *العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل* (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٠) ص ص ٤٥٩: ٧٤٠.

(٢) Sharma, *op. cit.*, P50 , P69 , Boutros Ghali,*op. cit.*, PP 27:29
Shaw, *op. cit.*, PP 251:253.

رابعا: الاختلاف بشأن تفسير السند القانوني للتعيين:

وتتمثل هذه الحالة في الحدود التي يكون قد تم تعيينها بموجب معاهدة دولية مقبولة من جانب جميع أطرافها، ومع ذلك فإنه يثور الخلاف بشأن الطريقة التي تمت عملية تعيين هذه الحدود علي الطبيعة استنادا إلي هذه المعاهدة فالخلاف في هذه الحالة إنما يتعلق ببيان التفسير الصحيح للمعاهدة أو السند القانوني الذي ارتضته الأطراف المعنيه لتعيين الحدود المشتركة ومدي صحة ترجمة هذا التعيين في الواقع(١)

وتشير الدراسات إلي أن المنازعات التي تندرج ضمن هذه الفئة تكاد تمثل الجانب الأكبر من المنازعات الدولية التي ثارت بشأن الحدود وكانت موضوعا لحالات التحكيم(٢) وهو الأمر الذي وجد تطبيقا له علي الساحة الإفريقية.

ومن الأمثلة التي يمكن أن تندرج ضمن نطاق هذا النوع من منازعات الحدود: النزاع الذي ثاربين داهومي (بنين حاليا) والنيجر عام ١٩٦٣م حول جزيرة "ليتي" Lete Isalnd الواقعة في نهر النيجر، والذي نجم عن عدم اتفاق الجانبين علي التفسير الصحيح للمراسيم الإدارية الفرنسية بشأن تعيين الحدود بين الإقليمين اللذين كانا خاضعين للاستعمار الفرنسي حيث ثار الخلاف بين الجانبين (داهومي- النيجر) حول المبدأ الواجب الاتباع في تعيين الحدود النهرية وهل يتبع الخط الحدودي قاعدة خط المنتصف Median line أم الخط الملاحي Thalweg وقد أثار هذا الاختلاف في التفسير النزاع حول تبعية الجزيرة لأي من الجانبين، وهو الخلاف الذي تفاقم من جراء العوامل السياسية التي صاحبته وتفاعلت معه(٣)

ومن ذلك أيضاً الخلاف السوادني- الأثيوبي عام ١٩٦٥م حول تفسير بعض بنود الاتفاق الأثيوبي- البريطاني سنة ١٩٠٢م بشأن تعيين الحدود بين أثيوبيا وإقليم

---

(١) د. أحمد الرشيدى، منازعات الحدود .... ، م.س.ذ. ، ص١٩٤.

(٢)م . س، ص١٩٥.

(٣) مشكلة الحدود بين النيجر وبنين:-يمكن أرجاع جذور المشكلة إلي الفترة الاستعمارية حينما أثير جدل بين الإدارات الفرنسية فى إقليمى النيجر وداهومى (بنين حاليا) الخاضعين للاستعمار الفرنسى حول تبعية هذه الجزيرة لأى من الإقليمين، وهو الجدل الذى استمر بعد الاستقلال عام ١٩٦٠ خاصة مع تواتر الخلافات بالجزيرة بين الموالين للنيجر وأولئك الموالين لدولة داهومى، الأمر الذى دفع الدولتين إلى البحث عن سبيل لعلاج المشكلة إلا أن محالات الحل باءت بالفشل وازدادت حدة المشكلة عام ١٩٦٣ بعد حدوث انقلاب فى داهومى أطاح بالرئيس هيوبرت ماجا Hubert Maga وتوتر العلاقات السياسية بين حكومتى الدولتين الأمر الذى جعل من مشكلة الحدود مظهراً من مظاهر سوء العلاقات بين البلدين أكثر منه سببا لها. أنظرفى ذلك :-

Touval, The Boundary Politics ...,*op. cit.*, PP 198:201, Boutros Ghali,*op. cit.*, p 25 William Zartman,The Politics of Boundaries ..., *op. cit.*, PP 169 : 190 Malcolm Shaw,*op. cit.*, PP 256:257Brouwnlie,*op. cit.*,PP188:189.Touval, Africa's Frontier, *op. cit.*,p647

السودان، وهو الخلاف الذي تركز بالأساس في المناطق التي تفتقر إلي التحديد الدقيق وقد تفاقمت حدة الخلاف مع ازدياد الشكوك والاتهامات المتبادلة بين الجانبين بمساندة الحركات المناهضة للنظام الحاكم في الدولة الأخري طول النصف الثاني من حقبة الستينيات حتي مطلع السبعينيات.(١)

ومن الأمثلة في هذا الصدد أيضاً النزاع الذي ثار بين مالي وموريتانيا منذ عام ١٩٦٠م بشأن المراسيم الإدارية التي أصدرتها فرنسا إبان استعمارها للإقليمين لا سيما مرسومي ١٩١٣م ، ١٩٤٤م بشأن تعيين الحدود في المنطقة والتي بمقتضي المرسوم الأخير (١٩٤٤م) تم إلحاق أجزاء من إقليم مالي بموريتانيا، وتجدر الإشارة إلي أن المعاهدة التي تم توقيعها بين الجانبين (مالي- موريتانيا) بهدف تسوية مشكلات الحدود عام ١٩٦٣م والمعروفة بمعاهدة "كايسKayes" والموقعة في ٦ فبراير ١٩٦٣م، لا تخلو بدورها من جوانب غموض وقصور يمكن أن تؤدي من جديد إلي قيام نزاعات حدودية بين الدولتين.(٢)

خامسا: غموض المصطلحات أو تعارض بعضها مع الواقع:

وفي هذه الحالة ينشأ الخلاف نتيجة وجود عيوب تعتور عملية التعيين علي الرغم من استناده إلي سند قانوني صحيح ومعترف به من قبل الأطراف المعنية، وقد يتمثل ذلك

---

(١) النزاع السودانى - الإثيوبى:-على الرغم من تعيين الحدود السودانية - الإثيوبية بموجب المعاهدة الإثيوبية البريطانية الموقعة فى مايو ١٩٠٢م، فإن هذه الحدود ظلت موضع منازعة من جانب إثيوبيا بدعوى عدم اشتراكها فى لجنة تخطيط الحدود التى شكلتها بريطانيا برئاسة الميجور جوين Gwyne ، والتى قامت بعمل مسح للحدود ورسم خط حدودى بين الجانبين وهو الخط الذي نازعت فيه إثيوبيا استناداً إلى أنه تم تعيينه بالإرادة البريطانية المنفردة إضافة إلى عدم التصديق على المعاهدة من جانب أى من الطرفين المعنيين (اثيوبيا - بريطانيا). وقد شهدت الحدود الإثيوبية السودانية العديد من الحوادث والتوترات من مرحلة الستينيات وحتى مطلع السبعينيات حينما تم الاتفاق بين الجانبين في يوليو ١٩٧٢م على تخطيط الحدود وتكوين لجنة مشتركة لمعالجة مسائل الحدود المعلقة لاسيما فيما يتعلق بزراعة الأراضى الحدودية. ومما يذكر أنه قد تم اتباع خط جوين السالف الإشارة إليه كخط حدود مشترك أنظر:
Shaw, *op. cit.*, p 262
Brownlie, *op. cit* .,pp 886: 887, د. فيصل عبد الرحمن، م.س.ذ، ص ٤٦

(٢) مالي- موريتانيا: ترجع جذور النزاع إلي مرحلة الإدارة الفرنسية حيث شهدت الحدود بين الجانبين العديد من الحوادث الحدودية الناجمة عن حركة البدو الرعاة وأشباه الرعاه عبر الحدود المشتركة، وبمقتضي مرسوم عام ١٩٤٤م قامت فرنسا بتحويل مقاطعة هوده Hodh من مالي إلي موريتانيا، ورغم محاولة الإدارة الفرنسية ترسيم الحدود بين الإقليمين طوال الفترة من ١٩٥٨م- ١٩٦٠م إلا إنه لم يكتب لهذه العمليات النجاح، ومع استقلال المستعمرتين ظهرت خرائط من كل جانب تظهر خط الحدود علي نحو يخالف خرائط الجانب الأخر وفي عام ١٩٦٣م تم توقيع معاهدة بشأن الحدود تضمنت تنازلات من الجانبين انظر:

Shaw, *op .cit*,p 263
Zartman ,The Politicas of Boundaries....,*op. cit.*, pp171:172, Touval, Africa's Frontier,*op. cit.*,p647

العيب في غموض أو عدم دقة التعريفات والاصطلاحات المستخدمة، وهو الأمر الذي يبدو واضحا في الحالات التي يستخدم فيها المفاوضون اصطلاحات غير قاطعة الدلالة أو تحتمل أكثر من معني، ومن أمثلة هذه الاصطلاحات سفح الجبل Foothill والمنبع Source والمصب Mouth وخـــط تقسيم المياه Watershed والسلاسل الجبلية Mountian chain والضفة Band وخط المنتصف Middle Line والخط الملاحي أو الرئيسي Thalweg النقطة الثلاثية Tripoints وغالبا ما يتم إرجاع مثل هذه العيوب التي تنطوي عليها عملية التعيين إلي حقيقة مؤداها أن تعيين الحدود غالبا ما يتم في إطار مؤتمرات دولية يجهل فيها المفاوضون -في كثير من الأحيان- حقائق الواقع والوضع علي الطبيعة الأمرالذي يسفر عن العديد من المفارقات ويؤدي إلي الكثير من المنازعات.(١)· ومن بين الحالات التي تؤدي إلي إثارة المنازعات من جراء التعيين المعيب تلك التي تكون فيها عملية التعيين (وكذلك التخطيط) قد اعتمدت بالأساس علي بعض المعالم غير الثابتة وهو ما يتجلي بوضوح في حالة الحدود النهرية، حيث أنه كثيرا ما يثورالنزاع بين الدول النهرية بشأن تحديد المسار الحقيقي للحدود وهل يتبع خط المنتصف أم خط المجري الملاحي وقد يثور الخلاف كذلك حول السيادة علي الجزر الواقعة في المجري أو التي تظهر فجأة نتيجة بعض التغييرات التي تحدث فيه.(٢)

وعلي الصعيد الإفريقي تزخر الساحة بالعديد من الأمثلة المثارة والكامنة لهذا النمط من أنماط الأسباب المؤدية للنزاع، من ذلك ما سبق ذكره عن النزاع بين بنين والنيجر حول جزيرة "ليتي Lete" والحدود في كل من نهر النيجر ونهر ميكروو Mekrou والنزاع السنغالي الموريتاني بشأن الحدود في نهر السنغال، والخلافات بين غينيا وليبيريا حول الجزر الواقعة في نهر ماكونا Makona(٣) ومن أمثلة الخلافات المثارة أيضاً في هذا الصدد النزاع بين مالاوي وتنزانيا بشأن الحدود بين الدولتين والواقعة

---

(١) د. أحمد الرشيدي، "منازعات الحدود... م.س.ذ، ص ١٩٥ وانظر تفصيلا في Sharma, *op. Cit.*, pp 33:66, Mcewen, *op. cit.*, 76:960 Griffiths, *op. cit.*,p 209, Brownlie, *op. cit.*, p.17

(٢) حول المشكلات التي تثيرها تلك الظاهرة انظر

Mcewen, *op. cit.*, pp93:96, E.R.L. Peake, "Northern Rhodesia- Belgian Congo Boundary" *The Geographical journal* (Vol. Lxxx,111 No. 4 April 1934), P. 279.

(٣) تجدر الإشارة إلي أنه قبل استقلال غينيا ثارت مشكلة حدودية بين ليبيريا والإدارة الفرنسية القائمة في مستعمرة غينيا وتمثلت هذه المشكل في مطالبة ليبيريا بمنطقة حدودية صغيرة بالقرب من جبل نيمبا Nimba الغني بخام الحديد بدعوي استيلاء فرنسا غير المشروع علي هذه المنطقة إلا أنه مع استقلال غينيا عام ١٩٥٨ توقفت ليبيريا عن ذلك الإدعاء.انظر: Saadia Touval,Africa' s Frontiers...,*op. cit.*,p 648.,Saadia Touval, Boundary Politics..,*op. cit.*, p 285

William Zartamn, "The Politics of Boundaries.. ",*op. cit.*, p172

في بحيرة "نياسا" حيث أكدت تنزانيا بأنها لن تعترف سوي بخط الحدود المار بمنتصف البحيرة كخط حدودي دولي في حين صدرت خرائط في دولة مالاوي تصور خط الحدود على أنه يتبع خط الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة علي نحو يجعل البحيرة جزءاً من إقليم "مالاوي"(١) وعلاوة علي هذه الخلافات المثارة تزخر القارة بالعديد من بؤر التوتر الكامنة التي ترتبط بشكل أو بآخر بهذا النوع من الأسباب والمتمثل في غموض الاصطلاحات وعدم دقتها ومن أمثلة تلك البؤر الكامنة الحدود ما بين غينيا وسيرليون. فعلي الرغم من عدم وجود خلافات قائمة بين الجانبين إلا أن ثمة بواعث للخلاف تتمثل بعضها في عدم وضوح القاعدة الأساسية المتبعة في تعيين الحدود في المناطق النهرية لا سيما في أنهار "والوفو Walufu " "ميلي Meli "و"نهر موا Moe"وكذلك عدم الاتفاق بشأن الجزر الصغيرة الواقعة في نهرى "ميلي" وأجزاء من نهر "موا" وهو ما يقال كذلك عن العديد من الدول الإفريقية التي تمثل الحدود المائية (نهرية- بحيرية..) جزءاً من حدودها.(٢)

ومن الأمثلة التي يمكن أن تندرج بدورها في هذ الطائفة من الأسباب المتعلقة بعملية التعيين الافتقار إلي الدقة في تعريف مناطق الحدود كأن يستخدم المعنيون بتعيين الحدود أسماء أماكن غير معروفة لسكان المنطقة ، أو لا وجود لها علي الطبيعة. أو افتراض ملامح وظاهرات طبيعية لا أساس لها. ومن الأمثلة المعبرة علي الساحة الإفريقية ظهور مسميات شاذة وخاطئة لمناطق معينة مثال ذلك أن الحدود بين كينيا- وتنجانيقا يظهر بها جبل يدعي اتوريجيني Atorigini وهي كلمة تعني بلغة الماساي- سكان كينيا- "لقد نسيت I Forgot"وعلي صعيد استخدام أسماء أماكن لا وجود لها يمكن الإشــارة إلي ما ذكر عن تعيين الحدود الإقليمية لنيجيريا بدلتا نهر النيجر الأمرالذي لا سند له من الواقع.(٣)

---

(١) النزاع بين مالاوي-تنزانيا :يرجع تعيين الحدود بين الجانبين إلي المعاهدات الموقعة بين القوي الاستعمارية بالمنطقة لا سيما المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٠م لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين ويقتضي هذه المعاهدة يسير خط الحدود بين تنجانيقا (تنزانيا حاليا) ونياسلاند (ماولاي حاليا) مع الشاطئ الشمالى الشرقي لبحيرة "نياسا" الأمر الذي جعل البحيرة بأكملها واقعة في نطاق إقليم مالاوي، وهو الأمر الذي رفضته تنزانيا بعد الاستقلال مؤكدة علي أنه يمثل خرقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي التي تكاد تجمع علي اتباع قاعدة خط المنتصف في تعيين الحدود البحيرية بين الدول، وهو الأمرالمتبع في كل البحيرات التي تمثل حدودا بين دولتين. كما أشارت تنزانيا إلي أنه وإن كانت اتفاقية ١٨٩٠م المذكورة قد جعلت خط الحدود بين الإقليمين علي الجانب الشمالي الشرقي للبحيرة فإن بعض الخرائط والحوادث تشير إلي استخدام "ألمانيا" (الدولة المستعمرة لتنجانيقا) البحيرة واقعيا في الأغراض المختلفة مما يعني اتباع القواعد والمبادئ الدولية بشأن تعيين الحدود في منطقة البحيرات. وفي المقابل تمسكت مالاوى بنصوص اتفاقية ١٨٩٠م وفي عام ١٩٦٥م قامت بتغيير اسم البحيرة إلي "بحيرة مالاوي" بدلا من "نياسا" وهو الأمر الذي عارضته تنزانيا ورفضت الاعتراف به متمسكة بحقها في استغلال مياه البحيرة في الملاحة والصيد والجزر الواقعة في هذه البحيرة.انظر في ذلك

- Mcewen, *op. cit.*, p 167, pp: 200:204, Malcolm Shaw, *op. cit.*, pp. 253:256, Henry -W. Dengenhardt, *op. cit.*, pp 140:142.

(٢) .Ian Brownlie, *op. cit.*, p 328

(٣) Sharma, *op. cit.*, p35

المطلب الثالث : الأسباب المتعلقة بعملية التخطيط

إذا كانت السمة الغالبة علي عملية تعيين الحدود كما سلف البيان هي الطبيعة القانونية والسياسية باعتبار أن هذه العملية -أي التعيين- تشير إلي السند الذي بمقتضاه يتم الاتفاق علي موقع الخط الفاصل بين أقاليم الدول المتجاورة، فإن السمة العملية والفنية هي الطابع الغالب فيما يتصل بعملية تخطيط الحدود، وكما أن عملية تعيين الحدود يمكن أن تكون سببا في إثارة العديد من المشاكل والمنازعات فإن عملية تخطيط الحدود يمكن أن تثير أيضاً بعض المنازعات فيما بين الدول المتجاورة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلي عدة حالات يكون من المتصور فيها نشوب منازعات بشأن عملية تخطيط الحدود(١).

أولاً: عدم القيام بالتخطيط

حيث يمثل انتفاء وجود حدود مخططة عاملا مشتركا في كثير من منازعات الحدود سواء اتصلت هذه المنازعات بأسس تعيين الحدود أو إدارتها أو اضطلاعها بوظائفها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلي أن العديد من الحدود الإفريقية لم يتم تخطيطها أو تم تخطيطها بعد فترة طويلة من عملية تعيين الحدود، ومن بين الأمثلة العديدة لهذا النمط من الحدود يمكن الإشارة إلي الحدود المشتركة بين مصر والسودان حيث لم تخطط بصورة كلية أي من الحدود السياسية أو الإدارية الأمرالذي ساهم -مع عوامل أخري- في سهولة إثارة نزاع الحدود بين الجانبين علي نحو ما سلف البيان(٢)، وكذلك الحال بشأن الحدود البرية بين مالي والسنغال، وموريتانيا والسنغال، وجيبوتي والصومال، ومالاوي وزامبيا،(٣) وغانا وفولتا العليا(٤).

---

(١) Luard, *op. cit.*, pp15:17.

(٢) Malcolm Shaw, *op. cit.*, pp251:253.

وانظر كذلك: Luard, *op. cit.*, p17

وتشير أحدي الدراسات إلي أن نحو ٥٠٪ من الحدود الإفريقية لم تكن مخططة عند الاستقلال فضلا عن الشك في استمرار العلامات الحدودية التى تم وضعها فى مراحل تاريخية سابقة انظر فى ذالك :

Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, pp 66:67.

(٣) مالاوي- زامبيا:

يفتقر خط الحدود بين الدولتين للتخطيط بالأعمدة الخرسانية أو غيرها من سبل التخطيط وذلك علي الرغم من وقوع خط الحدود في نطاق خط تقسيم المياه وعلي الرغم من الوضوح الواقعي لخط الحدود فإن ذلك لم يمنع رئيس مالاوي هاستنج باندا Banda من ادعاء تبعية أربع ضواحي من أقاليم زامبيا لمالاوي وذلك في خطاب له في سبتمبر ١٩٦٨م مشيرا إلي أن الحد الطبيعي لدولة مالاوي من ناحية زامبيا هو نهر لوانجا Luanga بما يعني احتواء المقاطعة الشرقية لزامبيا بأكملها انظر: Ian Brownlie, *op. cit.*, p 1217

وحول تطورات النزاع في الثمانينيات انظر: Henry. Dengenhardt, *op. cit.*, p 177

(٤) غانا- فولتا العليا: علي الرغم من أن المعاهدة البريطانية الفرنسية الموقعة عام ١٨٩٣م هي التي تحكم امتداد الحدود بين هاتين الدولتين، فإن افتقار الحدود للتخطيط قد ساعد "غانا" في المنازعة في صحة الحدود المشتركة =

ومن أمثلة الحدود الدولية التي تم تعيينها ولكنها لم تخطط إلا في زمن لاحق للتعيين، الحدود المشتركة بين أثيوبيا وما كان يعرف بالصومال البريطاني، إذ أنه علي الرغم من تعيين الحدود بين الجانبين منذ عام ١٨٧٩م إلا أنها لم تخطط علي الطبيعة إلا خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٣م، و١٩٣٥م، ومن ذلك أيضاً الحدود المشتركة بين كينيا وأثيوبيا والتي تم تعيينها عام ١٩٠٧م ولكنها لم تخطط علي الطبيعة إلا خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين(١)، كذلك، خط الحدود المشتركة بين الجزائر والمغرب والذي تم تعيينه عام ١٨٤٥م، ولكنه لم يخطط إلا في الجزء الشمالي منه فقط وعلي امتداد مسافة ١٠٢ ميلا فقط في حين ظلت المسافة الباقية وطولها ٥٨٠ ميلاً غير مخططة ومقتصر تحديدها علي الواقع القبلي بالمنطقة مما شاب منطقة الحدود بالغموض وأدي إلي العديد المنازعات التي دفعت الدولتين إلي الاتفاق في ٢٧ مايو ١٩٧٠م علي إنشاء لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بين الدولتين(٢) أكثر من ذلك فإن الحدود بين الجزائر ومالي علي الرغم من تعيينها بمقتضي المراسيم الإدارية الفرنسية إبان الحقبة الاستعمارية فإنه لم يتم الاتفاق علي تخطيطها إلا في عام١٩٨٣م وذلك بمقتضي الإتفاق الذى وقع بين حكومتى الدولتين لهذا الغرض ، وتجدر الإشارة إلى

= والتفسير الحقيقي للمعاهدة المذكورة وانطلاقا من عوامل أخري -سياسية بالأساس- قامت غانا ببناء مدرسة في إقليم حدودي تدعيه فولتا العليا إضافة إلي إقامة طريق يربط الإقليم بغانا، وذلك عام ١٩٦٣ الأمر الذي دفع فولتا العليا إلي المطالبة بانسحاب غانا من الإقليم، وهو ما تحقق بعد ذلك سلسلة من المفاوضات والاتفاقات انظر:

Malcom Shaw, *op. cit.*, p 257.

(١) د. أحمدالرشيدي ، "منازعات الحدود.." ، م.س.ذ، ص١٩٨:وانظر Luard,*op. cit.*,p17

(٢)الجزائر- المغرب:

تعتبر مشكلة الحدود التي ثارت بين الجزائر والمغرب واحدة من أعنف مشكلات الحدود التي شهدتها قارة إفريقيا. حيث أدت إلي اشتباك مسلح بين الدولتين في عام ١٩٦٣م. وتعود جذور المشكلة إلي الحقبة الاستعمارية حيث لم تحرص فرنسا علي تعين الحدود المشتركة بين أقليم الجزائر والمملكة المغربية علي نحو دقيق. الأمر الذي أدي إلي ادعاءات مغربية في بعض الأراضي الواقعة في نطاق الإقليم الجزائري لا سيما منطقة "تندوف" الغنية بثرواتها المعدنية. حيث ادعت المملكة المغربية أن "تندوف" جزء من آراضيها اقتطعتها فرنسا وألحقتها بالأراضي الجزائرية التي كانت تعتبر جزءاً من فرنسا. ومنذ استقلالها عام ١٩٥٦م عمدت المملكة المغربية إلي المطالبة بتلك المنطقة. ومع تصاعد حركة المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي حاولت فرنسا الوصول إلي تسوية للمطالب المغربية إلا أن المغرب رفضت العرض الفرنسي مؤجلة النظر في الموضوع إلي حين استقلال الجزائر. الأمر الذي تحقق عام ١٩٦٢م فعادت مشكلة الحدود بين البلدين إلي الظهور من جديد وفاقم من حدتها تأكد وجود خام الحديد في منطقة "تندوف" وبنسب كبيرة، ويتفاعل هذه المتغيرات مع غيرها من الأبعاد الأخري لا سيما السياسية ممثلة في اختلاف توجهات وتحالفات الطرفين تطور الخلاف إلي اشتباكات مسلحة عام ١٩٦٣ م ألقي كل طرف مسئولية البدء بها علي الطرف الآخر. انظر ذلك:

Sharma, *op. cit.*, p48

Shaw, *op. cit.*, p: 196.

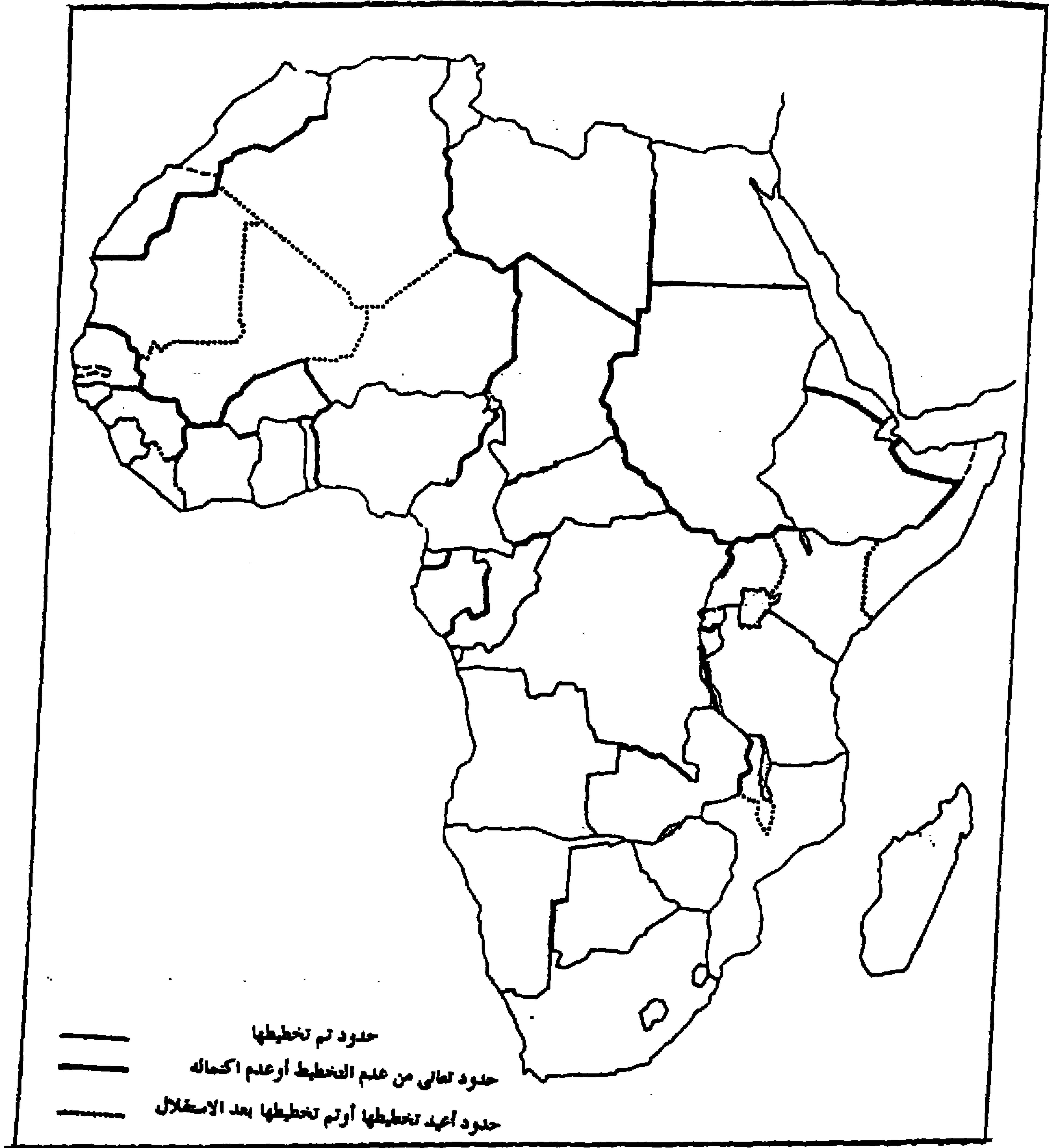
وحول الجذور التاريخية للمشكلة انظر باختصار

Ibid.,, pp 238: 239, pp 250: 251.

Boutros Ghali, *op. cit.*, pp 33:45.

أحمد مهابة،" مشكلات الحدود في المغرب العربي، *السياسة الدولية* (عدد ١١١، يناير ١٩٩٣) ،ص٢٤٢

خريطة (٨)
الحدود من حيث التعيين والتخطيط



المصدر : Michel Foucher, Front Et Frontier , Un Tour du Mond Geopolitique (Foyard : Librarie Foyard , 1991) , pp

أنه في ذلك العام اتفقت الجزائر علي تخطيط حدودها كليا أو جزئيا مع كل من موريتانيا والنيجر وتونس كذلك[1] ومن أمثلة الحدود التي لم تخطط حتي مطلع الستينيات الحدود بين الكاميرون- ونيجيريا -علي الرغم من سعي الكاميرون وحرصها علي تخطيط الحدود بدقة خشية من سيطرة مواطني نيجيريا علي المناطق الحدودية[2]

ثانيا: التخطيط المعيب

وتتمثل هذه الحالة من وجود تخطيط قائم للحدود بين الأطراف المعنية مع وقوع ذلك التخطيط معيبا، علي نحو يؤدي إلي إثارة النزاع بشأن الحدود.[3] وتتعدد العوامل التي تجعل من عملية التخطيط وما ينجم عنها من آثار عملية معيبة من ذلك مثلا: تجاوز اللجنة المسئولة عن تخطيط الحدود لنطاق الاختصاص الممنوح لها، وهو الاختصاص الذي يتفاوت مداه ضيقا، واتساعا بتفاوت واختلاف الأسلوب المتبع بشأن وظيفة اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود، حيث أنه قد تحدد مهام هذه اللجنة علي نحو لا يترك لها سلطة تقديرية بشأن تخطيط الحدود، ويلزمها باتباع تعليمات محددة لا تحيد عنها. وفي حالات أخري قد يتفق الأطراف علي منح اللجنة المذكورة سلطة تقديرية تسوغ لها إدخال ما تراه واجبا من تعديلات علي مسار الحد السياسي علي نحو يجعل الحدود متسقة -قدر الإمكان- مع المعطيات الواقعية واعتبارات الملاءمة الإدارية أو بما يجعل عملية التخطيط أمرا ميسورا نوعا ما[4] وتجدر الإشارة إلي أن السلطة التقديرية المخولة إلي اللجنة المعنية بتخطيط الحدود أما أن تكون سلطة مطلقة بمعني أنه لا معقب عليها من جانب الأطراف(الدول المشتركة في الحدود)فيما تقوم به من عمل أو تصدره من قرارات، وأما أن تكون سلطة تقديرية مقيدة أي تستوجب موافقة أو تصديق من جانب هذه الأطراف[5]، والواقع أن هناك العديد من الأمثلة الإفريقية التي تجسد كلا النمطين. من ذلك أن اللجنة المسئولة عن تخطيط الحدود بين مالاوي وموزمبيق والتي تم تخطيطها من خلال لجنة مشتركة بريطانية- برتغالية خلال الفترة من ١٨٩٩م- ١٩٠٠م بناء علي الاتفاقية الموقعة عام ١٨٩١م بين الجانبين بشأن الحدود تعطي نموذجا للسلطة التقديرية المقيدة حيث نصت المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة علي أنه:

---

(١) Michel Foucher, *op. cit.*, p205

(٢) Anene, *op. cit.*, p291.

(٣) د. فيصل عبد الرحمن م.س.ذ.، ص ص٤٧:٤٩
أحمد الرشيدي، "منازعات الحدود..."، م.س.ذ ص ص١٩٨-١٩٩.

(٤) م.س، ص ١٩٩.

(٥) م.س، نفس الصفحة، وانظر: د. فيصل عبد الرحمن، م.س.ذ، ص٥٠.

* تم الاتفاق علي جعل الحد الغربي الفاصل بين مناطق النفوذ البريطاني ومناطق النفوذ البرتغالي منتصف المجري الرئيسي لنهر الزامبيزي الأعلي بداية من "كاتيما Katima "حتي مملكة الباروتسي علي أن تظل هذه المنطقة خاضعة للنفوذ البريطاني، وبالنسبة لحدودها الغربية والتي سوف تشكل الحد بين مناطق النفوذ البريطانية والبرتغالية فيتم البت فيها من خلال لجنة بريطانية- برتغالية مشتركة لها سلطة البت في حالة الاختلاف حول الموقع"(١)

وفي حين تشير هذه المادة إلي ما يشبه السلطة التقديرية فإن بنود الاتفاق التالية تقيد هذه السلطة بشروط وقيود محددة تتعلق بخط سير الحدود علي نحو يضمن لكل من الجانبين الاحتفاظ بنفوذه وسلطانه في مناطق بعينها، مما يحصر سلطة اللجنة المشتركة للتخطيط في بيان أقرب المواقع لما تم والاتفاق عليه الأمر الذي يجعل سلطة اللجنة واقعيا سلطة مقيدة.(٢)

أما فيما يتعلق بالحالة الثانية فيمكن الإشارة بشأنها إلي حدود السودان مع ما كان يعرف بإفريقيا الاستوائية الفرنسية حيث تضمن الإعلان الصادر بصدد تعيين الحدود في ٢١ مارس ١٨٩٩م النص علي تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بين الإقليمين مع النص كذلك علي ضرورة موافقة حكومتي الدولتين المعنيتين -وهما بريطانيا وفرنسا- علي نتائج أعمال تلك اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود ولا يخفي أن القيمة القانونية لكل من نوعي السلطة تتفاوت من حيث قوتها الإثباتية الأمر الذي يثير في كثير من الحالات النزاع بشأن القيمة القانونية والمادية للاتفاقات والأعمال المشتركة التي لم تحظ بتصديق الجهات المعنية لدي الأطراف الأعضاء في الاتفاق.(٣)

وهناك نوع آخر من التخطيط المعيب وهو الذي لا يراعي التناسب بين علامات الحدود وطول الحدود موضع التخطيط مما يعقد عملية التعرف علي الحدود في بعض المناطق وما يعنيه ذلك من احتمالات نزاع، ومن أمثلة ذلك حدود (موزمبيق- جنوب إفريقيا) حيث تعاني بعض المناطق من ضآلة علامات الحدود نسبة إلي طولها كما هو الحال بين النقطة الثلاثية مع سوازيلاند حتي نهر ليمبوبو -Limpo po كما أن هناك مناطق أخري تفتقر إلي علامات حدودية علي امتداد خمسين ميلا كما أن الحدود بين موزمبيق وزامبيا البالغ طولها ٢٦٠ ميلا تم تخطيطها باستخدام (٣٨)عمودا خرسانيا منذ عام ١٩٠٤م (٤).

---

(١) Ian Brownlie, *op. cit.*, p 1120

(٢) *Idem* .

(٣) د. أحمد الرشيدي، منازعات الحدود...." م‌س‌ذ، ص١٩٩.

(٤) Brownlie, *op. cit.*, p1252, P1272

ثالثا: التغيرات الطارئة على علامات الحدود

تعد هذه الحالة أكثر الحالات شيوعا في القارة الإفريقية وبالرغم من ذلك فإن المنازعات الناجمة عنها لا تكاد تذكر إلا كعامل مساعد وليس أصيل، ومع ذلك فإنها تبقي واحدة من أهم عوامل التوترالكامنة التي يمكن توظيفها واستغلالها عند الحاجة لإثارة نزاعات بشأن الحدود.(١)

وتتعدد عوامل وأسباب وطبيعة ومدي التغيير الذي يمكن أن يطرأ علي علامات الحدود المخططة من ذلك مثلا اختفاء علامات الحدود كليا أو جزئيا بفعل عوامل التعرية المختلفة، وهو الأمر الذي يمكن تصور حدوثه بشأن معظم علامات الحدود بالقارة الإفريقية في ظل حقيقة تقادم زمن تخطيط الحدود، حيث ترجع معظم عمليات التخطيط إلي الحقبة الأخيرة من القرن ١٩ ومطلع القرن العشرين، وتجسد الحدود بين بتسوانا وناميبيا تلك الحقيقة فعلي الرغم من عدم قيام منازعات بين الجانبين حتي الآن فإن العلامات الحدودية التي وضعت منذ ١٨٩٨- ١٩٠٢ في حاجة لإعادة دعمها وصيانتها، وربما إقامتها من جديد في مواقعها. كما أن القطاعات الحدودية الممتدة من جنوب منطقة أوكافانجو Okavongo تقع في منطقة كثبان رملية كثيفة تجعل التعرف علي علامات الحدود من الصعوبة بمكان(٢) وما يقال عن حدود ناميبيا- بتسوانا بشأن قدم عملية التخطيط وحاجتها للمراجعة يقال عن غيرها من الحدود في قارة إفريقيا، ومن العوامل المتعلقة بتخطيط الحدود والتغيرات التي تطرأ علي علامات الحدود، تلك التحولات التي تحدث كثيرا في مناطق الحدود النهرية والتي تنجم عن عدة أسباب تمثل جميعها بواعث قائمة أو كامنة لمنازعات الحدود من ذلك تغير مجري النهر أو تشعبه، ظهورجزر في وسط النهر ناجمة عن عمليات الإرساب أوالنحت أو الجزر، إضافة إلي الصعوبات والمشكلات التي تنشأ عن فيضان النهر، وتعرج مساره.

فعلي الرغم من أن الراجح فقها اعتبار الحدود المستندة إلي ظاهرات طبيعية حدودا مخططة استنادا إلي مبادئ القانون الدولي بشأن تخطيط الحدود المذكورة فإنه في كثير من الأحيان يلزم تأكيد هذه الحدود بإضافة علامات معينة توضح الحدود وتقلل من المشكلات التي تنجم عن الحدود المستندة إلي ظاهرات طبيعية(٣) وتعتبر المشكلات ذات الطبيعة سالفة الذكر واحدة من أهم العوامل الكامنة لمنازعات الحدود في القارة

---

(١) Zartman, The Foreign and Military Politics..., *op. cit.*, p86.

(٢) حول العوامل الكامنة للنزاع حول بتسوانا وناميبيا انظر Ibid., p211, Griffiths, *op. cit.*, p211.

وحول أهمية صيانة علامات الحدودانظر: د. فيصل عبد الرحمن، م.س.ذ، ص ٥٠

E.R.L Peak, *op. cit.*, p 280

(٣) Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stonman, *op. cit.*, p 65.

الإفريقية لا سيما في غرب القارة ووسطها وبعض أجزاء من شرقها فعلي سبيل المثال الأجزاء النهرية من الحدود الواقعة بين كل من (ساحل العاج- مالي) (ساحل العاج- بوركينافاسو) (ساحل العاج- غينيا) (غينيا- مالي) (ليبيريا- سيراليون) (مالي- موريتانيا) (النيجر- نيجيريا) (الكاميرون- تشاد) (الكاميرون- إفريقيا الوسطي) (الكاميرون- ساحل العاج) (الكاميرون- الجابون) (الكاميرون- نيجيريا) (إفريقيا الوسطي- تشاد) (إفريقيا الوسطي- زائير) (الكنغو- زائير) (تنزانيا- مالاوي) (تنزانيا- موزمبيق)..إلخ، حيث تعاني هذه المناطق في مجملها من العيوب السالف ذكرها بشأن الحدود المستندة في تخطيطها إلي الأنهار(١).

وأخيرا تجدر الإشارة إلي ملاحظتين أساسيتين فيما يتصل بعملية تخطيط الحدود وماتثيره من مشكلات وصعوبات:

الملاحظة الأولي: أنه علي الرغم من الاعتراف بأهمية وضرورة عملية التخطيط فإنها لا تكفي بذاتها للقضاء علي بواعث ومسببات منازعات الحدود حيث تتطلب ضرورة توافق ذلك ومقتضيات حسن إدارة الحدود وأدائها لوظائفها .

الملاحظة الثانية: أن الالتزام الصارم بقواعد تخطيط الحدود قد لا يكون مطلوبا أو مرغوبا في بعض الأحيان علي الساحة الإفريقية في ظل ما سبق بيانه من الطبيعة الاصطناعية للحدود -وماقد يؤدي إليه ذلك الالتزام الحرفي من مشكلات، ولعل ذلك هو ما دفع الفقيه القانوني براونلي Brownlie إلي القول بأنه علي الرغم من حاجة الحدود بين مالي- النيجر إلي التوضيح والتعيين فإن التطبيق التقليدي لمفهوم تخطيط الحدود غير مناسب في ضوء الظروف والمعطيات البيئية والإقليمية للمنطقة.(٢)

---

(١) *Ibid*.,. p67.
وانظر Brownlie,*op. cit.*, pp 3-4, p. 17.
(٢) *Ibid*., P420 .

المبحث الثاني
الأسباب المتعلقة بوظائف الحدود وإدارتها

سبقت الإشارة إلى ما تقوم به الحدود السياسية من وظائف متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية واستراتيجية،...إلخ انطلاقا من كونها-أى الحدود- خطأ فاصلاً بين إرادتين سياسيتين لكل منها مجالها الإقليمى الخاص.

والحدود السياسية إذ تشكل الإطار الخارجى لإقليم الدولة فإنها تحدد مقدار ما يتمتع به الإقليم من موارد وثروات اقتصادية. وكذلك تتحكم فى درجة الاتساق الاجتماعى فى ضوء المحتوى البشرى للإقليم وطبيعة الروابط الاجتماعية فيما بينهم من ناحية، وبينهم وبين الآخرين عبرالحدود من ناحية أخري. أكثر من ذلك، فإن الحدود -كما سلف البيان- تحدد المجال الإقليمى للدولة بمحتوياته الثلاثة (أرضي- مائي- جوى أو فضائي) والذى فيه تمارس السلطة السياسية للدولة المعنية.

وباعتبارها خطوطا فاصلة بين إرادتين سياسيتين تتأثر الحدود السياسية إيجابا وسلبا، استقراراً وتوترا بطبيعة وقدره هذه الحدود على الوفاء بالمتطلبات والوظائف التى سلف الإشارة إليها، حيث أنه بمقدار ما تنهض الحدود بأداء تلك الوظائف تقل النزعة إلى زحزحة الحدود وتغييرها. وعلى النقيض من ذلك فإنه بقدر ما يكون سوء التوزيع واتساع الفوارق والفجوات فيما يتصل بوظائف الحدود جميعها-أو بعضها- يكون الميل إلى التغيير والمنازعة فى شرعية الحدود ومشروعيتها.

وتجسد الحدود السياسية فى إفريقيا واقع عدم الاتساق بين هذه الحدود وبين مجمل أن لم يكن جميع الوظائف السالف بيانها بشأن الحدود. الأمرالذى أسفر عن العديد من المنازعات الناجمة عن صراعات حول الموارد والثروات الاقتصادية، أو المطالب التحريرية والوحدوية، أو لمجرد طموحات شخصية أو اعتبارات تاريخية.

ويسعى هذا المبحث إلى بيان العلاقة بين المتغيرات أو بالأحرى وظائف الحدود بالمعنى المذكور وبين منازعات الحدود، وذلك عبر المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية الاجتماعية.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية والتاريخية.

المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية الاجتماعية

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الموارد الاقتصادية واحدة من أهم العوامل والاعتبارات التى تثور بسببها مشكلات الحدود فى العالم بصفة عامة(١).

وعلى الصعيد الدولى تتعدد وتتنوع الموارد الاقتصادية التى تمثل حافزا للنزاع ودافعا لبروز المشكلات الحدودية على الساحة فالمياه سواء من الأنهار أو البحيرات أو العيون والآبار، والمراعى، وكذا المعادن التى تستخرج فى صورة سائلة أو غازية أو صلبة، كالبترول والغاز الطبيعى والفوسفات، النحاس، اليورانيوم..إلخ جميع هذه الموارد تعتبر أمثلة لأهم الثروات الاقتصادية التى يثور النزاع بشأنها وبسببها على الحدود. إضافة إلى ما يصاحبها من أنشطة اقتصادية عبر الحدود.(٢). فبالنسبة للمياه يمكن تصور قيام نزاع بشأن المياه الموجودة فى منطقة الحدود، عندما يرسم الحد السياسى على طول نهر أو بحيرة أو على أجزاء منها. (مثال ذلك أنهار مثل نهر السنغال، روفوما Ruvuma الزامبيزي، الأورانج، اللمبوبو وبحيرات: تشاد، نياسا، كيفو، فكتوريا، رودلف...) ففى هذه الحالة تثور مشكلات استغلال المياه ونصيب كل طرف من مياه النهر أو البحيرة ومواردها وسبل استغلالها (الصيد، الملاحة، توليد الطاقة..إلخ) إضافة إلى ما يثيره التطور الحديث من مشكلات أخرى تتعلق بالتلوث وإلقاء النفايات السامة فى النهر أو البحيرة(٣) ولعل أبرز الأمثلة فى هذا المقام بشأن استغلال مياه النهر الحدودى والأراضى التى على ضفافه هو ذلك النزاع الدائر بين

---

(١) Arthur H. Westing (ed.), *Global Resources and International Conflict Enviromental Factors in Strategic Policy and Action* (New York: Oxford University press. 1986).

(٢) د. محمد الديب، م.س.ذ، ص ٥٨٢، وانظر أيضاً Ajomu owalobi, *op. cit.*, pp 40-41 .

(٣) Malin Falkenmark, "Fresh Waters as A Factor in Strategic Policy and Action" in westing (ed.,) *op. cit.*, PP 88:89.

ومن الدراسات الجيدة فيما يتعلق بالمياه العذبة كمصدر للصراع وسلاح يمكن استخدامه في التعامل الدولي، ومستقبل ذلك الصراع وآفاقه علي المستوي الدولي بصفة عامه انظر:

Peter H. Gleick, "Water and Conflict: Fresh Water Resources and Internatioanl Security", *International Security* (vol. 18, No 1,1978) pp79:112

هناك من يشير إلي حالة أخري من حالات نزاعات الحدود الناجمة عن الموارد المائية والتصارع حول استغلالها وهي تلك الحالة التي يعبر فيها النهر إقليم أكثر من دولة دون أن يمثل الحد السياسي بينها (مثال نهر النيل) حيث يتصور أن تقوم نزاعات بشأن استغلال مياه النهر من قبل دول المنبع أو المصب علي نحو يضر الجانب الآخر.

د. محمد رضا الديب، م.س.ذ، ص ص:٥٤٢:٥٥٠. وانظر كذلك : Falkenman, *op. cit.*, pp 94 : 101 .

مجدي صبحي ، "الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجي إلي الهايدروكربوني". *السياسة الدولية* (العدد ١١١، يناير١٩٩٣)ص١٩٢.

موريتانيا والسنغال بشأن حدودهما المشتركة في منطقة نهر السنغال، حيث تمثل الموارد المائية والرقعة الزراعية المحيطة بالنهر واحداًمن الأبعاد الأساسية للنزاع(١)، وكذلك النزاع بين تنزانيا ومالاوى بشأن الحدود فى بحيرة نياسا حيث تصر تنزانيا على حقها فى مياه البحيرة وأن الحدود تتبع خط المنتصف فى حين تؤكد مالاوى على أن خط الحدود يتبع خط الشاطئ الشرقى والشمالى للبحيرة بما يجعل البحيرة بأكملها فى نطاق دولة مالاوي.(٢)

ويتعلق بالمياه كمصدر ومورد طبيعى يثور بشأنه النزاع الحدودى ما يرتبط بالمياه من موارد وإمكانات اقتصادية أخرى كالصيد والملاحة..إلخ(٣)، لذا فإنه كثير ما تثور مشكلات حدودية من جراء التغيرات التى تطرأ على المجرى المائى الحدودى زيادة أو نقصا فى ضوء ما تسفر عنه هذه التغييرات من إخلال بنصيب هذا الطرف أو ذاك من ذلك المورد الحيوي(٤) على نحو ما سلف بيانه عند الحديث عن الأسباب المتعلقة بعملية تعيين الحدود وتخطيطها.

وتمثل الموارد المعدنية بدورها أحد الجوانب التى يثور حولها الخلاف خاصة إذا امتدت هذه الموراد عبر حدود أكثر من دولة، ويزداد الأمر تعقيدا فى حالة افتقار المنطقة الحدودية إلى التعيين أو التخطيط الدقيق، حيث تعمد كل دولة من دول الجوار إلى ادعاء السيادة على المنطقة الموجودة بها الموارد ،أو المتوقع وجود موارد بها ورفض أى ادعاءات مخالفة. وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عددمن الأمثلة : فالخلاف الجزائرى التونسى الذى برز عقب استقلال تونس عام ١٩٥٦م، قد برز إلى الوجود حينما طالبت تونس- على لسان رئيسها الحبيب بورقيبه- فى ١٢ أبريل ١٩٥٦م بمراجعة الحدود بين الجانبين (٥) وعلى الرغم من الأسباب العديدة التى أعلنتها حكومات تونس كمبرر لإدعاءاتهاأشارت العديد من الدراسات إلى أن العامل الاقتصادى قد لعب دورا رئيسيا فى بلورة الخلاف الذى تطور إلى نزاع بين الدولتين، حيث لوحظ أنه فى حين كانت المطالبة التونسية، فى المرحلة الأولى للاستقلال بكامل الحدود مع كل من الجزائر وليبيا، فإنها فى المراحل التالية تركزت بالأساس فى الجزء الصحرواى الجنوبى من الحدود الجزائرية التونسية، حيث أشارت الأبحاث العلمية إلى

---

(١) د. صالح بكتاش، م.س.ذ، ص ص٥٨:٧١.

(٢) Ian Brownlie, *op. cit.*, pp 198 : 202 .

(٣) Griffiths, *op. cit.*, pp 212 .

(٤) الأمر الذي ينعكس علي علاقات دول منبع ومجري النهر ودول المصب من ناحية وكذلك بين الدول الحدودية المتناظرة، انظر.

Falkenmark, *op. cit.*, pp 87 : 89 .

(٥) محمد فجالي، م.س.ذ، ص٣٦٤.

احتمالات قوية بوجود ثروات بترولية فى هذه المنطقة، الأمر الذى دفع بالرئيس التونسى إلى المطالبة باعتبار الصحراء تراثا مشتركا للدول المتجاورة والمناداة بضرورة الاتفاق على استغلالها استغلالاً مشتركابين الدولتين (١)، ومن الأمثلة كذلك النزاع الجزائري- المغربى على الحدود المشتركة بينهما لا سيما فى منطقة "تندوف" الغنية بخامات الحديد، حيث أدى اكتشاف خامات الحديد بكميات وفيرة فى هذه المنطقة من الحدود المشتركة إلى مطالبة المغرب بضم المنطقة إليها على أسس تاريخية.(٢)

ويقدم النزاع التشادى الليبى مثالا آخر لأثر الأبعاد الاقتصادية فى نشوب أو تفاقم مشكلات الحدود، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن أحد الأسباب الجوهرية لتمسك ليبيا بضم إقليم "أوزوAozou" الواقع شمال تشاد هو احتمالات غنى ذلك الإقليم بمادة اليورانيوم الاستراتيجية علاوة على غنى الإقليم بالفوسفات.(٣)

وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى النزاع المغربى الموريتانى الذى امتد من الستينيات حتى منتصف السبعينيات بشأن الصحراء الغربية حيث أدى اكتشاف خامات الفوسفات بوفرة إضافة إلى ثروة الإقليم السمكية إلى تمسك كل دولة بتبعية الإقليم لها، وهو الأمر الذى يفسر إلى حد ما إضافة إلى عوامل أخرى -إصرار المملكة المغربية على أن الصحراء الغربية أرض مغربية ورفضها استقلال هذه المنطقة أو انفصالها تحت أى مسمي..(٤)

ويقدم الخلاف النيجيري- الكاميرونى بشأن مجموعة جزر "باكاسى Bakassi" نموذجا إضافيا لأثر العامل الاقتصادى فى منازعات الحدود. حيث أن الإمكانات

---

(١) المرجع السابق ، ص ص٢٦٥:٢٦٦، وانظر

Saadia Touval, the Boundary politics..., *op. cit.*, p 252.

(٢) *Ibid.*,p.26

- ما يذكر في هذا الصدد أن الإقليم ذاته بغض النظر عن محتواه من الثروات يمكن أن يمثل قيمة للدولة بما يضفيه عليها من اتساع في المساحة والعمق، وهو ما عبر عنه البعض بأنه يمثل "مرض الخرائطيين" والذي أساسه الشعور بالرضا بأن يري الفرد دولته تسيطر علي أجزاء مترامية من خريطة العالم، ولعله في ضوء ذلك يمكن تفهم تصريح أحد سفراء المملكة المغربية إلي أحد الباحثين بأن "هذه الدولة (المملكة المغربية) في حاجة إلى مزيد من الأقاليم لتكون في حجم الجزائر" انظر:

Zartman, the Foreign and Military politics..., *op. cit.*, p 87 .

وانظر في العوامل النفسية للاستعمار: د. حوريه مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية، م.س.ذ، ص ص٧٠:٧١

(٣) مركز الدراسات الحضارية، م.س.ذ، ص ٢٧٥. وانظر مراد إبراهيم الدسوقي ، حدود القوة العسكرية في المواجهات العربية الإقليمية، *مجلة السياسة الدولية* (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ١١٢ إبريل ١٩٩٣) ص ٦٩.

(٤) Zartman, the Foreign and Military politics..., *op. cit.*, p 87 .

وانظر د. جلال يحي ، د. محمد نصر مهنا: م.س.ذ، ص ص٥١١: ٥١٢، وحول موقف كل طرف وحججه وتطور موقفه، انظر م.س، ص ص٥٧٧:٦١٤.

السياحية التى تتمتع بها بعض الجزر المكونة لجزيرة "باكاسي" إضافة إلى غنى البعض من هذه الجزر البترول قد دفع كل من الدولتين (الكاميرون- نيجيريا) إلى التمسك أو الادعاء بتبعية الجزيرة لها، الأمر الذى عبر عن نفسه فى قيام كلتا الدولتين بإبرام عقود واتفاقات للتنقيب عن البترول فى الجزر موضع الخلاف(١) ومما يذكر فى هذا الصدد أيضاً سعى جنوب إفريقيا للاحتفاظ بخليج ولفس النامبيى تحت سيطرتها. وكذلك محاولتها جعل الحدود على الجانب النامبيى لنهر الأورانج بين البلدين بما يجعل النهر بأكمله فى إطار جنوب إفريقيا.(٢)

وإضافة إلى المياه الجارية والمعادن على أنواعها كموارد اقتصادية تلعب دورا فى إثارة مشكلات ومنازعات الحدود، تمثل المراعى وآبارالمياه عاملاً إضافياًمن العوامل الاقتصادية التى يثور بشأنها الخلاف الحدودى فى بعض مناطق إفريقيا. من ذلك الخلافات الدورية التي تشهدها الحدود ما بين أنجولاوناميبيا بشأن المراعى وموارد المياه فى منطقة "كونن Kunen"(٣) وكذلك الحدود الكينية- الإثيوبية فى منطقة "جداديوما Gaddaduma"، وهى المنطقة التى ظلت مثار تنازع بين الجانبين إلى أن تم تنظيم سبل استخدامها من قبل الطرفين بواسطة بروتوكول يتعلق بحقوق المياه والرعى عبر الحدود عام ١٩٧٠(٤). كذلك الحال بالنسبة لبعض النقاط الحدودية بين السودان وكينيا والتى تشهد صراعات قبلية بهدف السيطرة على المراعى والآبار بالمناطق موطن الصراع خاصة مع غياب التخطيط الدقيق للحدود وعدم وجود إدارة فعالة للمنطقة الحدودية(٥). كما أن الحدود بين أوغندا- كينيا تشهد هى الأخرى اضطرابات دورية

---

(١) يدور النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول السيادة علي مجموعة جزر "باكاسي" والتي تقع في خليج غينيا جنوب شرق نيجيريا في منطقة الحدود النيجيرية الكاميرونية وتبلغ مساحة "باكاسي" ألف كيلو متر مربع ومعظم سكانها من الصيادين النيجيريين. وتعد هذه الجزر ذات أهمية جيوستراتيجية لتحكمها في الملاحة البحرية من وإلي ميناء "كالابر Calbar" النيجيري فضلا عن الثروة السمكية الوفيرة والموارد البترولية بهذه الجزر وتتسم مجموعة الجزر المكونة لجزيرة "باكاسي" بالتناقض فإلي جوار بعض الجزر التي يمكن تطويرها إلي جزر سياحية عالية توجد أكواخ ومستوطنات الصيادين حيث لا وجود لأي مظهر من مظاهر التنمية ويضطر سكانها الذهاب إلي الدولة الأم "الكاميرون، نيجيريا" للحصول علي احتياجاتهم من المياه الصالحة للشرب، انظر:

Henry W.Dengenhardt, op. cit., pp 97: 99.

Bola ojowo, "Nigeria- Cameroon: No War No Peace" West Africa, (7-13 March 1994), P: 397, Aiamu owalabi, op. cit., pp 42:46

(٢) د. إبراهيم نصر الدين ، ناميبيا: مسار التسوية ومشكلات الاستقلال (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩) ، ص٦٩.

(٣) Ian Brownlie, *op. cit.*, pp: 1038: 1039.

(٤) Mcewen, *op. cit.*, pp 109:112.

(٥) الحدود السودانية- الكينية:

تتركز المشكلة الحدودية بين الجانبين بالأساس فيما يعرف بمنطقة "مثلث اليمي" Elemi Triangle والتي تبلغ مساحته حوالي ٢٤٥٨ كيلو متر مربع ويقع أقصي الجنوب الشرقي من حدود السودان عند التقاء الحدود =

بسبب التنافس القبلي(١) بين الرعاة فى المنطقة، لا سيما فى المنطقة المجاورة لمقاطعة كاراموجا Karamoja".

وعلى الرغم من أن التنافس على المراعى وآبار المياه من الأمور المعتادة على الساحة الإفريقية بالمناطق الرعوية، ومع الاعتراف بأنها ليست كافية بذاتها لإثارة نزاعات تتعلق بالحدود، فإنها غالبا ما تكون أحد العوامل الدافعة إلى المطالبة بتعديل خط الحدود، أوتكون الشرارة الأولى لاندلاع نزاع حدودى مسلح ومثال ذلك النزاع السنغالى الموريتاني، والنزاع الصومالي- الإثيوبى وكذلك النزاع بين مالى وموريتانيا على الحدود، وبصفة عامة تلعب حركة التنقلات القبلية عبر الحدود وما يصاحبها من مشكلات اقتصادية وأمنية دورا كبيرا فى إثارة مسألة الحدود بين الدول التى تشهد هذه الظاهرة.(٢)

ثانياً: الأسباب الاجتماعية

أسفر التقسيم السياسى فى كثير من الأحيان عن تمزيق الوحدات الاجتماعية والبشرية (مجتمعات- قبائل.. إلخ) بين أكثر من دولة إفريقية الأمر الذى كان من شأنه إثارة العديد من المشكلات والمنازعات فى إطار علاقة التفاعل المتبادلة بين الواقع الاجتماعى وغيره من الأسباب الأخرى لقيام المشكلات الحدودية..(٣).

وتزخر القارة الإفريقية بالعديد من الأمثلة الدالة على أثر الأبعاد الاجتماعية والبشرية فى قيام منازعات الحدود وإمكانات قيامها، من ذلك على سبيل المثال نزاع الحدود بين الصومال من جانب وكل من أثيوبيا وكينيا -كل حدة- من جانب آخر، حيث تمثل جوهر الخلاف بين الجانبين فى تمسك الصومال بضرورة توحيد "الأمة

= السودانية الكينية الأثيوبية، وترجع جذور النزاع إلي عام ١٩٣٨ حينما قررت بريطانيا -التي كانت تحكم الدولتين في ذلك الوقت- منح كينيا سلطات إدارية بالمنطقة المذكورة وذلك علي الرغم من أن الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد قررت فى عام ١٩١٤ في إطار تعيين الحدود بين الإقليمين أن المثلث يقع داخل إقليم السودان، وقد تم تبرير التعديل بأسباب تتعلق بتحركات القبائل في هذه المنطقة والرغبة في تخفيف حدة المنازعات الحدودية الناجمة عن احتكاكات القبائل عبر الحدود، وهو مالم يحدث حيث ظلت الحدود بؤرة توتر وهو الأمر الذي ورثته الدولتان (السودان- كينيا) بعد استقلالهما خاصة في فترات تدهور العلاقات السياسية بين البلدين انظر .,Ibid pp132:133 وانظر: هاني، رسلان، م.س.ذ.ص ٨٩.

(١) Ian Brownlie,*op. cit*.., p954.

(٢) Owolabi,*op. cit*.., pp40:41.

- Bentzil M.Kasper, "Internal Determinants and Consequances of Conflict Resolution of the Somali Border Dispute" A paper prepared for delivery at the 15 th Annual Meeting of the African AssociAtion (Phaladelphia, November 8-11,1972), pp 5:7.

(٣) Robert D. Hodgson and ELvyn A. Stoneman, *op. cit* ., pp 72:73

الصومالية" التي مزقتها الحدود الاستعمارية المصطنعة مؤكدة -أي الصومال- على توافر كافة المقومات الموضوعية والاجتماعية لهذه "الأمة الواحدة" من وحدة الدين واللغة والعنصر والتاريخ في حين تمسكت أثيوبيا وكينيا بمفاهيم السيادة والسلامة الإقليمية لرفض مطالب الصومال وادعاءاتها وهكذا أدى انتشار وتوزع العنصر الصومالي على أكثر من وحدة سياسية إلى إثارة النزاع بين هذه الكيانات عند استقلالها في ظل سعي الصوماليين للوحدة.(١)

ومن الأمثلة الشهيرة أيضاً في هذا الصدد، مشكلة الإيوى Ewe وهي المجموعة القبلية الموزعة بين كل من توجو، غانا، ويبلغ تعداد "الايوى" نحو مليون نسمة مقسمين بين دولتي غانا وتوجو، وقد تمت أول عملية فصل لشعب الايوى إبان تعيين خط الحدود بين مستعمرة ساحل الذهب البريطانية وتوجو الألمانية. وقد استمر ذلك التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى في ظل تقسيم الممتلكات الألمانية بالقارة بين كل من فرنسا وبريطانيا؛ فظل جانب من الايوى تحت الحكم الفرنسي، والآخر في ظل الحكم البريطاني(٢). ومع استقلال كل من توجو وغانا استمر ذلك التوزيع رغم مساعي الايوى للتوحد ومما تجدر الإشارة إليه أن مشكلة الايوى العرقية كانت واحدة من أسباب إثارة الخلاف الحدودي بين غانا وتوجو، إلا أنها لم تكن سبباً أصيلاً؛ حيث لم يسع الايوى إلى إقامة دولة مستقلة كخيار وحيد، وإنما استهدفت حركة "الايوى" بالأساس توحيد شعب الايوى سواء بقيام دولة مستقلة لهم أو في إطار إحدى الدولتين توجو- غانا، وإذا ظلت هذه المشكلة مصدر توتر دائم في الإقليم الحدودي لسعي توجو بالأساس إلى ضم المنطقة إليها.(٣) لا سيما في عهد الرئيس التوجولي سلفانوس أوليمبيو Sylvanus Olympio(٤).

---

(١) د. حوريه مجاهد ، مشكلة الحدود... م.س.ذ، ص ص٢١:٢٢.
د. جلال إبراهيم، د. محمد نصر مهنا، م.س.ذ، ص ص٨٥:٩١، Sharma,*op. cit.*, p: 75
Zartman ,The Foreign and Military Politics..,*op. cit.*, p 81.
(٢) Saadia Touval, the Boundary Politics..., *op. cit.*, p3
I William Zartman,The Foreign and Military .., *op. cit.*, p 81.
(٣) د. جمال حمدان، م.س.ذ، ص٢٩١.
(٤) يعتبر "سلفانوس أوليمبيو" -الذي ينتمي إلي قبائل الإيوى- أول رئيس لدولة توجو وأحد الداعين إلي وحدة شعب الإيوى في إطار دولة توجو وهي الدعوة التي قادت إلي نزاع سياسي وحدودي بين كل من توجو، وغانا، وتصاعد الاتهامات المتبادلة بتدبير محاولات انقلابية ومؤامرات من هذا الطرف أو ذاك ضد الآخر، وعلي الرغم من أن اغتيال الرئيس "أوليمبيو" في يناير عام ١٩٦٣ قد أدي إلي بعض الانفراج في العلاقة بين الجانبين إلا أن إصرار توجو علي استقلالها وسيادتها وعدم اندماجها مع غانا في دولة واحدة علي النحو الذي تصوره كوامي نكروما رئيس دولة غانا السابق قد أدي إلي استمرار توتر العلاقات بين الجانبين طوال عهد الرئيس نكروما حتي تمت الإطاحة به عام ١٩٦٦م ، انظر في ذلك:
Saadia Touval, Africa' s frontiers...,*op. cit.*, pp 648:651
I William Zartman, the Politics of Boundaries.., *op. cit.*, pp 165: 166
Henry W. Dengenhardt, *op. cit.*, pp 124: 130.
Saadia Touval, the Boundary politics...., *op. cit.*, p42

وفى شرق إفريقيا يلاحظ أنه إضافة إلى النزاع الصومالي- الأثيوبي ثارت خلافات ومشكلات حدودية أخرى بسبب الامتدادات القبلية عبر الحدود. من ذلك على سبيل المثال الخلاف الأثيوبي- السوداني -قبل عام ١٩٧٢- بشأن منطقة الحدودالمشتركةو التي تقسم قبائل الأنواك Annuk وقبائل النويرNuer حيث ينتشرأبناء القبيلتين عبر أراضى الدولتين، ومن الأمثلة كذلك الحدود بين تنزانيا وكينيا التى تفصل بين جماعات قبيلة الماساى Massai. فعلى الرغم من أن مسألة تقسيم "الماساي" لم تثر بين الدولتين عند استقلالهما، فى ظل سعى كل منهما لتدعيم فكرة الدولة والتخفيف من حدة الإنتماء القبلى- الذى نظرت إليه الدول الإفريقية كتحدأساسى لمسألة بناء الدولة- فإن هذه المسألة تظل بؤرة كامنة للتوتر بين الطرفين يمكن استغلالها من هذا الطرف أو ذاك للمطالبة بإحداث تغييرات حدودية، خاصة فى ظل وجود وعى بالهوية المشتركة بين أبناء قبيلة الماساي. وما يقال عن "الماساي" يقال بدرجة أقل عن قبائل الباكونجو Bakongo الموزعة بين دول ثلاث هى الكنغو، زائير، أنجولا.(١) وبالمثل نجد أن قبائل الزاندى هى الأخرى موزعة بين ثلاث وحدات سياسية هى زائيرحيث يعيش بها نحو ٦٩٪ من الزانداى، ثم السوادن ويوجد بها نحو ٣٠٪ من شعب الزاندى وأخيرا يعيش جانب من هذه القبائل بأراضى أفريقيا الوسطي.(٢) ومما تجدر الإشارة إليه أن ثمة فارقا جوهريا بين حالة "الماساي" الموزعين على الحدودالمشتركة لكل من كينيا وتنزانيا، وبين القبائل الأخرى (الباكونجو- الزاندي-الأنواك- النوير) ويتمثل هذا الفارق فى مسألة الوعى بالهوية والتاريخ المشترك للقبيلة؛ حيث أن هذا الوعى غير موجود فى معظم هذه القبائل (الزاندي- النوير- الأنواك) ومغيب فى البعض الأخر (الباكونجو بالأساس) على أن ذلك لا يمنع من القول بأن مجرد الانقسام فى ذاته يمكن أن يمثل حافزا وعاملا يسهل عملية إثارة مسألة الحدود من هذا الطرف أو ذاك عند الحاجة.(٣)

ويقدم جنوب القارة عدة أمثلة أخرى على المشكلات الناجمة عن والكامنة فى التوزيع القبلى على أكثر من وحدة سياسية، حيث تشير أحدى الدراسات إلى أنه قد حدثت مطالبات بتوحيد قبائل الأوفامبو Ovambo التى تمتد عبر الحدود بين أنجولا وناميبيا.(٤) وعلى ذات الصعيد تمثل حدود دولة جنوب افريقيا مع كل من بتسوانا،

---

(١) Saadia Touval, the politics of Boundaris..., *op. cit.*, P29.

(٢) د. جمال حمدان ، م.س.ذ، ص ٢٩٢.

(٣) I William Zartman, The foreign and Military Politics.., *op. cit.*, p79

(٤) Griffiths, *op. cit.*, pp 212 : 213

ومما يذكر أن دولة جنوب إفريقيا قد حاولت استغلال ذلك إبان سيطرتها علي ناميبيا وذلك بالدعوة إلى تقسيم ناميبيا إلي قسمين بحيث تنشأ في الشمال دولة "للاوفامبو" وينضم القسم الجنوبي إلي دولة جنوب إفريقيا . انظر في ذلك: د. إبراهيم نصر الدين: ناميبيا قضية الاستقلال الصعب، م.س.ذ، ص١٤٩: ١٥٠.

ليسوتو وسوازيلاند إحدى البؤر الكامنة لمشكلات الحدود، وذلك فى ظل التركيبة القبلية لدولة جنوب إفريقيا والميراث التاريخى للمنطقة الذى أسفر عن وجود امتدادات قبلية لكل من الدول الثلاث المذكورة (بتسوانا- ليسوتو- سوازيلاند) داخل دولة جنوب إفريقيا؛(١) فأبناء قبيلة التسوانا الموجودون داخل جنوب إفريقيا هم نتاج صدامات القرن التاسع عشر بين المستوطنين الأوربيين وسكان المنطقة الأصلية، الذى أسفر فى النهاية عن خضوع السكان الأصليين لحكم المستوطنين، ولذا فإنه عندما أعلنت دولة جنوب إفريقيا سياسة الفصل العنصرى وأقامت معازل سياسية وما عرف بالأوطان المحلية على أسس عرقية فى السبعينيات من القرن العشرين ثار الحديث عن إمكانية انضمام الوطن المحلى "للتسوانا" والمعروف ب"بوفوتا تسوانا Bophuta Tswana" إلى دولة بتسوانا.(٢) كذلك ثارت مخاوف من قيام حركات انفصالية بين قبائل السوتو Sotho فى جنوب إفريقيا فى ظل الوعى المشترك بالهوية الذاتية والتاريخ الواحد، ولذا فإنه قبل استقلال "ليسوتو" طالب عدد من أعضاء الجمعية التشريعية لمحمية "باسوتولاند" بضرورة استعادة الأراضى التابعة للمحمية والواقعة فى منطقة الأورانج والناتال وشرق مقاطعة الكيب فى دولة جنوب إفريقيا. وقد لاقت هذه الدعوى دعما من جانب الأحزاب السياسية بالمحمية، وهو الأمر الذى تكرر ثانية بعد الاستقلال حيث طالب رئيس وزراء ليسوتو عام ١٩٧٧م بضرورة إعادة بعض المناطق الواقعة على الحدود مع جنوب إفريقيا إلى ليسوتو، مؤكدا أنه سيحمل مطالبه إلى محكمة العدل الدولية(٣). ومن ناحية ثالثة فإنه على الرغم من عدم وجود منازعات حدودية مثارة بين دولتى سوازيلاند وجنوب إفريقيا فإن الامتدادات القبلية لجماعات السوازى داخل حدود جنوب إفريقيا والناجمة عن قرارات واتفاقات البريطانيين والبوير خلال الحقبة الاستعمارية، تمثل أحد العوامل الكامنة لقيام مطالبات حدودية بين الطرفين الأمر الذى يجد مؤشرات عليه فى بعض الكتابات لا سيما من جانب سوازيلاند حيث ذهب بعضهم إلى رفض الحدود الاستعمارية والمطالبة بتعديلها نظرا لتعارضها وتوزيع قبائل السوازى إضافة إلى تقليصها لملكة السوازى التقليدية(٤)

(١) Benyamin Neuberger ,*op. cit.*,p99.

(٢) Ian Brownlie, *op. cit.*, p 109

(٣) Ibid.,. pp 1113:1114.

وانظر أيضا: Henry W. Dengenhardt ,*op. cit.*,p p 139 : 140

(٤) Ian Brownlie, *op. cit.*, pp 1342 : 1343 .

ومما يذكر أن مملكة السوازي لم تعترف طوال تاريخها بالحدود الاستعمارية التي أقيمت منذ ١٨٨٠م بين الترانسفال وسوازيلاند ولعقود طويلة ظل العديد من أفراد السوازي القاطنين في جنوب إفريقيا ينظرون إلي أنفسهم علي أنهم تابعون لملك السوازي، ومنذ الثلاثينيات من القرن العشرين تنامت الروح القومية لشعب السوازي علي جانبي الحدود فظهرت جرائد خاصة بهم منذ ١٩٣٤م وصدر أول كتاب عن تاريخ سوازيلاند عام ١٩٣٩م، وفي عام ١٩٥٢ م وضعت لأول مرة قواعد نحوية للغة السوازي، وأدخلت كلغة في مدارس السوازي فى عام ١٩٦٩م ثم اتسعت في عام ١٩٧٨ م لتشمل منطقة النجواني Kangwane وبالرغم من النوازع الاتحادية في دولة السوازي وإقليم النجواني ذي الأغلبية السوازية، فإن مشروع الاتحاد بين الإقليمين عام ١٩٨٢ م لم يكتب له النجاح لمعارضة كل من حكومتي الكوازولو والنجوانى معاًالمشروع ، انظر: Neuberger, *op. cit.*., p 99.

المطلب الثاني : الأسباب السياسية والتاريخية

أولاً: الأسباب السياسية

تعد الأسباب السياسية لمشكلات الحدود واحدة من أهم وأعقد الأبعاد عند دراسة الحدود السياسية ومشكلاتها. فمن ناحية يلاحظ أنه في كثير من الأحيان تكون الأسباب الجغرافية والفنية القانونية السالف بيانها مجرد أسباب شكلية ظاهرية للمشكلة تتفاوت في درجة قوتها من حالة إلى أخري، ولكنها تكون بمثابة مبررات سطحية لخلاف سياسي: أساسي أو ثانوي وجد صداه وانعكاسه في صورة مشكلة على الحدود بين الأطراف المعنية، وبالتالي يرتبط حل هذه المشكلة الحدودية أساسا بتسوية الخلاف السياسي، ومن هنا تتبدى أهمية الأسباب السياسية وعلاقتها بمشكلات الحدود السياسية. وبالرغم من ذلك، فإنه من ناحية أخرى يتسم هذا البعد السياسي بالغموض والتعقيد حيث أنه في كثير من الأحيان يصعب -إن لم يستحل- إثبات العلاقة ما بين الدوافع السياسية ومشكلة الحدود المثارة، إذ تتمثل هذه الدوافع في بعض الأحيان في مجرد علاقات شخصية أو خاصة بين قادة الدول الأطراف في المشكلة، وهي الدوافع أو العلاقات التي نادراً ما يعتمد عليها في تبرير موقف هذا الطرف أو ذاك من أطراف مشكلة الحدود في ظل عدم تقبلها وضعف مصداقيتها أمام القوى الوطنية والشعبية، ومع هذا فإنه يمكن الاستدلال على الدوافع والأبعاد السياسية واستنتاجها بطريق غير مباشر، أو حينما تعلن على الملأ -في بعض الأحيان- عندما تكون كافية بذاتها كمبرر للنزاع، أو حينما تعلن لمجرد أسباب وأغراض داخلية على نحو ما سيرد البيان.(١)

وعموما فإنه عندما يشار إلى أن هناك أسباباً كامنة لمشكلات الحدود فإن ذلك لايعني بحال أن الأسباب المعلنة – والتي تتضمن الأسباب القانونية والفنية في غالب الأحوال -لاتكون في كثير من الحالات هي الأسباب الحقيقية ، وفيما يلي بعض نماذج للأسباب السياسية لمشكلات الحدود ، والتي تتباين في طبيعتها ما بين أسباب تتعلق بالأوضاع الداخلية لأطراف النزاع ، أو تتعلق بعلاقاتهم مع بعضهم البعض.

أ- الأزمات الداخلية:

فعلى الصعيد الداخلي تشير بعض الدراسات إلى أن الخلافات والمشكلات الحدودية - باعتبارها خلافات خارجية - كثيرا ما تمثل مخرجا ملائما للنظام السياسي المفتقر

---

(١) Zartman, The Foreign and Military Politics..., op. cit.., pp 86: 87

ولمزيد من التفاصيل حول صعوبة دراسة الاعتبارات الأيديولوجية والمصلحية المؤثرة في صنع القرارات السياسية في إفريقيا.

I.William Zartman "National interest and Idealogy" inVernon Mckay, African Diploamacy: Studies in The Determenant of Foreign Policy (New York: Frederick A. Praeger, Publishers 1966), pp 25:26.

إلى الشرعية والوحدة الداخلية، وذلك من خلال اصطناع هذه الوحدة وخلقها في مواجهه "العدو الخارجي". وتشير الدراسات إلى أن هذا السبب وإن لم يكن هو العامل الأصيل في النزاع الصومال الأثيوبي ومطالب الصومال في الأقاليم المجاورة فإنه لا يجب استبعاد ذلك العنصر كلية، حيث تشير الدراسة ذاتها إلى أنه مع وصول الخلافات الداخلية حول السياسات المحلية بين الجماعات الصومالية إلى طريق مسدود، وفي ظل ضعف الاقتصاد الصومالي وفقر الموارد وندرتها في منطقة القرن الى والتصارع حولها، فإنه من السهولة استعادة الوحدة الوطنية سريعا من خلال إثارة مسألة الحدود كما أنه بالإمكان استغلال الموقف لدعم سلطة النظام في مواجهة خصومه الداخليين، ومما يدعم صحة ما يذهب إليه هذا الرأى أنه في عام ١٩٦٤م لم يمرر البرلمان الصومالي أى قانون طوال عام كامل لعدم القدرة على التوفيق بين آراء الجماعات الممثلة في البرلمان، ورغم ذلك أصدر البرلمان قرارا مؤيدا ومدعما المطالب الوحدوية لشعب الصومال كسياسة صومالية تلتزم حكومة الصومال باتباعها الأمر الذى جعل من المطالب الوحدوية مصدرا من مصادر الشرعية للحكومات الصومالية(١).

ولعله مما يرجح ما سبق ذكره أن اللحظات التى شهدت تفاقما في النزاع الصومالي الأثيوبي قد ارتبطت بعوامل وتحولات وصعوبات داخلية لدى الطرفين المباشرين في النزاع.(٢)

وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى مشكلة الحدود ما بين مصر والسودان والتى استخدمتها معظم الحكومات السودانية عبر لحظات تاريخية مختلفة بهدف إحداث تماسك شعبى خلف السلطة السياسية لمواجهة "الاعتداءات" المصرية القائمة أو المتوقعة وهو أمر تفاوتت درجة اتساعه ومدى نجاحه من فترة إلى أخري.

وبالمثل يمكن القول أن أحد الأسباب الهامة النزاع المغربي- الجزائرى هو رغبة الملك محمد الخامس في صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية. ويستدل على ذلك بأنه حتى عام ١٩٥٨م حرصت المغرب على إدارة مسألة الحدود مع السلطات الفرنسية بالجزائر من خلال المفاوضات. وأنه على الرغم من إلحاح وإصرار حزب الاستقلال على المطالبة باستعادة حدود المغرب الشرعية، لم يثر الملك محمد الخامس تلك القضية بصورة عامة كهدف يتمسك به، إلا مع تنامى قوى المعارضة الداخلية لسياسة الملك،

---

(١) Zartman, the foreign and Military Politics..,*op. cit.*, p87 Saadia Touval: the Boundary Politics..,op. cit., p 43.

(٢) د. حوريه مجاهد: مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا... م.س.ذ، ص ص٣٢:٤١، و انظر Bentzil M.Kasper, *op. cit.*,pp 8:13

وسعيا لتوحيد قوى الشعب خلفه.(١) وبالمثل، ومن جانبها، وجدت حكومة الجزائر فى رصيد النزاع المغربى الجزائرى فرصة لصرف الأنظار عن الخلافات الناشبة بين قادة الثورة ولخلق التماسك الشعبى خلف الحكومة لحماية الثورة فى مواجهة حكومة ونظام المغرب (الرجعيين)(٢) ويرجع النزاع الموريتانى - السنغالى أيضاً- فى جانب كبير منه إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية خاصة فى جانب السنغال، فعلى الصعيد الاقتصادى حدث انخفاض فى أسعار الفول السودانى والفوسفات، وركود فى عملية تسويق الإنتاج الزراعى فتزايدت ديون السنغال، وعلى الصعيد الاجتماعى أدت سياسات وبرامج صندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى، والمعروفة ببرامج التكيف الهيكلى، إلى توقف عمليات الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة. كل ذلك فاقم من حدة الصراع السياسى بين المعارضة السنغالية والرئيس عبده ضيوف،لا سيما بعد انتخابات عام ١٩٨٨، الأمر الذى كانت معه توترات الحدود مع موريتانيا بمثابة الفرصة للفت الأنظار عن هذه المشكلات وتلك التحديات الداخلية، وتوجيهها نحو موريتانيا،الأمر الذى يصدق معه ما ذهبت إليه إحدى الدراسات بشأن النزاع السنغالى الموريتانى من أن الأحداث الدامية التى شهدتها الحدود بين البلدين عام ١٩٨٩ إنما هى نتيجة لتراكمات داخلية وخارجية أكثر منها سببا لتوترالعلاقات والسياسيات بين الجانبين.(٣)

ب- سوء العلاقات بين الدول المتجاورة:

وكما تثور الخلافات الحدودية لأسباب داخلية، فإنها كذلك يمكن أن تثور لأسباب تتعلق بالعلاقة بين الدول الأطراف، وفى هذا الصدد تتفاوت الأسباب المؤدية إلى الخلاف فقد تكون نابعة من عدم توافق الحكومات فى الدول المعنية سواء لاختلاف الأهداف والتحالفات أو لمجرد خلافات شخصية بين قادة ورؤساء هذه الحكومات وتنافسهم على الزعامة الإقليمية أو القارية، إضافة إلى سعى هذا الطرف أو ذاك إلى مساندة حركات التمرد أو الانفصال لدى الطرف الآخر، وفى كثير من هذه الحالات يكون الخلاف الحدودى مجرد انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف، أو غطاء لضغوط سياسية تهدف إلى تحقيق غايات أخرى. ولذا فإنه مع زوال الأسباب المؤدية إلى الخلاف تتوارى آثاره ويعود للكمون من جديد.(٤) ومما تجدر الإشارة إليه أن أثر

---

(١) Touval, the Boundary politics...,op. cit., pp 43:44.

(٢) William Zartman, "National Interest and Ideology", op. cit., p51.

(٣) مراد الدسوقى، م.س.ذ، ص ص٦٦:٧٧.

د. إجلال رأفت ، م.س.ذ، ص ص ٣٢:٣٣، د. صالح بكاش، م.س.ذ، ص ص ٣١٦: ٣٢٢

(٤) Zartman, the Foreign and Military Politics..,op. cit., pp 88: 89.

تغير الحكومات ذو طبيعة مزدوجة -فيما يتصل بخلافات ومشكلات الحدود- حيث أنه من ناحية يمكن أن يؤدى إلى إثارة مسألة الحدود، وذلك فى حالة وصول حكومة ذات أهداف وحدوية Irredentest إلى سدة الحكم، كما أن وصول حكومة أو قيادة ذات ميول سلمية يمكن أن يكون مؤشراً على التهدئة وتسوية أو توارى الخلاف.(١)

ويجسد الخلاف المصري- السوداني بشأن الحدود بين الدولتين حالة انعكاس علاقات النظم الحاكمة على خلافات الحدود، حيث تشير الدراسات إلى أنه على الرغم من وجود أسباب موضوعية للخلاف والتنازع إلا أن العامل السياسى ممثلا فى تدهور العلاقات بين البلدين كان هو الدافع الأساسى لإثارة النزاع فى مختلف اللحظات التى ثار فيها منذ عام ١٩٥٨ حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

وتشير بعض الدراسات إلى أن النزاع المصرى السودانى عام ١٩٥٨ بشأن الحدود قد جاء كأحد سبل الضغط من جانب الحكومة المصرية على السودان لتقديم تنازلات على صعيد مفاوضات تعديل اتفاقية ١٩٢٩ بشأن مياه النيل وإعادة توطين السكان المتضررين من عملية بناء السد العالى، وهى المفاوضات التى كانت قد وصلت إلى طريق مسدود قبل أسابيع من إثارة المشكلة الحدودية بين البلدين.(٢)

ويقدم الخلاف بين غانا وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) فى الفترة من ١٩٦٣-١٩٦٦مثالا آخر على الانعكاسات السلبية لسوء العلاقات بين النظامين الحاكمين على مشكلات الحدود؛ حيث أنه على الرغم من القول بأن أساس الخلاف هو الاختلاف فى تفسير وثائق وخرائط ترسيم الحدود، إلا أن جوهر النزاع يتمثل فى تنامى الخلاف بين حكومتى الدولتين، وتضرر دولة غانا من تتصل فولتا العليا من روابطها مع غانا واتجاهها -أى فولتا العليا- إلى دعم علاقتها مع ساحل العاج بزعامة "هوافييه بوانييه Houphouet Boigny" الذى لم تكن علاقته طيبة "بنكروما" رئيس غانا.(٣) الأمر الذى أسفر بدوره عن خلافات حدودية أيضاً بين غانا وساحل العاج وبصفة عامة يمكن القول بأن "غانا" فى ظل حكم "كوامى نكروما" قد جسدت كافة الأسباب السياسية لمنازعات الحدود فى علاقتها مع جيرانها (توجو- ساحل العاج- فولتا العليا) حيث انطلقت ادعاءات"غانا نكروما" من تصور فكرى عن الوحدة الإفريقية وضرورة القضاء على الحدود الاستعمارية، وساعد على التمسك بهذا الادعاء الخلافات القائمة بين نظام

---

(١) Touval, The Boundary politics...,*op. cit.*, p 42.

(٢) *Ibid*.,. p.40.

وانظر أيضاً :

عمرو عز الرجال، "جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية" السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١١١ يناير ١٩٩٣) ص٢٠٢.

(٣) Touval ,The Boundary Politics..,*op. cit.*, p41

"نكروما" والنظم الحاكمة في الدول الثلاث والتابعة في جانب كبير منها من خلافات شخصية بين "نكروما" وقادة ورؤساء هذه الدول.(١) ومما يدل على ذلك أنه مع الإطاحة بنظام نكروما عام ١٩٦٦م وتولى حكومة جديدة توارت معظم هذه الخلافات الحدودية حيث عمدت الحكومة الجديدة إلى التأكيد على عدم وجود مطامع توسعية لـ"غانا" في إقاليم الدول المجاورة.(٢)

وتمثل مشكلة الحدود بين النيجر وداهومي (بنين حاليا) حول جزيرة ليتى Lete النموذج العكسي لحالة غانا حيث توضح كيف يؤدى تغير نظام الحكم في إحدى الدول الأطراف إلى إثارة الخلاف حول الحدود؛ فعلى الرغم من أن التنازع بشأن ملكية جزيرة "ليتي" موورث عن الاستعمار الفرنسي للإقليمين إلا أنه طوال عهد الرئيس "هيوبرت ماجا Hubert Maga" حاكم "داهومي" لم تثر المشكلة بفضل العلاقة والصلة الشخصية الوثيقة بينه و بين الرئيس "هاماني ديورى Hamani Diori" حاكم النيجر، والتعاون الوثيق بين الدولتين. إلا أنه مع سقوط الرئيس "ماجا" في انتخابات ١٩٦٣ وتولى نظام حكم جديد ثارت الشكوك من جانب النيجر تجاه النظام الجديد في داهومي واتهمته بمساعدة الحركات المناوئة للنظام الحاكم في النيجر، الأمر الذى ألقى بانعكاساته على مشكلة جزيرة "ليتي" فبرزت على السطح من جديد على نحو يكشف بوضوح أنها جاءت كمؤشر على تنامى الخلافات بين الحكومتين حول قضايا وموضوعات أخرى.(٣)

ويقدم النزاع بين أوغندا وتنزانيا مثالا آخر لأثر سوء العلاقات على قيام منازعات الحدود. فرغم وجود أسس وجذور- جغرافية وتاريخية تتعلق بتعيين الحدود بين الدولتين

---

(١) غانا- ساحل العاج:

يمكن إرجاع ذلك النزاع إلي عدة اعتبارات أولها وجود حركة السانوي Sanwi ذات الميول الانفصالية داخل ساحل العاج الأمر الذي أتاح لغانا فرصة دعم هذه الحركة انطلاقا من البعد الثاني للنزاع ممثلا في انتماء الرئيس الغاني نكروما إلي قبيلة "نزيما Nazima" ذات الروابط العرقية بجماعات السانوي، وشعب "الأجاني Agni". أما العامل الثالث فيتمثل في الخلاف السياسي والأيديولوجي بين نظامي حكم كل من "هوفييه بوانييه" في ساحل العاج و"نكروما" في غانا، وعلاوة علي ماسبق يمكن الإشارة إلي عامل رابع للنزاع بين الدولتين يتمثل في تبني غانا لفكرة الوحدة الإفريقية علي نحو كفل لها المطالبة بتغيير الحدود الاستعمارية وإعادة توحيد (الأخوة) الذين فرقتهم الحدود الاستعمارية

Ibid.,. pp 37:38.

ولمزيد انظر: I William Zartman," The Politics of Boundaries...",*op. cit.*, pp 166:167

ومما يذكر أنه في أول لقاء عقد بين الرئيسين "نكروما" و"هوفييه بوانييه" علم ١٩٥٧ خرج نكروما بانطباع مؤداه أن "بوانييه" عميل للاستعمار، وفي المقابل تولدت قناعة لدي بوانييه أن "نكروما" استعماري النزعة، وهي الانطباعات التي ترسخت لدي الطرفين، وحكمت العلاقة بين البلدين طوال عهدهما. انظر في ذلك:

I. William Zartman, "National interest .., *op. cit.*, p42.

(٢) Boutros Ghali,*op. cit.*, p 24.

Touval, The Bouundary Politics..,*op. cit.*, p42.

(٣) *Ibid.*,. p 41

النزاع، فإنه لم يثر النزاع بينهما إلا مع تغيير النظام الحاكم في أوغندا وتدهور العلاقات بين البلدين بعد حدوث انقلاب عيدي أمين في أوغندا والإطاحة بملتون أوبوتي Obote الرئيس الأوغندي الأسبق، وفرار الأخير إلى تنزانيا حيث منح حق اللجوء السياسي، الأمر الذي فاقم من تدهور العلاقات وانعكس على النزاع الحدودي حينما تصاعدت طموحات الرئيس الأوغندي "عيدي أمين" وقيامه في عام ١٩٧٨ بضم نتوء كاجيرا Kagera Silent بدعوى تحريره الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بين البلدين.(١)

جـ- الطموحات الشخصية لرؤساء الدول

يمثل ذلك البعد أحد الأسباب الفاعلة على صعيد منازعات الحدود. فعلى الرغم من أنه يصعب أن يكون الطموح الشخصي لرئيس الدولة هو السبب المعلن لمطالب الدولة وادعاءاتها بالنسبة لأقاليم الدول الأخرى فإن الشواهد تؤكد أن هذا السبب كان هو العنصر الفاعل وراء نشوب بعض منازعات الحدود.

فبالإضافة إلى مثال النزاع الأوغندي التنزاني السابق ذكره، يمكن الإشارة كذلك إلى طموحات الرئيس الغاني "نكروما" فيما يتصل بالوحدة الإفريقية، والرئيس المالاوي السابق "هاستنجز باندا" وطموحاته فيما يتصل بإمبراطورية "مروي" والحدود الطبيعية لدولة "مالاوي"؛ الأمر الذي أسفر عن خلاف بين مالاوي من ناحية وكل من تنزانيا، وزامبيا من ناحية أخرى(٢)

ويقدم النزاع التشادي الليبي مثالا واضحا لهذا النمط من الأسباب السياسية لمنازعات الحدود حيث يذهب نفر من الباحثين إلى أنه على الرغم من الجوانب المتعددة

---

(١) أوغندا- تنزانيا:

تعود جذور الخلاف الأوغندي التنزاني إلي الحقبة الاستعمارية وما شهدته من اتفاقات بين بريطانيا من جانب وغيرها من القوي الوطنية والاستعمارية (ألمانيا) كل علي حدة من جانب آخر، حيث مثلت الاتفاقية البريطانية الألمانية عام ١٨٩٠ م الركيزة الأساسية لتعيين الحدود بين مناطق نفوذ كل من الدولتين، إلا أنه بالنظر إلي الاتفاقيات البريطانية مع زعماء القبائل بالمنطقة تم تعديل خط الحدود المنصوص عليه في المعاهدة المذكورة؛ الأمر الذي أسفرعن وجود نتوء من الأراضي التي كانت تابعة لأوغندا داخل تنزانيا بمساحة قدرها ٦٠٠ ميل مربع في مقابل وجود مثلث من الأراضي التي كانت تابعة لتنزانيا مساحته ١٥ ميلا مربعا داخل أرض أوغندا. وعلي الرغم من الاقتراحات التي طرحت خلال الفترة الاستعمارية لتلافي ذلك، فإنه لم يؤخذ بها. كما أنه عند الاستقلال لم تعط هذه المشكلة اهتماماً كبيراً في ظل سيادة فكرة قيام جماعة شرق إفريقيا الاقتصادية لتضم دول شرق إفريقيا كوحدة واحدة. انظر.
Griffiths,*op. cit.*, p 209

لمزيد من التفاصيل حول ملابسات النزاع وتطورات انظر:

د. إبراهيم نصر الدين ، محاضرات في مشكلات سياسية في العالم الإسلامي (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨١)، ص ص٥٥:٦٦.

(٢)
Ian Brownlie,*op. cit.*, p 328.

للنزاع التشادي- الليبي فإنه -أي النزاع- يعتبر نموذجا لسعي دولة (ليبيا في هذا المقام) إلى "تصحيح التفاوت" بين ثقلها الإقليمي والعالمي المحدود، وبين ثرائها البترولي البالغ من ناحية أخرى، الأمر الذي تمثل في سعي ليبيا نحو توسيع دائرة التأثير السياسي المباشر على محيط الجوار بدرجة مكثفة مستغلة في ذلك مواطن الخلل في العلاقة، والتي تمثلت بالنسبة لتشاد في مشكلة الحدود المشتركة التي نفذت السياسة الليبية من خلالها لتحقيق أهدافها، لا سيما في ظل الضعف السياسي والاقتصادي والعسكري لدولة تشاد مقارنة بليبيا إضافة إلى تصور القيادة الليبية لدور ليبيا (العالمي)؛ الأمر الذي يوضح حقيقة النزاع وجوهره السياسي ممثلا في سعي ليبيا للتأثير بدرجة أكبر في الساحة الإفريقية والعربية، فضلا عن تحقيق طموحات شخصية لرئيس الدولة. وهو ما يفسر تراجع كافة المكاسب التي تحققت على ذلك الصعيد مع تقلص النفوذ الليبي وحصاره إقليمياً دولياً.(١)

ثانياً: الأسباب التاريخية لمنازعات الحدود

لا يخلو نزاع حدودي من أسانيد وحجج تاريخية يقدمها هذا الطرف أو ذاك لدعم وجهة نظره بالنسبة للنزاع على تفاوت بينها حداثة وقدما، إلا أنه فيما يتصل بالعوامل والادعاءات التاريخية يجدر التمييز بين نوعين من هذه الادعاءات يتماثلان في الطبيعة ويختلفان في المرجعية والسند. فالنوع الأول هو تلك الادعاءات والمطالبات المرتكزة على أسس وروابط سابقة على الحقبة الاستعمارية وبالتالي فإنها تعارض كافة التغييرات التي أدخلها المستعمر على قارة إفريقيا وتطالب بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل هذه الحقبة. وفي هذا فإنها تتمايز عن النوع الثاني من المطالب والإدعاءات التاريخية المرتكزة إلى حقيقة وواقع الحال إبان الحقبة الاستعمارية وتطالب بعدم الاعتداد بأي ظروف سابقة أو تعديلات فردية لاحقة على الواقع القائم خلال هذه الحقبة.(٢) والأمثلة التالية توضح الفارق بين منطلقات كل من النوعين والنتائج المترتبة عليها فيما يتصل بشرعية التقسيم الاستعماري للقارة.

فالنزاع المغربي- الجزائري حول الحدود المشتركة وخلافاتهما بشأن قضية الصحراء الغربية إضافة إلى الادعاءات المغربية ومطالبتها الإقليمية بكامل موريتانيا،هذه الخلافات والادعاءات إنما هي في جانب منها نتاج المطالب التاريخية للمملكة المغربية التي ادعت حقوقا تاريخية في هذه المناطق، وهي الإدعاءات التي زادت

---

(١) هاني رسلان، م.س.ذ، ص ٨٥.
مراد الدسوقي، م.س.ذ، ص ٦٨-٧١.
مركز الدراسات الحضارية، م.س.ذ، ص ص٢٧٤:٢٧٦.
(٢) Saadia Touval, The Boundary Politics., *op. cit.*, pp 32:37.

حدتها منذ استقلال المغرب عام ١٩٥٦م حيث وضع الزعيم المغربى "علال الفاسي" خريطة لما يجب أن تكون عليه المملكة المغربية، وهى الخريطة التى ضمنها منطقة "بشار" و"الساورة" فى الجزائر إضافة إلى الصحراء الغربية وشنقيط (موريتانيا حاليا) ليمتد بحدود دولته إلى نهر السنغال جنوبا وتشاد شرقا -عبر كل صحراء الجزائر-(١) وقد حملت المملكة المغربية على عاتقها عبء تحقيق حلم المغرب الكبير الأمر الذى دفعها إلى معارضة ورفض الاعتراف باستقلال موريتانيا عام ١٩٦٠م، واعتبار ذلك مساساً بوحدة الأراضى المغربية، وهو الرفض الذى استمر قرابة عشر أعوام حيث اعترفت المملكة المغربية منذ عام ١٩٦٩ م باستقلال موريتانيا، وهو الاعتراف الذى تأكد بتبادل السفراء بين البلدين فى أغسطس ١٩٧٠م . وعلى صعيد الادعاءات المغربية فى بعض الأراضى الجزائرية لاسيما فى إقليم "تندوف" الغنى بخام الحديد فقد أسفرت تلك الادعاءات عن حرب عسكرية بين البلدين الجزائر – المغرب ١٩٦٣م فى ظل الأهمية النسبية القصوى لمنطقة النزاع لدى الجانبين فى ضوء تضافر ذلك الادعاء التاريخى من جانب المغرب مع الصعوبات الداخلية لحكومة الجزائر الجديدة، وكذا الصعوبات والعقبات التى كان النظام المغربى الحاكم يعانى منها من جانب المعارضة الداخلية لنظام الملك الحسن الثانى.(٢) أما بالنسبة للادعاءات التاريخية للمغرب فى الإقليم الصحراوى فإنها تخرج عن أطار التقسيم المتبع التعرض له فى هذا الموضع من البحث، انطلاقا من عدم قيام كيان مستقل لهذا الإقليم عبر فترات التاريخ المختلفة الأمر الذى يفرق بينه وبين حالات أخرى مثل إقليم اريتريا قبل الاستقلال (٣).

وعلى ذات الصعيد المتعلق بادعاءات تاريخية على أساس الوضع قبل الاستعمار يمكن إدراج المطالب الاثيوبية فى كل من إريتريا والصومال بعد الحرب العالمية الثانية والتى استندت فيها إثيوبيا إلى تبعية هذين الإقليمين لها تاريخيا، ومما يذكر أن ادعاءات إثيوبيا فى الصومال قد تراجعت بعد الاستقلال، لا سيما(٤) مع تصاعد المطالب الصومالية الوحدوية حيث وجدت إثيوبيا فى التمسك بمبدأ الواقع القائم status quo ضمانه أساسية للحفاظ على حدودها بل ووجودها الذى أصبح يتهدده المطالب الانفصالية فى الداخل والوحدوية فى الخارج لا سيما من جانب الصومال (٥).

---

(١) انظر في ذلك: *Ibid.*, p 35.
Robert D. Hodgson and Elvyn A. Stoneman, *op. cit.*, p 94.
أحمد مهابه، م.س.ذ، ص ٢٤٤.

(٢) د. جلال يحي د. محمد نصر مهنا، د. سوسن سليم، م.س.ذ، ص ٥٠٢ أحمد مهابة ، م.س.ذ، ص ص٢٤٤:٢٤٦.

(٣) راجع في ذلك :د. محمود أبو العينين،حق تقرير المصير...، م.س.ذ، ص ص٢٥٨: ٢٨٤.

(٤) Sharma, *op. cit.*, pp 184: 187.

(٥) Touval, The Boundary Politics.., *op. cit.*, pp 35:36.

وعلى صعيد آخر ظهرت على الساحة الإفريقية ادعاءات تاريخية تستند في جوهرها إلى الوضع القائم إبان لحظة تاريخية من لحظات الاستعمار الغربي. وتعتبر حالة توجو المثال الرئيسي والواضح في هذا الصدد؛ حيث طالبت توجو منذ ما قبل استقلالها عام ١٩٦٠م بضرورة إعادة توحيد إقليمي توجو (الفرنسية والبريطانية) بدعوى الحفاظ على الحدود كما كانت عليه خلال فترة الاستعمار الألماني.(١) وهي الدعوة التي لاقت ردود فعل متباينة؛ فالاستفتاء الذي أجري عام ١٩٥٦م قد أظهر رغبة الغالبية من أبناء شعب الإيوي في اندماج إقليمهم مع إقليم توجو الفرنسية في حين فضلت القبائل الشمالية الأكثر عدد الانضمام إلى غانا؛الأمر الذي أسفر عن ضم الإقليم الشمالي (توجو البريطانية) إلى غانا خالقة بذلك مشكلة إثنية هي مشكلة الإيوي السالف الإشارة إليها(٢).

ومما يذكر أن الأسباب التاريخية بنوعيها سالفي البيان إنما هي في جوهرها مبررات وأدوات تعبئة داخلية بالأساس ، وذلك انطلاقاً من حقيقة الرفض الدولي القانوني والسياسي لهذه النوعية من الادعاءات التي يفتح الأخذ بها الباب واسعاً لفوضى دولية انطلاقا من الادعاءات المتعارضة للأطراف المختلفة في المجتمع الدولي بما يهدم قواعد استقرار الأوضاع والمراكز القانونية والواقعية لأعضاء هذا المجتمع.

وفي ختام هذا الفصل يمكن الإشارة إلى ملاحظات أساسية بشأن أسباب منازعات الحدود على الساحة الإفريقية يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: تعدد أسباب مشكلات الحدود

فعلى الرغم من أن منازعات الحدود المثارة على نحو جدي لم تكن من الكثرة بمكان إلا أن إمكانات ادعاء مطالب حدودية أو إقليمية متوافرة على نحو كبير، وذلك من جراء الطابع الاصطناعي للحدود الذي جعلها غير متسقة مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي للدول، فضلا عن تعارض هذه الحدود مع متطلبات التواصل والاتصال بين الجماعات الواحدة التي مزقتها الحدود؛ الأمر الذي يمثل أحد العوامل الكامنة التي يمكن استغلالها لإثارة مطالب حدودية أو دعاوى انفصالية في هذه الدولة أوتلك. وهناك أيضاً الأسباب القانونية المتمثلة في عدم دقة الكثير من الاتفاقات والمعاهدات الخاصة بالحدود الإفريقية وتعارض تفسيراتها. ويضاف إلى هذا وذاك الأسباب السياسية الأيديولوجية، والتي يمكنها في كثير من الحالات إثارة نزاعات حدودية إنطلاقا من ادعاء ضرورة مراجعة الحدود المفروضة من قبل الاستعمار أو من أفكار مثل الوحدة

---

(١) *Ibid.*, p 36

(٢) *Idem.*

Henry W. Dengenhardt,op. cit., p 126.

الإفريقية إضافة إلى ما سلف بيانه من أسباب داخلية وطموحات شخصية لرؤساء بعض الدول ودور كل ذلك فى إثارة مشكلات الحدود.(١)

ثانياً: تداخل وتساند أسباب المشكلات

فى ضوء تنوع وتعدد أسباب مشكلات الحدود ما بين أسباب جغرافية وتاريخية وقانونية اقتصادية اجتماعية وسياسية، فإنه يصعب -إن لم يستحل- القول بسبب واحد لهذا الخلاف أو ذاك مما تشهده القارة الإفريقية حيث تترابط وتتداخل الأسباب المؤدية للنزاع وإن تفاوتت قوة التساند والترابط من مشكلة إلى أخرى. ويمكن توضيح تلك السمة بالإشارة إلى طابع الانتشار عبر الحدود السياسية للقبائل ذات الأصول الواحدة. فعلى الرغم من أن هذا البعد يندرج فى إطار الأسباب الاجتماعية لمشكلات الحدود إلا أنه فى كثير من الأحيان ترتبط به أبعاد اقتصادية وسياسية بل وعسكرية أيضاً. فعلى الصعيد الاقتصادى يؤدى الترابط الاجتماعى بين أبناء القبيلة الواحدة المقسمة عبر الحدود إلى قيام علاقات وصلات اقتصادية بين الجانبين على نحو مشروع كإقامة مزراع مشتركة، أو تبادل المنتجات، وكذا التنقل عبر الحدود سعيا وراء الماء والعشب فيما يتصل بالرعي، ويمكن أيضاً أن تسفر عن صلات اقتصادية غير مشروعة وذلك حينما تلجأ القبائل الحدودية إلى العمل فى مجالات تهريب البضائع أو العملة المحلية لدولة معينة عبر الحدود؛ الأمر الذى يؤدى إلى التقويض من السياسة الاقتصادية لهذه الدولة، خاصة فى حالة اتباعها سياسات حماية المنتجات والعملات الوطنية.(٢) وعلى الصعيد السياسى فإن حركات الهجرة القبلية عبر الحدود وما يصاحبها من حوادث حدودية، تؤدى فى كثير من الأحيان إلى خلافات سياسية غالبا ما يعقبها إغلاق للحدود المشتركة، وتدعيم نقاط المراقبة والحراسة الحدودية؛ الأمر الذى يسفر بدوره عن تعميق واقع التمزق الاجتماعى والاقتصادى للجماعات الحدودية على نحو يقترب من تشكيل حلقة مفرغة لهذه المشكلات، وما يقال عن تساند الأسباب الاجتماعية للمشكلات مع غيرها من الأسباب يمكن أن يقال عن غيرها من الأسباب الأخرى على تعددها وتنوعها.

ثالثاً: فعالية الأسباب السياسية للمشكلات

فمع الاعتراف أن الأسباب والعوامل السياسية للمشكلات الحدودية لا تعمل فى فراغ أو بعيدا عن غيرها من العوامل- على نحو ما سلف بيانه -إلا أنه مع ذلك يمكن القول إن إثارة مشكلات الحدود إنما هى بالأساس عملية سياسية، انطلاقا من حقيقة

---

(١) Saadia Touval, The Boundary Politics.., op. cit., pp 271: 272

(٢) Owolabi,op. cit., p 41.

أن حكومات الدول هى التى تقرر ما إذا كانت ترغب فى ادعاء مطالب حدودية فى الإقاليم المجاورة لها أم لا، ثم تقرر بعد ذلك كيف تحقق هذه الأهداف أو المطالب وما هى الحجج والأسانيد التى ستعتمد عليها وما هى أدوات تحقيق ذلك، وإذا كانت المشكلات الحدودية يمكن أن تنشب من جراء حوادث حدودية تؤدى إلى ضغوط شعبية، إلا أنه مع ذلك يظل للحكومة المعنية حرية تبنى تلك المطالب والخضوع لهذه الضغوط أم لا. على أنه تجدر الإشارة إلى ما يذهب إليه البعض من أن حرية الحكومات ليست مطلقة فى ادعاء مطالب إقليمية أو حدودية فى ظل انتشار مبادئ السيادة وحق تقرير المصير والمساواة. حيث يرون أنه لابد لأى من الحكومات الراغبة فى ادعاء مطالب إقليمية أن تستند إلى مساندة شعبية فى المناطق المدعاة كى يكتسب ادعاؤها حجية ومصداقية. على أن ذلك أمر ليس بالعسير فى القارة الإفريقية فى ضوء الحقائق الاجتماعية بها. الأمر الذى يزيد من وزن العامل السياسى فى إثارة مشكلات الحدود أو إخمادها فضلاً عن أنه إذا كانت التقسيمات الاجتماعية فى القارة تمثل بؤراً كامنة لإثارة المشكلات. فإنه من الصعوبة اكتساب تأييد الجماعات والقبائل فى الأقاليم المدعاة إذا كانت هذه الجماعات تتمتع بالرضا داخل الأقاليم المنتمية إليها.(١)

---

(١) I. William Zartman, "the Foreign and Military Politics..,"op. cit., pp 79: 80.

الفصل الثالث

سبل إدارة منازعات الحدود وتسويتها

الفصل الثالث

سبل إدارة منازعات الحدود وتسويتها

إن الراصد لخصائص التطور العام للخلافات الدولية -بصفة عامة- فيما يتعلق بمنازعات الحدود يمكنه أن يلاحظ -دون عناء- أن الدول المتنازعة قد لجأت إلى أساليب شتى بغية التوصل إلى تسوية هذه المنازعات. وقد تفاوتت هذه الطرق بين اللجوء إلى استخدام الأساليب القسرية بدرجاتها المتصاعدة حتى الحرب الشاملة، وبين استخدام أساليب التسوية السلمية بأدواتها المختلفة بدءاً من المفاوضات المباشرة ومرورا بالأشكال المختلفة لتدخل الطرف الثالث وهي ما تعرف إجمالا بالأدوات الدبلوماسية وانتهاء بالتحكيم والقضاء الدوليين أو ما يعرف بالأدوات القانونية.

وتسعى الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على أسباب ذلك التفاوت في اللجوء إلى أي من تلك الأساليب السالف بيانها ومدى فعالية كل منها وما هي العوامل الحاكمة في هذا الصدد. وذلك من خلال مبحثين أساسيين يعرض أولهما: لطرق وأدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلميا بأشكالها المختلفة ويختص المبحث الثاني بالتعرف على دور الأدوات القسرية في إدارة منازعات الحدود وتسويتها. وبالتالي يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: إدرة منازعات الحدود وتسويتهابالأدوات السلمية.

المبحث الثاني: إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأدوات القسرية.

المبحث الأول
إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأدوات السلمية

تتعدد وتتنوع أشكال التسوية السلمية للمنازعات التى أضحت واحدة من المبادئ الأساسية فى هيكل المجتمع الدولى ؛ ذلك أن تحريم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية اقتضى بالضرورة التأكيد على الطرق والأدوات البديلة لحل الخلافات وتسوية المنازعات بين وحدات المجتمع الدولي. لذلك نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة فى فقرتها الثالثة على أنه:

"يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضه للخطر" وقد أوضحت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة السبل والأدوات الواجب اللجوء إليها لتسوية المنازعات بالطرق السلمية فنصت على أنه:

"يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها".

وعلى صعيد آخر نصت المادة ٤/٣ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على ضرورة "التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، الوساطة، التوفيق والتحكيم". علاوة على تعهد الدول الإفريقية بمقتضى المادة التاسعة عشر من ميثاق الوحدة الإفريقية بتسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، وإنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم.

ويشير الواقع الإفريقى إلى أن الدول الإفريقية قد سعت عقب استقلالها -فى غالب الأحوال- إلى محاولة علاج الأوضاع والمشكلات الناجمة عن طبيعة الحدود المورثة مستخدمة فى ذلك الأدوات السلمية انطلاقا من مبررات خاصة ، على أن فعالية هذه الأدوات قد تفاوتت أقدارها من النجاح والفشل بفعل عوامل رئيسية حكمت تلك الفعالية. وفيما يلى نعرض لذلك كله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها سلميا.

المطلب الثاني: أدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلميا.

المطلب الثالث: العوامل الحاكمة والفعالية.

المطلب الأول : أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً

يجب التمييز منذ البداية بين موقفين متمايزين ومتعارضين بشأن الحدود، هما: موقف الدول الراغبة فى الحفاظ على الوضع القائم والموروث عن الحقبة الاستعمارية. وموقف الدول الساعية إلى تغيير ذلك الوضع أو تعديله. وترجع أهمية ذلك التمييز إلى أنه يكشف مباشرة عن أهداف كل طرف من أطراف النزاع وما يسعى إلى تحقيقه عبر الأدوات المختلفة لإدارة النزاع وتسويته على أن ذلك الحكم العام لا يمنع من أن ذلك الهدف الرئيسى لأى من الطرفين (المحافظ- الراغب فى التغيير) يخضع بذاته للتغيير والتعديل من خلال آليات التسوية السلمية المختلفة.

وإذا كان الطابع العام لأهداف أطراف النزاع من اللجوء إلى التسوية السلمية يعكس قدرا من التمايز والاختلاف فى المصالح والأهداف فإن المبررات التى تطرح فى هذا الصدد إنما تعكس روح التضامن والوحدة والحرص على الصالح المشترك وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولاً: أهداف إدارة منازعات الحدود وتسويتها سلمياً

يمكن القول أن الدول فى سعيها إلى إدارة منازعاتها الحدودية وتسويتها سلميا إنما تستهدف تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:(١)

أ- تحديد موقع الخط الحدودي

وذلك بالتوصل إلى الموقع الصحيح للحدود بين الأطراف المتنازعة. بعبارة أخرى فإنه فى هذه الحالة يكون البحث والمفاضلة بين طرحين مختلفين وكاملين للحدود ويقتصردور أداة التسوية السلمية -غالبا قانونية- على تبيان الموقع الصحيح من بينها. من واقع الأدلة والأسانيد والحجج المقدمة من أطراف النزاع.(٢)

ب- تحديد المواقع الواجب أن تكون الحدود بها.

فعلى خلاف الحالة السابقة فإن الهدف فى هذه الحالة ليس اختيار-أوالاتفاق على -أحد المواقع المطروحة كحد بين أطراف النزاع،وإنما كشف غموض بعض النقاط (أو كل النقاط) الحدودية بين هذه الأطراف. وهو الغموض الذى قد يكون ناجما عن سوء

---

(١) أورد الدكتور أحمد أبو الوفا، الأهداف المذكورة فى المتن فى إطار معالجته لأهداف أدوات التسوية القضائية، إلا أنها تنسحب أيضاً على أدوات التسوية السلمية بصفة عامة وهو ما تم إثباته فى المتن، انظر:

Ahmed Abou El Wafa, Arbitration of International Land Boundary Disputes (Second part), *Revue Egyptiene de droit International* (Cairo: Egyptian Society of international Law, vol *43, 1987), PP 146: 153.*

(٢) Ibid., PP 149: 151

التعيين أوالتخطيط.وتتشابه تلك الحالة مع السابقة فى أنها لا تهدف إلى إقامة حدود جديدة وإنما مجرد تبيان صحيح الحدود من واقع الوثائق والبيانات المقدمة.

جـ- تعيين أو إنشاء حدود جديدة

ويفترض ذلك عدم وجود خط حدودى مسبق أو معترف به بين أطراف النزاع وبالتالى يلجأ أطراف النزاع إلى الطرق السلمية المختلفة بغرض تعيين وإقامة ذلك الخط.

د - تعديل الحدود

يعتبر ذلك أحد الأهداف التى يمكن اللجوء للأدوات المختلفة للتسوية السلمية بغرض تحقيقه . إذا ما تحقق الشرط الجوهرى وهو رضاء أطراف النزاع بذلك ، ووفق الضوابط الخاصة باللجوء إلى أى من أدوات التسوية ، حيث أن ما قد يعتبر دافعا للجوء إلى أداة ما من أدوات التسوية السلمية قد لا يعتبر كافيا للجوء إلى أداه أخري. من ذلك مثلا ما أقرته محكمة العدل الدولية فى أحد أحكامها من أنه: "لا يجوز المطالبة قانونا بتعديل الحدود استنادا إلى أن منطقة الحدود اكتسبت أهمية لم تكن معهودة أو كان مشكوكا بها عند إنشاء الحدود"ولا يخفى أن اكتساب تلك الأهمية قد يكون دافعا إلى استخدام أدوات أخرى سلمية أو غير سلمية لتحقيق ذلك والتعديل.

هـ- تحديد الحدود الدقيقة والجيدة : Exaequo et Bono

تهدف إدارة منازعات الحدود فى هذه الحالة إلى ضبط الحدود بين الأطراف المتنازعة على أساس ما ينبغى أن يكون إنطلاقا من معايير تأخذ فى اعتبارها الظاهرات الطبيعية والعوامل البشرية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالحدود بين الدول المتنازعة.

تلك هى أهم أهداف اللجوء إلى إدارة المنازعات وتسويتها سلميا وإن كان البعض يضيف هدفا آخر، وهو التعويض Compensation بمعنى تعويض الطرف الذى تولدت له مصلحة معينة فى جزء من الإقليم المتنازع عليه فى حالة التوصل عبر أى من أدوات التسوية السلمية إلى عدم تبعيته له(١)

إلا أن ذلك الرأى غير صحيح ذلك أن التعويض لا يعتبر بذاته هدفا من أهداف التسوية فى غالب الأحوال. وإنما هو فى أغلب الحالات أثر تابع من آثار تحقق أحد الأهداف السالف بيانها.

(١) *Ibid.*, P152.

ثانياً: مبررات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً

يمكن التمييز فى هذا الصدد بين نوعين من المبررات التى استخدمتها وتستخدمها الدول الإفريقية عند اللجوء إلى التسوية السلمية لمنازعات الحدود وهما المبررات القانونية والمبررات الأيديولوجية.

أ- المبررات القانونية

تتمثل تلك المبررات فى مجموعة القواعد القانونية التى نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية، وكذلك المعاهدات الجماعية والثنائية التى تواترت على حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى إدارة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي، والحض على التسوية السلمية لما يثور من منازعات. الأمر الذى أصبح يمثل حجر زاوية فى بناء النظام القانونى الدولى.

وإذا كان الالتزام بحظر استخدام القوة الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة -والذى وجد صدى له فى المواثيق الإقليمية بما فى ذلك ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية- فى جوهره إلتزام سلبى الطابع بمعنى أنه يقتضى تحقيق نتيجة سلبية مؤداها الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. فإن المواثيق الدولية والإقليمية تزخر بنصوص تحث على ضرورة اللجوء إلى الأدوات السلمية فى إدارة المنازعات بصفة عامة ومن بينها منازعات الحدود وتسويتها. من ذلك المادة٢/٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة والمادة ١٩ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والسالف الإشارة إلى مضمونهما(١)

ومن ناحية أخرى فإنه على صعيد العلاقات الفرعية على الساحة الإفريقية تم تبنى مبدأ التسوية السلمية للمنازعات فى بعض الاتفاقيات الأصغر نطاقا والأكثر خصوصية مثال ذلك إدارج مبدأ التسوية السلمية فى اتفاقيات ثنائية تلزم أطرافها باللجوء إلى سبل التسوية السلمية عند الاختلاف حول تفسير أو تطبيق بنود تلك الاتفاقيات على نحو ما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية التعاون والملاحة المبرمة بين دول حوض نهر النيجر والتى وقعت فى عاصمة النيجر (نيامي) فى ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧. حيث أكدت

---

(١) لم يخل التراث الإفريقى السابق على قيام منظمة الوحدة الإفريقية من التأكيد على أهمية الامتناع عن استخدام القوة فى إدارة العلاقات بين الدول الإفريقية حيث نص أول قرار صادر عن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الذى عقد فى "أكرا" عاصمة غانا فى الفترة من ١٥-٢٢ أبريل ١٩٥٨ على ضرورة الامتناع عن أعمال العدوان أو التهديد بالعدوان أو استعمال القوة ضد السيادة الإقليمية الكاملة أو الاستقلال السياسى لأى دولة. كما أن القرار الصادر عن مؤتمر مونروفيا عاصمة ليبيريا المنعقد فى الفترة من ٨-١٢ مايو ١٩٦١ جاء فى فقرته الرابعة "استنكار لا حد له للأعمال الخارجية الهدامة الآتية من الدول المجاورة"، انظر

كولين ليجوم، ترجمة أحمد محمد سليمان، *الجامعة الإفريقية: دليل سياسى موجز* (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة سلسلة دراسات إفريقية رقم ٩، يونيو ١٩٦٦) ص ص ٢١٩: ٢٢٠ ص ٢٠٦.

هذه الاتفاقية على أن أى نزاع ينشب بين الدول المعنية بصدد تفسير أو تطبيق الاتفاق يتم حله من خلال لجان حكومية مشتركة محددة فى الاتفاق وفى حالة فشل هذا الإجراء يتم اللجوء إلى التحكيم، بخاصة عن طريق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، أو التسوية القضائية عن طريق محكمة العدل الدولية(١). ويبرز الاتفاق المبرم بين دولتى ليبيا وتشاد فى ٣١ أغسطس ١٩٨٩ -والمعروف باتفاق الإطار Accord Cadre، والموقع بالجزائر- يبرز بوضوح تلك المبررات ويجملها معا، حيث ورد فى ديباجة الاتفاق ما يلي:

"أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية تشاد، انطلاقا من قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية رقم ٦ لسنة ١٩٨٨، بشأن النزاع الإقليمى بين تشاد وليبيا. ومن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وتحديداً:

- التسوية السلمية للمنازعات الدولية.
- المساواه فى السيادة لكل الدول.
- عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة فى العلاقات بين الدول.
- احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دولة.
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية.

قررتا حل نزاعهما الإقليمى سلميا"(٢)

وقد نصت المادة الأولى من ذلك الاتفاق المذكور على التزام الجانبين بتسوية النزاع الإقليمى بكافة الوسائل السياسية (الدبلوماسية) فى غضون عام واحد تقريبا ما لم يتفق رئيسا الدولتين على غير ذلك.

---

(١) Evan Luard, *op.cit.*,pp22:28.

- Tiyanjana Maluwa, "the peaceful settlement of Disputes among African states, 1963-1983: Some conceptial issues and practical trends" in international and compartive law quarterly (VOL. 38 April 1989) ,p300.

ومن ذلك أيضاً نص المادة الثامنة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين فرنسا والملكة المتحدة سنة ١٩٥٥ التى أكدت على عرض أى نزاع ينشأ بشأن تفسير ، أو تطبيق الأتفاقية على محكمة العدل الدولية بمقتضى طلب أى من الطرفين وذلك مالم يتفق الطرفان على تسوية النزاع بطريقة أخرى من طرق التسوية . وهو النص الذى أستندت اليه تشاد كأساس قانونى لعرض النزاع على القضاء الدولى أضافة إلي إتفاق الأطار الموقع بين البلدين (تشاد -ليبيا) عام ١٩٨٩. أنظر :

Intrnational court of justice , *report of judgement , advisory opinion and orders case concerning the territorial disput(libyan Arab jamahiriya /Chad).jugment of 3 february* 1994 p .13

(٢) *Ibid.*, p 9

ونصت المادة الثانية من ذات الاتفاق على تعهد الطرفين أنه فى حالة عدم التوصل إلى تسوية سياسية (دبلوماسية) للنزاع الإقليمي يتم عرض النزاع على محكمة العدل الدولية واتخاذ التدابير اللازمة للتسوية القضائية(١)

وهكذا تضافر مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات بين الدول ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات ليشكلا معا أحد المبررات الرئيسية للجوء الدول الإفريقية إلى الأدوات السلمية فى إدارة منازعاتها الحدودية وتسويتها.

ب- المبررات الأيديولوجية.

يقصد بتلك المبررات مجموعة الأفكار والمبادئ التى جمعت بين الجماعات الإفريقية فى نضالها من أجل التحرر والاستقلال ومن أهمها فكرة الوحدة الإفريقية التى شهدت تطورا كبيرا على امتداد القرن العشرين(٢) وهو التطور الذى أسفر عن مضامين فكرية ومشروعات وأمال وحدوية من أهمها التأكيد على:

١- إفريقيا للإفريقيين: وهو ما يعنى الاستقلال التام لجميع إفريقيا ونبذ كافة صور الاستعمار والسيطرة البيضاء.

---

(١) *Idem* .

(٢) نشأت حركة الوحدة الإفريقية Pan - Africanism خارج قارة إفريقيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على يد المحامى "وليم سلفستر" غير أن المحركين الأساسيين لهذه الحركة هما "ماركوس جارفى" Marcus Garvey ، والدكتور " وليام دو بوا " William Du Bois ، وكلاهما أمريكى أسود وتجدر الأشارة إلى جهود أحد الوطنيين المصريين ذوى الأصل السودانى وهو محمد على دوس الذى دعى عبر آرائه وأفكاره – التى نشرها فى المجلات والصحف التى أصدرها أو ساهم فى تحريرها – إلى إستقلال إفريقيا ووحدتها فضلا عن مساندته جهود "ماركوس جارفى "الذى عاصره ، وهو الأمر الذى قلمايشار إليه عند التأريخ لحركة الوحدة الإفريقية. وقد تحولت فكرة الوحدة الإفريقية إلى قوة سياسية حقيقية عبر مجموعة المؤتمرات التى عقدت تحت هذا العنوان فى الفترة من ١٩١٩–١٩٤٥. وقد تأثرت فكرة الوحدة الإفريقية بعده اتجاهات فكرية وفلسفية أولها الاتجاه العنصرى الذى جسده " ماركوس جارفى " الذى أعلن صراحة ضرورة قيام عنصرية سوداء فى مواجهة العنصرية البيضاء ، والثانى الاتجاه القومى الذى نادى به "وليام دو بوا" بهدف تحرير إفريقيا من الأستعمار ، وتحسين أوضاع الملونين بصفة عامة ، والاتجاه الثالث هو اتجاه الزنوجة والتى انطلقت فكرتها هى الأخرى من خارج القارة فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، ولكن على أيدى مثقفين أفارقة منهم "إيميه سيزار "وليوبولد سنجور ودعى هذا الاتجاه إلى ترسيخ ثقة الزنجى فى ذاته وترسيخ نظرته الخاصة ووعيه الذى يميزه عن غيره .اما الأتجاه أوالرافد الرابع من روافد التأثيرفى حركة الوحدة الإفريقية فهو الأتجاه الماركسى حيث نشطت الأفكار الشيوعية بين العمال والطلاب والزنوج الأفارقة بعامة فى أمريكا ، واوربا ، فأيقظت فيهم الوعى الطبقى كما ساهمت أفكار هذا الأتجاه فى تعبئة الوعى الوطنى الإفريقى داخل القارة .لمزيد من التفاصيل حول جذور حركة الوحدة الإفريقية وتطورها أنظر: كولين ليجوم ، مرجع سابق ، ص ص ٩:٤٧ د.حوريه مجاهد ، "الأتجاهات الأيديولوجية الوحدة الإفريقية ،" *مجلة الدراسات الإفريقية* (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، عدد ٤ ، ١٩٧٥)، ص ص٨٧ : ١٢٤. المأمون بابا الأمين كيتا، *قضايا إفريقية* (القاهرة : مطبعة التقدم ،الجزء الأول ،١٩٩٣)، ص ص ٨٦ : ٨٨ وحول جهود " محمد على دوس" بشأن قضايا إفريقيا أنظر : د . عبد الملك عوده ، *سنوات الحسم فى إفريقيا* ١٩٦٠ – ١٩٦٩ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩) ، ص ص ٢٦٧ : ٢٧٧ .

٢- قيام ولايات متحدة إفريقية: بما يعنى اتحاد الوحدات السياسية بالقارة اتحاداً كليا فى صورة دولة مركبة على غرار النموذج الأمريكى أو اتحاداًمرحلياً عبر سلسلة من الاتحادات الإقليمية التى تربط الأقطار بعضها ببعض.

٣- نهضة ثقافية إفريقية تعمل على استقصاء الشخصية الإفريقية والتصميم على تشكيل المجتمع الإفريقى بما يعكس طابعة الخاص.

٤- بلورة قومية إفريقية تحل محل النظام القبلى القديم، ويقصد بالقومية الإفريقية فى هذا الصدد مفهوما أوسع من مجرد الدولة يسمو فوق الارتباطات القبلية والإقليمية.

٥- تضامن الشعوب السوداء فى كل مكان، والتحالف الأخوى بين الشعوب الملونة، والذى يستمد أسسه من التاريخ المشترك للنضال ضد السيطرة والاستعمار(١)

وقد حرصت كافة الدول الإفريقية على التأكيد على أهمية فكرة الوحدة الإفريقية وضرورتها -على الرغم من تشكك البعض فى مدى جدواها وواقعيتها- حيث ذهب رئيس وفد نيجيريا فى مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة -الذى عقد فى أديس أبابا عام ١٩٦٠- إلى أنه وإن كانت الوحدة الإفريقية هى الحل الوحيد لمشاكل الدول الإفريقية وإنه وإن كان ثمة اتفاق على ضرورة النهوض بالوحدة الإفريقية. إلا أن الواقعية تقتضى القول بأن فكرة تكوين اتحاد من الدول الإفريقية فكرة سابقة لأوانها .(٢)

وعلى الرغم من التراجعات الواقعية لآمال وطموحات تحقيق الوحدة السياسية بين الدول الإفريقية- حيث لم يرد ذكرها فى أى من قرارات المؤتمرات الرسمية العديدة للدول الإفريقية المستقلة- فإنها قد وجدت صدى لها فى قرارات ومبادئ وأهداف

---

(١) كولين ليجوم، م.س.ذ، ص ص٤٧:٤٨.

(٢) تنازعت الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال بشأن فكرة الوحدة الإفريقية وجهتا نظر مختلفتين بصدد الطريقة الصحيحة المؤدية إلى الوحدة حيث ذهب فريق من الحكومات إلى ضرورة البناء من أسفل إلى أعلى بمعنى ترسيخ الروابط الثقافية والأجتماعية والأقتصادية عبر التطور التدريجى قبل الحديث عن إتحاد سياسى وقد عبرت "نيجيريا" عن هذا الأتجاه مشيرة إلى ضرورة أعداد الأذهان لذلك والبدء من المعلوم إلى المجهول ، وفى المقابل لعبت "غانا" بزعامة "نكروما" دور الثورى الذى لا يرهب أن يحدث تغييرا بادئا بالقمة فنادت وأكدت "غانا" عبر خطابها الرسمى على أن الدول الإفريقية بمقدورها تكوين إتحاد حقيقى باسم "اتحاد الدول الإفريقية"، وهو الأتحاد الذى جعلته "غانا" أحد المبادىء الأساسية لدستورها حيث نصت فيه على أستعدادها التنازل عن سيادتها إذا كـــان ذلك ضروريا لإقامة دولة متحدة افريقية. انظر

Timothy M. Shaw,regional co-operation ...., *op.cit.*,pp10:11 :

جاك ووديس، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، *افريقيا على طريق المستقبل* (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة من الشرق والغرب، عدد١٨٨، أكتوبر ١٩٦٦)، ص : ١٥٨ ص ص ١٧٠:١٧١ وانظر كذلك كولين ليجوم، م.س.ذ ، ص ص ٥٨:٥٩ ، ص ص ٧١:٧٦.

المؤتمرات والهيئات غير الحكومية(١) والتى منها مؤتمر الشعوب الإفريقية الذى أكد فى أول مؤتمره عام ١٩٥٨ على ضرورة إقامة كومنولث من الدول الإفريقية المستقلة. وقد ميز المؤتمر بين الاتحادات التى تنشأ بإرادة الشعوب الحرة وتلك التى تأتى نتاج أهداف ومخططات استعمارية وضد رغبات الشعوب كما ظلت فكرة وحدة الآمال والأهداف دائما أحد الركائز الأساسية فى الخطاب الرسمى وغير الرسمى للحكومات والدول الإفريقية(٢) الأمر الذى جعل من الصعوبة بمكان على أى من قادة الدول والحكومات الإفريقية أن يعبر صراحة عن عدائه أو رفضه لفكرة الوحدة وإن تفاوتت درجة حماس وتأييد كل منهم لتلك الفكرة.(٣)

حاصل القول أن الوحدة الإفريقية باتجاهاتها وتيارتها المختلفة قد مثلت تراثا للتفاعل المشترك بين دول وشعوب القارة، الأمر الذى مثل بدوره دافعا ومبررا لجوء الدول الإفريقية إلى السبل السلمية لتسوية ما يثور من منازعات مختلفة.

وإضافة إلى فكرة الوحدة الإفريقية بعناصرها السالف بيانها يشير نفرمن الباحثين إلى أن التقارب بين نظم الحكم يعتبر عاملاً مؤثرا فى تفضيل أطراف النزاع اللجوء إلى أدوات التسوية التسوية. ويستشهدون فى ذلك بنتائج الدراسات التى إجريت على الحروب والمنازعات الدولية بصفة عامة خلال العقود الماضية والتى -أى الدراسات- اهتمت بدراسة العلاقة بين تشابه نظم الحكم وسبل إدارة المنازعات الدولية. حيث تشير بعض هذه الدراسات إلى أن نظم الحكم الديمقراطية قلما تلجأ إلى الأدوات القسرية فى إدارة المنازعات التى تنشأ بين بعضها البعض(٤).

وبصرف النظر عن التحفظات على نتائج الدراسات المذكورة فإنها تظل رهينة المجتمعات التى إجريت فيها، ويصعب سحب تلك النتائج على غيرها من المجتمعات إلا بافتراض توافر شروط تحققها وأهمها بالأساس تطبيق المفهوم الغربى للديمقراطية الغربية بمضمونه والياته إضافة إلى شروطه الموضوعية (اقتصادية واجتماعية) ممثلة

---

(١) *المرجع السابق*، ص ٥٣.

ولمزيد حول مواقف الدول الافريقية من فكرة الوحدة عند الاعداد لقيام منظمة قارية. انظر:

بطرس غالى، منظمة *الوحدة الافريقية* (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٤)ص ص ٧٢:٧٨.

(٢) المثمون بابا الأمين كتيا، م.س.ذ، ص٩٦.

(٣) جاك ووديس، م.س.ذ، ص ١٥٥.

(٤) Alex Mintz and Nehemia Geva, "why Don't Democracies Fight each other?,"in *Journal of conflict Resolution* (vol 37, No. 3, september 1993), pp 484: 490 pp 500: 501.

Gregory A. Raymond, "Democracies, Disputes, and third- international," in *Journal of conflict Resolution* (vol, 38 No.1 March 1994), pp 26: 30.

فى تحقق مستوى النمو الملائم وتحسن المعيشة على مختلف المستويات. وهى شروط مفتقدة فى مجملها على الساحة الإفريقية.

وبرغم ما سبق، فإن جوهر الفكرة السابقة (تشابه نظم الحكم) يمكن تطبيقه على الواقع الإفريقى بشروط أخرى، حيث يستبدل بالديمقراطية العلاقات الخارجية والعلاقات الشخصية بين النخب الحاكمة. حيث تعتبرهذه العوامل الأخيرة -وليست ديمقراطية النظم -العوامل الفعالة على الساحة الإفريقية. حيث تشير الدراسات إلى أن التقارب الشخصى بين قادة الدول الإفريقية ووحدة توجهاتهم الخارجية النابعة فى كثير من الأحيان من وحدة الخبرة الاستعمارية تؤدى إلى ضبط النزاعات بين هذه الأطراف وحرصها على اللجوء إلى الأدوات السلمية لإدارة تلك النزاعات بصفة عامة وتسويتها(١) ولعل من أبرز الأمثلة فى هذا المقام دول المجموعة الفرنسية فى غرب إفريقيا. كذلك علاقات مصر والسودان فى عهد الرئيسين السادات والنميرى . وكذلك علاقات "النيجر"و"داهومي"فى عهد الرئيسين هامانى ديورى رئيس الأولى والرئيس "هيوبرت ماجا". ومن الأمثلة أيضاً الدالة على ذلك المحدد والمبرر العلاقات بين غانا وساحل العاج فى عهد الرئيس الغانى نكروما وهوفويه بوانييه رئيس ساحل العاج.

وختاماً وبعد التعرف على كل من المبررات القانونية والأيديولوجية للجوْ إلى الأدوات السلمية فى تسوية المنازعات. فإنه مما تجدر الإشاة إليه أن هذه المبررات فى كثير من الأحيان تكون مجرد ستار لمعطيات الواقع الاقتصادى الاجتماعى والسياسى للدول الإفريقية بأبعادها المختلفة (داخلية، إقليمية، دولية). حيث أنه قلما يشار إلى تكلفة الخيارات القسرية البديلة والباهظة كمبرر لاختيار الأدوات والسبل السلمية لإدارة المنازعات وتسويتها فى ظل معطيات الواقع المشار إليه وشواهده.(٢)

المطلب الثاني : أدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً

يذهب أكثر الباحثين والدراسين لأدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلميا إلى تقسيم هذه الأدوات إلى نوعين رئيسيين هما: الأدوات الدبلوماسية والأدوات القانونية ويقصد

---

(١) Arie M. Kacawicz, " the problem of peaceful territorial change , " in *international studies* Quarterly (vol 38, No 1, 1994), pp: 228: 229, 235:236.

(٢) Jeffrey Herbs, " war and the State in Africa " In *international Security* (vol. 14 No 4, Spring 1990), p134

وانظر :

I. William Zartman, "African as a Subordinte stats System in international Relation," in *international Organization* (Vol. xx1 No.1 Winter 1967),p560.

بالأدوات الدبلوماسية المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع أو عبر مساعدة طرف ثالث ، وهى المساعدة التى تأخذ صورا مختلفة أبرزها وأكثرها نيوعا الوساطة بأشكالها (فردية، ثنائية، جماعية) ، أما الأدوات القانونية فيقصد بها أداتين أساسيتين هما: التحكيم Arbitration والقضاء Jurisdication وتشير الشواهد إلى أن الدول الإفريقية قد استخدمت كلا النوعين من الأدوات فى إدارتها لمنازعاتها المختلفة،ومن بينها منازعات الحدود. وفيما يلى عرض لطبيعة ودور هذه الأدوات فى إدارة المنازعات وتسويتها توصلا إلى الحكم على درجة فعاليتها فى هذا الشأن.

أولاً: الأدوات الدبلوماسية لإدارة المنازعات وتسويتها

سلف القول أن أبرز أشكال الأدوات الدبلوماسية لإدارة المنازعات وتسويتها سلميا هما المفاوضات ومساعدة طرف ثالث لذا سيتم تناول كل من هاتين الأداتين بالرصد والتحليل:

أ- المفاوضات:

تعتبر المفاوضات المباشرة -من الناحية النظرية- من أفضل الوسائل السلمية لإدارة المنازعات الدولية وتسويتها انطلاقا من حقيقة أساسية مؤداها أن أطراف النزاع هم الأقدر على فهم ظروف النزاع وملابساته(١)، وقد استخدمت الدول الإفريقية المفاوضات فى إدارة منازعات الحدود سواء لتسوية ما هو مثار منها أو السعى لتلافى نشوبها. ولذا يجدر التمييز بين المفاوضات بشأن المنازعات المتعلقة بإدارة الحدود (أى بشأن انتقالات الأفراد والاشياء على الحدود وغيرها من الوظائف الفنية) وبين المفاوضات بشأن موضع الحدود وتبعيتها لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع حيث تشير الخبرة الإفريقية إلى أن المفاوضات بشأن انتقالات الأفراد والأشياء عبر الحدود وهى الانتقالات التى كثيراً ما تسببت فى حوادث ومناوشات حدودية كانت فى أغلب الأحوال كثيرة وناجحة فى التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن إدارة الحدود المشتركة من ذلك مفاوضات جنوب إفريقيا وبتسوانا عام ١٩٦٨ بشأن نهائية خط الحدود بين الجانبين وتنظيم الانتقال عبره وكذلك المفاوضات بين الكاميرون والكنغو ١٩٧٠ بشأن الصعوبات الفنية الناجمة عن طبيعة الحدود النهرية بين الجانبين وما تؤدى إليه من مشكلات فى أوقات الفيضان واتفاق الجانبين على تشكيل لجنة مشتركة للنظر فى تلك المشكلات. وهو ما تكرر بين دولتى الكاميرون والجابون عام ١٩٧٦ بعد المناوشات الحدودية التى جرت بين الجانبين بسبب عدم وضوح خط الحدود حيث أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن عقد اتفاقية بينهما لتنظيم إدارة الحدود المشتركة، وبالمثل

---

(١) Evan Luard,*op.cit.*,pp22:23

أدت الاضطرابات الحدودية الناجمة عن عدم وضوح الخط الحدودى بين كل من: "إفريقيا الوسطي- السودان"، "تشاد- السودان"سنة ١٩٦٢ و"أثيوبيا- السودان من أواخر الستينيات حتى ١٩٧٢"، "أثيوبيا-كينيا ١٩٧٠"، "الكنغو- الجابون، الستينيات"، الجزائر- تونس أعوام ٦٨-٧٠-٨٣" بنين- توجو ١٩٧٥"، "غانا- فولتا العليا (بوركينا فاسو تاليا)عامى ١٩٦٧، ١٩٧٨"، "مالي- موريتانيا ١٩٦٠"، "النيجر- فولتا العليا عامى ١٩٦٤، ١٩٦٨" إلى قيام اتصالات مباشرة بين الأطراف المعنية بهدف احتواء تلك الأزمات وفى معظم تلك الحالات تم تشكيل لجان مشتركة للنظر فى أسباب الاضطرابات الحدودية، وطرح المقترحات بشأن التغلب عليها. وفى غالب الأحوال أسفرت تلك المفاوضات عن توقيع اتفاقات مشتركة لتنظيم انتقال الأفراد والاشياء عبر الحدود المشتركة وتقديم تسهيلات متبادلة لأغراض الرعي. كما هو الحال فى الاتفاق الأثيوبي- الكينى عام ١٩٧٠ والأثيوبي- الصومالى فى الستينيات، والأثيوبي- السودانى عام ١٩٧٢، وكذلك الاتفاق الصومالي- الكينى عام ١٩٦٢، والتشادي- السودانى عام ١٩٦٢ أيضا(١)

وإذا كانت المفاوضات المباشرة كأداة لإدارة المنازعات الحدودية وتسويتها سلميا قد حققت نجاحا على صعيد المنازعات السالف بيانها والتى فى مجملها تتعلق بإدارة الحدود فإن هذه الأداة -المفاوضات- كانت أقل فعالية فيما يتعلق بالتنازع على الحدود ذاتها كما تشير إلى ذلك خبرة النزاع الحدودى بين الجزائر والمغرب(٢).

فالنزاع الحدودى الذى شاب العلاقة بين المغرب والجزائر بالتوتر كان محل مفاوضات مباشرة بين الجانبين منذ مطلع الستينيات، حيث أجرى الملك الحسن الثانى مفاوضات مباشرة مع ممثلى حكومة الجزائر المؤقته، إلا أنه مع استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ تنصلت الأخيرة من جانبها من تلك الاتفاقات بشأن تسوية النزاع بدعوى أن هذه الاتفاقيات غير ملزمة ونشبت الحرب بين الجانبين عام ١٩٦٣، وطرح النزاع على منظمة الوحدة الإفريقية -الوليدة فى ذلك الحين- وبعد عدة وساطات تم عقد لقاء بين الملك الحسن الثانى والرئيس الجزائرى أحمد بن بيلا فى أبريل ١٩٦٥ وجددت حكومة

---

(١) تم الاعتماد فى رصد هذه الأمثلة علي:

Ian Brownlie, *op.cit.* pp 97: 98, 200: 201, 294, 415, 477, 543: 544, 552, 601, 638:639, 657, 824,825,886:888, 1096:1097.

ولمزيد من التفاصيل حول المفاوضات وأنماطها ونتائجها، انظر :

Saadia Touval, the Boundary politics.,*op.cit.* pp 174:191.

I. William Zartman, international Relations ....,*op.cit.* pp 113: 116.

(٢) د. محمد الحسينى مصليحي، *منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية* (القاهرة : دارالنهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ص٥٢٤: ٥٢٥.

الجزائر تعهداتها السابقة بالدخول في مفاوضات مباشرة بشأن الحدود المشتركة(١). إلا أنه مع الإطاحة بحكومة أحمد بن بيلا عاد النزاع ليطفو على السطح من جديد خاصة وإن اتفاق أبريل ١٩٦٥ كان من بين الأسباب المعلنة للإطاحة بالحكومة السابقة في الجزائر ومرة أخرى تم الترتيب لقمة ثنائية بين كل من الملك الحسن ملك المغرب والرئيس هوارى بومدين الحاكم الجديد للجزائر، وقد تم عبر هذه القمة التي عقدت في مطلع السبعينيات التوصل إلى اتفاقية مشتركة بشأن الحدود سنة ١٩٧١ إلا أن تفجر الخلافات بين البلدين عام ١٩٧٢ بشأن الصحراء الغربية أطاح بكافة فرص إجراء مفاوضات ثنائية جادة وفاعله وأدى موت الرئيس هوارى بومدين إلى فشل محاولات إعادة المفاوضات بين الجانبين وتأجلت القمة الثنائية التي كان مقررا لهاالانعقاد في نهاية عام ١٩٧٨ إلى أجل غير مسمي. وقد توقع الملك الحسن مرونة أكثر من جانب الحاكم الجديد للجزائر (الرئيس الشاذلي بن جديد) إلا أن ذلك التوقع لم يصادف نجاحا في الواقع حيث أدت رغبة الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" في توطيد مركزه داخليا إلى اتجاهه نحو التشدد بشأن قضايا السياسة الخارجية لا سيما فيما يتعلق بذلك النزاع الحدودي. وقد تطلب الأمر خمس سنوات من جمود الموقف قبل إجراء قمة ثنائية بين ملك المغرب ورئيس الجزائر عام ١٩٨٣. ورغم الآمال والتوقعات التي أحاطت هذه القمة وعلقت عليها وعلى ما أسفرت عنه من اتفاقات إلا أنه سرعان ما تبدى فشل المفاوضات بصورة سريعة وتبادل الطرفان الاتهامات بالخيانة وفي مايو ١٩٨٧ عقدت قمة أخرى بمساندة ودعم الملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية واتبع ذلك عقد لقاء آخر في عام ١٩٨٨، وتلته أخرى في مراكش في فبراير ١٩٨٩ في إطار الاحتفال بافتتاح الاتحاد المغاربي العربي(٢).

وقد كشفت هذه الاجتماعات عن أهمية وضرورة دور الطرف الثالث في إدارة المنازعات وتسويتها سلميا حيث يقوم ذلك الطرف بدور الشاهد والكفيل لأطراف النزاع بما يتيح إمكانية حل النزاع وتسويته على نحو فعال.

---

(١) I.William Zartman, "inter- African Negotiation", in John W. Harbeson and Donald Rothchild (eds.,) *Africa in World politics post cold war challengs* (oxford: westview press, Second Edition, 1995) ,pp 235: 236.

ولمزيد من الأمثلة انظر: I. William Zartman, international Relation..,*op.cit.*, pp 113: 116.
Saadia Touval, the Boundary politics.., *op. cit,* pp 174: 191.

(٢) I. William Zartman, international Relation..,*op.cit.*, pp 114: 116.

ب- إدارة منازعات الحدود وتسويتها بمساعدة طرف ثالث:

تأخذ إدارة المنازعات وتسويتها بمساعدة طرف ثالث عدة صور هي الوساطة، والتوفيق، والتحقيق، المساعى الحميدة، إلا أن أهم وأبرز تلك الصور وأكثرها شيوعا على الساحة الإفريقية هى الوساطه(١).

ويشير مفهوم الوساطة إلى قيام جهة دولية معينة بمحاولة التقريب بين أطراف النزاع ليس عن طريق جمعهم على مائدة المفاوضات فقط كما هو الشأن فى المساعى الحميدة، وإنما بطرح مقترحات توفيقيه محايدة يكون من شأنها المساهمة فى التوصل إلى حل وسط مقبول من الأطراف المتنازعة، عبر تقليص فجوة عدم الثقة وعوامل الخطر المتوقعة من قيام اتصالات بين الأطراف المتنازعة(٢) ذلك أنه لما كان النزاع لا يعتمد فقط على القضية محل النزاع وإنما تتداخل فى صنعه كافة أبعاد ومستويات العلاقة بين الجانبين المتنازعين، فإن فجوة عدم الثقة فى وعود وعهود الطرف الآخر تتناسب طرديا مع درجة سوء العلاقة بين الجانبين المتنازعين وتزداد بالتالى الحاجة لوجود ضامن وكفيل خارجي، وبالتالى يصبح الوسيط هو معامل الثقة والضمان لكلا الطرفين(٣).

وتأخذ الوساطة فى التطبيق العملى صورتين أساسيتين هما: "الوساطة الفردية" و"الوساطة الجماعية"(٤)، وقد مورست الوساطة بنوعيها فيما يتصل بالمنازعات الإفريقية بصفة عامة ومنازعات الحدود بصفة خاصة.

---

(١) EvanLuard,*op.cit*.,pp22:28
Naomi Schwiesow ,"mediation" in EvanLuard,*op.cit*.,pp141:166

(٢) تناولت العديد من أدبيات القانون الدولى والعلوم السياسية دور الوساطة فى تسوية المنازعات بصفة عامة والتفرقة بينه وبين ما يتداخل معه من مفاهيم انظر فى ذلك:
د. أحمد الرشيدي، منازعات الحدود .... م.س.ذ، ص ٢٢٨.
د. عمر باخشب ، م.س.ذ، ص ص١١٢:١١٣.
د. محمد الحسيني، مصليحي، م.س.ذ، ص ص٢٣٢: ٢٤٠.
James A. Wall, Jr.," Mediation: An Analysis, Review, and proposed Research", in *Journal of conflict Resolution* (vol. 25 No.1, March 1987), pp 157: 180.
Naomi Schwiesow,op.cit.,pp141:166
وحول موضوع الوساطة انظر:
James A. Wall, jr. and Ann Lynn, "Mediation A current Review," in *Journal of conflict Resolution* (vol. 37 NO.1, March 1993), pp 160: 194.

(٣) I. William Zartman, inter- African Negotiation ..., *op. cit*, p 238

(٤) د. أحمد الرشيدي، منازعات الحدود....، م.س.ذ، ص ص٢٢٨:٢٢٩.

١ - الوساطة الفردية:

يقصد بالوساطة الفردية قيام دولة واحدة ممثلة فى حاكمها فى أغلب الحالات بالتوسط بين الأطراف المتنازعة وطرح مقترحات لحل وتسوية النزاع(١).

وتتفق بعض الدراسات التى أجريت بشأن سبل التسوية السلمية للمنازعات على صعيد القارة الإفريقية على أن تلك المنازعات لم تفتقر إلى الوساطة أو الوسطاء حيث تسابق قادة ورؤساء الدول الإفريقية فى القيام بالوساطة لتسوية النزاعات التى تنشب بين جيرانهم أو أصدقائهم من الدول الإفريقية الأخرى. الأمر الذى يؤدى فى بعض الأحيان إلى تضارب الجهود وتعارض وتزاحم المقترحات المطروحة لتسوية النزاع(٢).

وغالبا ما يكون الوسطاء من الدول المجاورة لأطراف النزاع أو من ذات النطاق الإقليمى الفرعي، أو النسق الثقافى والخبرة الاستعمارية، وإن لم يكونوا من الدول الملاصقة مباشرة لأطراف النزاع الحدودى لما قد يكون من نزاعات فى غالب الأحوال بين هذه البلدان الملاصقة وبعض الأطراف المتورطة فى النزاع موضع الوساطة من خلافات تحول دون وساطة البلدان الملاصقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوساطة مسألة شخصية، يتولاها رؤساء الدول الإفريقية مع نظرائهم فى الدول المعنية. ومن السمات الرئيسية للوساطة فى إفريقيا أنه لا يسمح أن تتم على مستويات أقل من الرؤساء والقادة(٣)، وهناك أمثلة عديدة على الوساطة الفردية فى القارة الإفريقية بشأن نزاعات الحدود من ذلك أن اللحظات الثلاث التى تم التوصل فيها الجزائر والمغرب بشأن النزاع الحدودى بينهما كانت نتاج وساطة أما طرف ثالث أو منظمة دولية. وذلك بصرف النظر عن تجدد النزاع من جديد فى مراحل تالية لكل اتفاق، فالحرب التى دارت بين الجانبين عام ١٩٦٣ تم وقفها عبر مساعى كل من حاكم أثيوبيا فى ذلك الوقت "الإمبراطور هيلاسلاسي" ورئيس دولة مالى فى ذلك الوقت أيضاً "موديبوكيتا"، كما أن اتفاقية الحدود التى وقعت بين البلدين (المغرب- الجزائر) عام ١٩٧٢ جاءت تتويجا لجهود ووساطة الرئيس التونسى السابق الحبيب بورقيبه ومنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٨(٤). أما الاتفاق على مسألة الصحراء الغربية بين الجانب

(١) I. William Zartman, inter- African Negotiation ..., *op. cit*, p237.

(٢) *Idem.*

(٣) *Idem.*

(٤) انظر فى هذا الشأن: د. محمد الحسينى مصيلحي، م.س.ذ، ص ص٥٣٦: ٥٤٣.
Saadia Touval, the Boundary politics ...., *op. cit.*, p 256: 262
-I. William Zartman, international Relation in West Africa"., *op. cit.*, pp 88:89.
-Tiyanjana Maluwa, *op. cit.*, p 309.

الجزائرى والمغربى فقد جاء نتاج وساطة سعودية ممثله فى الملك فهد بن عبد العزيز والقمة الثلاثية التى عقدت سنة ١٩٨٧ بين ملك المغرب ورئيس الجزائر إضافة إلى ملك السعودية(١).

ومن الأمثلة كذلك النزاع الحدودى بين دولتى مالى وبوركينا فاسو (فولتا العليا حينذاك) والذى شهد وساطة العديد من الدول الناطقة بالفرنسية لا سيما توجو برئاسة الرئيس "ايادیما"عام ١٩٧٤ إضافة إلى وساطة منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٧٥ وقد نجحت جهود الوساطة فى التوصل إلى اتفاق الطرفين المتنازعين على وقف إطلاق النار عام ١٩٧٥(٢) ونظرا لعدم التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع تجددت جهود الوساطة عام ١٩٨٥ حيث قامت كل من ليبيا والجزائر بالوساطة إلا أن جهودهما قد أخفقت فى التقريب بين الطرفين وأعقب ذلك جهود وساطة أخرى من جانب كل من السنغال وساحل العاج فى إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية، وهى الوساطة التى نجحت فى الوصول بالطرفين إلى الاتفاق على عرض نزاعهما بشأن الحدود على محكمة العدل الدولية.(٣)· وعلى صعيد ثالث مورست الوساطة فى القرن الإفريقى طوال أمد الصراع الممتد بين الدول الرئيسية بالمنطقة (الصومال- أثيوبيا- كينيا) وهو الصراع الذى تشابكت فيه النزاعات الحدودية والطموحات القومية والشخصية لدول وزعماء المنطقة مع اعتبارات محلية وإقليمية ودولية وأسفر -أى الصراع- فى النهاية عن تقويض أسس دولتين من الدول الثلاث المذكورة وهما (الصومال- أثيوبيا) فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين. فقد تدخل الرئيس السودانى الأسبق "إبراهيم عبود"فى الحرب الحدودية بين الصومال وأثيوبيا فى الفترة ١٩٦٣- ١٩٦٤ بهدف وقف إطلاق النار بين الجانبين، (٤) هو ما حاوله أيضاً الرئيس التنزانى "جوليوس نيريري"فى الحرب الوحيدة التى درات بين الصومال وكينيا عام ١٩٦٥، وهى المحاولة التى فشلت فى التوصل إلى تسوية مقبوله من طرفى النزاع(٥)

---

(١) I. William Zartman, " inter African Negotiation"., *op. cit.* p238.

(٢) Henry W. Dengenhardt., *op. cit.* pp 145: 146.

(٣) Tiyanjana Maluwa, op. cit, p 309.

وانظر :

Gino J. Naldi,"The cas concerning the Frontier Dispute (Burkina Faso/ Republic of Mali): Uti possidetis in an African prespective", in international and comparative Law (vol 36. No.4, October 1987) ,pp 893: 894.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك الاتفاق انظر: السياسة الدولية، الخلاف الصومالى الأثيوبى الكينى ملف وثائقي، السياسة الدولية (عدد ١٩، يناير ١٩٧٠) ص ٢٤٠.

Ewan W.Anderson, An Atlas of world political Flashpoints, (London: Printer Refrence, 1993), p 155.

(٥) Boutros Ghali, op. cit., p71

وراجع فى ذلك: السيد محمد السيد عمر، م.س.ذ، ص٢٣٣.

وقد تلى ذلك قيام الرئيس الزامبى الأسبق "كينث كاوندا" بالتوسط من جديد فى النزاع الصومالى الأثيوبى فى الفترة من ١٩٦٧- ١٩٦٨ وهى الوساطة التى أسفرت عن إجراء محادثات مباشرة بين أطراف النزاع للخروج من حالة الجمود التى شابت النزاع. إلا أنه بالرغم من ذلك، ومع تمسك كل طرف بموقفه وصلت المحادثات إلى طريق مسدود وتلى ذلك غزو الصومال واحتلالها لإقليم "أوجادين" المأهول بالصوماليين والتابع لأثيوبيا.(١) لتدخل عملية إدارة النزاع فى نمط آخر من أنماط إدارة المنازعات وتسويتها وهو النمط القسري... على أنه مما تجدر الإشارة إليه أن جهود الوساطة قد تجددت بعد الجمود الذى أحدثته الحروب الحدودية بين أثيوبيا والصومال فقامت دولة جيبوتى بمبادرة للوساطة بين الجانبين الأثيوبى والصومالى واستطاعت التقريب بين وجهات نظرهما إلا أن أمد ذلك النجاح لم يكن طويلا حيث سرعان ما تداعت النظم الحاكمة فى كل من أثيوبيا والصومال، وما أعقب ذلك من تفتت أحداهما (الصومال) وانشغال الأخرى بإصلاح أوضاعها الداخلية على نحو أخمد النزاع الحدودى بين الجانبين إلى حين(٢).

ومن ناحية رابعة شهد النزاع التنزانى الأوغندى عام ١٩٧٩ وساطة ليبية بهدف احتواء الحرب الحدودية التى نشبت بين الجانبين. وهى الوساطة التى كانت موضع حذر وترقب من جانب تنزانيا فى ظل العلاقة الخاصة التى كانت تربط ليبيا بالنظام الحاكم فى أوغندا بزعامة عيدى أمين(٣).

والمثال الخامس للوساطة الفردية فى المنازعات الحدودية هو وساطة كل من "توجو" و"مصر" فى النزاع الحدودى بين الكاميرون ونيجيريا بشأن الحدود المشتركة بينهما والناجم عن خلاف أضيق نطاقا يتعلق بتبعية أحدى الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية المشتركة للدولتين وهى جزيرة "باكاسي" فقد سارعت دولة "توجو" ممثلة فى رئيسها "اياديما" بعرض وساطتها وقام الأخير بزيارة سريعة لكل من الكاميرون ونيجيريا فى أبريل ١٩٩٤ عقب تفجر النزاع فى محاولة لتقريب وجهات النظر، وأسفرت المساعى التوجولية فى النهاية عن عقد لقاء قمة بين الرئيس الكاميرونى "بيل

---

(١) حول تلك الجهود وغيرها انظر: المرجع السابق، ص ٢٣٦. وانظر أيضاً د. جلال يحي، د. محمد نصر مهنا، م.س.ذ، ص ص٦٥٩: ٦٦٠.

د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا م.س. ذ، ص ص٤٢: ٤٦.

د. محمد الحسيني مصليحي، م.س.ذ، ص ص٥٤٢: ٥٦٠.

I. William Zartman, inter- African Negotiation.., *op. cit*, p239.

Saadia Touval, the Boundary politics, *op. cit*, pp 240: 245.

Boutros Boutros Ghali, *op. cit*, pp 53:61.

(٢) I.William Zartman, inter- African Negotiation.., *op. cit.* p239

(٣) Tiyanjana Maluwa,*op. cit.* p 309.

بيا" والرئيس النيجيرى "سانى أبا تشي" وذلك على هامش مؤتمر القمة الإفريقى فى تونس ١٣ يونيو ١٩٩٤، ومن ناحيتها تابعت مصر تطورات الموقف بين نيجيريا والكاميرون حول نزاع الحدود حيث تزامن النزاع مع بدء رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الإفريقية، وقد سعت مصر إلى الوساطة بين الجانبين من خلال اللقاءات الثنائية على هامش القمة الإفريقية الثلاثين فى تونس ١٩٩٤ كما تم الترتيب لعقد لقاء قمة ثلاثى يحضره طرفا النزاع إضافة إلى الرئيس المصرى، وهو الاجتماع الذى لم يقدر له الحدوث لعدم حضور رئيس الكاميرون(١).

٢- الوساطة الجماعية (المؤسسية):

الوساطة الجماعية هى تلك التى تقوم بها أكثر من دولة وفى غالب الأحيان يتم هذا النوع من الوساطة فى إطار منظمة دولية وتعتبر منظمة الوحدة الإفريقية هى الهيئة المؤسسية الجماعية الرئيسية المختصة بإدارة المنازعات الإفريقية وتسويتها بموجب المواثيق الرسمية، وذلك على الرغم من أنه كثيراً ما تعاونها فى ذلك جهود المنظمات الفرعية الأضيق نطاقا كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصاراً بـ"الأيكواس" ECOWAS -على سبيل المثال- فالمنظمة الأخيرة وأمثالها من المنظمات الفرعية الأخرى وإن لم تهدف بالأساس إلى تسوية المنازعات إلا أنها تتيح آلية يمكن من خلالها أو فى إطارها التقاء الأطراف المتنازعة على هامش أعمال المنظمة والتفاهم بشأن تسوية الصراع(٢).

وتتم الوساطة الجماعية فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية بأحد شكلين: الأول هو وساطة اللجان المختصة بالتعامل مع النزاعات والمنصوص عليها فى ميثاق المنظمة، والشكل الثانى هو الوساطة عن طريق لجان خاصة يتم إنشاؤها خصيصا عند نشوب النزاع.

والمثال الواضح على النوع الأول هو لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم والتى نص ميثاق المنظمة بمقتضى المادة ١٩ على إنشائها.. وبالرغم من الفلسفة المثالية التى كانت

---

(١) يجدر التنويه إلى أنه لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتفجر بها النزاع الحدودى بين الكاميرون ونيجيريا حيث شهدت الحدود المشتركة مظاهر توتر طوال العقود التالية على الاستقلال وحتى الوقت الراهن (١٩٩٦)، وفى كل مرحلة من هذه المراحل بذلت محاولات الوساطة بين الجانبين من جانب بعض قادة الدول الإفريقية إضافة إلى مساعى منظمة الوحدة الإفريقية ومناشداتها لأطراف النزاع اللجوء إلى الأدوات السلمية لتسوية النزاع، انظر فى تاريخ النزاع وجهود الوساطة فيه :
Ajamu Olawola Owolabi,*op. cit.* 42:44H.W.D and Alan J. Day,*op.* Ajamu Olay *cit*, pp 97: 99.

(٢) د. أحمد الرشيدي، منازعات الحدود... م.س.ذ، ص ٢٢٩.

خلف إنشاء هذه اللجنة كواحدة من أربع لجان رئيسية داخل منظمة الوحدة الإفريقية. إلا أنها - أى اللجنة- لم تحقق أى نجاح فى استمالة الدول الإفريقية وحثها على عرض منازعاتها على اللجنة. فلم يعرض أى نزاع من أى نوع على تلك اللجنة منذ قيامها الفعلى عام ١٩٧٠ -أى بعد ست سنوات من قرار إنشائها- وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.(١). ويرجع البعض ذلك بصفة أساسية إلى تعارض وظيفة اللجنة المذكورة مع السمة التى تبلورت سريعا على الساحة الإفريقية والمتمثلة فى اختصاص رؤساء الدول الإفريقية وقادتها بمسائل الوساطة وتسوية النزاعات، وهى السمة التي عبرت عن نفسها فى صورة اللجان الخاصة التى تنشئها منظمة الوحدة الإفريقية للوساطة فى النزاعات عند نشوبها وذلك من خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية وهى اللجان التى روعيت فيها الاعتبارات والعوامل اللغوية والإقليمية الفرعية، والثقافة والخبرة والتجربة التاريخية، إضافة إلى مراعاة مصالح المجموعات والتكتلات الأمر الذى جعل تلك اللجان أكثر قبولا وفعالية على صعيد المنازعات الإفريقية بعامة.(٢)

---

(١) I. William Zartman, inter- African Negotiation.., *op. cit,* p240

(٢) نصت المادة الثانية عشر من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم كما قررت المادة نفسها أن تشكيل اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها يتم بمقتضى بروتوكول يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الميثاق. وقد تم إعداد هذا البروتوكول فى عام ١٩٦٤ وتمت الموافقة عليه فى إطار مجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية والمنعقد فى القاهرة فى نفس العام. وتضمن البرتوكول النصوص الخاصة بتشكيل اللجنة حيث نص على أن تتكون من ٢١ عضوا ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات وإنه لا يجوز أن يكون باللجنة أكثر من عضو من رعايا دولة واحدة. إضافة إلى أنه يجب أن يكون أعضاء اللجنة من ذوى الكفايات المعترف بها. وقد حدد البروتوكول مدة العضوية بخمس سنوات مع جواز انتخاب من تنتهى مدة عضويتهم مرة أخري وقد روعى فى تشكيل اللجنة تمثيل الثقافات والأقاليم المختلفة بالقارة. ورغم إقرار تلك النصوص فى مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ وإعادة تأكيدها فى الدورة التالية فى غانا ١٩٦٥ تطلب الأمر مرور عامين كى تتمكن اللجنة من عقد أول اجتماع تأسيسى لها فى أديس أبابا فى الفترة من ١١- ١٥ ديسمبر ١٩٦٧. حيث أقرت اللجنة لائحتها التنفيذية وميزانيتها. ومنذ البداية وضح أن اللجنة ينتظرها الفشل فى ظل التباين الشديد فى المصالح واستهانة الغالبية العظمي من أعضاء منظمة الوحدة أنفسهم باللجنة. ذلك أنه من بين ٢١ عضوا منتخبا للعمل فى اللجنة لم يتمكن سوى ١٢ فقط من حضور أول اجتماع للجنة، وكان من بين أسباب الغياب المنع القسرى لبعض أعضاء اللجنة من جانب حكومات دولهم.

وقد طرحت عدة مقترحات لتفعيل دور اللجنة، من بينها إعادة هيكلتها فى صورة لجنة أو مؤسسة خاصة بأعضاء جدد وبحيث تدير أعمالها على إقليم الدول المتورطة فى نزاع كلما طلب إليها ذلك، وقد تم تبنى هذا الاقتراح وأعيد تشكيل اللجنة فى صورة لجنة خاصة من أعضاء مؤقتين بدلا من الموظفين الدائمين، مع وجود سكرتارية دائمة تعتمد فى عملها على مقر المنظمة بأديس أبابا ورغم كافة جهود تطوير وتفعيل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم فإنها لم تفلح فى إغراء الدول الإفريقية بعرض نزاعاتها على اللجنة طول العقود الماضية وحتى عام ١٩٩٦م

انظر فى نشأة اللجنة وهياكلها الأولي: د. محمد الحسينى مصليحي، م.س.ذ، ص ص٢٠٩: ٢٤٠، وحول مشروعات تطوير اللجنة انظر:

- محمود أبو العينين، *الأمن الجماعى الإفريقى المستويان القارى والإقليمى الفرعى* (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، سلسلة بحوث فى الدراسات الإفريقية، عدد ٣٦، ١٩٩٤)، ص ص: ٢٤-٢٥.

- Tiyajana Maluwa, *op. cit,*pp 304 : 307.

- I. William Zartman, inter- African Negotiation ...., *op. cit,* p240.

وقد مارست اللجان الخاصة للوساطة مساعيها فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية، حيث تدخلت عدة لجان خاصة للوساطة فى النزاع الصومالى الأثيوبى منذ تفجره فى الستينيات وطوال السبعينيات وما بعدها(١)، وكذلك قامت المنظمة بجهود الوساطة فى النزاع الجزائرى المغربى فى الستينيات، وأيضاً تدخلت المساعى الحميدة وجهود الوساطة من جانب منظمة الوحدة الإفريقية فى النزاعات المختلفة التى نشبت بين غانا من ناحية وكل من النيجر وفولتا العليا من ناحية أخرى، حيث نجحت لجنة الوساطة المشكلة فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٥م فى الحصول على وعد من دولة غانا بعدم التدخل فى شئون الدول المجاورة لها وقبول التسوية السلمية للمنازعات معها. وعلى صعيد آخر شهدت الحرب الأهلية التشادية وما صاحبها من نزاعات حدودية إقليمية بين تشاد وليبيا بعض جهود الوساطة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية منذ منتصف السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين(٢)

ومن ناحية أخرى اضطلعت منظمة الوحدة الإفريقية بدور آخر فى إطار إدارة المنازعات وتسويتها سلميا، وهو توفير الإطار أو الغطاء لقيام اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين الأطراف المتنازعة من خلال الاجتماعات الدورية لوزراء خارجية الدول الإفريقية التى تعقد مرتين سنويا وكذلك الاجتماعات السنوية لرؤساء الدول الإفريقية، والتى يتم خلالها تناول النزاعات المطروحة على جدول الأعمال وتشكيل اللجان التى تتولى الوساطة فضلا عن طرح الأسس والمبادئ التى يتم على أساسها حل النزاع. على أن ذلك لا يعنى أن تلك الاجتماعات النصف سنوية لوزراء الخارجية أو السنوية لرؤساء الدول والحكومات تعتبر بذاتها أداة لتسوية المنازعات، ذلك أنه يصعب تصور قيام لجنة مكونة من ٥٤ عضواً هم أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية فضلا عن تعارض

---

(١) انظر فى ذلك ، ملف السياسة الدولية ، م.س.ذ ، ص ٢١٩ .

(٢) I. William Zartman, inter- African Negotiation ...., *op. cit,* p 241.

وللمزيد من التفاصيل حول دور منظمة الوحدة الإفريقية بشأن الحدود:

Saadia Touval, "The Organezation of African Unity and African Borders," in *international organzation* (vol. xx1, No 1, 1967), pp 102:127.

B. David Meyers, "international conflict mangment by the organization of African Unity" *international organization* (vol 38. No 3, Summer 1974), pp 345: 373.

Victor Ndavi, "Chad: Nation building, Security and OAU peacekeeping," in Stephen Wright and Janice N.Brownfoot (eds.,) *Africa in World politics: changing perspectives* (London: Macmillan press LTD, 1987), pp 147: 149.

San G. Amoo, "Role of the OAU: past, present, and future" in David R. Smack (ed.,) , *Making War and Waging peace: Foreign intervention in Africa* (Washington, D.C: United States institute of peace press, 1993), pp 239: 247.

ممارسات الدول الأعضاء فى منظمة الوحدةالإفريقية فى إطار مجلس وزراء الدول الإفريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية مع جهود اللجان المكلفة من قبل المنظمة ذاتها بتسوية النزاع والمثال الواضح فى هذا الشأن هو مشكلة الصحراء الغربية.(١)

ففى الفترة من عام ١٩٦٤م- ١٩٦٧م تولت لجنة مشكلة فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية بحث أسباب حرب الصحراء بين أسبانيا والمغرب، وفى عام ١٩٧٨م تم تشكيل لجنة أخرى عرفت بلجنة الحكماء Wisemen للنظر فى النزاع الدائر حول الإقليم والذى كانت الجزائر والمغرب إضافة إلى جبهة البوليساريو أطرافاً فيه. وقد تعددت الجهود والمقترحات التى طرحتها اللجنة المعنية بالنزاع فى محاولتها التقريب بين مواقف الأطراف لا سيما الجزائر والمغرب، والتى أسفرت عام ١٩٨١م عن موافقة المملكة المغربية على إجراء استفتاء فى الإقليم موضع النزاع، وبناء عليه اجتمعت لجنة الحكماء فى صورة لجنة تنفيذية تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وعبر مفاوضات شاقة نجحت اللجنة فى صياغة الخطوط العريضة للاستفتاء، إضافة إلى مساندتها لكافة الجهود الأخرى الرامية إلى إنجاز ذلك الاستفتاء -لا سيما جهود الأمم المتحدة- إلا أنه بالرغم من تلك الجهود فإنه مع نهاية الاجتماع الثالث والأخير للجنة الحكماء المذكورة، والذى عقد فى نيروبى فى ١١ فبراير ١٩٨٢م تنصلت منظمة الوحدة الإفريقية من جهود لجنتها، وذلك بالاعتراف بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية وقبولها كعضوفى منظمة الوحدة الإفريقية(٢).

ثانياً: الأدوات القانونية لإدارة منازعات الحدود وتسويتها:

تتمثل الأدوات القانونية لإدارة المنازعات وتسويتها فى صورتين هما التحكيم والقضاء الدوليين(٣) وقد استخدمت الأدوات القانونية فى تسوية بعض منازعات الحدود

---

(١) Arthur Kilgre, "the War in the Western Sahara: Unity and Dissension in the Maghreb" in Stephen Wright and Janice N. Broundfoot (eds.,) ..,*op . cit*, PP 158: 179.

I. William Zartman, inter- African Negotiation ...., *op. cit*, p 242.

(٢) *Idem.*

Arthur Kilger, *op.cit*, P175.

(٣) يطلق الكثيرون على التحكيم والقضاء الدوليين اصطلاح طرق (أدوات) التسويةالقضائية للمنازعات الدولية، ونظرا لما تثيره تلك التسمية من تداخل وخلط ما بين الأدوات القضائية بشقيها (التحكيم- القضاء) وبين القضاء بمعناه الضيق فإنه ربما الأصح ما ذهب إليه نفر من الباحثين من إحلال اصطلاح الأدوات القانونية محل اصطلاح الأدوات القضائية.

انظر فى الرأى الأول:د. محمد حافظ غانم، *مبادئ القانون الدولى* (القاهرة: مطبعة نهضة مصر١٩٦٦)، ص٦٨٨.

=

د. عمر باخشب، م.س.ذ، ص ١٠٢.

التى ثارت بين الدول الإفريقية وبعضها البعض أو بين أحدى الدول الإفريقية وأخرى من خارجها. وفيما يلى يتم تناول طبيعة ودور كل من التحكيم والقضاء الدوليين فى إدارة المنازعات الحدودية وتسويتها.

أ- التحكيم الدولي:

الفكرة الأساسية فى التحكيم -مثله فى ذلك مثل القضاء- هى الفصل النهائى فى المنازعات عامة، ومنها منازعات الحدود،بقرار ملزم يصدره المحكمون الذين اختارهم أطراف النزاع للحكم فيه وفقا للقانون والإجراءات التى يحددها أطراف النزاع أيضاً.(1) ذلك أن لأطراف النزاع حرية مطلقة فى اختيار المحكمين فلها أن تختار فرداً، أو مجموعة من الأفراد، أو أن تعرض النزاع على رئيس دولة ما، وفى هذه الحالة يجوز للأخير اختيار المحكمين الفعليين. وعلى صعيد القواعد القانونية والإجراءات المطبقة يتمتع أطراف النزاع بحرية تعيين القواعد التى يطبقها المحكمون سواء باشتراط تطبيق قانون ومبادئ محددة أو الاكتفاء بالإحالة إلى المبادئ العامة للقانون الدولي(2). وقد مر التحكيم كأحد أدوات تسوية المنازعات بالعديد من التطورات من حيث الشكل والموضوعات المطروحة انتهت فى مجملها إلى الصورة المعاصرة للتحكيم والتى تتمثل أبرز سماتها وملامحها فى التحول عن ظاهرة المحكم الفرد التى سادت فى العصور القديمة وحتى مطلع القرن العشرين وقيام هيئة جماعية بهذه المهمة، وما صاحب ذلك من تأكيد الطابع القانونى للتحكيم على حساب الجانب السياسى منه(3) ويعزى ذلك العزوف عن اللجوء إلى المحكم الفرد إلى تطور التحكيم الدولى ذاته بحيث أضحى نظاما له قواعده وإجراءاته التى تحكمه لا سيما منذ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما عرف بلائحة إجراءات التحكيم النموذجية عام ١٩٥٨ بهدف التيسير على الدول فى

= د. عبد الحسين القطيفي، "دور التحكيم فى فض المنازعات الدولية" *مجلة العلوم القانونية* (بغداد- جامعة بغداد- كلية الحقوق، المجلد الأول، العدد الأول ١٩٦٩)ص٧٨.

محمد طلعت الغنيمي، التسوية القضائية للخلافات الدولية، *رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه* (القاهرة- جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٥٤).

وانظر فى الرأى الثاني:د. فيصل عبد الرحمن، م.س.ذ، ١٤، د. أحمد الرشيدي، منازعات الحدود.. م.س.ذ، ص٢٣٦.

وحول دور التحكيم فى تسوية المنازعات انظر

Hazel Fox, Arbitration, in EvanLuard,op.cit.,pp168:195

(1) Ibid.,p170

(2) د. عبد الحسين القطيفي، م.س.ذ، ص ٦١ د. محمد حافظ غانم، م.س.ذ، ص٦٩١، وانظر كذلك د. عمر باخشب، م.س.ذ ،ص١٠٤.

(3) حول تطور التحكيم الدولى انظرم.س، ص ص١٠٥: ١٠٩ وكذلك د. عبد الحسين القطيفي، م.س.ذ. ص ص٣٢: ٦٠ وحول أهم ملامح ذلك التطور د. محمد طلعت الغنيمي، م.س.ذ ،ص٢٥٠.

هذا الشأن. ومن ناحية ثانية لم تعد النزاعات الحدودية المطروحة على التحكيم مقصورة على النزاعات الحدودية البرية فقط. بل اتسعت لتشمل خلافات ونزاعات تتعلق بالحدود المائية والبحرية منها بوجه خاص.(١)

والقاعدة العامة أنه لا يوجد التزام على الدول بعرض منازعاتها على التحكيم، ومع ذلك فإنه من الممكن فى بعض الأحيان قيام مثل هذا الالتزام فيصبح اللجوء إلى التحكيم إجباريا ويتخذ ذلك الالتزام بالجوءإلى التحكيم أحد صورتين أساسيتين:

١- أن يضاف نص خاص إلى معاهدة ثنائية أو جماعية يقضى بإلزام الدول الأطراف بعرض كل نزاع ينشأ بخصوص تفسير أو تطبيق المعاهدة على التحكيم ويسمى ذلك بشرط الإحالة على التحكيم.

٢- أن تبرم دولتان، أو أكثر فيما بينهما معاهدة تحكيم تتعهدان بمقتضاها مقدما بقبول عرض كافة المنازعات التى يمكن أن تنشأ فيما بينها على التحكيم(٢).

وبالنظر إلى دور التحكيم فى إدارة منازعات الحدود الإفريقية وتسويتها نجد أنه على الرغم من المزايا النسبية التى يتمتع بها التحكيم كأداة لإدارة المنازعات وتسويتها والمتمثلة بالأساس فى إتاحة قدر أكبر من الحرية لأطراف النزاع فى ضبط مسار عملية التسوية(٣)، إلا أن واقع القارة الإفريقية يشهد بأنه لم يتم اللجوء إلى هذه الأداة لإدارة أى من المنازعات الحدودية البرية بين دول القارة التى ثارت منذ مطلع الستينيات وحتى يوليو ١٩٩٦، حيث فضلت الدول الإفريقية اللجوء إلى القضاء الدولى ممثلا فى محكمة العدل الدولية وليس التحكيم بشأن النزاعات الحدودية البرية التى رأت تسويتها بالأدوات القانونية، الأمر الذى يثير التساؤل عن أسباب ذلك المنحى الإفريقي، ويتطلب بالتالى البحث فى خصائص وسمات الأداة القضائية لإدارة منازعات الحدود وتسويتها(٤).

---

(١) م.س، ص: ٢٤٧.

(٢) د. عبد الحسين القطيفي، م.س.ذ. ص ص٦٢: ٦٣. وانظر: د. عمر باخشب، م.س.ذ، ص ص١٠٣:١٠٤.

(٣) د. أحمد الرشيدي، "منازعات الحدود..، م.س.ذ، ص ص٢٤٨: ٢٤٩. وانظر: د. عبد الحسين القطيفي، م.س.ذ، ص ص٩٧: ١٠٠.

(٤) يجدر التنويه بأن انتفاء عرض أى من المنازعات الحدودية البرية على التحكيم الدولى لا يعنى انتفاء دور التحكيم الدولى بشأن منازعات الحدود بعامة حيث يشهد الواقع الإفريقى بعكس ذلك، فقد عرض نزاعان على التحكيم الدولي، وهما النزاع الحدودى بين غينيا بيساو من ناحية، وغينيا والسنغال كل على حده من ناحية أخرى، بشأن المياه الإقليمية المشتركة بين الدولة الأولى وكل من الدولتين الأخريين كل على حده. واستغلالها فى صيد الأسماك والملاحة وغيرها من أوجه الاستغلال والانتفاع، حيث عرض كل من النزاعين على التحكيم الدولى وقضى فيهما. إلا أن طبيعة النزاع كنزاع حدودى بحرى تخرج عن إطار الدراسة وحدودها السالف بيانها ولذا لم تعرض الدراسة لهذين النزاعين. حول حكم محكمة التحكيم فى النزاع الحدودى بين غينيا بيساو- السنغال انظر باختصار Malcolm D. Evans (ed.,) "Case Concerning The Arbitral Award of 31 July 1989 (Guinee Bissua v. Senegal) : Provisional, Measurs, Merits .", International *Law Quarterly* (VOL 41, October 1992), pp 891 :897. =

ثانياً: القضاء الدولي: يقصد بالتسوية القضائية Judicial Settlement للمنازعات الدولية لجوء الأطراف المعنية إلى طرح النزاع للفصل فيه عن طريق جهاز دولي دائم ومختص بإدارة العدالة الدولية من خلال تطبيق القانون واتباع نظام معين للإجراءات. والنظام القضائي نظام مستحدث لم يسمع به بصفة عامة إلا مع مطلع القرن العشرين وتحديدا من مؤتمرى لاهاى للسلام عامى ١٨٩٩، ١٩٠٧ وما تلاهما من محاولات نشطة لانشاء أجهزة قضائية دولية(١).

وبالنظر إلى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية نجد أن المادة ٤/٣ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والخاصة بفض المنازعات بالطرق السلمية لم تشر إلى الالتجاء إلى القضاء الدولى كأسلوب من أساليب فض المنازعات، فضلا عن أن الميثاق بأكمله ليس به أية إشارة إلى محكمة العدل الدولية، أو غيرها من المحاكم، بل أنه عندما طرح فى المؤتمر التمهيدى لوزراء خارجية الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ اقتراح بإنشاء محكمة عدل دولية إفريقية رُفض ذلك الاقتراح ولم يؤخذ به، باعتبار أن إنشاء مثل هذه المحكمة أمر سابق لأوانه(٢) إلا أن الواقع الإفريقى يشير إلى لجوء الدول الإفريقية إلى عرض نزاعاتها الحدودية على القضاء الدولى ممثلا فى محكمة العدل الدولية، فمن بين ست منازعات حدودية إفريقية- إفريقية خضعت للتسوية القانونية نجد أن أربعاً منها خضعت للتسوية القضائية واقتصر التحكيم على نزاعين فقط(٣) على نحو ما يشير الجدول التالي:

أطراف النزاع	أدوات التسوية القانونية	محل النزاع
تشاد- ليبيا	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	شريط "أوزو" الحدودي
تونس- ليبيا	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	المياه الإقليمية للطرفين
بوركينافاسو-مالى	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	الحدود المشتركة بأكملها
نيجيريا- الكاميرون	القضاء الدولى (محكمة العدل الدولية)	الحدود المشتركة بأكملها
السنغال- غينيا بيساو	التحكيم الدولى	المياة الإقليمية
غينيا- غينيا بيساو	التحكيم الدولى	المياة الإقليمية

= وانظر بصدد نزاع غينيا/ غينيا بيساو

Maurice Kamato," L' Affaire de La Delimitation de La Frontiere Maritime Guinee/, Guinee Bissua", *Revue Egyptienne de Droit International* (VOL. 41, 1985), PP 73: 145.

(١) د. أحمد الرشيدي، "منازعات الحدود..."، مرس.ذ، ص ٢٤٩.

(٢) د. بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، مرس.ذ، ص ٩١.

(٣) وذلك على خلاف الاتجاه الدولى حيث تشير أحدى الدراسات إلى إنه من بين ٢٥ نزاعا حدوديا طرحت التسوية عبر الأدوات القانونية (تحكيم- قضاء) فى الفترة من مطلع القرن العشرين وحتى ١٩٦٦ لم يزد نصيب القضاء الدولى ممثلا فى المحكمة الدائمة للعدل، ومحكمة العدل الدولية عن سبع حالات فقط، انظر فى ذلك =

ويلاحظ من الجدول أنه تم استبعاد بعض المنازعات الحدودية التي عرضت على القضاء لأسباب تتعلق بأطراف النزاع أو محل النزاع أو دور الأداة القانونية، من ذلك استبعاد النزاع بين ليبيا ومالطه بشأن امتداد الرصيف القاري بين الجانبين والذي عرض على التحكيم،والنزاع بين إريتريا واليمن وذلك لطبيعة أحد أطراف النزاع التي ليست واحدة من دول القارة(١) ومن ذلك أيضاً استبعاد النزاع حول الصحراء الغربية وذلك لأن دور المحكمة الدولية قد اقتصر على إصدار فتوى بشأن النزاع سنة ١٩٧٥ دون أن تفصل في النزاع(٢) ومن ناحية ثالثة ولذات السبب تم استبعاد النزاع بشأن ناميبيا أو إقليم جنوب غرب إفريقيا الذي طرح على القضاء الدولي حيث لم يتعلق النزاع بالحدود وإنما باستعمار الإقليم بأكمله كما أن المحكمة قد رفضت الفصل في النزاع(٣).

= A.L.W Munkman, "Adjudication and Adjustment International Judicial Decision and The Settlement of Territorial and Boundary Disputes" , *The Britich Year Book of International Law 1972- 1973* (London: Oxford Univeristry Press, 1975), PP 26: 27.

(١) حول دور محكمة العدل الدولية في النزاع بين ليبيا ومالطة : انظر:
د. أحمد أبو الوفا، "محكمة العدل الدولية في عام ١٩٨٥: التعليق على قضية الامتداد القاري بين ليبيا ومالطة (الحكم في الموضوع)" *المجلة المصرية للقانون الدولي* (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، عدد ٤١، ١٩٨٥) ص ص٢٧٣: ٢٩٤.

(٢) في ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ أحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب الفتوى المقدم إليها من كل من المغرب وموريتانيا بشأن إقليم الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية وقد تضمن الطلب تساؤلين أساسين هما ١- هل كان إقليم الصحراء قبل الاحتلال الأسباني لا يتبع أحدا (أرض بلا أصحاب) ٢- إذا لم يكن كذلك فما هي طبيعة العلاقة بين الإقليم وبين كل من المملكة المغربية وموريتانيا. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها في ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ وجاء فيها أنه بالنسبة للتساؤل الأول فإن الشواهد تشير إلى أن إقليم الصحراء لم يكن أرضا بلا صاحب إبان الاحتلال الأسباني، حيث وجدت به قبائل ذات كيانات اجتماعية وسياسية وبالنسبة للتساؤل الثاني أشارت الفتوى إلى أن ثمة علاقات تبعية قد قامت في المنطقة بين سكان إقليم الصحراء وكل من المملكة المغربية وموريتانيا، إلا أن هذه العلاقات -من وجهة نظر المحكمة- لا ترقى كسند لادعاء سيادة أي من الدولتين (المملكة المغربية، موريتانيا) على الإقليم. انظر في تفصيل الرأي الاستشاري ومواقف الأطراف المعنية منه:
د. محمود أبو العينين، حق تقرير المصير...، مرجع سابق، ص ص٣٩٥: ٤٠٥.
H.W.D. and Alan J. Day, *op.cit*, PP163: 166.
.Ewan W.Anderso.,*op.cit*., P 237

(٣) عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وضع إقليم جنوب غرب إفريقيا (كان مستعمرة ألمانية) تحت الانتداب وأوكلت مهمة الإشراف على الانتداب الي حكومة اتحاد جنوب إفريقيا. ومع إلغاء نظام الانتداب بعد الحرب العالمية الثانية واستبدال نظام الوصاية به رفضت جنوب إفريقيا إخضاع إقليم جنوب غرب إفريقيا لهذا النظام وأعلنت ضم الإقليم إليها. الأمر الذي رفضته المنظمة الدولية ودول العالم، وتقدمت اثيوبيا وليبريا في نوفمبر ١٩٦٠ بطلب الى محكمة العدل الدولية لمقاضاة دولة جنوب افريقيا لإخلالها بالتزاماتها تجاه إقليم جنوب غربي افريقيا . وقد اعترضت دولة جنوب افريقيا على هذا الطلب ودفعت بعدم اختصاص المحكمة في الفصل في القضية إلا أن المحكمة قضت باختصاصها بالنظر في القضية وفي ١٨ يوليو ١٩٦٨ أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها برفض دعوى حكومتي أثيوبيا وليبريا ضد حكومة جنوب افريقيا بدعوى انتفاء المصلحة ورفعها من غير ذي صفة . الأمر الذي كان له =

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن كافة المنازعات الحدودية البرية التي خضعت للإدارة أو التسوية عبر الأدوات القانونية قد طرحت على القضاء الدولي وليس التحكيم الأمر الذي يثير التساؤل عن الأسباب التي تدفع الدول إلى تفضيل اللجوء إلى القضاء الدولي دون التحكيم رغم اشتراكهما في الصفة القانونية ولعل الإجابة على هذا السؤال تكمن في المزايا التي يختص بها القضاء الدولي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- الطبيعة المؤسسية والدائمة للقضاء الدولي الأمر الذي يخفف عن الدول أطراف النزاع عبء البحث في تشكيل هيئة التحكيم للفصل في النزاع.

٢- أن القضاء الدولي في ظل ما يتضمنه من شروط وإجراءات مسبقة -يتعين على أطراف النزاع القبول بها وفق النظام الخاص للمحكمة الدولية- يوفر الكثير من الجهد والوقت الذي يستغرقه أطراف النزاع للتوصل إلى اتفاق حول الشروط والإجراءات الواجب اتباعها فضلا عن أن الموافقة المسبقة لأطراف النزاع على قواعد وإجراءات المحكمة الدولية وعدم قدرة أطراف النزاع على تغييرها يدعم الطابع القانوني ويعظم من درجة عدم تسييس النزاع بصورة أكبر عما هي عليه في غيرها من الأدوات الأخرى بما في ذلك التحكيم.

٣- من ناحية ثالثة وأخيرة فإن اللجوء إلى القضاء الدولي غالباً ما يكون أقل تكلفة بالنسبة لأطراف النزاع باعتبار أن نفقات التقاضي أمام محكمة العدل الدولية التي هي الجهاز القضائي الدولي الرئيسي- في الوقت الحاضر- تخصم من ميزانية هذه المحكمة التي هي بدورها جزء من الميزانية العامة للأمم المتحدة، وهو أمر يلعب دورا جوهريا في الاختيار والمفاضلة بين التحكيم والقضاء كأداتين قانونيتين لتسوية نزاعات الحدود لاسيما في ظل الواقع الاقتصادي الاجتماعي لدول القارة[1].

المطلب الثالث : العوامل الحاكمة والفعالية

تشير خبرة إدارة المنازعات وتسويتها بين الدول الإفريقية بصفة عامة والمنازعات الحدودية بصفة خاصة إلى أن الدول الإفريقية قد استخدمت الأدوات السلمية بشقيها

= بالغ الأثر على نظرة الدول الأفرو آسيوية المنظمة الدولية بعامة ومحكمة العدل الدولية خاصة : انظر في ذلك د.عبد الملك عوده ، الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٧) ص ص٩٩ : ١٠٢ وحول التوجهات الدولية بشأن الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية بشأن المنازعات بصفة عامة انظر باختصار: جعفر عبد السلام "حول مؤتمر فينا سنة ١٩٦٩ : ومسائل تسوية المنازعات في قانون المعاهدات" *المجلة المصرية للقانون الدولي* (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولي ، عدد ٢٥ ، ١٩٦٩) ص ص ٢٤٩ :٢٥٤ .

(١) د. أحمد الرشيدي : منازعات الحدود.....م.س ذ ، ص ص ٢٥١ : ٢٥٢ ، وانظر كذلك.
Henary Darwin ,Judicial Settlement, in Evan Luard ,*op.cit.*, pp198:202.

الدبلوماسى والقانونى بدرجة كبيرة في إدارة تلك المنازعات وتسويتها. وقد شابت ذلك الاستخدام عدة ملامح وسمات تحكمت فى درجة فعالية الأدوات السلمية فى إدارة المنازعات الحدودية وفيما يلى عرض لأهم تلك الملامح والسمات والتى تعبر فى مجملها عن واقع أساسى هو أن الدول الإفريقية وإن نجحت عبر الأدوات الدبلوماسية فى التوصل إلى عقد اتفاقات بشأن تسوية النزاع إلا أنها كانت أقل نجاحا فى القدرة على الحفاظ على تلك الاتفاقات وتنفيذها بعبارة أخرى فإن فعالية هذه الأدوات -فى معظم الحالات- إن لم يكن فيها جميعا، إنما انحصرت فى تقديم إطار لإدارة النزاعات الحدودية عبر جولات من المفاوضات والوساطة استطاعت أن تحفظ النزاع عند مستويات منخفضة، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى تسوية نهائية لهذه النزاعات، وفى المقابل فإن الأدوات القانونية وإن اتسمت بقدرتها على حسم النزاع بصورة فاصلة إلا أنها بدورها حكمتها عوامل خاصة، لاسيما فيما يتصل باللجوء إليها وفعاليتها.

أولاً: العوامل الحاكمة :

تتنوع تلك العوامل ما بين عوامل تتعلق بطبيعة النزاع وأخرى تتعلق بطبيعة العلاقة بين أطراف النزاع وأخيرا تتعلق بطبيعة وسمات الطرف الثالث.

أ- العوامل المتعلقة بطبيعة النزاعات الحدودية :

يمكن القول أن أحد أهم العوامل الحاكمة فى اختيار أدوات تسوية النزاع هو مدى حيوية محل النزاع بالنسبة للدول المتنازعة حيث تشير أغلب الدراسات إلى أنه كلما زادت درجة حيوية وأهمية الإقليم محل النزاع بالنسبة لأطرافه كلما تراجعت قدرة الأدوات الدبلوماسية على التوصل إلى حل حاسم له [(١)] ويرتبط بذلك الطبيعة الاستعراضية لبعض النزاعات الحدودية فى إفريقيا وأبعادها الوظيفية، فكما سلف البيان فى موضع سابق، فإنه كثيرا ما يربط القادة والزعماء الأفارقة بين أشخاصهم وبين النزاعات على نحو يجعلهم أحادى النظرة، ويعوق قدرتهم على الإقتناع بالحلول الثنائية أو الجماعية المطروحة ذلك أنه سواء كان النزاع نتاج خلاف شخصى بين قادة الدول المتنازعة أو نتاج خلاف ناجم عن مشاعر جماهيرية أو مجرد نتاج استفزازات

---

(١) لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن انظر :

Jacob Bercovich and jeffrey Langley, " The Natur of the Dispute and The Effctiveness of International Mediation", *journal of conflict Resulotion* (Vol. 37 No, 4, December 1993), pp 688:689.

وانظر ايضا السيد محمد السيد عمر ، م. س. ذ. ، ص ص ٤٢٢ :٤٢٥. Arie M. Kacowicz, *op .cit* ., p 229.

Jacob Bercovich, "The Third Parties in Conflict Management: The Structure and Conditions of Effective Mediation in International Relations", *International journal* (Vol XI. No.4,Autumn 1985), PP 747 : 7

الدول المجاورة، فإنه سرعان ما تتحول هذه الأسباب إلى تراكمات عاطفية وسياسية عدائية، تعقد من مهمة المفاوضين وكذلك الوسطاء لاسيما فى ظل غياب فكرة السياسة الخارجية المؤسسية فى معظم الدول الإفريقية(١)، وفى ظل الطبيعة الوظيفية لهذه المنازعات، والمتمثلة فى استخدام هذه النزاعات لتحقيق أغراض تتعلق بمصالح وطنية وتحقيق اندماج وطني على نحو ما تشهد خبرة كل من الصومال، المغرب، ليبيا، نيجيريا والتى تضمنت كل منها بدرجة مختلفة ومتفاوتة إدعاءات ومطالب إقليمية، أو اتجاهات وحدوية فى إقليم وأراضى دول مجاورة، وهى الإدعاءات والمطالب التى قلصت من فعالية جهود الوساطة وإمكانيات التوصل إلى تسوية لأى من هذه النزاعات.

من ناحية ثالثة يشير البعض إلى أنه كلما طال أمد استخدام القوة فى إدارة النزاع كلما تقلصت فرص إدارته وتسويته عبر الأدوات السلمية عامة والدبلوماسية خاصة، حيث يجمل ذلك النفر من الباحثين ما سبق كله فى القول بأن ثمة علاقة عكسية بين درجة مركزية وكثافة النزاع وطول أمده من ناحية وبين فعالية الأدوات السلمية(٢).

ب- العوامل المتعلقة بطبيعة الأطراف المتنازعة:

ارتبطت النزاعات الحدودية الإفريقية فى بعض الأحيان بسياق هيكلى أكبر للنزاع ممثلا فى اختلاف التوجهات السياسية أو تعارض فى شبكة العلاقات الخارجية الإقليمية والدولية على نحو ما تكشف خبرة كل من القرن الإفريقي، وغرب إفريقيا -مابين غانا فى ظل حكم "نكروما"ودول جوارها- وكذلك النزاع بين مالى وفولتا العليا. وقد ذهب نفر من الباحثين إلى أن واقع سعى الدول الإفريقية للحصول على تأييد ودعم القوى داخل وخارج القارة أدى إلى أن المنازعات الثنائية لم تكن ثنائية، نظرا لأنها سرعان ما تضم أطرافا داخل القارة وخارجها -لاسيما القوى الأوربية والقوى العظمي(٣) ، ويستنتج ذلك النفر من تلك السمة إمكانية تفعيل دورالوساطة(٤) ، إلا أن ذلك الرأى وإن صح فى جانب منه إلا أنه لا يصح على إطلاقه ذلك أن انحصار الخلاف فى طرفين أثنين داخل القارة يسهل إمكانية التوصل إلى تسوية النزاع، بعكس الحال فى حالة اتساع النزاع ليشمل أطرافا إقليمية ودولية أخري، الأمر الذى يؤدى إلى خروج النزاع الثنائى الإفريقى إلى إطار أكبر وربما أعقد من الخلاف الأصلى بحيث

---

(١) I. William Zartman , inter African negotiation .", *op cit.*, p 235

(٢) Jacob Bercovich, "the natur of Dispute ..." , P 689 .

(٣) I . william Zartman, " inter - African negotiation, " P235

(٤) *Idem* .

Herb Boyed , " Chad : A Civiel War Without End ?. ' *Journal of African Studies* (vol. 19 No. 4, winter 1983 - 1984), PP 120 : 126

يصبح الأخير مجرد أداة لإدارة نزاع أكبر بين قوى إقليمية أو دولية أو هما معا، وهو الأمر الذى يجسده بجلاء كل من النزاع الصومالي- الأثيوبى الذى شهد تدخلات إقليمية من جانب كل من مصر وليبيا واليمن، وأخرى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى حينئذ وكوبا(١) وكذلك الحال فى حالة النزاع التشادي- الليبى فى ظل كل من ليبيا- فرنسا- الولايات المتحدة، والصراع ما بين المعسكرين الشرقى والغربى ووكلائهما بالمنطقة(٢) الأمر الذى عقد فى جانب منه دور الوساطة وزاد من أعباء الوسيط لحاجته ليس فقط للتوفيق بين الأطراف الأصلية للنزاع بل ومحاولة الحصول على موافقة أو على الأقل حياد القوى الأخرى الفاعلة على صعيد النزاع والتى غالبا ما يكون تدخلها من منطلق مصلحتها الخاصة بصرف النظر عن مصالح الأطراف الأصلية فى النزاع.

ويرتبط بما سبق عامل آخر تؤكد الدراسات على أهميته فى تحديد فعالية الأدوات السلمية بصفة عامة ويتمثل ذلك العامل فى التوزيع النسبى للقوة بين أطراف النزاع ورغم الإجماع على أهمية ذلك العامل إلا أن هناك خلافا جوهريا بين الباحثين فى العلاقات الدولية حول أثر وانعكاس التوزيع النسبى للقوة على أدوات إدارة المنازعات وتسويتها حيث يذهب فريق إلى أن تباين القوة عامل حاسم في التوصل إلى التسوية للمنازعات بينما يؤكد فريق آخر من الباحثين إلى التعادل النسبى للقوة هو العنصر الفعال فى إجراء التسوية السلمية وبخاصة الدبلوماسية (الوساطة تحديدا)(٣)

وبصرف النظر عن حجج كل من الطرفين فإن الخبرة الإفريقية تشير إلى أن إدارك توازن القوة -وليس التوازن الفعلى وحده- هو الشرط اللازم توافره لنجاح الوساطة أو غيرها من أدوات التسوية السلمية، حيث تشير خبرة المنازعات التى أسفرت عن استخدام أدوات قسرية إلى أن شعور أحد أطراف النزاع باختلال توازن القوة لصالحه يؤدى إلى محاولة ذلك الطرف استخدام الأدوات القسرية بغرض حسم النزاع(٤) وتشير

---

(١) حول تفاصيل ذلك انظر د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا ٢٠٠٠م . س. ن ، ص ص ٤٧ : ٥٧.

(٢) حول دور كل من ليبيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها على صعيد الازمة التشادية انظر:

- Herbert K. Tillema and John R. Van Wingen, " Law and Power Military Intervention ", *International Studies Quarterly* (vol. 26, No.2, June 1982), PP 220: 250 .

Harvey starr and Benjamin A .Most ,*op* . *cit.*, P 465 .

(٣) Robert Mandel , *op. cit* , PP 433 : 434

Arie M . kacawicz , *op* . *cit* ., P224

James A. Wall , Jr . and Ann Lynn , *op* . *cit* , P 176 .

David Garnham, "Power Parity Iethal And International Violence , 1969 - 1973" *Journal of conflict Resolution* (Vol. 20 , No. 3, September 1976) , PP 379 : 391 .

(٤) Gregory A. Raymaond , *op* . *cit* ., P 30

الخبرة التاريخية إلى أن لجوء الصومال إلى الأدوات القسرية عام ١٩٧٧م جاء فى جانب منه نتاج إدراك النظام الصومالى للصعوبات الداخلية والإقليمية للنظام الأثيوبى بعد الإنقلاب الذى أطاح بالإمبراطور هيلاسلاسي، وجاء بحكومة "الدرج"عام ١٩٧٤م. وهو ما يمكن قوله كذلك بشأن إقدام المغرب على محاولة الاستيلاء على المنطقة الحدودية المتنازع عليها مع الجزائر عام ١٩٦٣م إدراكا منها لانشغال الحكومة الجزائرية بترتيبات ما بعد الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٦٢م والضعف النسبى للجزائر مقارنة بالمغرب فى ذلك الحين، ويؤكد ما سبق أن اللحظات التى أمكن فيها التوصل إلى اتفاقات لإنهاء أو وقف القتال بين الأطراف المذكورة آنفا هى اللحظات التى أدركت فيها الأطراف المتصارعة خطأ حساباتها وشعور كل منها بعدم قدرتها على حسم النزاع عبر الأدوات القسرية وبالتالى حاجتها إلى تدخل طرف ثالث لإخراجها من مأزق عدم القدرة على الحسم، ويمثل إدارك المأزق بدوره أحد الشروط الأساسية لنجاح دور الطرف الثالث كأداة لإدارة المنازعات وتسويتها سلميا(١).

وعلى ذات الصعيد تشير بعض الدراسات -كما سلف الذكر- إلى أن التقارب الأيديولوجى وتماثل أنظمة الحكم لا سيما الليبرالية الديمقراطية ييسر عملية التسوية السلمية للمنازعات عامة والحدودية منها كذلك(٢) إلا أنه -كما سبق البيان أيضاً- تؤكد الخبرة الإفريقية أن هذا العامل لم يكن عنصرا فاعلا على صعيد الساحة الإفريقية، وإنما لعبت توازنات القوى الإقليمية والارتباطات الخارجية الدور الأكثر فعالية فى هذا المقام، ذلك أنه من اللافت للنظر عدم لجوء الدول الناطقة بالفرنسية فى إفريقيا غير العربية إلى استخدام الأدوات القسرية فى إدارتها لمنازعاتها فيما بينها، وهو أمر يرجع فى أحد جوانبه إلى الميراث التاريخى والتقارب الثقافى لدول المنطقة من جانب علاوة على عامل الضبط الخارجى من جانب فرنسا كمرجعية حاكمة لدول المنطقة من ناحية أخرى(٣).

جـ- العوامل المرتبطة بقبول الطرف الثالث: لما كانت عملية تدخل طرف ثالث فى جوهرها عمليه تطوعيه بالأساس فإن ذلك بالضرورة يتطلب توافر متطلبات أساسية فى هذا الطرف، ولعل أبرز تلك المتطلبات هى توفر عنصر الثقة فيه من جانب أطراف النزاع، فالوسيط على سبيل المثال يصعب -إن لم يستحل- قيامه بدوره إذا فقد عنصر

---

(١) I. William Zartman , inter - African negotiation , *op. cit* ., P 237

(٢) Gregory A. Raymond , *op. cit* ., PP 26 : 30

(٣) انظر: Guy Martin , " The Historical Economic and Political Basic of France's African Policy" , *The Journal of Modern African Studis* (Vol. 23 No. 2, 1985), PP 199 : 208 .

الثقة من جانب أحد أو كل أطراف النزاع[١] ولعل ذلك ما يفسر جزئياً فشل تنزانيا في وساطتها في النزاع الصومالي- الكيني عام ١٩٦٥ في ظل خلافاتها -أي تنزانيا- مع كينيا وبالتالي فقدانها عنصر الثقة من جانب الطرف الكيني[٢].

ولقبول دور الطرف الثالث ووساطته فإنه يتعين أن يتمتع بالحياد والموضوعية من وجهة نظر أطراف النزاع. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى توجس ورفض كل من المملكة المغربية والصومال -كل على حدة- وساطة منظمة الوحدة الإفريقية ومساعيها لحل النزاعات الحدودية والإقليمية لكل من الدولتين في ظل شعور هاتين الدولتين بعدم حياد المنظمة في ظل موقفها المبدئي من قضية الحدود الموروثة عند الاستقلال من ناحية[٣]، وكذلك لموقفها من جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية، وقبولها كعضو في المنظمة.[٤].

والواقع أن شرطي الثقة والموضوعية ليسا قاصرين فقط على دور الطرف الثالث أو الوسيط؛ حيث تشير الدراسات إلى أن انتفاء هذين العنصرين - من وجهة نظر الدول الإفريقية- بصدد محكمة العدل الدولية أدى إلى إحجام هذه الدول عن عرض منازعاتها عليها لفترة، وذلك بسبب الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية بشأن إقليم جنوب غرب إفريقيا عام ١٩٦٦،[٥] وهو ما يمكن قوله كذلك بشأن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي لم تستطع أن تكسب ثقة الدول الإفريقية لعرض منازعاتها على تلك اللجنة.[٦]

من ناحية أخرى يشترط لنجاح الطرف الثالث في تأديه دوره امتلاكه مصادر تأثير على أطراف النزاع سواء تمثلت تلك المصادر في ثروات مادية أو تأثير أدبي ومعنوي،

---

(١) حول الشروط النظرية لنجاح الطرف الثالث بصفة عامة في اداء دوره انظر :

Richard Wendell Fogg , " Dealing with conflict : A reportaire of creative , peaceful Appraoches, " *Journal of conflict resulotion* (vol. 29, No. 2, June 1985) , PP26 : 27 .

Jacob Bircovitch, " third parties in conflict ..", *op . cit.*, P749. Janes A. Wall, Jr. and Ann Lynn , op. cit, PP 163 . 181 .

(٢) I. William Zartman, " Inter - African negaotiation", *op . cit.*, P 239

وحول ملابسات هذه الوساطة انظر د. محمد الحسيني مصيلحي ، م.س.ذ ، ص ٥٥٥

(٣) I. William Zartman, " Inter - African Negatiation , *op. cit.*, P 241 Sam G. Amoo, P 247.

(٤) حول مسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية وقبولها كعضو في المنظمة والاثار الناجمة عنه انظر د. محمود أبو العينين ،" حق تقرير المصير ... " م.س.ذ، ص ص ٤١٢ : ٤١٨ .

(٥) جعفر عبد السلام ، م.س.ذ ، ص ٢٥٤ .

(٦) Tiynanjana Maluwa,"*op.cit.*.p314

وانظر ايضا : د. محمود ابو العينين ، الأمن الجماعي الإفريقي ، م.س.ذ ، ص ٢١

أو مصادر للمعلومات والبيانات، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلي أن أهمية توافر الثروة المادية كسمة للوسيط تتزايد فى الحالات التى يتطلب تدخل الطرف الثالث تحمله بعض الأعباء المادية لاستمالة هذا الطرف أو ذاك لقبول تسوية النزاع أو لضمان قيام أحد الأطراف بتنفيذ إلتزاماته الناجمة عن الاتفاق.(١)

وتشير الخبرة الإفريقية إلى أن صور تدخل الطرف الثالث جاءت فى معظمها من جانب قادة وزعماء الدول الإفريقية انفسهم حتى أنها أصبحت سمة مميزة للوساطة فى إفريقيا أنها تتم على مستوى رؤساء الدول والحكومات الإفريقية دون غيره من مستويات إدارة المنازعات الأمر الذى يفسر مأزق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التى أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية لإدارة المنازعات الإفريقية وتسويتها سلميا، حيث تتشكل اللجنة المذكورة من قضاة وموظفين مدنيين وليس رؤساء حاليين أو سابقين.(٢)

ويذكر أن نجاح الملك السعودى فهد بن عبد العزيز فى الوساطة بين الجزائر والمغرب عام ١٩٨٧ والتوصل إلى اتفاق بشأن قضية الصحراء الغربية، يعود فى جانب منه إلى أن السعودية كانت بمثابة الممول للمملكة المغربية والممول المحتمل للجزائر فى هذه الحقبة، ولذا فإنه وإن لم تطرح مسألة التأثير من خلال الدعم السعودى القائم أو المحتمل فإنها قد لعبت دورها فى نجاح الوساطة السعودية فى هذا النزاع.(٣)

أخيرا يمكن الإشارة إلى أن نجاح الطرف الثالث إنما يعتمد فى أحد جوانبه أيضاً على درجة درايته بأبعاد النزاع وكذلك موقف الأطراف المتنازعة من جوانبه المختلفة، علاوة على خبرتة وحنكته فى إدارة مثل تلك المنازعات وقدرته على التنسيق مع غيره من الوسطاء الآخرين.(٤) ذلك أن تنازع وجهات النظر داخل منظمة الوحدة الإفريقية ومحاولة البعض استغلال المنظمة كغطاء قانونى لتنفيذ أغراضه أدى فى كثير من الأحيان إلى فشل جهود المنظمة فى إدارة المنازعات وتسويتها فضلاً عن امتناع الأطراف عن التعاون معها.(٥)

ثانياً: التقييم والفعالية.

فى ضوء ما سلف ذكره يمكن القول أن الأدوات الدبلوماسية بشقيها (المفاوضات- مساعدة الطرف الثالث) وإن كانت قد مورست بدرجة ملحوظة على صعيد المنازعات

---

(١) Richard Wendell Fogg, *op.cit* , P. 26
Jacob Bercovitch, " the third parties.., " *op.cit*, PP 749 : 750 .
(٢) I william Zartman , "inter African Negotiation" ,*op.cit*., P 237
(٣) *Ibid* ., P 238.
(٤) Jacob Bercovitch, " the third paries..", *op. cit*, P 750 .
(٥) Sam G. Amoo, *op. cit*, P 247

الحدودية على الساحة الإفريقية إلا أن نصيبها من النجاح ظل محدودا فى ضوء افتقار دول القارة للعديد من الشروط والعوامل الحاكمة اللازمة لنجاح المفاوضات والوساطة، ولذا فإنه من بين الأدوار الثلاثة المفترضة لعملية الوساطة؛ والمتمثلة فى الاتصال والوصل بين أطراف النزاع، وصياغة وطرح بنود للتفاهم حولها، والاشتراك المباشر فى تحمل أعباء النزاعات نجد أن الدول الإفريقية فى قيامها بالوساطة اقتصرت على الدورين الأول والثانى فقط دون الدور الثالث، وهو أمر يجد تفسيره فى عجز قدرات معظم الدول الإفريقية عن تحمل مسئوليات وتبعات ذلك الدور بما يعنيه من تقديم إغراءات مادية للأطراف أو تعويضات للطرف المتضرر من بنود التسوية المقترحة بهدف التوصل إلى التسوية وقد أدى افتقار الأدوات الدبلوماسية فى كثير من حالات نزاعات الحدود لمتطلبات وشروط الفعالية إلى بروز ظاهرة مميزة لمسار تلك الأدوات وآثارها تمثلت فى أن نجاح تلك الأدوات فى التوصل إلى إبرام اتفاقات بشأن إدارة نزاع حدودى ما أو تسويته لم يكن يصاحبه فى معظم الأحيان نجاح مماثل فى تنفيذ ما يتفق عليه من بنود وشروط.(١) الأمر الذى يفسر تجدد العديد من النزاعات الحدودية بعد الاتفاق على إطار لتسويتها مثال ذلك تجدد النزاع الجزائرى المغربى أعوام ١٩٦٣، ١٩٧٢(٢) وكذلك النزاع الكاميروني- النيجيرى ١٩٩٣ رغم توقيع اتفاق عام ١٩٧٥ بين البلدين بهدف تسوية النزاع حول منطقتى "ارشيبونج" و"باكاسي"(٣) وكذلك تجدد النزاع المصرى السودانى حول منطقة مثلث حلايب الحدودية رغم المفاوضات التى جرت بين الجانبين على فترات متباعدة ما بين ١٩٥٨ ومطلع التسعينيات من القرن العشرين.(٤)

---

(١) .Evan Luard, "*Conclusion*", in Evan Luard,op.cit.,pp223:225

(٢) I william Zartman, " inter - African Negotiation.. ", *op.cit.* PP 240 : 241 .

وانظر : احمد مهابة ، م. س. ذ ص ص ٢٣٩ : ٢٤٤ .

(٣) عرف هذا الاتفاق "باعلان ماروا" : " Maraua Declaration" وقد تم التفاوض بشأنه وتوقيعه فى الفترة من ٣٠ مايو – ١ يونيو ١٩٧٥ بين كل من الرئيس النيجيرى الاسبق يعقوب جوون والرئيس الكاميرونى الاسبق " احمد اهيدجو" وتضمن تنازلات نيجيرية بشأن المياه الاقليمية بين الدولتين على نحو أدخل المنطقة موضوع النزاع فى إقليم الكاميرون ، وقد تنصلت حكومة " مرتضى الله محمد " التى أطاحت بحكم يعقوب جوون فى فبراير ١٩٧٦ من ذلك الإعلان .. وما تضمنه من تنازلات لصالح الكاميرون واستندت نيجيريا فى ذلك الى أن الحكومة التى قامت بتوقيع إعلان " ماروا" لم تكن حكومة شرعية فضلا عن أنه لم التصديق عليه أو نشره فى المعاهدات الدولية النافذة فى نيجيريا ، وأعرب الرئيس "مرتضى الله محمد " عن استعداده لخوض حرب عن قبول الإعلان المذكور ، وفى ضوء هذه التطورات تصاعدت حدة الحوادث الحدودية بين الجانبين الأمر الذى أسفر عام ١٩٨١ عن مقتل خمسة جنود نيجيريين على أيدى حرس الحدود الكاميرونى وقد أسفرذلك عن تداعيات سياسية وإعلامية عدائية على الجانبين .

انظر: H.W.D and Alan J. Day, *op. cit,* P 97.

Oladipo O. Shalanke , " Nigeria / Cameroun Maritime Delimition", *International and Comparative Law Quarterly* (Vol . 42, No.2 April 1993) , PP 398 : 411 .

Ajamu Olayiwola Owalabi, P43 .

(٤) مركز الدراسات الحضارية ، م.س.ذ، ص ص ٢٦٢ : ٢٦٦.

ومما يقلل فعالية الأدوات الدبوماسية أيضاً على صعيد الساحة الإفريقية كثرة وتعدد المبادرات الدبلوماسية على نحو يؤدى فى بعض الأحيان إلى تضاربها من ناحية(١) وإلى تمادى أطراف النزاع فى التشدد والتمسك بمواقفهم انتظارا لطرح أفضل عبر وساطات أخري، ولعله مما تجدر الإشارة إليه هنا أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم برغم كافة ما يوجه إليها من انتقادات ورغم جمودها الواقعى فإنها فى جوهرها إنما حاولت أن تتغلب على ذلك العيب الجوهرى للوساطات والمتمثل فى ضعف التنسيق بينها.(٢)

أما فيما يتعلق بالوساطة الجماعية أودور المنظمات الإقليمية كأداة للتسوية الدبلوماسية يمكن الإشارة من جديد إلى أحد العوائق الجوهرية لدور المنظمة الإقليمية الرئيسية -منظمة الوحدة الإفريقية- والمتمثل فى انحياز المنظمة المبدئى إلى جانب الحفاظ على الوضع القائم الأمر الذى قلل من قدرة وفاعلية المنظمة كإطار لتسوية نزاعات الحدود(٣) يزيد من ذلك أن مؤتمرات قمة رؤساء الدول والحكومات الدول الإفريقية فى ظل تشكيلها وتماديها فى الحرص على المواءمة بين مواقف الأطراف وعدم مضايقة رؤساء دول آخرين يحول فى كثير من الأحيان دون اتخاذ مواقف حاسمة بشأن المنازعات الإفريقية ولعله مما يدلل على ذلك أن اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية عام ١٩٨٩ قد تجنب مناقشة النزاع الحاد بين السنغال وموريتانيا والذى نشب فى ذلك العام. كما أن الاجتماعات السابقة عليه بآلياتها وأدواتها المختلفة عجزت عن التعامل بفاعلية مع نزاعات كل من تشاد والصحراء الغربية.(٤)

حاصل ما تقدم أن الأدوات الدبلوماسية بشقيها المفاوضات، مساعدة الطرف الثالث لم تكن فاعلة فى إدارة وتسوية المنازعات الإفريقية عامة والمنازعات الحدودية بصفة خاصة فى ظل السمات والخصائص المميزة لهذه المنازعات ولعل ذلك ما دفع إلى

---

(١) Sam G. Amoo, *op. cit*, pp 247.

(٢) I. William Zartman, "inter- African Negotiation..", *op. cit*, p 241

(٣) Timothy M.Shaw, "Regional Co- operation and Conflict in Africa" , *International* Journal (Candian Institute of International Affairs ,Vol. 30, NO.4, 1975), PP 683:684.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك السمة ليست قاصرة على منظمة الوحدة الإفريقية وحدها حيث تشير الدراسات إلى أن الدول تميل بشأن هذه المنازعات إلى تجميد المشكلة بدلا من حلها. وهو ما يتسق مع ما سبق ذكره عن حرص الدول على التحكم فى مسار التسوية حتى ولو أدى ذلك الحرص إلى عدم تسويتها. انظر:

Kaiyan Homi Kaikobao, "Some Observations on Tthe Doctorine of Continunty and Finality of Boundary" ,*British Year Book of International Law 1983* (Oxford: Clarendon Press, 1984), pp 137:138.

(٤) I. William Zartman, "Inter- African Negotiation..", *op. cit*, pp 242:243.

المطالبة بإنشاء آلية جديدة داخل المنظمة تعمل على منع وإدارة وتسوية المنازعات فى إفريقيا(١) ومطالبة آخرون بإنشاء مجلس حكماء من الرؤساء السابقين لدول القارة القادرين على العمل كوسطاء وصناع سلام والتنسيق بين منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.(٢)

وعلى صعيد الأدوات القانونية فإنه على الرغم من فعالية هذه الأدوات فى إدارة المنازعات الحدودية وتسويتها. فإن رغبة الدول الإفريقية فى التحكم فى مسار عملية إدارة النزاع وتسويته -وهو الأمر الذى يتعارض وطبيعة إدارة المنازعات وتسويتها قانونا- أدى إلى إحجام الكثير من الدول عن عرض منازعاتها الحدودية على التحكيم أو القضاء الدوليين.(٣)

وفى ظل عجز أدوات التسوية الدبلوماسية عن الوصول بالنزاعات إلى تسوية نهائية وإحجام الدول الإفريقية عن اللجوء إلى الأدوات القانونية لتسوية النزاعات، لم يكن من المستغرب أن تلجأ الدول الإفريقية من آن لآخر إلى أحد أشكال الأدوات القسرية كأداة لإدارة المنازعات الحدودية وفق مبررات خاصة ورغبة فى تحقيق أهداف معينة.

---

(١) د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعى الإفريقي، م.س.ذ، ص ص ٢٤:٢٥.
Tiyanjana Maluwa, *op. cit.*, pp306: 307.

(٢) I. William Zartman, "inter- African Negotiation..", *op. cit*, p 243.
Sam G. Amoo, *op. cit*, pp 48: 250.

(٣) لا يقتصر الإحجام عن عرض المنازعات بصفة عامة -والحدودية بصفة خاصة- على القضاء والتحكيم الدولى على الدول الإفريقية حيث تشير الخبرة الدولية إلى أن دولاً أخرى من قارات مختلفة (أوربا- آسيا- استراليا..) تميل هى الأخرى إلى الامتناع عن عرض منازعاتها على القضاء والتحكيم الدولي، وتشير أحدى الدراسات إلى أنه فى بعض الحالات التى عرض فيها النزاع على القضاء الدولى لم يكن الهدف هو التسوية القضائية بقدر ما هو رغبة أحد أطراف النزاع فى استخدام اللجوء للقضاء كأداة للضغط على الطرف الآخر أو كسبيل لحفظ ماء الوجه عند الاضطرار لإجراء بعض التنازلات بشأن محل النزاع، انظر فى ذلك :
Evan Luard, *op.cit.*, p228.
Dana. D. Fischer, "Decision to Use The International Court of Justice," *International Studies Quarterly* (Vol. 26, NO. 2, June 1982), pp 264:275.
وحول أثر تمسك الدول بقدرتها على ضبط النزاع انظر:
Hazel Fox, *op.cit.*, pp192:195
Tiyanjana Maluwa, *op.cit.*, pp 313: 316.
حول اللجوء الليبى إلى محكمة العدل الدولية كسبيل لحفظ ماء الوجه انظر :
د. على إبراهيم ، "قطاع أوزو" والدور المحتمل لمحكمة العدل الدولية بعد الهزيمة الليبية"، *مجلة العلوم القانونية* (القاهرة: كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عدد، ١ . ٢ يناير/ يوليو، ١٩٨٦.)، ص ص١٢٩:١٤٧.
وتجدر الإشارة إلى أحد الصعوبات الأساسية التى تعترض العمل القضائى خاصة، والتسوية بالأدوات القانونية بصفة عامة والتى تتمثل فى حرص كل دولة على تأكيد أحقيتها فى الإقليم المتنازع عليه ودفاعها عن ذلك بكافة الأسانيد الأمر الذى يعقد من مهمة هيئة الفصل فى النزاع فى تبين صحيح المسار، لا سيما فى حالة مناشدة الهيئة تعيين الخط الحدودى بدقة حيث يتطلب الأمرفى بعض الأحيان تمحيص مئات إن لم يكن الآف الوثائق والخرائط. انظر فى ذلك :
Kaiyan Hami Kaikabad, *op . cit*, p 139.
Hazel Fox, *op.cit.*, pp192:195

المبحث الثاني

إدارة منازعات الحدود وتسويتها بالأدوات القسرية

على الرغم من تضافر المواثيق والاتفاقات الدولية على حظر وتحريم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى إدارة العلاقات بين الدول. فإن هذا الإلزام القانونى والأخلاقى لم يحل فى التطبيق العملى دون وقوع صدامات وأعمال عنف وقسر بين الدول المتنازعة بصفة عامة.(١)

وتتفاوت أعمال القسر من حيث اتساع نطاقها والأدوات المستخدمة فيها حيث تتخذ أحيانا صورة حصار وحظر اقتصادى بما يتضمنه من إغلاق الحدود المشتركة ويصل فى أحيان إلى الصدام العسكرى المباشر والشامل على طول الحدود المشتركة مرورا بأعمال إثارة الشغب والتحريض العدائى المتبادل بين أطراف النزاع، أو اقتراف أعمال الانتقام التى تنطوى على استخدام القوة المسلحة، أو أى صورة من صورالتدخل فى إقليم دولة أخرى تحت أى دعوي.(٢)

---

(١) عنى الفقهاء والفلاسفة منذ القدم بوضع معايير تحد من اللجوء إلى استخدام القوة لا سيما فى صورتها القصوى (الحرب) كأداة لادارة المنازعات وتسويتها، إلا أن متابعة ملامح تطور استخدام القوة طوال الحقبة السابقة على الحرب العالمية الأولى تكشف أن الحرب طوال هذه الحقبة اعتبرت أداة مشروعة من أدوات الدولة المستقلة ذات السيادة، فكان للدولة مطلق الحرية فى استخدامها وذلك رغم المحاولات العديدة لوضع قيود تحد من لجوء الدول إلى هذه الأداة، إلا أن هذه المحاولات كانت شكلية فى معظمها، وفشلت فى تحقيق هدفها. ودليل ذلك أنه حتى الحرب العالمية الأولى لم يدخل اصطلاح العدوان Aggressive ، أو التدخل intervention أو الحرب العدوانية دائرة القانون الدولى الوضعى كجريمة تستحق العقاب، أو على الأقل كعمل غير مشروع.

وقد بذلت محاولات فى إطار عصبة الأمم لتقييد سلطة الدول فى اللجوء إلى الحرب كأحد أدوات إدارة المنازعات إلا أن كافة هذه المحاولات لم تنجح فى بلوغ الغاية بحظر اللجو إلى استخدام القوة فى المنازعات بين الدول. حيث ظلت الحرب التى هى أقسى وأقصى أشكال استخدام القوة أداة مشروعة لإدارة المنازعات بشرط استيفاء متطلبات شكلية قبل اللجوء إلى هذه الأداة وبالرغم من أن أول حظر وتحريم مباشر وصريح للحرب كأداة لإدارة المنازعات قد ورد فى ميثاق "بريان- كيلوج" عام ١٩٢٨ الذى جاء نتاج جهود "بريان" وزير خارجية فرنسا و"كيلوج" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن التطور الجوهرى على صعيد حظر استخدام القوة قد جاء مع إبرام ميثاق الأمم المتحدة الذى جعل من حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإدارة المنازعات الدولية هو الأصل العام لأصول القانون الدولى المعاصر. على نحوما نصت المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة والتى نصت على أنه: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى، أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" ، وهو النص الذى وجد له صدى وانتشاراً فى العديد من المواثيق والمعاهدات الجماعية والثنائية.. انظر فى ذلك :

د. سمعان بطرس فرج الله، "تعريف العدوان" المجلة المصرية للقانون الدولى (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولى، مجلد ٢٤، ١٩٦٨)، ص ص١٨٨ وما بعدها.

Ian Brownlie, *International Law& The Use of Force by States* (London: Oxford Universty Press, 1963), p 5 and seq.

(٢) *Ibid.*, pp 278: 279.

ولما كانت أدوات القسر بأشكالها المختلفة قد استخدمت في إدارة وتسوية منازعات الحدود على الساحة الإفريقية، فمن المتصور ضرورة تناول أهداف ومبررات اللجوء إلى هذه الأدوات، والتعرف على صورها وصولا إلى استخلاص العوامل الحاكمة في هذا الصدد ودرجة فعالية تلك الأدوات فيما يتصل بمنازعات الحدود. وبالتالي يمكن تقسيم ذلك المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها قسرياً

المطلب الثاني: أدوات إدارة المنازعات وتسويتها قسريا.

المطلب الثالث: العوامل الحاكمة والفعالية.

المطلب الأول : أهداف ومبررات إدارة المنازعات وتسويتها قسريا

أولاً: الأهداف:

يذهب نفر من الباحثين إلى أنه من السهولة التعرف على أهداف الجانب الذي يتمسك بالوضع القائم، من اللجوء إلى استعمال الأدوات القسرية في إدارة منازعات الحدود وتسويتها، حيث يرى ذلك الفريق أن الهدف في هذه الحالة يتلخص في إحباط أو تدمير الجانب الساعي إلى تغيير الوضع القائم، وبالتالي إزالة التحدي الموجه إلى كيان الدولة وسلامتها ووحدتها الإقليمية، وفي المقابل يرى هذا الفريق أنه من الصعوبة الحكم على أهداف الجانب الساعي إلى تغيير الوضع القائم، والعلة في ذلك من وجهة نظرهم راجعة إلى طبيعة ذلك الطرف المتنوعة، ذلك أنه على حين يكون الطرف المدافع عن الوضع القائم دولا قائمة فإن الطرف المتمرد أو الرافض لهذا الوضع لا يشترط أن يكون دولة، إذ كثيرا ما يتمثل ذلك الطرف في جماعة حدودية تسعى إلى الاستقلال التام أو الانضمام إلى أحدى الدولتين الحدوديتين، وكثيرا ما تنقسم أهداف هذا الطرف إلى أهداف مرحلية (تكتيكية) قريبة المدى وأهداف نهائية (استراتيجية) بعيدة المدي وفي سعيه لتصنيف هذه الأهداف قسم "توفال" Touval هذه الأهداف إلى ستة أنواع هي:(١)

١- إجبار الدولة الموجهة ضدها الأعمال القسرية على التنازل عن المنطقة موضع النزاع.

٢- التنازل المحدود عن جانب من المنطقة المتنازع عليها.

٣- أحداث انفصال واقعي ولو لم تعترف به الدولة الموجهة إليها الأعمال القسرية.

---

(١) انظر تلك الأهداف في : Saadia Touval, The Boundary Politics .., *op.cit.*,pp 106: 109.

٤- جذب الانتباه الدولي وتدخله.

٥- تسوية نزاع آخر أهم.

٦- التعبئة السياسية لسكان الإقليم الحدودى المستهدف وإثارته ضد الدولة المستهدفة لهدم شرعيتها وزعزعة استقرارها.

ومع الاحترام الواجب لهذا التقسيم، فإنه يلاحظ إنه تقسيم مشوب بعيب الخلط بين عدة مستويات، فمن ناحية هناك خلط ما بين الهدف من استعمال الأدوات القسرية فى إدارة المشكلات الحدودية القائمة فعلا، وبين استغلال أو افتعال المشكلة ذاتها لحل نزاعات أو مشكلات أخرى أكثر أهمية كما أن هناك خلط ما بين الهدف أيضاً من استعمال الأدوات القسرية وبين أشكال ذلك الاستخدام أو أدواته، من ذلك إدراج التقسيم سالف الذكر التعبئة السياسية وجذب الانتباه الدولى أو التدخل الخارجى كأهداف فى حين أنها لا تعدو أن تكون أحدى صور القسر أو مقدماته ولا ترقى أن تكون غاية نهائية، وهوما يقود إلى خلط آخر يتمثل فى عدم التفرقة بين الهدف النهائى للطرف المعارض للوضع، وبين مراحل ذلك الهدف. فالأهداف الثلاثة الأولى يمكن اعتبارها مجرد صور أو مراحل لهدف نهائى هو تغيير الوضع القائم الذى يعتبر بحق هو هدف الجانب المعارض أو الرافض للوضع القائم، أيا كانت طبيعة هذا الجانب (دول- جماعات حدودية..) فالهدف النهائى لكلا الطرفين (المحافظ- الرافض) يمكن أن يتخذ عدة صور وأشكال تحقق فى مجملهاالحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للطرف الأول، أو تغييره بما يحقق أهداف الطرف الثاني.

وتوجد بالقارة الإفريقية عدة أمثلة دالة على هذا الواقع وتلك النتيجة ولعله من أبرز الأمثلة فى هذا الصدد النزاعات الصومالية مع الدول المجاورة لها (أثيوبيا- كينيا- جيبوتي) حيث مثلت الصومال بادعاءاتها ومطالبها الإقليمية الجانب الرافض للوضع، فى حين تمسكت الدول الثلاث الأخرى بضرورة الحفاظ على الوضع القائم، وما يقال عن الصومال وجيرانها يقال كذلك عن (المملكة المغربية والجزائر)، (ليبيا- تشاد)، (تنزانيا- مالاوي) و(توجو- غانا)[1].....إلخ، حيث مثلت الأطراف الأولى الجانب الراغب فى تغيير الحدود، ومثلت الأطراف الثانية الجانب المحافظ فيما يتصل بمنازعات وقضايا الحدود الموروثة عن الاستعمار.

---

(١) لما كان الحفاظ على الوضع القائم يتعارض ومساعى غانا التحررية الوحدوية والثورية على صعيد القارة فإنها قد لجأت إلى اتخاذ زمام المبادرة حتى لا تتهم بالتناقض بين ثوريتها وسعيها للحفاظ على الحدود القائمة بينها وبين "توجو" برفضها مطالب شعب "الايوي" حيث سارعت بادعاء مطالب إقليمية لها فى "توجو" كرسالة موجهة بقدرتها على خلق متاعب للنظام الحاكم وورقة ضغط على "توجو" لإجبارها على الاقلاع عن دعم مطالب الايوي. حيث أعلن الرئيس نكروما أن "توجو" هى المقاطعة السابعة عشر لغانا. انظر فى ذلك *Ibid.*, pp 203: 211.

ثانياً: مبررات استخدام أدوات القسر:

لما كان استخدام الأدوات القسرية في إدارة العلاقات بين الدول الإفريقية يتنافى ومقتضيات مبادئ الوحدة الإفريقية والأخوة المفترضة بين دول وشعوب القارة فإنه من الأهمية التعرف على المبررات التي قدمتها الأطراف الضالعة في النزاعات الحدودية التي شهدتها القارة حيث تساعد تلك المبررات في الكشف جزئيا عن سلم الأولويات في العلاقات الإفريقية بصفة عامة وفيما يتصل بقضايا الحدود خاصة.

و يمكن التمييز بين نوعين من المبررات في هذا الصدد الأول يمكن تسميته بالمبررات المحلية أو التقليدية والثاني هو المبررات المستحدثة حيث استهدفت المبررات الأولى استمالة المواطنين المحليين في حين خاطبت واستهدفت المبررات الثانية كل من الداخل والخارج فتشير الخبرة الإفريقية إلى أن الإعلام الحكومي في الدول الأطراف في منازعات الحدود قد عمد على المستوى الشعبي التقليدي إلى تبرير سياسات العنف بأسباب مستمدة من الميراث التاريخي للمجتمع وأفراده، وبالتالي يمكن أن تكون مبررات دينية، أو أثنية، أو تاريخية.. فعلى سبيل المثال حرصت التقارير والإذاعات الصومالية على تصوير الصراع بشأن الحدود مع جيرانها (كينيا، أثيوبيا) على أنه صراع بين الجماعات الصومالية من ناحية وجماعات الكيكويو Kikuyu والأمهرة Amhara من ناحية أخري.(١) بما يحمله ذلك التصوير من تلميحات للاختلافات الأثنية كما استندت توجو في مطالبها تجاه "غانا" بشأن الحدود على وحدة شعب "الأيوي".(٢) وعلى صعيد ثالث وفيما يتصل بالنزاع التشادي الليبي ركزت وسائل الإعلام الليبية على التشابه العرقي والديني لسكان إقليم "أوزو" وشمال تشاد بصفة عامة مع سكان جنوب ليبيا، وعلى تعرض هؤلاء السكان للاضطهاد من جانب سكان الجنوب التشادي المسيحي.(٣) ومما يذكر أن النزاع السنغالي الموريتاني قد استخدمت فيه أغلب هذه المبررات الأثنية والدينية والتاريخية(٤) كما لم يخل النزاع الصومالي- الأثيوبي من المبررات الدينية لدى الطرفين.(٥)

---

(١) انظر في ذلك : Herb Boyd, ,*op.cit.*,pp 122:125

Henry W. Dengenhardt, *op. cit*, p 100.

(٢) Saadia Touval, The Boundary Politics.., *op. cit*,pp 121: 122.

(٣) I. William Zartman, "The Politics of Boundary.", *op. cit*, p 165.

Mesfin Wolde Mariam,*op. cit*, p 215.

I. William Zartman, "Inter- African Negotiation..", *op. cit*, p165:166

(٤) Saadia Touval, The Boundary politics..,*op. cit*, p 122.

(٥) - *Idem.*

وانظر : د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، م.س.ذ، ص ص٤٧: ٤٩ السيد محمد عمر، م.س.ذ، ص ص١٩٥: ٢٠٧.

انظر خطاب الرئيس الصومالي في مؤتمر أديس أبابا مايو ١٩٦٣. في ملف السياسة الدولية، م.س.ذ، ص ص٢٣٠: ٢٣١.

وعلى الرغم من فعالية هذه المبررات في بعض المواقف والنزاعات إلا أنه نظرا لأن هذه النوعية من المبررات التقليدية قد نظر إليها على أنها تتعارض مع سعى دول القارة عقب استقلالها إلى بلورة وعى قومى يتجاوز الاختلافات والانتماءات الضيقة على الصعيد الداخلي، وفي ظل انتشار أفكار الوحدة الإفريقية على الصعيد الإقليمي، اتجهت الأطراف المتنازعة إلى البحث عن تبريرات مستمدة من المذاهب والأفكار السياسية السائدة للتغلب على عقبة التعارض ما بين الولاء لفكرة الوحدة الإفريقية وبين اللجوء الفعلى إلى استخدام أدوات القسر في إدارة العلاقات بين (الأخوة) الأفارقة(١)

وعلى صعيد المبررات المستمدة من الأفكار والمبادئ المستحدثة يمكن القول أنها -أى تلك المبررات- ارتبطت بالاستعمار والظاهرة الاستعمارية، حيث ذهبت بعض الدول والجماعات إلى تبرير استخدام العنف وأدوات القسر بدعوى تصحيح الأوضاع الخاطئة التى أوجدها الاستعمار فى ظل تقسيمه للحدود والأقاليم على غير أساس من الواقع، ودون مراعاة صالح المجتمعات الإفريقية وتقدم حالتا الصومال وتوجو المثل الواضح لهذا النوع من الإدعاءات حيث حمّلت الصومال القوى الاستعمارية (بريطانيا- فرنسا- إيطاليا- أثيوبيا) مسئولية تقسيم الشعب الصومالى وتجزئة أراضيه(٢) كما حمّلت "توجو" كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا مسئولية تمزيق شعب "الأيوي".

وبالرغم من منطقية هذا التبرير الذى يندر أن يخلو منه أى نزاع حدودى إلا أنه يظل تبريرا محدود القيمة فى ظل حقيقة انتهاء الحقبة الاستعمارية وتولى حكومات وطنية إفريقية. فحتى مع الإصرار على تحميل الاستعمار مسئولية خلق المشكلة فإنه من الصعب تجاوز واقع قيام دول إفريقية لم تكن بحال مسئولة عن تلك المشكلة، ولما كان الافتراض الأساسى هو وحدة الشعوب الإفريقية ومناهضتها للاستعمار، لذا وُجهت الاتهامات بالأساس إلى الحكومات ونظم الحكم فى الدول المستهدفة حيث اتهمت بعمالتها وخدمتها للمصالح الاستعمارية، وبالتالى فى ظل هذا الاتهام يسهل تبرير استخدام الأدوات القسرية بدعوى أن النظم والحكومات المستهدفة ليست نظماً وطنية خالصة، ومن أمثلة ذلك اتهام المغرب لحكومة موريتانيا فى الستينيات بأنها حكومة عميلة للاستعمار، واتهام الصومال لحكومات كينيا وأثيوبيا بنفس الاتهام(٣) ونفس الحال فى النزاع التشادى الليبي، حيث اتهمت حكومة ليبيا حكومات تشاد غير الموالية

---

(١) Saadia Touval, the Boundary politics.., pp 122: 123.

(٢) Henry W. Degenhardt, pp 101: 102.

مراد الدسوقي، م.س.ذ، ص٦٩.

(٣) Saadia Touval, The Boundary Politics .., *op. cit.*, p123.

Roger "Ethiopia- Somalia", in Alan J. Day, p 116.

بأنها دمية فى يد فرنسا وتخدم أغراضها الاستعمارية فى القارة(١) ويلاحظ أنه فى بعض الحالات إتُهمت الدول الإفريقية ذاتها بأنها ذات أهداف توسعية، مثال ذلك إتهام كل من أثيوبيا وغانا بأنهما يتبعان سياسات استعمارية توسعية فيما عرف بالإمبريالية السوداء Black Imperialism على معنى أنهما -أى غانا وإثيوبيا- لم تكونا مجرد أداة لتحقيق الأهداف الاستعمارية الخارجية بل تحولتا بذاتهما إلى دولتين ذواتى مطامع استعمارية (٢) وهو نفس الاتهام الذى وجهته تشاد إلى ليبيا فى إطار نزاعهما حول قطاع "أوزو"(٣)

وعلى الجانب الآخر اتهمت الدول "المحافظة "الجماعات المعارضة لها بخدمة أهداف الاستعمار الجديد. كما طرحت مبررات أخرى مستمدة من فكرة الوحدة الإفريقية مؤادها أن حركات المعارضة الانفصالية، والدول المؤيدة لها إنما تحركها أغراض القبلية وتؤدى إلى أحداث التفتت لدول القارة الأمر الذى يتعارض وأهداف ومبادئ الوحدة الإفريقية، وفى بعض الحالات تم الربط بين القبلية والاستعمار واعتبارهما العدوين الرئيسيين للوحدة الإفريقية، من ذلك مثلا ادعاء أثيوبيا أن فكرة الصومال الكبير Greet Somalia خطة استعمارية بالأساس اخترعتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وذهبت أثيوبيا كذلك إلى أن تشجيع إيطاليا للصوماليين فى هجومهم على المراكز الأثيوبية فى العشرينيات من القرن العشرين إنطلاقا من الأراضى الخاضعة للاستعمار الإيطالى، علاوة على مساندة ودعم بريطانيا لعصبة الشباب الصومالية Somali Youth League ذات الآمال الوحدوية (والتى أصبحت الحزب الحاكم فى الصومال عقب الاستقلال)، أدلة واضحة على مسئولية الاستعمار عن المشكلات الحدودية، وعلى صعيد النزاع الصومالى الكينى حملت كينيا الاستعمار البريطانى مسئولية المشكلة الحدودية بين الصومال وكينيا، بدعوى أن عرقلة الاستعمار لسبل الاتصال بين المقاطعة الشمالية وبقية أنحاء كينيا قد أعاقت اندماج المواطنين الصوماليين مع إخوانهم الكينيين الأمر الذى أسفر عن رغبة الصوماليين فى الانفصال عن كينيا والانضمام إلى الصومال ولم يخل النزاع الجزائرى المغربى من مثل هذه المبررات أو الاتهامات حيث اتهمت الجزائر المغرب بأنها تخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية والأمريكية.(٤)

---

(١) Henry W.Degenhardt, p 101.

السيد محمد عمر، م.س.ذ، ص ص٢٢٤: ٢٢٧.

(٢) Saadia Touval , the Boundry politics...., *op .cit.*, p 123.

(٣) Timothy Shaw, "rigonal co-operation ....*op.cit.*, p 673

(٤) السيد محمد عمر ، م.س.ذ ، ص ص ١٩٩: ٢٠٠.

I.William Zartman ,international relations ....*op.cit.*, p 87, p 104

حاصل القول أنه على الرغم من أن فكرة الوحدة الإفريقية قد مثلت فى جانب منها عاملا لحظر اللجوء إلى الأدوات القسرية فى إدارة العلاقات بين الدول الإفريقية إلا أن ذلك لم يمنع الدول الإفريقية من استخدام تلك الأدوات حيث يشير الواقع إلى أن النظم الحاكمة فى هذه الدول لم تعدم المبررات اللازمة للالتفاف حول هذه الفكرة المثالية، وتسويغ استعمال تلك الأدوات، بل وادعاء أن هذا الاستعمال للأدوات القسرية يتسق وأهداف ومبادئ الوحدة الإفريقية ويخدمها.(١)

المطلب الثاني : أدوات إدارة المنازعات وتسويتها قسراً

استخدمت الدول الإفريقية فى إدارتها لمنازعات الحدود عدة أشكال من الأعمال القسرية تراوحت ما بين أغلاق الحدود وتأليب الرأى العام ضد الطرف المستهدف، وبين الحرب العسكرية المباشرة مرورا بالتحريض على التمرد والأعمال التخريبية.

أولاً: الحملات الإعلامية العدائية وإغلاق الحدود:

رغم صعوبة وضع ترتيب محدد ودائم لطبيعة استخدام هذه الأدوات والعلاقة بينها، فإن الخبرة الإفريقية تشير إلى أن الحملات الإعلامية العدائية المتبادلة وإغلاق الحدود كانتا بمثابة القاسم المشترك فى مختلف منازعات الحدود التى عرفتها وعمدت دولها إلى إدارتها بالأدوات القسرية. مثال ذلك إغلاق الحدود بين كل من (غانا- توجو) (غانا- فولتا العليا) فى أوائل الستينيات (السنغال-، مالي)، (داهومي- النيجر)، (الجزائر- المغرب)(٢)، (تشاد- ليبيا)(٣) من ذلك أيضاً قيام أثيوبيا بإغلاق حدودها المشتركة مع الصومال فى وجه الرعاة الصوماليين عام ١٩٦٣ كأحد ردود الفعل على المطالب الصومالية فى الأراضى التابعة لأثيوبيا(٤) ومن الأمثلة الأحدث نسبيا لهذا السلوك فى إدارة المنازعات الإعلامية العدائية بين (السنغال- موريتانيا)(٥)، (نيجيريا- الكاميرون(٦)، (مصر- السودان)(٧) ولذا فقد كان من أهم بنود تسوية أي نزاع هو

---

(١) Saadia Touval, The Boundary Politics.., *op. cit*,pp 40: 47.

(٢) I.William Zartman ,international relations ...,*op.cit.*, p 87, p 104

وحول طبيعة ، وتوجهات السياسات الأعلامية بشأن دول الجوار فى غرب إفريقيا انظر : *Ibid* ., pp 95:97

(٣) مراد الدسوقى ، م . س ذ ، ص ٧٠.

(٤) محمد السيد سعيد ، م . س . ذ ، ص ٩٢. انظر كذلك :

Mesfin Wolde Mariam, op.cit., p 211 . Roger East , p 116 .

السيد محمد السيد عمر ، م . س ذ ، ص١٩٧.

(٥) د.صالح بكتاش ، م . س . ذ ، ص ٣٠ص ص٢٠٨:٢٢٠.

(٦) Ajamu Olayiwola Owolabi, *op.cit.*, p 32.

(٧) مركز الدراسات الحضارية ، م . س . ذ ، ص ٣٦٢ .

الاتفاق على وقف الحملات العدائية بين الدولتين واستئناف العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود.(١)

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بإغلاق الحدود القرار الرسمي من هذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع أو منهما معا بمنع مرور الأشياء والأفراد عبر الحدود المشتركة بينهما، وأن لم يعن ذلك الإغلاق التام والمحكم للحدود حيث لا يتصور قدرة أى من الدول الإفريقية -أو غيرها- على مراقبة كافة مناطق الحدود وامتداداتها، وهو الأمر الذى يزداد صعوبة وتعقيدا فى ظل ما سلف بيانه من تداخلات اجتماعية واقتصادية للجماعات الإفريقية عبر الحدود المشتركة بين الدول(٢)، ولذا يجب النظر إلى دلالة قرار إغلاق الحدود لدى كل من أطراف النزاع بصرف النظر عن تحققه فى أرض الواقع.

ومما يذكر أن الطرف الساعى للحفاظ على الوضع القائم إذ يتخذ المبادرة بإغلاق الحدود فإنه يكون فى أحد جوانبه مدفوعا بالرغبة فى الحد من نفوذ الجماعات الساعية للتغيير، أو الضغط على الدول المجاورة للتراجع عن هذه السياسات. وفى المقابل تهدف الدول الراغبة فى تغيير الوضع القائم أو تعديله من إغلاق الحدود مع الدول المتنازع معها إلى زيادة حدة المشكلات الداخلية للدول المستهدفة لإجبارها على تقديم تنازلات فيما يتصل بقضية الحدود موضع النزاع.(٣)

ثانياً: العنف المسلح غير الرسمي:

مثلت عمليات العنف المسلح غير الرسمية شكلا آخر من أشكال الأعمال القسرية لإدارة المنازعات الحدودية على الساحة الإفريقية، وقد اتخذت تلك العمليات عدة أشكال تمثلت فى تأليب الجماعات المناهضة للنظام أو الساعية للانفصال والتحرر، وتشجيعها على تقويض النظام المستهدف والخروج عليه(٤) من ذلك تأييد الصومال لحركة التمرد

---

(١) أنظر على سبيل المثال بنود اتفاق "اكرا" الموقع فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦٥بين أثيوبيا والصومال . فى السيد محمد السيد عمر، م . س . ذ ، ص ٢٠٨ .

(٢) انظر ذلك علي صعيد النزاع الكاميرونى -النيجيرى فى:
Ajamu Olayiwola Owolabi , *op.cit.*, p 42

(٣) I.William Zartman ,international relations ...,*op.cit.*, pp 104:105.

(٤) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*, p 105,p 110

تجدر الأشارة الى أن حكومة الصومال قد ألقت اللوم فى هذا الشأن على بريطانيا لتجاهلها حل مشكلة الصوماليين بشمال كينيا عندما كان حلها بيدها ، حيث أنها -اى بريطانيا - أغفلت رغبة ٨٨٪ من سكان الأقليم فى الأنضمام الى الصومال بدلا من البقاء تحت حكم نيروبي بعد الأستقلال،وقد نتج عن أعلان بريطانيا فى مارس ١٩٦٣ اعتبار - الحدود الشمالية (اقليم نفد) الأقليم السابع لكينيا أن قامت الصومال بقطع العلاقات مع بريطانيا انظر:
السيد محمد السيد عمر ، م س ذ ، ص ص ٤٢٢:٤٢٥ ، د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا، م . س . ذ ، ص ٤٨

Bentzil M .Kasper , *op.cit.*, p 9

التى ثارت فى أغسطس ١٩٦٢ فى المناطق التى يقطنها الصوماليون شمال كينيا احتجاجا على قيام لجنة بتعيين الحدود بين الصومال وكينيا على نحو يجعل من جماعة عيسيولو Isiolo الصومالية تابعة لكينيا. (وعلى صعيد النزاع بين غانا- وتوجو لجأت غانا إلى تأليب الجماعات الموالية لها داخل توجو للمطالبة بالانفصال عن توجو وذلك كورقة ضغط على حكومة توجو للتخلى عن المطالبة بتوحيد شعب الأيوى داخلها(١) كما لم يخل النزاع الجزائرى المغربي(٢)، والنزاع المصرى السوادنى من تلك الاتهامات(٣).

وتمثل عمليات الإرهاب المسلح والاغتيالات الموجهة نحو الرموز السياسية والجماعات الموالية للطرف المعادى صورة أخرى من صور العنف المسلح غير الرسمي، من الأمثلة فى هذا المقام. قيام الجماعات الصومالية المناهضة للإنضواء تحت الحكم الكينى باغتيال جالما ديدا Galma Dida زعيم الصوماليين فى منطقة "بوران جالا" "Boran Galla" شمال كينيا فى يناير ١٩٦٣، وذلك لتحوله من مناصرة المطالب التحررية للصوماليين إلى المطالبة بالبقاء داخل كينيا، وهو ما تكرر فى مواجهة الجماعات التى أعربت عن ولائها للسطات الكينية.(٤) ولم يقتصر استخدام هذه الصورة من صور العنف على الدول والجماعات الراغبة فى تغيير الوضع القائم وإنما استخدمتها كذلك الدول والجماعات الراغبة فى الحفاظ على ذلك الوضع لإجهاض محاولات التغيير وتفتيتها بآليات الإرهاب واغتيال القادة والرموز الفاعلة فى هذه الحركات والجماعات، كذا خلق القلاقل وإحداث اضطرابات للنظم الداعمة لهذه الحركات، بهدف صرف أنظارها عن المنازعات الحدودية، أو كورقة ضغط ومساومة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعامل غانا فيما يتعلق بمشكلاتها الحدودية والسياسية مع دول الجوار لا سيما دولة توجو(٥).

---

(١) I.William Zartman ,international relations...,*op.cit.*, p 99.

(٢) *Ibid.*, pp 98:99

(٣) من ذلك الأتهامات المتبادلة بين مصر والسودان بشأن أعمال العنف التى شهدتها الدولتان فى عقد التسعينيات حيث ركزت وسائل الأعلام المصرية على إتهام السودان بدعم جماعات العنف السياسى المناوئة للنظام الحاكم فى مصر، الأمر الذى بلغ ذروته باتهام السودان بمحاولة إغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى يونيو ١٩٩٥. وفى المقابل اتهمت السودان مصر بمحاولة حصارها، وتقويض النظام الحاكم بها. انظر الصحف المصرية (الأهرام ،الأخبار)وكذلك جريدة الحياة اللندنية خلال شهريونيو ١٩٩٥ .انظر كذلك نص رسالة مصر إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٠يوليو١٩٩٥ ردا على المذكرتين السودانيتين بتاريخ ٢٩ يونيه، و٦ يوليو ١٩٩٥.

(٤) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 110

يذكر كذلك أن الصومال فى منتصف الستينيات ألقت القبض على خمسة من الأثيوبيين بتهمة محالة اغتيال الرئيس الصومالي. انظر: السيد محمد السيد عمر، م.س.ذ، ص ١٩٧.

(٥) اتهمت توجو دولة غانا بتدبير محاولة اغتيال الرئيس التوجولي الأسبق سالفانوس اوليمبيو" سنة ١٩٦١ وتدبير انقلاب ضد النظام بالدولة. وذلك قبل نجاح عملية اغتيال "اوليمبيو" في ١٣ يناير ١٩٦٣، وفي المقابل كانت توجو موضع اتهام دائم من قبل "غانا" بصدد محاولات الاغتيال الثلاث التي تعرض لها الرئيس الغاني الأسبق في الفترة من ١٩٦٢- ١٩٦٣، وكانت كل من الدولتين هي الملاذ الآمن لمناهضي الحكم في الدولة الأخري. انظر:

I.William Zartman ,international relations ...,*op.cit.*, p 99.

Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 108:115.

أما الصورة الثالثة من صور العنف المسلح غير الرسمى فتمثل فى عمليات حرب العصابات ، أو السلب والنهب المنظم التى شهدتها عدة منازعات حدودية منها النزاع (المغربي- الموريتاني) (الموريتاني- السنغال)، (الموريتاني- المالي)، (والصومالي- الأثيوبي)، و(الصومالي- الكيني).

وقد استهدفت عمليات العنف المسلح غير الرسمى بأشكالها المختلفة حرمان الدولة المستهدفة من بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة موضع النزاع على نحو ما يجسد النزاع السنغالى الموريتانى[1]،أوخلق أمر واقع مؤداه انفصال تلك المنطقة، وجذب انتباه العالم الخارجى لخطورة المشكلة وضرورة السعى لإيجاد حل لها.[2]

ثالثاً: المواجهة العسكرية المباشرة:

تكشف الخبرة الإفريقية عن استخدام الدول الإفريقية المباشر للجيوش النظامية العسكرية كأحد الأدوات لإدارة المنازعات الحدودية.

ويقدم النزاعان الحدوديان (الصومالي- الأثيوبي) و(الجزائري- المغربي) وما أسفرا عنه من حروب ومواجهات عسكرية المثالين الوحيدين تقريبا لهذا الشكل من أشكال الأعمال القسرية فى إدارة منازعات الحدود، على اختلاف فى مدى الصدام وأهدافه فى كل من النزاعين، فعلى حين استهدف الصومال التشكيك فى السيادة الأثيوبية على المناطق الصومالية بالأوجادين، والحصول على اعتراف دولى بذلك من خلال المطالبة عام ١٩٦٤، بوجود قوات دولية فى المنطقة موضع النزاع على نحو يحقق الحماية للصوماليين ضد أى أعمال انتقامية من جانب أثيوبيا، فضلا عن الانتقاص من ادعاء أثيوبيا السيادة الكاملة على الإقليم المتنازع عليه[3]، فإنه على صعيد النزاع المغربي- الجزائرى استهدفت المملكة المغربية من حربها مع الجزائر عام ١٩٦٣، بالأساس إجبار

---

(١) يجسد النزاع السنغالي الموريتاني الأشكال المختلفة للعنف المسلح غير الرسمي حيث شهد هذا النزاع أعمال عنف متبادلة بين مواطني الدولتين لا سيما منذ أواخر ١٩٨٩ حيث تكونت عصابات أهلية للقيام بأعمال عنف وإرهاب تجاه الأفراد بالدولة الأخري، كما قامت الدولتان بدعم أنشطة الجماعات المناوئة للنظام الحاكم في الدولة الأخري سواء اتخذ ذلك الدعم صورة معونات عسكرية ومادية مباشرة أو مجرد غض الطرف عن وجود هذه الجماعات علي أرض الدولة واستغلالها الهجوم علي الدولة الأخري حيث رأت كل من الدولتين في هذا السبيل أداة الضغط علي الطرف الثاني. انظر: د. صالح بكاش، م.س.ذ. ص ص٢٢٧: ٢٣١، مراد الدسوقي، م.س.ذ، ص ٦٧.

(٢) I.William Zartman ,international relations ...,*op.cit.*, pp 99: 119.
السيد محمد السيد عمر، م.س.ذ، ٢٠٧.

(٣) لم تكن المواجهة العسكرية بين الصومال وأثيوبيا سوي حلقة من سلسلة المواجهات العسكرية بين الدولتين التي امتدت طوال الفترة من الستينيات حتي منتصف الثمانينيات حيث شهدت الأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٥ مواجهات عسكرية علي الحدود بين الجانبين. انظر :د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود....، م.س.ذ، ص ٥١، د. محمد السيد سعيد، م.س.ذ، ص ص٩١: ٩٣ هاني رسلان، م.س.ذ، ص ص٩٠: ٩١ ، صلاح الدين حافظ، م.س.ذ ص ص١١٦:١٢٥ محمد السيد محمد عمر، م.س.ذ، ص ص١٩٦: ١٩٩.

الجزائر على الدخول فى مفاوضات بشأن الحدود المشتركة، وهو الأمر الذى تمسكت به المغرب فى مفاوضات وقف إطلاق النار التى جرت بين الطرفين (المغربي- الجزائري) فى "باماكو" Bamako عاصمة دولة مالى عام ١٩٦٣ ووافقت عليه الجزائر.(١)

وفى إطار المقارنة بين الأداتين الأخيرتين من أدوات القسر (العنف المسلح غير الرسمي- المواجهة العسكرية المباشرة) يمكن القول أن اللجوء إلى العنف المسلح غير الرسمى -ممثلا فى حرب العصابات وعمليات التخريب والإرهاب السياسى اعتبر الشكل الأمثل للإدارة القسرية لمنازعات الحدود، حيث تبدو هذه العمليات أو ذلك الشكل أقل تكلفة من الناحيتين المادية والمعنوية عن الحرب النظامية(٢)، فهذه العمليات يسهل تصويرها على أنها عملية احتجاج شعبى ومطالبة بتحقيق حق تقرير المصير بالنسبة للجماعات القائمة بهذه العمليات على عكس الحال بالنسبة للصدام العسكرى المباشر بين الدول الضالعة فى النزاع، حيث يبدو هذا الصدام فى صورة غزو مباشر من هذا الطرف أو ذاك لإقليم الطرف الآخر، ولعل هذه المقارنة تيسر فهم المساعى المغربية لدعم وتشجيع حرب العصابات وعمليات النهب والإرهاب القبلى من جانب القبائل والجماعات الموالية لها فى موريتانيا أبان ادعاء المغرب ومطالبتها بتبعية موريتانيا إليها فى مطلع الستينيات(٣) وكذلك الدعم الصومالى للقبائل الصومالية فى منطقة الأوجادين التابعة لأثيوبيا، وأيضاً الدور الليبى فى الحرب الأهلية التشادية، ودعم ليبيا لقبائل شمال تشاد.(٤) وقد استهدفت هذه العمليات المختلفة فى مجملها إظهار الحكومات فى كل من موريتانيا، وأثيوبيا، وتشاد على أنها غير ممثلة لشعوبها وغير معبرة عن آمالها، فضلا عما تفرضه هذه العمليات من أعباء مادية واجتماعية وسياسية ممثلة فى تكاليف أعمال القمع العسكري، والضحايا من القتلى والجرحي، وانتقاص من هيبة الدولة وشرعيتها،

(١) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 212.

(٢) سبق القول أنه كلما كانت تكلفة الحرب محتملة كلما قلت رغبة الدول في التحول عن الأدوات القسرية لتسوية النزاع، خاصة إذا رأي أحد الطرفين أنه قادر علي حسم النزاع لصالحه انظر: صلاح الدين حافظ، م.س.ذ ص١٣٣.

Donald Wittman, " Haw War Ends: A rational Model Approach" in *Journal of conflict Resolution* (vol. 23 NO .4 Decmber 1979), p 760.

(٣) في عام ١٩٦٢ علق الرئيس الصومالي الأسبق عبد الرشيد شارماكي علي أحداث العنف والتمرد التى شهدتها المناطق الشمالية في كينيا بقوله: "لقد حذرنا الجهات المعنية مرارا بأنه بالنظر إلي رغبة الشعب القوية في إعادة التوحد مع جمهورية الصومال، فإنهم لن يتسامحوا مع العناصر التي تنتهج سياسات مناوئة لمبدأ إعادة التوحيد" انظر:

Bentzil M. Kasper. *op.cit.*, pp 7:12

Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 110.

(٤) حول الدور الليبي في تشاد انظر: مراد الدسوقي ، م.س.ذ، ص ص٦٨: ٧١.

Herb Boyd, *op. cit.*, pp 122: 123.

Ewan W. Anderson,*op. cit.*, p 17.

Henry W. Degenhardt, *op. cit.*, p 101.

وهو ما تراهن على إحداثه جماعات العنف المسلح لما يؤدى إليه من إجبار الدول المستهدفة على البحث عن مخرج وعلاج لهذه الأزمة على نحو ما قد يدفعها للرضوخ لمطالب الدول والجماعات الضاغطة.(١)

المطلب الثالث : العوامل الحاكمة والفعالية

تحكمت عدة عوامل فى اتجاه الدول المتنازعة إلى استخدام الأدوات القسرية لإدارة منازعات الحدود، كما أن فعالية هذه الأدوات كانت موضع تساؤل فى ظل ما أشارت إليه خبرة الواقع الإفريقى من فشل تلك الأدوات فى تحقيق تغيير ينكر على الخريطة السياسية لإفريقيا عقب الاستقلال، وفيما يلى عرض لأهم العوامل التى حددت لجوء الدول إلى الأدوات القسرية يتبعه تحليل لمدى فعالية تلك الأدوات فى تحقيق أهدافها.

أولاً: العوامل الحاكمة:

فى إطار البحث عن العوامل المحددة والحاكمة لعملية اللجوء إلى الأدوات القسرية فى إدارة منازعات الحدود وتسويتها يمكن الإشارة إلى عدة عوامل متداخلة ومترابطة.

فمن ناحية تشير الدراسات إلى أن ميراث العنف المتبادل فيما بين أطراف النزاع الحدودى يلعب دورا رئيسيا فى تعيين إمكانية اللجوء إلى الأدوات القسرية حيث يذهب البعض إلى ثمة علاقة طردية بين ميراث العنف المتبادل بين أطراف النزاع وبين اللجوء إلى استخدام الأدوات القسرية فى إدارة النزاع،(٢) وتدلل إحدى الدراسات على أهمية ذلك العامل بالإشارة إلى النزاع الصومالى- الأثيوبى والنزاع الموريتاني- المالي حيث أدت الخلافات الجذرية والعنف التاريخى المتبادل بين الصوماليين المسلمين والأثيوبيين (المسيحيين) وميراث العنف القبلى وأعمال النهب المتبادل ما بين القبائل الحدودية بين مالى وموريتانيا إلى تيسيير اللجوء إلى الأدوات القسرية انطلاقا من واقع أن العنف يعتبر أحد ملامح وسمات الحياة اليومية لهذه الجماعات والمجتمعات وهو أمر لا يقتصر على المثالين السالف ذكرهما فقط بل يكاد ينسحب على المجتمعات الإفريقية بعامة.(٣)

من ناحية ثانية فإن تكرار حوادث العنف على الحدود يمكن أن يؤدى إلى استخدام الأدوات القسرية بأشكالها المختلفة بما قد يصل إلى المواجهات العسكرية

---

(١) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,pp 113: 114.

(٢) انظر في تلك العوامل:

Harvey Staar and Benjamin A. Most, *op.cit.*, pp 461: 465.

Paul F. Diehl and Gary Goertz, "Territorial Changes and Millitarized Conflict"., *Journal of conflict resolution* (Vol. 32, NO.1, March 1988),pp 113: 121.

(٣) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 120.

المباشرة.(١) مثال ذلك الحرب الجزائرية- المغربية التى نجمت عن مناوشات حدودية بين الجانبين فى إطار سعى كل طرف إلى بسط هيمنته على المناطق التى اخلتها فرنسا بعد رحيلها عن المنطقة الحدودية عام ١٩٦٢، كما أن المواجهات العسكرية التى شهدتها العلاقات الصومالية- الأثيوبية منذ الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين والتى جاءت فى جانب منها كتصعيد للصدام ما بين الجماعات الصومالية المطالبة بالتحرر والانفصال وبين القوات الحكومية الأثيوبية(٢)، ويمكن فى هذا الصدد أيضاً الإشارة إلى النزاع الموريتانى السنغالى عام ١٩٨٩، (٣) والنزاع النيجيرى الكاميرونى الذى شهد عدة لحظات تفجر منذ مطلع السبعينيات وحتى التسعينيات كادت أن تسفر عن مواجهات عسكرية أكبر مدى وأوسع نطاقا.(٤)

وعلى صعيد ثالث يمكن القول أن أحد العوامل الحاكمة للصدام المسلح واستخدام الأدوات القسرية فى إدارة العلاقات الإفريقية بشأن منازعات الحدود أو غيرها هو سوء الإدراك والتقدير لقوة الخصم لا سيما من جانب القوى والجماعات المطالبة بالتحرر والانفصال(٥) ففى بعض الحالات اعتقدت القوى الساعية إلى تغيير الوضع القائم أن الدول المستهدفة على حافة الانهيار أو فى مرحلة ضعف يمكن معها تحقيق واقع الانفصال والاستقلال أو الحصول على الأقاليم المتنازع عليهامن جانب الدول المطالبة بها، وتقدم المشكلات الحدودية الصومالية مع كل من كينيا وأثيوبيا بمراحلها المختلفة أمثلة واضحة على ذلك ذلك العامل ودوره، حيث ذهب الصوماليون إلى أن أثيوبيا على وشك الانهيار عام ١٩٦٤ فى ضوء الصعوبات والمشكلات التى كان النظام الأثيوبى يواجهها آنذاك الأمر الذى حفزهم على التمرد والسعى إلى الانفصال والانضمام إلى الصومال، وهو الأمر الذى تكرر مرة أخرى عام ١٩٧٧ فى ظل اعتقاد النظام الصومالى برئاسة سياد برى أن الوضع الإقليمى والاضطراب الداخلى فى أثيوبيا كفيل بتحقيق الحلم الصومالى بضم إقليم الأوجادين الأمر الذى كان يعنى الكثير للنظام الصومالى(٦)، وعلى صعيد النزاع مع كينيا كان التصور الصومالى فى

(١) Harvey Staar and Benjamin A. Most, *op. cit*, p447.

(٢) د. حورية مجاهد، مشكلة الحدود...، م.س.ذ، ص ص٣٦:٤٢. صلاح الدين حافظ، م.س.ذ ص ص١١٦:١٢٥

(٣) د. صالح بكتاش، م.س.ذ، ص ص٢٠٨: ٢٢٠.

مراد الدسوقي، م.س.ذ، ص ص٦٦:٦٧.

(٤) Ajamu Olayiwala, *op. cit*, pp 42: 44.

(٥) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,pp 119: 120.

(٦) رأت الصومال في أواخر عام ١٩٧٧ أن المناخ العام غدا مهيئا للقيام بتحرك سريع لحسم مشكلة أوجادين استنادا إلي ما توافر لديها من قوة عسكرية من جهة واستغلال الفراغ الناجم عن طرد أثيوبيا الخبراء الأمريكيين وقبل أن ينفذ السوفيت ما أبدوه من استعداد للطول محلهم من جهة ثانية، والاستفادة من نمو قدرات جبهة تحرير الصومال الغربي العاملة في الأوجادين، فضلا عن استغلال تعاطف قطاعات اثيوبية كبيرة أثيوبية مع آمال الصوماليين من ذلك تعاطف مسلمي مقاطعة (بال) الأثيوبية المجاورة لأوجادين ، وجبهتي تحرير أورموو وعفار وبنو أوجادين ومقاطعة هرر إضافة إلي سوء الوضع في أثيوبيا عامي (١٩٧٥، ١٩٧٦) الذي مكن الصومال من تكثيف نشاطها في =

مطلع الستينيات أنها -أي كينيا- سوف تشهد موجة من الحروب القبلية تؤدى إلى تفتتها وبالتالى يسهل انفصال الصوماليين شمال كينيا وانضمامهم إلى الصومال.(١)

وفى مقابل الحالة السابقة فإنه فى بعض الحالات كان الامتناع عن استخدام القوة وأدوات القسر فى إدارة المنازعات الحدودية وتسويتها نابعا من إدراك أحد الأطراف أن قوة الخصم أو حلفائه أكبر من قوته، وهو الأمرالذى يفسر امتناع غانا عن اللجوء إلى القوة المسلحة فى إدارة مشكلاتها الحدودية مع كل من توجو وساحل العاج وفولتا العليا، فعلى الرغم من تفوق غانا عسكريا مقارنة بكل واحدة من الدول الثلاث المذكورة فإنها قد أحجمت عن استخدام الأدوات القسرية فى إدارة هذه المنازعات لعوامل أخرى من أهمها إدراكها إمكانية تدخل فرنسا إلى جانب مستعمراتها السابقة(٢) لا سيمافى ضوء خبرة التدخل الفرنسى لمنع تطور النزاع بين كل من توجو وداهومى (بنين حاليا) عام ١٩٦٣م من خلال تحذير فرنسا للطرفين من التورط فى نزاع مسلح فضلا عن المساعى الفرنسية الشخصية لدى الدولتين لتسوية النزاع عبر أدوات أخرى(٣) إضافة إلى اتفاقات التعاون العسكرى والدفاع المشترك الموقعة بين بلدان غرب إفريقيا وكل من فرنسا والولايات الأمريكية(٤)

ومن ناحية رابعة يمكن القول أنه يرتبط بما سبق عامل آخر يلعب دورا حيويا فى تحديد مدى اللجوء إلى الأدوات القسرية فى إدارة منازعات الحدود، ويتمثل ذلك العامل فى طبيعة النظام الحاكم ومدى شرعيته ومدى تماسك المجتمع(٥)، حيث تشير الخبرة

= تسليح جبهة تحرير الصومال الغربي. انظر:

د. محمد السيد سعيد، م.س.ذ، ص ٩٢. صلاح الدين حافظ، م.س.ذ ص ص١٣٢:١٦١

السيد محمد عمر، م.س.ذ. ص ص٢١٥: ٢١٦.

(١) Roger East, "Kenya- Somalia" in Alan J. Day (ed.,), pp133: 137.

(٢) I.William Zartman ,international relations...,*op.cit.*, p94.

Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit*.,p121.

(٣) *Idem*.

(٤) وقعت فرنسا منذ عام ١٩٧٤ م عدة اتفاقيات دفاع مشترك أو تعاون عسكري مع الدول الحدودية الأربع لنيجيريا وهي (النيجر، بنين، الكاميرون، تشاد) كما أنه منذ عام ١٩٦٣ م عقدت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون ، ودفاع مشترك مع دولة النيجر، وبقدر ما اعتبرت تلك الدول ذلك التصرف رادعا لنيجيريا عن مهاجمتها، بقدر ما اعتبره قادة نيجيريا ووصفوه بأنه تهديد لأمن نيجيريا، انظر:

Ajamu Olayiwala ,*op.cit*, p 41.

(٥) تذهب بعض الكتابات إلي أن الأدوات القسرية هى المتغير المستقل وليس تماسك المجتمع في إطار العلاقة ما بين اللجوء إلي الأدوات القسرية وتماسك المجتمع، وحجتهم في ذلك أن لحظات الحرب تكشف و تكثف قوة الدولة علي نحو يسفر عن أحد أمرين أولهما خروج الدولة من تلك التجربة أقوي وأشد صلابة، والثاني خروج الدولة من المجتمع الدولي بانهيارها وزوالها. الأمر الذي تؤكده خبرة الإمارات والممالك السابقة علي قيام الدول الأوربية. ويري هذا النفر أن استمرار الدول الإفريقية رغم ما تعانيه من عجز وضعف أمر يثير الدهشة. انظر:

=

الإفريقية إلى أنه كثيرا ما كانت القوات المسلحة مسخرة لخدمة مصالح النخبة الحاكمة وتأمينها داخليا ضد مواطني الدولة أكثر منها لتأمين الحدود ومصالح الدولة فى مواجهة الغير، وهو أمر يرجع فى جانب منه إلى الميراث الاستعمارى الذى استهدفت قواته تأمين الوجود الأجنبى داخل البلاد، مما جعل المعسكرات بصفة عامة متمركزة داخل الإقليم بكثافة أكبر منها على الحدود، وقد ورثت معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء هذا الميراث وقامت باتباعه والبناء عليه فى تخطيطها للمؤسسات العسكرية الوطنية فى ضوء واقع التحديات الداخلية التى جابهتها العديد من النخب الحاكمة وصراعها مع غيرها من النخب بهدف البقاء أو الاستيلاء على السلطة الأمر الذى حد فى بعض الأحيان من إمكانية استخدام الأدوات القسرية فى إدارة منازعات الحدود، خاصة فى الحالات التى لم يكن من المتوقع أن يسهم فيها هذا الاستخدام فى إحداث تماسك داخلى.(١)

ثانياً: فعالية الأدوات القسرية.

يقتضى الحكم على مدى فعالية الأدوات القسرية فى إدارة منازعات الحدود البحث فى مدى قدرتها على تحقيق أهداف هذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع الحدودى.

وبصفة عامة فإنه لما كان الهدف النهائى للأطراف الرافضة للحدود القائمة هو تغيير أو تعديل الحدود، فإنه يمكن القول أن الأدوات القسرية قد فشلت بصفة عامة فى تحقيق هذا الهدف على صعيد القارة الإفريقية، ولا يقلل من ذلك الحكم العام ما يشير إليه البعض من وجود بعض الاستثناءات على هذا الحكم العام، حيث يرى هؤلاء أن الضغوط القسرية على حكومة موريتانيا من جانب الجماعات الحدودية الموالية لدولة "مالي" أسفرت عن تقديم تنازلات موريتانية فى المنطقة الشرقية لموريتانيا فى إطار الاتفاق الذى وقع بين الدولتين عام ١٩٦٣، أما المثل الثانى الذى يستشهد به ذلك النفر من الباحثين فهو النزاع بين الجزائر والمغرب، حيث يرى هؤلاء أن الحرب التى درات بين الطرفين عام ١٩٦٣ قد أسفرت عن تحقيق المغرب لأحد أهدافها الأساسية والمتمثل فى موافقة حكومة الجزائر على إخضاع مسألة الحدود المشتركة للمفاوضات.(٢)

= Jeffery Herbst, "War and the state in Africa" , *interational Security.* (Vol ,14 ,NO.4 ,Spring 199), pp 119: 131.

(١) وذلك انطلاقا من افتراض الترابط بين الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية انظر:

I.William Zartman ,international relations ...,*op.cit.*, p 501.

وحول طبيعة العلاقة بين نوعي الصراعات انظر:

Wolf Dieter Eberwein et.al., "External and internal conflict Behavior Among Nations, 1966- 1967"., *Journal of conflict Resolution* (vol. 23, NO.4, Decmber 1979), pp 738: 739.

(٢) راجع في ذلك:

Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 114.

I.William Zartman ,inter African Negotiations...,*op.cit.*, p238.

فالواقع أن التأمل فى المثالين المذكورين يشير إلى أنهما لا يعتبران بحال خروجا على القاعدة العامة لفشل الأدوات القسرية فى تحقيق هدف تغيير الوضع القائم للحدود. فالتنازلات الموريتانية على صعيد نزاعها مع "مالي" فى مطلع الستينيات لم تكن ناجمة عن الضغوط القسرية التى مارستها الجماعات الموالية لدولة مالى فحسب بقدر ما كانت نتاج رغبة موريتانيا فى الحيلولة دون قيام تحالف بين المملكة المغربية ومالى يعمل -أى التحالف- على تمزيق موريتانيا وتقسيمها بين الدولتين، وهو التحالف الذى أشارت بعض المراجع إلى وجود أساس له[1] أما المثال الثانى المتمثل فى التنازلات الجزائرية أو قبول الجزائر التفاوض على مسألة الحدود المشتركة مع المملكة المغربية فإنه لا يمكن قبوله كدليل على فعالية الأدوات القسرية فى إدارة المنازعات ذلك أن الحرب بين الجانبين لم تنجح فى تحقيق الهدف النهائى للمملكة المغربية والمتمثل فى السيطرة على الإقليم الحدودى المتنازع عليه، والحصول على اعتراف الجزائر بحقوق بالمغرب المدعاة على إقليم الصحراء الغربية، الأمر الذى تطلب إجراء عدة جولات من المفاوضات والوساطات المتكررة عبر عقدى السبعينيات والثمانينيات على نحو ما سلف البيان.[2]

وإذا كان فشل الأدوات القسرية فى تحقيق أهداف الأطراف الرافضة للحدود الموروثة عن الاستعمار من الوضوح بمكان، فإن تفهم أسباب هذا الفشل يتطلب التعرف على أحد الفرضيات أو المسلمات الأساسية التى انطلقت هذه الأطراف منها فى سعيها لإدارة منازعات الحدود عبر الأدوات القسرية وهي افتراض عدم قدرة الدولة المستهدفة على تحمل التكاليف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية الناجمة عن استخدام الأدوات القسرية الأمر الذى ينتهى بقبول مطالب الأطراف الساعية لتغيير الحدود القائمة[3] وتفصيل ذلك، وفق الفرضية المذكورة، أن تكاليف تمويل العمليات العسكرية وما يصاحبها من عمليات إجلاء وترحيل لسكان الحدود تضع عبئا على كاهل الحكومات المعنية تضطر معه فى غالب الأحوال إلى فرض مزيد من الأعباء المالية على مواطنيها أو على الأقل تأخرها فى الوفاء بوعود التنمية[4]، مما يقود إلى مشاعر شعبية عدائية والانتقاص من شرعية الدولة لا سيما من جانب العديد من ضحايا العمليات الحربية الذى يفقدون الثقة فى قيم المجتمع والنظام، ويزيد من المعارضة لجوء الحكومات الإفريقية فى كثيرمن الأحيان إلى الاستعانة بقوى أجنبية للقضاء على

---

(1) - Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p250

(2) راجع في ذلك :

I.William Zartman ,inter African Negotiations...,*op.cit.*, p237: 238.

(3) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 113.

(4) Jeffery Herbest, "War and the state..," pp 123: 124.

الحركات الانفصالية.(١) وهي العوامل التي تقود في محصلتها -وفق هذا الفريق- إلي الرضوخ لمطالب التغيير.

وعلى الجانب الآخر لم يختلف منطلق الحكومات الراغبة فى الحفاظ على الحدود القائمة عند لجوئها إلى استعمال الأدوات القسرية فى تعاملها مع الحركات الانفصالية عن المنطق السابق ذكره. حيث اعتقدت هذه الحكومات أن الهزائم المتكررة لهذه الحركات الانفصالية سوف يضعفها ويضعف عزيمتها وقدرتها على الاستمرار، علاوة على أن الإجراءات الحكومية القمعية والقسرية الموجهة إلى القواعد الاقتصادية والاجتماعية المؤيدة للحركات الانفصالية استهدفت إجبار الجماعات الحدودية على الحد من دعمها للحركات الانفصالية على أمل اجتثاث جذور هذه الحركات والقضاء عليها نهائيا.(٢)

ويثير فشل أعمال القسر فى تحقيق أهدافها التساؤل عن مدى صحة الفروض الضمنية السابقة التى على أساسها كان اللجوء إلى هذه الأدوات. وفى هذا الإطار يمكن القول بعدم صحة تلك الفروض، ذلك أن تكاليف استخدام أدوات القسر وإن شكلت عبئا بالغ التكاليف على الحكومات المعنية من الناحية الاقتصادية، إلا أنه فى بعض الأحيان تمت مواجهة هذه الأعباء من خلال المساعدات الأجنبية(٣)، كما هو الحال بصدد مشكلات الحدود الصومالية مع كل من كينيا وأثيوبياوكذا مشكلة الحدود الليبية التشادية، والجزائرية المغربية، ففى هذه الحالات وجد كل طرف من أطراف النزاع قوى خارجية تحملت جانبا كبيرا من تكاليف النزاع الاقتصادية والمادية.(٤)

---

(١) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 114.

(٢) *Idem.*

٣) وذلك ما تؤكد عليه نظريات ملء الفراغ Vacum والعمالة "Proxy" والتي تشير إلي أن القوي الكبري وجدت من صالحها في كثير من الأحيان تجنب الحرب المباشرة بينها لما تعنيه من مخاطر جسيمة والاكتفاء بمواجهات غير مباشرة علي ساحات خارج المنظومة الأوربية بأكملها وكانت إفريقيا بين تلك الساحات المختارة عبر المشكلات والأزمات المختلفة التي شهدتها القارة ومن بينها منازعات الحدود.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد تم الربط فلسفيا وعلميا بين التبعية الأمنية وبين متطلبات التنمية وليس أدل علي ذلك مما ذهبت إليه فرنسا من الربط بين المعونة العسكرية وبين الاستقرار حيث صرح الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان عام ١٩٨١ بضرورة أن تترك الدول الإفريقية في غرب إفريقيا (الفرانكفونية) مهمة الدفاع عن أمنها لفرنسا وأن تنشغل تلك الدول بمشاكل التنمية توفيرا للنفقات، حيث أنه ليس من الحكمة أن تستخدم الدول الإفريقية مواردها المحدودة في بناء قوات مسلحة حديثة، انظر في ذلك:

Guy Martin,*op.cit.*, pp 205: 208.

Hervey Staar and Benjamin A. Most, *op.cit.*, p 465.

(٤) Saadia Touval , the boundary politics...,*op.cit.*,p 116.

د. حوريه مجاهد، مشكلة الحدود...م.س.ذ، ص ٤٩

حول دور المساعدات والقوي الخارجية في تشاد انظر:

Mario J. Azevedo and Gwendolyn Pratir, " Foreign Assistance and Dependnce: Post- Colonial chad (1960- 1985)"., *Journal of African studies* (Vol. 13, NO.3, Fall 1986), pp 102: 109

Herb Boyd, *op. cit.*, pp 122: 123.

أما فيما يتعلق بالضغوط السياسية والاجتماعية الناجمة عن استعمال الأدوات القسرية والمتمثلة -أى الضغوط- فى تنامى المعارضة الداخلية للسياسات الحكومية وتدهور شرعية النظام لدى طوائف من الشعب فإن الواقع يشير إلى عدم فعالية هذه الضغوط فى إحداث وتحقيق أهدافها. وذلك انطلاقا من واقع عدم الاندماج الوطنى الذى تعانى منه الدول الإفريقية، الأمر الذى يقلل من تعاطف جماعات المجتمع مع الجماعات الراغبة فى الانفصال أو مطالب الدول المجاورة الراغبة فى تغيير الحدود أو تعديلها، فضلا عن هامشية مناطق الحدود وعدم تأثيرها الفعال على بقية أنحاء المجتمع الأمر الذى أدى فى كثير من الأحيان إلى إطلاق يد الحكومات فى التعامل بشأن هذه المناطق.(١)

من ناحية ثالثة فإن الكثير من الحكومات المستهدفة قد رأت أن الاستمرار فى مواجهة المطالب الانفصالية رغم تكلفتها الكبيرة يظل فى التحليل الأخيرة أقل عبئا من القبول بمطالب الجماعات الانفصالية أو الدول المطالبة بإجراء تعديلات حدودية حيث اعتبرت الحكومات المتمسكة بالأمر الواقع أن القبول بإجراء تنازلات فيما يتصل بحدودها وإقليمها هو بمثابة انتحار وطني.(٢)

حاصل ما تقدم أن الأدوات القسرية كأداة لإدارة منازعات الحدود على الساحة الإفريقية لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الانفصالية والوحدوية المطالبة بتعديل الحدود، وكانت فى مجملها لصالح الدول المتمسكة بالوضع القائم، وذلك لما سبق ذكره من عدم جدوى الضغط العسكرى للمطالبين بتغيير الحدود، لضعف الإمكانات العسكرية لهم، إضافة إلى أن التدخل الخارجى فى معظمه كان لصالح القوى المتمسكة بالوضع القائم.(٣)

---

(١) Saadia Touval , the boundary politics..., *op.cit.*,pp 116:117, pp 268: 269.

(٢) *Ibid.*, pp 117:119

(٣) Evan Luard,*op.cit.*,pp231:233.

الفصل الرابع

الاتجاه القانونى فى تفسير السلامة الإقليمية

الفصل الرابع
الاتجاه القانوني في تفسير السلامة الإقليمية

فى ظل السعى لتفسير السلامة الإقليمية[1] ذهب جانب كبير من الباحثين إلى القول بأن مبدأ قدسية الحدود الوارد فى قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بالقاهرة عام ١٩٦٤هو العامل الحاسم فى تفسير احتفاظ الدول الإفريقية بسلامتها الإقليمية ممثلة فى عدم تغير حدودها منذ الاستقلال . وذهب جانب أخر إلى أن الاعتراف الدولى بالأساس هو العنصر الفاعل فى تفسير احتفاظ الدول الإفريقية بسلامتها الإقليمية على النحو سالف البيان .

وفيما يلى مزيد من البيان لمضمون كل اتجاه عبرمبحثين أساسيين هما :

المبحث الأول : مبدأ قدسية الحدود والسلامة الإقليمية فى إفريقيا .

المبحث الثانى : الاعتراف الدولى والسلامة الإقليمية فى إفريقيا .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن مفهوم السلامة الإقليمية أعم وأشمل من مجرد الحفاظ على الحدود السياسية للدولة حيث يشتمل المفهوم على أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية .. إلا أنه لاعتبارات التحليل والدراسة تم الاقتصار على المعنى الوارد بالمتن ، لمزيد من التفاصيل حول مفهوم السلامة الإقليمية وعلاقته بغيره من المفاهيم انظر : محمد عاشور مهدى ، الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، رسالة ماجستير (معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ص ١٧٧ : ٢٠٣ .

المبحث الأول
مبدأ قدسية الحدود والسلامة الإقليمية للدولة في إفريقيا

يعتبر مبدأ ثبات الحدود في جوهره إمتداداً لفكرة قدسية الحدود التى شهدت تطبيقا لها عبر الزمان والمكان . فعرفت المجتمعات البدائية فكرة قدسية الحدود وعرفتها المجتمعات الحديثة على اختلاف فى المضمون والأهداف المبتغاة من اضفاء القداسة على الحدود(1) ومن ناحية أخرى شهد المبدأ تطبيقاً له فى الدول الناجمة عن تحرر المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية والذى استند بالأساس إلى قاعدة لكل مافى حوزته Uti Possidetis(٢) . والذى يرى البعض أنه المصدر الرئيسى لمبدأ ثبات الحدود الوارد فى قرار مؤتمر القاهرة لعام ١٩٦٤(٣) .

وسعياً للتعرف على ملامح وسمات المبدأ فى كل مرحلة من هذه المراحل والتطبيقات المختلفة له . يمكن تقسيم هذا المبحث على النحو التالى .

المطلب الأول : تطور مبدأ قدسية الحدود .

المطلب الثانى : مبدأ قدسية الحدود ومبدأ " لكل ما فى حوزته " Uti Possidetis .

المطلب الثالث : دور مبدأ قدسية الحدود فى الحفاظ على السلامة الاقليمية فى إفريقيا .

المطلب الأول : تطور مبدأ قدسية الحدود :

أولاً : قدسية الحدود في المجتمعات القديمة :

لعبت المعتقدات الدينية دوراً حيوياً فى بلورة وتطوير فكرة قدسية الحدود فى المجتمعات البدائية القديمة ، حيث ارتبطت قدسية الحدود بقدسية السلطة حيث كانت

---

(١) عبد الرضا الطعان ، م. س. ذ ص ص ١٧ : ١٨
جابر الراوى ، م.س.ذ. ، ص ص ٥٥ : ٩٠ وانظر
Jesse S.Reeves, op. cit., P534
Lapradell, op. cit., pp 158 : 159
Ibid., pp 77 L 89

(٢)

(٣) طارق عبد الرؤوف ، مبدأ ثبات الحدود ونهائيتها مع إشارة إلى نزاع الحدود بين العرق والكويت (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٥) ، ص ٢٤٩ .
Jesse S.Reeves, o. cit., p545
S.Azadon Tiewul, "Relation Between The United Nations Organization and The Organization of African Unity in Settelement of Secessionist Conflicts" Harvard international Law Journal (Vol. 16, Na. 1, 1975) p31.

الآلهة "تعين زعيم الجماعة باعتباره ساحراً وتعين فى ذات الوقت سلطته ونطاق ممارستها (١) .

ويمكن القول بصفة عامة ، أن الشعوب القديمة، قد أضفت على الحدود هالة من القدسية ، حيث أصبح سائداً فى ذلك الوقت اعتقاد راسخ بأن اللعنة سوف يتم انزالها من جانب الآلهة بكل من تسول له نفسه أن يحرك الحجارة أو العلامات الحدودية الموجودة بين الممتلكات المتجاورة . الأمر الذى توجد إشارة له فى التوراة ، أو العهد القديم Old testament حيث جاء فيه : " ليس من حقك أن تزيل العلامة التى وضعها جارك منذ قديم الزمان فى أرض ميراثك ... " . فلقد اتسمت الحدود فى هذا الحقبة- بالقدسية لاعتبارات دينية، مرجعها الخوف من توقيع الجزاءات الدينية من جانب الآلهة حال الاعتداء على الحدود (٢) . فالجماعات البدائية لم يكن يمنعها من الإغارة على بعضها البعض فى كثير من الأحيان سوى الخوف من المعتقدات الدينية للخصم وأن تصيبهم لعنة الآلهة الحامية لإقليم ذلك الخصم . الأمر الذى ارسى بدوره قدسية الحدود والإقليم(٣) .

وقد طور الرومان فكرة الحدود كشعيرة دينية ، حيث ارتبطت إقامة الحدود بتمجيد إله الحدود ؛ تيرمينوس Terminus " فكانت الحدود تحدد فى إطار احتفال دينى كبير يتم خلاله صبغ العلامات الأرضية بدم الذبيحة التى تقدم كقربان فى هذه المناسبة كما أنه كان من اللازم إقامة وليمة واحتفال كبير تنشد خلاله الأناشيد للإله " تيرمينوس " عند وضع الحدود بين الشعوب والممالك القوية حتى لاتنشأ خلافات بين هذه الممالك والشعوب (٤) .

وفى إطار مصر الفرعونية كانت الآلهة تضمن تنفيذ الاتفاقات صفة عامة ومن بينها اتفاقات الحدود والتى كانت تتم وفق طقوس دينية . ومن أبرز الأمثلة على هذه المعاهدات معاهدة " قادش " التى عقدها رمسيس الثانى ملك مصر مع ملك الحيثيين عام ١٢٩٤ ق.م. وهى المعاهدة التى تحركت فيها حدود مصر على الموانع الجبلية

---

(١) Jesse S.Reeves, op. cit., pp545: 546

(٢) Ibid., p 534.

(٣) يرى البعض أن الوظيفة الدينية للإقليم كانت واضحة لدى الإغريق ، فنظراً لأنه لم يكن هناك إله شامل بالنسبة للإغريق ككل ، فإن كل مدينه اختصت بإله يرعاها وهذا الإله يتمتع بالنفوذ فى إطار إقليم المدينة . فإقليم المدينة هو تجسيد مادى لسلطة الاله ، أو بالأحرى ، نطاق اختصاص دينى ، لذا فإن الشخص الذى يوجد خارج هذا الإقليم لن يستفيد من الحماية الإلهية المقدسة .

انظر . عبد الرضا الطعان ، م.س.ذ، ص ٣٧ .

طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ، ص ٢٩٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٢٨٩

جابر الراوى ، م. س. ذ، ص ص ٦٢ : ٦٣ .

والنهرية ذات الأهمية الاستراتيجية فى شرق البلاد . وقد أشارت هذه المعاهدة إلى أن بنودها مقدسة ولا يجوز انتهاكها (١) .

بالنظر إلى الحضارة الصينية يلاحظ أن فكرة قدسية الحدود والرغبة فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد دفعت حكام الصين إلى بناء سور على امتداد الحدود الشمالية للبلاد للفصل بين ما هو " صينى " وما هو " غير " . واضعين بذلك حداً طبيعياً يحتمى وراءه المجتمع والحضارة الصينيين من هجمات القبائل والجماعات البربرية الهمجية المحيطة (٢) .

وعلى صعيد الحضارة الإسلامية يمكن القول أنها قد أصبغت طابعاً دينياً على حدود الدولة الإسلامية "دار الإسلام " وهو ما يمكن تبينه من الأحاديث العديدة المتعلقة بثواب المجاهدين والمرابطين المدافعين عن ثغور الدولة الإسلامية وحدودها . ويتضح كذلك من تخريجات الفقهاء المسلمين فى وجوب الجهاد على كل مسلم ومسلمة حال تعرض أحد أجزاء الدولة الإسلامية" دار الأسلام" للغزو والاحتلال من قبل العدو (٣) .

حاصل ما تقدم أن فكرة قدسية الحدود قديمة قدم علاقة الجماعات الإنسانية بالأقاليم التى تقطنها . على أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه مع التمسك بقدسية الحدود والحرص على عدم المساس بسلامة إقليم الجماعة (قبيلة ، مدينة. مملكة ، امبراطورية...) ، فإن هذا الحرص وذلك التمسك كانا يتمان من جانب واحد فقط وفى اتجاه واحد على معنى أن الجماعة المعنية هى التى كانت تضع الحدود لذاتها ، وكانت توقفها عند ، - وحفاظها على - هذه الحدود التزاماً ذاتياً وليس اتفاقياً مع غيرها من الجماعات ، وبالتالى فإنه كان من السهل في كثير من الأحيان التحلل من هذا الإلتزام وتوسيع الإقليم بدفع حدود الجماعة أوالوحدة السياسية فى أراضى الغير على نحو يهدد سلامة ذلك الغير بل ووجوده فى أغلب الأحوال (٤).

ثانياً : مبدأ قدسية الحدود في المجتمعات الحديثة :

تشير الشواهد التاريخية إلى أنه قد تراجعت القدسية الدينية النابعة عن معتقدات عقديه فى كثير من المجتمعات لصالح قيم ومفاهيم جديدة اتخذت كمعيار للتمسك بثبات

---

(١) د. عز الدين فوده ، م.س.ذ، ص ٩ .

(٢) " أقام سور الصين الإمبراطور الصينى " تسين Tsin" حيث أقام السور بطول حدود الصين الشمالية ، ليحول بين حضارة الصين وبين غزوات القبائل البربرية المرتحلة والمغولية المتوحشة فى أعالى آسيا الوسطى ، فوضع بذلك حداً اصطناعياً يحتمى خلفه المجتمع والحضارة من القبائل المرتحلة فى الشمال " انظر : م.س.، ص٧ ، وانظر : جابر الراوى م.س.ذ، ص ٦٨ .

la Pradelle, *op. cit.*, p25 .

(٣) انظر : عبد العزيز صقر ، نظرية الجهاد فى الإسلام ، رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٨١ : ٨٤ ، ص ص ١٤٠ : ١٥٢ .

(٤) جابر الراوى ، م.س.ذ، ص ص ٦٨ .

الحدود وقدسيتها [1] . حيث ظهر مبدأ قدسية الحدود كتعبير عن سيادة الوحدة السياسية (الدولة) . واستقلالها وحريتها فضلاً عن المساواة بينها وبين الدول . فهذه المبادئ الأربعة (السيادة ، الاستقلال ، الحرية ، المساواة) اعتبرت هي الضمان الأساسي ليس فقط لقدسية حدود الدولة ، بل لوجودها وشرعيتها واستمرارها [2] .

والواقع أن التأمل في جوهر المبادئ الأربعة سالفة الذكر يشير إلى أن مبدأ السيادة يمثل العامل الرئيسي والرباط العضوي بينها وبالتالي فإن تطور فكرة السيادة من السيادة المطلقة إلى السيادة المقيدة ، قد لعب دوراً كبيراً في بلورة مبدأ قدسية الحدود . ذلك أنه لايتصور قدسية لحدود دولة ما في ظل الحرية المطلقة لجيرانها في انتهاك إقليم هذه الدولة . فالسيادة المقيدة هي أساس وجود القانون الدولي ، والمعيارالسليم لإقامة نظام للعلاقات المتبادلة والتعاون بين الدول ، وتحديد الواجبات الملقاه على عاتق الدولة في الحقل العالمي بصدد احترام الحقوق الأساسية للدول الأخرى . فإذا كانت علاقات الأفراد تخضع في تنظيمها لقاعدة "أن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين " بمعنى أن الإنسان ليس حراً حرية مطلقة في عمل ما يريد حيث اخضعت حريته لأحكام القانون، فإنه قد تم نقل ذات المضمون إلى علاقات الدول فيما بينها انطلاقاً من تقييد سيادة الدول لصالح المجتمع الدولي بأسره [3] .

فالدولة لم تعد مطلقة الحرية في إجراء كافة الأعمال الممكنة لمايتضمنه ذلك من اعتداء على سيادة الدول الأخرى وحقوقها، إضافة إلى وجود التزام عام على أعضاء المجتمع الدولي يقضي بضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين الأمر الذي يرى البعض أنه لن يتأتى إلا عن طريق التسليم بحرمة الحدود . حيث يرى هؤلاء أن ثمة علاقة تفاعل بين الإقرار بقدسية الحدود القائمة والتسليم بها وبين تحقيق غايات وأهداف القانون الدولي [4].

أما فيما يتعلق بعوامل إقرار حرمة الحدود ، فيذهب أنصار الاتجاه القانوني في تفسيرالسلامة الإقليمية إلى أنها نابعة من الطبيعة الاتفاقية للحدود القائمة في الوقت الراهن . حيث تحول قواعد القانون الدولي بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية دون تنصل الدول من تنفيذ التزاماتها الدولية . وخاصة فيما يتصل بقضايا الحدود التي تكتسب أهمية خاصة أدت إلى عدم جواز التحلل منها مهما تغيرت الظروف لارتباط احترامها وتطبيقها بضرورات حفظ السلم والأمن الدوليين [5] .

---

(١) الطعان ، م.س.ذ، ص ص ١٢٨ : ١٤٢ .

(٢) المبادئ وغيرها انظر ، د. بطرس غالي ، العلاقات الدولية . م.س.ذ، ص ص ١١٢ : ١٣٨ عدنان نعمة ، م.س.ذ، ص٩٣ .

(٣) م.س، ص ١٧٩ .

(٤) طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ، ص ص ٢٩٠ : ٣٠٢ .

(٥) م.س، ص ١٨٩

ويذهب هذا الفريق إلى مبدأ عدم المساس بالحدود الدولية أصبح يشكل قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولى ، لايجوز الإخلال بها ، الأمر الذى يعنى أن أى انتهاك لهذه القاعدة يعد أمراً غير منتج لآثاره . بعد أن أضحى واضحاً أن احترام الحدود الدولية وتقديسها أمر ضرورى لاسيما بعد تحريم استخدام القوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، والارتباط الوثيق بين احترام الحدود القائمة وبين المبادئ القانونية الأخرى التى تحرم المساس بالأوضاع القائمة مثل مبدأ عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية ، ومبدأ حسن الجوار وغيرها (١).

ويؤكد هذاالفريق على أن الفقه والقضاء الدوليين قد أكدا بما لايدع مجالاً للشك ضرورة الحفاظ على الحدود والأنظمة الإقليمية الأخري انطلاقاً من اعتقاد الفقه الانجليزى بأن معاهدات الحدود تدورمع الأرض وجوداً وعدماً . وهوالاعتقاد الذى قدر له أن يسود بعدأن تم تبنيه فى أحكام قانون المعاهدات عام ١٩٦٩م وقانون التوارث الدولى لعام ١٩٧٨م . وتأكيده عبرالعديد من الممارسات والأحكام الصادرة من المنظمات والهيئات القضائية الدولية. إضافة إلى التطبيقات الواقعية للمبدأ فى العديد من مناطق العالم (٢).

المطلب الثاني قدسية الحدود ومبدأ لكل ما في حوزته : Uti Possidetis

تشير العديد من الدراسات إلى أن مبدأ احترام الحدود السياسة الموروثة عن الاستعمار الوارد فى القرار ١/١٦ الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقد بالقاهرة فى عام ١٩٦٤م. إنما هوتطبيق إفريقى للمبدأ المعروف فى أمريكا اللاتينية بمبدأ "لكل ما فى حوزته Uti Possidetis " حيث مثل هذا المبدأ الأخير السابقة التاريخية التى استلهمتها الدول الإفريقية فى سعيها للبحث عن سبيل لتجنب المخاطر المتوقعة من مثالب الحدود والتى سبق بيانها . ومن هنا تستمد دراسة " مبدأ لكل ما فى حوزته "أهميتها الأساسية باعتبارها ركيزة أساسية يقيم عليها أنصار الاتجاه القانونى فى تفسير السلامة الإقليمية وثبات الحدود رأيهم .

أولاً : مضمون مبدأ لكل ما فى حوزته : Uti Possidetis

ترجع جذور هذا المبدأ إلى القانون الرومانى ، حيث تضمن هذا القانون قاعدة أساسية مؤداها أن من يحوز الشئ عند بدء النزاع من حقه أن يستمر حائزاً له حتى

---

(١) د. أحمد الرشيدى " منازعات الحدود فى القانون الدولى : اسبابها وطرق تسويتها سلميا " ، م.س.ذ، ص ص ٢١٧ : ٢٢٣ ، محمد فجالى ، م.س.ذ، ص ٢٥٤ وما بعدها .

(٢) طارق عبد الرؤوف . م.س.ذ، ص ١٨٧ ، ص ص ٣٦٩ : ٣٧٩ .

يقضى فيه Uti Possideties ita Possidetis ، وهو المبدأ الذى ترجع له القاعدة الفقهية المعروفة فى القانون المدنى والتى تنص على أن " الحيازة فى المنقول سند الحائز أوالملكية" . وأيضاً يمثل هذاالمبدأ الرومانى الأساس النظرى للقاعدة الاجرائية في التقاضى والمعروفة ببقاء الحال على ما هو عليه لحين البت فى النزاع (١).

والواقع أن الأصل القانونى للمبدأ يكشف عن جوانب الصلة بينه وبين مساعى الحفاظ على الحدود والسلامة الإقليمية للدول التى اتفقت على تبنى هذا المبدأ كسبيل لتسوية المنازعات بشأن الحدود . وذلك للطبيعة المحافظة التى يتسم بها ذلك المبدأ ، وتأكيده على استقرار الأوضاع وتثبيتها ، على أن هناك اختلافاً جوهرياً بين الأصل الرومانى للمبدأ وبين تطبيقه فيما يتعلق بالحدود السياسية والسلامة الإقليمية ، وهو أنه على حين يتخذ المبدأ طابع التأقيت فى أصله الرومانى ، وكذلك فى فروع القانون المختلفة حيث يهدف إلى الحفاظ المؤقت على المراكز القانونية لأطراف النزاع لحين البت بمدى أحقية كل طرف فى الشئ محل النزاع ، فإنه بانتقال هذا المبدأ إلى مجال القانون الدولى والعلاقات الدولية اتخذ اتجاهاً عكسياً للمعنى والمضمون السابق، حيث أريد بهذا المبدأ تثبيت الأوضاع الحدودية على نحو نهائى ودائم . ولا يخفى الاختلاف الجوهرى فى آثار كل من المضمونين، والذى تتمثل أهم ملامحه فى أنه على حين يؤدى التثبيت المؤقت للمراكز والأوضاع القانونية إلى وضع قيود على حرية المالك فى التصرف ، فإن هذه القيود لا أساس لها فى الحالة الثانية (٢) .

وقد نازع البعض فى العلاقة بين مبدأ " لكل ما فى حوزته " ومبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول انطلاقاً من أن الأخير يعنى فى رأيهم حق الدولة ذات السيادة على الإقليم بما يحتويه من أشياء فى إطار الحدود المعترف بها دولياً " فى حين يقتصر مضمون مبدأ " لكل ما فى حوزته " على مجرد الحفاظ على الحدود القائمة ، بصرف النظر عن اتساقها أو عدم اتساقها مع مقتضيات قيام الدولة ذات السيادة .

وقد نازع هذا الفريق أيضاً فى التسوية بين مبدأ " لكل ما في حوزته " وقدسية الحدود حيث رأوا أن المبدأ الأول إنما هو أداه لتسوية النزاعات حول الحدود المختلف

---

(١) حول الأصل التاريخى للمبدأ انظر باختصار الرأى الفردى القاضى " اجيبولا Ajibola فى :

International Court of Justice " Reports of Judgments Advisory Opinion and Orders : Case Concerning the Territorial Dispute (Libyan Areb Jamahiriya / Chad) *op. cit.*, pp83 L 84

وانظر كذلك : Maurice Kamto, *op. cit.*, pp 98 : 99

Sharma, *op. cit.*, p 8

Peter Lyon, *op. cit.*, p122 .

(٢) Maurice Kamto , *op. cit.*, pp 98 : 99

عليها فى حين أن المبدأ الثانى(قدسية الحدود) هو الأداة الفعالة فى الوصول إلى حل نهائى وثابت ومقبول من الأطراف المعنيين: فهم يرون أن العلاقة بين المبدأين إنما هى علاقة السبب بالنتيجة (١) .

والواقع أنه مع الاعتراف بأن مبدأ السلامة الإقليمية أعم وأشمل من مبدأ " لكل ما فى حوزته "، فإن ذلك لا يمنع من القول بأنه فيما يتصل بمسألة الحدود يعتبر المبدأ الأخير ذا صلة وثيقة وعامة حيث أن انتهاك هذا المبدأ يعبرمباشرة عن انتهاك السلامة الإقليمية للطرف المعنى (٢) .

وأما فيما يتصل بالعلاقة بين مبدأ " لكل ما فى حوزته " ومبدأ قدسية الحدود فإنه يصعب قبول ما يذهب إليه أنصار الفريق سالف الذكر من التفرقة بين المبدأين على أساس أثر كل منهما على نزاعات الحدود ، ويأتى التحفظ من حقيقة أن الصراع بين المجتمعات سنة كونية يصعب الوصول إلى حل نهائى له كما يتصور ذلك الفريق ، وبالتالى فإن المساعى المختلفة في إطار أى من المبدأين، إنما تستهدف الوصل إلى تسوية للمنازعات المثارة، وفرض قيود معنوية على أى من الأطراف الراغبة في إثارة مطالب حدودية، بالكشف عن عدم قبول هذه المطالب دولياً وإقليمياً عبر تبنى مثل هذه المبادئ (٣) . على النحو الذى تكشف عنه خبرة دول أمريكا اللاتينية .

ثانياً : تجربة دول أمريكا اللاتينية :

ظهر مبدأ " لكل ما فى حوزته Uti Possidetis كسبيل لتسوية مشكلات الحدود بين دول أمريكا اللاتينية في مطلع القرن التاسع عشر حيث اتفقت تلك البلدان على تبنى قانون مشترك للحدود باعتبار ذلك أمراً لازماً للحفاظ على الأمن والاستقرار بالقارة ، وانطلاقاً من اعتبارات الملاءمة والنفعية هذه توصلت دول أمريكا اللاتينية عبر المفاوضات التى اتخذت صورة مراسلات دبلوماسية واتفاقات ثنائية إلى إقرار مبدأ لكل ما فى حوزته " . حيث اعتبرت الحدود الإدارية بين المستعمرات التابعة لكل من اسبانيا والبرتغال هى الأساس المقبول لترسيم الحدود بين الدول الناشئة عن تحرير هذه المستعمرات . واعتبر عام ١٨١٠ م بصفة عامة هو التاريخ الحاسم (٤) فى تعيين

(١) Ibid., pp 100 : 10

(٢) طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ، ص ١٨٩ .

(٣) Saadia Touval, The Boundary Politics..., op. cit., pp 29 : 31 , Willian Zartman, "Conflict Riduction : Politics.., op., pp 29 : 31, William Zartman, Conflict Riduction : Prevention, Management and Resolution " , in Francis M. Deng and I. William Zartman (eds.,), op. cit., pp 317 : 318 .

(٤) يقصد بالتاريخ الحاسم (الحرج) Critical Date ذلك التاريخ الذى يعتد بواقع الحال فيه بالنسبة لتبعية الإقليم موضع النزاع ولايعتد بأى ادعاءات مخالفة لهذا الواقع فى ذلك التاريخ . ومما ينكر أن هناك خلافاً حول معيار =

الحدود وتحديد تبعيتها بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية أما بالنسبة لدول أمريكا الوسطى فقد اعتبرت١٨٢١ م هو التاريخ الذى يعتد به عند اقرار وتطبيق مبدأ لكل ما فى حوزته حيث تضمن القانون الأساسى لإتحاد شعوب كولومبيا والصادر فى ١٢ يوليو ١٨٢١ م التأكيد على ضرورة الالتزام بهذا المبدأ . كما أشارت العديد من الاتفاقات الثنائية بين دول أمريكا اللاتينية إليه . وتضمنته كذلك بعض اتفاقات التحكيم وأحكامه فيما يتصل بمنازعات الحدود بين دول أمريكا اللاتينية (١) .

ويرى البعض أن مبدأ "لكل ما فى حوزته" لم يعد قاعدة أساسية فى القانون الدولى الأمريكى فحسب بل قاعدة عامة باعتباره من أفضل السبل للحفاظ على السلامة الإقليمية للدول (٢) ويدللون على ذلك باندفاع الدول حديثة الاستقلال إلى تبنى ذلك المبدأ فرادى وجماعات خشية المساس بأمنها واستقلالها (٣) ، مما جعل هذاالمبدأ يرتقى إلى مرتبة القواعد القانونية الدولية الآمرة لاسيما وأن الممارسات القضائية الدولية قد عمدت إلى تأكيد هذا التصور بالتزامها مضمون المبدأ عند تصديها للفصل فى المنازعات، إضافة إلى التزام الدول التى سبق أن رفضت الاعتراف بالمبدأ – مثل البرازيل – بتطبيقه حيث لم يعد بإمكان أى دولة أن تتنصل منه أو تخرج عليه (٤) . الأمر الذى حال فى نظر البعض دون وقوع كثير من المنازعات الحدودية بها ، ذلك أن هذا المبدأ قد هدف بالأساس إلى إعطاء الأولوية للسند القانون على الحيازة الفعلية كأساس للسيادة . وذلك بغرض منع الدول المستعمرة غير الأمريكية من محاولة حيازة

= تحديد هذا التاريخ وهل هو تاريخ بدء النزاع أم تاريخ رفع دعوى المطالبة بالإقليم أم غير ذلك انظر : د. البخارى عبد الله الجعلى ، " نزاع الحدود بين السودان ومصر " ، فى أسامة الغزالى (محرر) ، م.س.ص، ٥٢٦ : ٥٣٠ .

Antony Allott, The chanaging Legal Statue., *op. cit.*, p 125 Ahmed El- Wafaa, Arbitration and Adjication of international Land Boundary Dis puts, Reviu Egyptien de Droit International (Vol. 42, 1986). pp 127 : 144 .

(١) طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ، الصفحات ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٩٦ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر (- Cino J. Naldi, " The Case concerning The Frontier Dispute Burkina Faso / Republic of Mali) : Uti possidetis in African prespective", international and compartive law Quarterly (Vol 36 , october 1987) pp 897 : 903.

- Sharma, *op. cit.*, p. 81 .
- Ajibola, *op. cit.*, pp84 : 86
- Kaiyan Homi Kaikobad, *op. cit.*, pp 131 : 132 .
= peter Lyon, *op. cit.*, pp 122 : 129 .

(٣) Benyamin Neubergar, *op. cit.*, p 104

(٤) Agibola, *op. cit.*, p 86

بطرس غالى العلاقات الدولية ..... م.س.ذ، ص ١٢٤ .

طارق عبد الرؤوف ، م. س. ذ، ص ٢٩٥ .

المناطق التي منحت الاستقلال في القارة الأمريكية والتي بقيت دون استغلال أو غير مأهولة . كما إستهدف كذلك تحقيق احترام الحدود الإقليمية وقت الحصول على الاستقلال [1] .

المطلب الثالث : دور مبدأ قدسية الحدود في الحفاظ علي السلامة الإقليمية في إفريقيا :

تذهب العديد من الكتابات المتعلقة بالحدود السياسية فى أفريقيا إلى التأكيد على فعالية دور القرار الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤ – والذى نص على التزام الدول الإفريقية باحترام الحدود الموروثه عن الاستعمار لحظة الاستقلال – كسبيل للحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية واعتناقها لهذا المبدأ، وكذلك على المبررات المنطقية خلف هذا القرار والمتمثلة فى الآثار الايجابية المتوقعة له والآثار السلبية التى كان من الممكن حدوثها فى حالة عدم تبنى مثل هذا اقرار . وأخيراً يعتمد هذا الفريق من الباحثين على تطبيق هذا المبدأ في بعض المنازعات الحدودية بين الدول الإفيريقية . وفيما يلى عرض لهذه الحجج والأسانيد التى يستند إليها هذا الفريق من خلال ثلاثة أجزاء :

أولاً : توجهات الدول الإفريقية بشأن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار .

ثانياً : مبررات مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار .

ثالثاً : تطبيقات مبدأ ثبات الحدود فى المنازعات الإفريقية .

أولاً : توجهات الدول الإفريقية بشأن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار :

عند استقلال الدول الإفريقية سادت ثلاثة توجهات رئيسية بصدد الحدود الموروثة عن الاستعمار . استهدف أولها التخلص من الحدود الاستعمارية عن طريق تحقيق وحدة أفريقية شاملة . وذهب الاتجاه الثانى إلى ضرورة التدرج فى عملية الوحدة وبالتالى ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار كمرحلة إنتقالية ، أما الاتجاه الثالث فذهب أنصاره إلى أن تجنب محاولات تفتيت القارة ودولها يقتضى الإقرارالنهائى والدائم للحدود الموروثة عن الاستعمار كما هى . وقد كتبت الغلبة للاتجاه الثالث حيث أكدت العديد من دول القارة حرصها على سيادتها ورفضها فكرة

---

(١) Ajibola, op. cit., pp 88 : 89 .

الوحدة الإفريقية الشاملة التى دافع عنهـا طويلاً الرئيس الغـانى الأسـبق "كـوامى نكروما"[1] .

وتكشف تصـريحـات وخطب رؤسـاء الدول والحكومـات الإفـريقـيـة فـى إطار مـؤتمر أديس أبابا التـأسـيـسى لمنظمـة الوحدة الإفريقـيـة عـام ١٩٦٣ م عن ذلك الواقع حيث سادالمؤتمر تيار يرمى إلى الحفاظ على الحدود القائمة دون مساس بها وقد عبر عن ذلك أكثر من رئيس إفريقى حيث أشـار ـ موديبوكويتا ـ رئيس جمهورية مالى ، فى ذلك الوقت فى كلمته إلى أنه « إذا كنا فعلاً متحركين بإرادة قوية فإقامة الوحدة الإفريقية ، فيجب أن نأخذ إفريقيا كما هى ، ويجب أن نتنازل عن أى مطالب إقليمية ... والوحدة الإفـريقـيـة تتطلب من كل منا الاحـتـرام المطلق للتـراث الذى ورثناه عن النظام الاستعمارى ، وهذا يعنى المحافظة على الحدود الحالية لدولنا »[2] .

وقد أكد أبو بكر تفاوا باليوا رئيس وزراء نيجيريا هذه الفكرة نفسها فى الخطبة التى القاها فى المؤتمر ذاته فمع اعترافه بمساوئ الحدود الاستعمارية إلا أنه أشار إلى أن الدول الإفريقية ليست مسئولة عن تلك المساوئ التى وجدت لأكثر من ثلاثين عاماً ، وأشـار كذلك إلى أن أى مـحـاولة من قبل أى دولة أفريقية للتمرد على هذا الواقع يمكن أن تؤدى إلى اضطرابات على مستوى القارة . وسعياً لتقديم النموذج العملى للتغلب على هذه المشكلات أعلن" باليوا "اعتـراف بلاده بجـمـيع الحـدود القـائمـة فى إفريقيـا واعترافها كذلك بوجود جميع الدول الإفريقية[3].

وعلى الرغم من عدم احتواء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على إشارة مباشرة لمسألة الحدود ، وعدم صدور أى قرار بشأنها فى إطار المؤتمر التأسيسى للمنظمة عام ١٩٦٣ م ، فإن المؤتمر قد كشف عن تبلور اتجاه عام بين غالبية الدول الإفريقية مؤداه القبول بالحدود الموروثة عن الاستعمار ، الأمر الذى سرعان ما عبر عن نفسه رسمياً فى صورة مشروع تقدمت به تنزانيا إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومـات الإفريقـيـة المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤م بهدف إقرار الحدود الموروثة عن الاستعمار كسبيل للحد من المنازعات بين الدول الإفريقية ، وهو المشروع الذى لاقى قبول غالبية الدول الإفريقية

---

(١) انظر فى ذلك : طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ، ص ٢٤٨ .
د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية ...، م.س.ذ، ص ص ١٠٢ : ١٠٦ .
كولين ليجوم ، م.س.ذ، ص ص ١٩٥ : ١٩٦
William foltz, Political Boundaries., op. cit., pp 373 : 374.
Burgnhardt, op. cit., p 227.
Saadia Touval , Boundary.., op. cit., pp 80 : 86 .

(٢) د. بطرس غالى ، " العلاقات الدولية ... م.س.ذ، ص ١٣٢ .

(٣) م.س.ذ، ص ١٣٣ ، وانظر محمد فجالى ، م.س.ذ، ص ٧٦ .

وأسفر عن صدور القرار رقم ١/١٦ الذى يحض الدول فى منظمة الوحدة الإفريقية على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ، والذى يعتبره أنصار الاتجاه القانونى فى تفسير السلامة الإقليمية الركيزة الأساسية فى دعم واستقرار، وثبات الحدود الإفريقية انطلاقاً من الموافقة شبه الإجماعية عليه حيث لم يعترض فعلياً على صدور القرار سوى دولتين هما الصومال والمملكة المغربية (١) .

ثانياً : مبررات مبدأ قدسية الحدود:

يمكن اجمال المبررات الأساسية وراء تبنى قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار فى النقاط التالية :

أ – أن انكار الحدود الاستعمارية يستلزم بالضرورة الاتفاق على حدود بديلة الأمر الذى يتضمن فى جوهره احتمالات كبيرة بالتوتر وتهديد السلامة الإقليمية للعديد من الوحدات السياسية . ذلك أنه حتى إذا اتفق على المبادئ الأساسية التى سيتم بمقتضاها مراجعة الحدود فإنه سيكون من الصعوبة تطبيق هذه المبادئ والأسس فى ظل التعقيدات البشرية (العرقية ، القبلية ، . . .) فى المجتمعات الإفريقية (٢) . الأمر الذى عبر عنه صراحة رئيس دولة المالاجاش فى خطابه أمام المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ حينما أشار إلى أنه : " لم يعد من الممكن ، ولا المنشود أن

---

(١) مما يذكر أن المشروع الذى تقدمت به تنزانيا قد عرض مباشرة على اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دون مرور بمؤتمر الوزراء الذى يسبق مؤتمر القمة وفى ذلك ذهب البعض إلى أن الأمر كان مقصوداً لتجنب معارضة دول مثل الصومال والمغرب للمشروع وتفويت فرصة قيامهم بتكتيل الجهود لإحباطه، وعلى الرغم من عدم وضوح دوافع تنزانيا فى التقدم بهذا المشروع اجتهد البعض فى طرح أسباب لذلك تمثلت فى اهتمامها بالنزاع فى القرن الأفريقى . وزيارة الأمبراطور الأثيوبى هيلاسلاسى لتنزانيا قبل مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ م بأسابيع قليلة . انظر Saadi Touval , Boundary politics , *op. cit.*, pp 86 : 87 وانظر أيضاً
Samuel Chie., The Organization of African Unity and African Boundaries " , in Widstrand (ed.,) *op. cit.*, pp 87 : 89 .

وانظر كذلك :

- Saadia Touval , the OAU and African Boundary, *op. cit.*, p126.
- Ian Brownlie, African Boundaries.., *op. cit.*, pp 10 : 12 .
- Ravi L. kapil, *op. cit.*, p671

وانظر طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ، ص ص ٢٤٧ : ٢٤٩ .

(٢) Antony Allot, Boundaries and the law .., *op. cit.*, p21.
Jeffery Herbst., Challinges to Africa's Boundaries.., " *op. cit.*, pp 17 : 19.
Ian Brownlie , African Boundaries.., *op. cit.*, p 11.

تغير الحدود بين الأمم على أساس معايير جنسية ، أو دينية، أو قبلية ، لأننا إذا فعلنا ذلك فسوف تختفي بعض الدول الإفريقية من الخريطة (١) .

ب – اتساق المبدأ مع القواعد الدولية المتعلقة بمسائل التوارث الدولي ومعاهدات الحدود والتي تنص – كما سلف البيان – على أن الحدود لاتتغير بالاستقلال أو التوارث بين الدول (٢).

جـ – أن المبدأ يتسق وتمسك الدول عامة والدول الإفريقية خاصة بمسائل السيادة والمساواة الأمر الذى عبرعنه أكثر من رئيس دولة إفريقية في إطار المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث نادى" أحمدو اهيدجو " رئيس الكاميرون الأسبق بضرورة الاعتراف بالمساواة التامة بين جميع دول القارة أيا كانت ، ومهما كانت مساحتها ، أو عدد سكانها " . وأكد الرئيس " فليبير تسيرانانا "رئيس دولة الملاجاش على ضرورة الحفاظ على السيادة الكاملة للدول الإفريقية . والتفاوض على قدم المساواة فيما بينها بصرف النظر عن الأهمية الجغرافية والبشرية لهذه البلدان . وقد شارك العديد من روساء الدول الإفريقية في التعبير عن ذات المضمون أمام المؤتمر (٣) الأمر الذى وجد انعكاسه في النص على مبدأ المساواة في السيادة ثلاث مرات في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية فورد في الفقرة الثالثة من الديباجة ، وفي الفقرة الأولى من المادة الثالثة، وفي المادة الخامسة (٤) .

د – أن مبدأ قدسية الحدود كما ورد في القرار ١/١٦ وما ترتب عليه من تصرفات دولية تالية قد أضحى بمثابة قاعدة عرفية ملزمة على صعيد قارة إفريقيا ، وهو في ذلك ليس بالأمر المستحدث حيث سلف بيان أن قاعدة مشابهه قد تبلورت على ساحة قارة أمريكا اللاتينية ومثلت الأصل التاريخي لمبدأ قدسية الحدود على الساحة الإفريقية وإن لم يشر إلى ذلك صراحة عند تبنى ذلك المبدأ (٥) .

---

(١) Samuel Chie, op. cit., p67.

(٢) د. أحمد الرشيدي ، " منازعات الحدود .. ، م.س.ذ، ص ص ٢١٧ : ٢١٨ .

(٣) د. بطرس غالي ، العلاقات الدولية .... م.س.ذ، ص ١١٥ ، ص ١٢٢ .
Saadia Touval, Broundary Politics.., *op. cit.*, pp 25 : 44 .

(٤) جاء في ديباجة الميثاق " نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا بأثيوبيا .. وتقديراً منا بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية لاغنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .. اتفقنا .. وجاء في المدة الثالثة من الميثاق أنه " تحقيقاً للأهداف المبينة في المادة الثانية يؤكد أعضاء المنظمة ويعلنون ارتباطهم بالمبادئ التالية :
١ – المساواة في السيادة بين جمع الدول الأعضاء .. " وتضمنت المادة الخامسة النص على تمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية " ، انظر د. بطرس غالي ، منظمة الوحدة الأفريقية ، م.س.ذ، ص ص ١٨١ ، ١٨٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٢٤وانظر Kapil, *op. cit.*, p 671
وانظر ـ ـ ـ Ian Brownlie , African Boundaries.., *op. cit.*, pp 11 : 12 .

ويخلص أنصار الاتجاه القانوني إلى أن مبدأ قدسية الحدود قد مثل استجابة واقعية لاحتياجات الدول الإفريقية وساهم في الحفاظ على السلامة الإقليمية ، انطلاقاً من ادعاء أن لحظة الاستقلال لم تكن بحال هي الفرصة المناسبة لإثارة قضية الحدود بما تحتوية من إمكانات للتعارض والنزاع وتهديد وجود وسلامة الكثيرمن دول القارة[1]. وعليه فقد لعب مبدأ قدسية الحدود - وفق منظور هذاالفريق - دوراً نشطاً في الحيلولة دون قيام العديد من الادعاءات والمطالب الإقليمية . إضافة إلى إسهامه في تسوية بعض المشكلات التي ثارت على الساحة الإفريقية سواء بين الدول وبعضها البعض أو في مواجهة الحركات والنزعات الانفصالية داخل الدول [1] .

ثالثاً : تطبيقات مبدأ قدسية الحدود في المنازعات الإفريقية :

شهد مبدأ قدسية الحدود الوارد في قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤ م ، منذ إقراره عدة تطبيقات وقبولاً عاماً من الدول الإفريقية . حيث تمسكت به كل من أثيوبيا وكينيا في مواجهة المطالب الإقليمية الصومالية [2] . كما تذرعت به تنزانيا وزامبيا في مقابل الأهداف التوسعية للنظام الحاكم في دولة مالاوي في ظل حكم الرئيس هاستنجز باندا . وقد وجد المبدأ تطبيقاً كذلك بشأن النزاع ما بين مالي وبوركينافاسو حيث طالبت الدولتان المحكمة التي تنظرالنزاع بضرورة الاستناد إلى مبدأ ثبات واستقرار الحدود [3] . كما استندت موريتانيا إلى ذات المبدأ في التصدي لمطالب المملكة المغربية وادعائها السيادة على كامل موريتانيا - قبل عام ١٩٧٠ - وتشير الآراء الفردية لأعضاء هيئة الفصل في النزاع التشادي - الليبي إلى أن مبدأ ثبات واستقرارالحدود كان موضع عناية واهتمام الهيئة للتوصل إلى التعيين السليم للحدود بين البلدين . وهو الأمر الذي حدث أيضاً في إطار أعمال التحكيم في النزاع الحدودي ما بين غينيا وغينيا بيساو [4].

(١) - *Ibid.*, p11.
- Onyeoro S. Kamanu, " Secession and The Right of self Determination an - O.A.U Dilemma", The Journal of Modern African Studies (Vol, 12, No.3, 1973) p 335 .
- Saadia Touval, O.A.U and African Borders, *op. cit.*, pp 125 : 126 .
- Ian Brownlie., African Boundaries.. *op. cit.*, p 12.
- Benyamin Neurberger, *op. cit.*, p 107 .

(٢) انظر ملف السياسة الدولية حول النزاع الصومالي الأثيوبي الكيني ، م.س.ذ، ص ص ٢٤٨ : ٢٤٩ .

(٣) Gino J. Neldi, *op. cit.*, p 893 .

(٤) انظر الآراء الفردية لأعضاء : هيئة الفصل في النزاع الليبي التشادي في :
International Court, *op. cit.*, pp 44 : 103.
وحول نزاع غينيا / غينيا بيساو انظر : - Maurice Kamato, " L'Affaire De La Delimitation De Frontiere Marime Guinee/ Guniee Bissau", Reviue Egyptienne De Droite international (Vil.41, 1985), pp 97 : 106 .

حاصل ماتقدم أن مبدأ قدسية الحدود – من وجهة النظرالقانونية – إذ يرتبط بتحقيق مقاصد وغايات ومبادئ منظمة الوحدة فى الشئون الداخلية ، فإنه يرقى إلى مستوى هذه المبادئ أن لم يفقها أهمية [1]. انطلاقاً من قاعدة أن : " مالايتم الواجب إلا به فهو واجب " . وفى ضوء ذلك أصبح هذا المبدأ ركيزة أساسية فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية بالنظر إلي ثبات واستقرار الحدود على النحو المشاهد فى القارة [2] .

تقييم دور مبدأ قدسية الحدود في الحفاظ علي السلامة الإقليمية :

على الرغم من مشايعة عدد كبير من الباحثين للرأى القائل بحيوية دور مبدأ قدسية الحدود فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية . فإن هذا الرأى قد تعرض لكثير من الانتقادات التى تشكك فى إمكانية الاعتماد عليه منفرداً فى تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية . وقد انطلقت تلك الانتقادات من حجج وأسانيد تتعلق بالصيغة التى نشأ من خلالها المبدأ على على الساحة الإفريقية ويقصد بذلك قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤ م بشأن الحدود، إضافة إلى حجج وأسانيد تتصل بالواقع الإفريقى وتطبيقات المبدأ المختلفة وآثارها على النحو التالى :

أولاً : يرى البعض أن الصيغة الإفريقية لمبدأ قدسية الحدود جاءت مشوبة بعدم الدقة ، الأمر الذى أمكن معه المنازعة فى مضمون المبدأ وحجيته . فنص المادة ١٦/١ من قرار مؤتمرقمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لعام ١٩٦٤ م بالقاهرة يشير إلى تعهد الدول الإفريقية باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال وبمقتضى هذه الصيغة أمكن لدولة مثل المملكة المغربية ادعاء مناطق وأقاليم فى أراضى الدول المجاورة انطلاقاً من أن هذه المناطق والأقاليم كانت تمثل جزءاً من الإقليم الوطنى إبان الاستقلال ، وبالمثل فإنه كان من الممكن لكل من إثيوبيا وليبيريا استغلال ذات الصيغة للمطالبة بالتوسع الإقليمى فى أراضى الدول المجاورة استغلالاً لفارق الخبرة التاريخية الاستعمارية لهما عن بقية أجزاء القارة [3] . أكثر من ذلك فإن الصيغة المذكورة لم تكن كافية بذاتها للحيلولة دون نشوب منازعات حول المراد بالحدود الموجودة عند الاستقلال[4] حيث ذهبت بعض البلدان إلى أن المقصود بالحدود عند الاستقلال الحدود الواقعية De Facto فى حين أكدت الغالبية على أن المعنى بذلك هى الحدود القانونية

---

(١) انظر : طارق عبد الرؤوف ، م.س.ذ، ص ٢٧٧ : ٢٧٨ ص ٢٥٦ .

د. بطرس غالى ، العلاقات الدولية ... ، م.س.ذ، ص ص ١٢٢ : ١٢٥ .

(٢) Benymin Neuberger, op. cit., 107 . Maurice : Kamato , *op. cit.*, p 106 .

(٣) Saddia Touval , " the OAU and African Broders, " *op. cit.*, p 126.

(٤) Sharma, *op. cit.*, pp 303 : 305 .

De Jure[1] وجوهر النزاع الذى دار بين مالاوى وتنزانيا بشأن الحدود المشتركة عبر بحيرة " نياسالاند" يجسد هذا النوع من الخلاف ذلك أنه على حين تمسكت تنزانيا بالحدود الواقعية القائمة فى الممارسة أكدت مالاوى على أن الاتفاقات المبرمة بين القوى الاستعمارية تجعل البحيرة بأكملها في نطاق إقليم مالاوى. ويمكن القول أن النزاع السنغالى الموريتانى لا يخلو من خلاف مماثل بين الجانبين بشأن مياه نهر السنغال . بل إنه لايكاد نزاع حدودى على الساحة الإفريقية يخلو من هذا العيب والذى يرجع فى جانب منه إلى التفسيرات المختلفة للإتفاقات المتعلقة بالحدود المشتركة بين الدول الإفريقية وعدم احتواء القرار ١٦/١ على أى آليات للحيلولة دون تعارض هذه التفسيرات وما تسفرعنه من منازعات [٢] .

ثانياً : يرتبط بالانتقادات المتعلقة بمضمون المبدأ أنه يتعارض ومبدأ حق تقرير المصير الذى أكدت عليه المواثيق الدولية والإقليمية المختلفة [٣] فمبدأ قدسية الحدود إذ يؤكد على الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار فإنه لم يعمد فقط إلى تثبيت الحدود بين الوحدات السياسية الناجمة عن عمليات الاستقلال والتحرير وإنما كذلك استمرار التقسيم المتعسف للأفراد والجماعات الإفريقية وإبقائهم داخل هذه الوحدات على غير إرادة منهم فى بعض الأحيان ، الأمر الذى دفع بعض الدول إلى رفع شعار حق تقرير المصير والمطالبة بتطبيقه فى مواجهة تمسك الأطراف الأخرى بمبدإ قدسية الحدود . وبالتالى تحول المبدأ إلى أداة لإدارة النزاع أكثر منه وسيلة لتسويته أو حله . ولعل من أهم الأمثلة الدالة فى هذا المقام النزاع الصومالى الأثيوبى ، والذى يكشف بجلاء كيف استخدمت المبادئ القانونية ممثلة بالأساس فى حق تقرير المصير ، فى مواجهة مبادئ السيادة وقدسية الحدود ، فى إدارة النزاع بين الدولتين [٤] ويمكن الإشارة كذلك إلى موقف دولة توجو أيضاً فى مواجهة " غانا" بشأن قبائل "الايوى" علاوة على مواقف الحركات الانفصالية المختلفة فى كل من (السودان ، أوغندا، نيجيريا ، زائير ، إثيوبيا ، كينيا ، مالي ، ..) . والتى تجسد في مجملها حقيقة التعارض بين المبدأين السالف بيانهما وانعكاس ذلك فى بلورة وإدارة النزاعات [٥]

---

(١) انظر فى ذلك :

Ajibola, *op. cit.*, pp 89 : 92.

Antony Allott, " The Changing Legal Status.., *op. cit.*, p 124

(٢) Saadia Touval, " The OAU and African Borders", *op. cit.*, pp 125 : 126 .

(٣) S. Azodon Tiewul, *op. cit.*, pp 298 : 299.

(٤) Ibid., p 265.

Samul Chine., *op. cit.*, pp 71 : 72.

وانظر كذلك ، ملف السياسة الدولية . م.س.ذ. ص ص ٢٤٧ : ٢٤٩

(٥) Samul Chine., *op. cit.*, pp 71 : 77.

Saadia Touval, The Sources of Status quo.., *op. cit.*, pp 105 : 106 .

وذلك على الرغم من كافة المناشدات والإقتراحات التى طرحت للتخفيف من تمسك الدول الأفريقية بسيادتها . (١)

ثالثاً : إن الواقع الأفريقى يشهد بأن العديد من مناطق الحدود بين الدول الإفريقية لم تتحدد على نحو واضح الأمر الذى يجعل من القرار أو المبدأ المتعلق بقدسية الحدود لايصادف محلاً للتطبيق في أرض الواقع . فكما تكشف خبرة النزاع الحدودى بين الصومال من جانب وكل من كينيا وأثيوبيا – كل على حدة – من جانب آخر فإنه إلى جانب تحفظ جمهورية الصومال على القرار ١/١٦ استناداً إلى مطالبتها بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير كانت تستطيع الإدعاء – بحق- أنه لاتوجد حدود قانونية متفق عليها بينها وبين إثيوبيا تحديداً وبالتالى ينتفى أي دور لمبدأ قدسية الحدود فى تسوية ذلك النزاع حيث يتطلب أولاً وجود حدود قانونية معروفة ومعترف بها. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين الحجج التى استندت إليها الجماهيرية الليبية فى نزاعها مع دولة تشاد حول قطاع أوزو أنه على الرغم من المعاهدات الموقعة بين القوى الإستعمارية وكذلك بين فرنسا والملكة الليبية بعد استقلالها عام ١٩٥٠ م فإنه لاتوجد

---

(1) Laurie Nathan, " Towards A Conference on Security, Stability, Development and Cooperation in Africa, " Africa Insight (Vol. 22, No. 4 1992), pp 216 : 217 .

لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين حق تقرير المصير ومشكلة الحدود فى افريقيا انظر :

- M. Kotes Wara Rao, " Right of Self Determination in Post Colonial Era : A Survay of Juristic opinion and State Practic " Indian Journal of International Law (vol. 28, No. 1, Jan - March, 1988).
- S. Praksh Sinna, " is self Determination passé "? Columbia Journal of Trans National Law (Vol. 12. No. 2. 1975)
- Martti Ko Skenniem, " National Self - Determination Today Problems of Legal Theory and Practice"., international and Comparative Law Quarterly (Vol. 43, April 1944) .
- Kolwa Gomba Adar, " The Princeples of Self-Determination and territorial integrity Make Strang Litigants in international Relations : A Recapitulation", Indian Journal of internaional Law (Vol. 26, No., 384, July - December 1986).
- Malcolm Shaw, Title to Territory in Africa international Legal issues (Oxford : Clarendom Press, 1986).
- J. Samuel Barkin and Bruce Cornin, " the State and the Nation : Changing Norms and the Rule of Sovereignty in International Relations." international orginization (Vol 48 , No. 1, 1994).
- Peter Skolnik, " why Ghana is Not a Nation State" Africa insight (Vol. 22, No. 1, 1992).

حدود متفق عليها بين الدولتين[1] الأمرالذى يكشف عن سهولة الالتفاف حول المبادئ القانونية للخروج عليها وانتهاكها .

رابعاً : عدم احترام كثير من المبادئ عند تعارضها مع المصالح المباشرة للدول الإفريقية :

فإضافة إلى ماسلف بيانه فى النقطة السابقة يلاحظ أن الدول الإفريقية كثيراً ما انتهكت مبادئ وقواعد القانون الدولى حال تعارض هذه المبادئ والقواعد مع المصالح المباشرة للدولة أو بالأحرى النخب الحاكمة بها . من ذلك الممارسات العدوانية لدولة غانا تجاه جيرانها ، وكذلك ليبيا" تجاه تشاد ، والسنغال – موريتانيا ، رواندا – بوروندى، السودان ودول جوارها، الصومال – كينيا ، الصومال – إثيوبيا" ، كما يتجلى ذلك السلوك فى اعتراف بعض دول القارة بالحركات الانفصالية التي شهدتها دول أخرى على ما في ذلك من خروج على قواعد الإلتزام باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء [2] مثلها فى ذلك مثل العديد من القواعد والمواثيق التى لم تحترم أو تنفذ. [3]

خامساً : أن الخبرة التاريخية لدول أمريكا اللاتينية فى تطبيق مبدأ قدسية الحدود تشير إلى أن المبدأ ذاته لم يفلح فى الحيلولة دون نشوب منازعات حدودية بلغت حد المواجهة المسلحة وتطلبت البحث عن سبل لتسوية النزاع سلمياً . حيث عانت دول أمريكا اللاتينية من ذات المثالب التي تعوق فعالية المبدأ والممثلة فى عدم وضوح الحدود، والتعارض بين الحدود الواقعية والحدود القانونية [4] .

حاصل ماتقدم أن مبدأ قدسية الحدود لايكفى بذاته لتفسير ثبات واستمرار الحدود الإفريقية .الأمر الذى تطلب البحث عن إطار ومدخل بديل للتفسير .

---

(١) انظر الرأى الفردى للقاضى شهاب الدين Shahabudden فى لنزاع الليبى التشادى
International Court, *op. cit.*, pp 44 : 50 .

(٢) Margery Perham, " Reflection on the Nigerian Civil War" International Affairs (Vol. 46, No2., April 1970) , p 240 S. Azadon Tiewul , *op. cit.*, pp: 296 : 289 .

(٣) حول هذه النقطة انظر :
John Rovenhill, " Redrawing the Map of Africa? ", in Donald and Naomi Chazan (eds.), *op. cit.*, p284 : 285 p. 300.
Laurie Nathan, *op. cit.*, 216 وانظر Sam G. Amoo, *op. cit.*, p 244.

(٤) La Pradelle , *op. cit.*, pp 86 : 87 .

المبحث الثانى
الاعتراف الدولى والسلامة الإقليمية للدولة فى إفريقيا

فى مقابل الاتجاه السابق بشقيه يذهب اتجاه ثالث إلى القول بأن تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، وإن ارتبط بتفسير نشأة واستمرارية الدولة الإفريقية على نحو ما يذهب أنصار الاتجاه الواقعى ، فإن مناط البحث والتركيز لابد وأن يكون على العامل الخارجى وموقف المجتمع الدولى ممثلاً تحديدا فى القوى الدولية الفاعلة – من التغييرات الحدودية والإقليمية ، حيث يرى أنصار هذا الإتجاه (الشرعية الدولية)، أن نظريات بناء الدولة التى تركز على العوامل الداخلية وأولويتها على غيرها من العوامل القانونية – لا سيما الاعتراف الدولى – لا تتسق والخبرة الإفريقية التى تشير إلى عدم ملائمة مدخل علم الاجتماع السياسى فى دراسة الدولة فى إفريقيا على خلاف الدولة فى أوروبا . وذلك لاختلاف خبرة القارتين .(١)

فعلى حين شهدت أوروبا عبر قرون بزوغ الأركان الأساسية للدولة (شعب متجانس ، إقليم ، سلطة حاكمة شرعية ..) قبل المفهوم القانونى للدولة وعلى النمط الميكافيللى المتمثل فى السيطرة على المعارضة الداخلية ثم الصراع مع القوى الخارجية على نحو أسفر عن تشكيل النظام الدولى الأوروبى المستند إلى مفهوم الدولة القومية ، فإن خبرة الدولة الإفريقية تشير إلى أن معظم هذه الدول تفتقر واقعياً إلى الأركان الذاتية اللازمة لقيام الدولة (شعب ، سلطة حاكمة فاعلة ، ...) الأمر الذى يجعل العوامل الخارجية – وليست الداخلية – تلعب الدور الأكبر فى تفسير نشأة واستمرارية الدولة فى إفريقيا . فالمفهوم القانونى للدولة وقيام المجتمع الدولى، واللذان كانا نتاج قيام الدولة فيما مضى أصبحا فى الوقت المعاصر أداتين رئيسيتين فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة.(٢)

ولما كان منطق أنصار هذا الإتجاه يقوم على أساس نقد الأركان المادية للدولة فى إفريقيا . والقول بفعالية الأركان القانونية . فإنه يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : التعريف بالاعتراف الدولى وطبيعته القانونية .

المطلب الثانى : نقد الأركان الذاتية للدولة فى إفريقيا .

المطلب الثالث : تقدير دور الشرعية الدولية (الاعتراف الدولى) فى الحفاظ على السلامة الإقليمية .

---

(١) انظر فى ذلك John Ravenhill, *op. cit.*, p 303.
Jackson and Rosberg, The Sovereignty, *op. cit.*, pp 2 : 9 .

(٢) *Idem.*

المطلب الأول : التعريف بالاعتراف الدولي وطبيعته القانونية :

ذهب جانب من الباحثين إلى الإعلاء من دور الاعتراف الدولى وأثره فى نشأة الدولة بصفة عامة واستمراريتها ، ولما كانت نشأة واستمرارية الدولة تعنى بالضرورة استمرارية الحدود والسلامة الإقليمية فإنه يلزم التعرف على دور الاعتراف الدولى فى هذا الإطار وذلك من خلال التعرض لماهية الاعتراف وعلاقته بنشأة الدولة مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول الإفريقية .

أولاً : تعريف الاعتراف الدولي : Recognition

لما كان نشوء دولة جديدة يترتب عليه إخضاع مجموعة من الأفراد وإقليم معين لسلطة شخص دولى لم يكن موجودا من قبل ، ومباشرة الشخص الدولى لاختصاصات دولية ، فقد استلزم القانون الدولى أن يصاحب استكمال الدولة لعناصرها إجراء قانونى هوالاعتراف بالدولة .(١)

ويعنى الاعتراف التسليم من جانب الدولة القائمة ، باستكمال دولة جديدة لكل عناصر الدولة وقبول التعامل معها كعضو فى الجماعة الدولية . أو هو تعبير الدول عن رغبتها فى اعتبار وحدة سياسية معينة عضواً فى المجتمع الدولى .(٢)

وقد حدد مجمع القانون الدولى معنى الاعتراف فى دورة انعقاده فى بروكسل عام ١٩٣٦ بأنه " عمل حر تقر بمقتضاه دولة أو مجموعة من الدول " بوجود جماعة لها تنظيم سياسى فى إقليم معين ، متمتعة بالاستقلال عن الدول الأخرى : وقادره على الوفاء بالتزامات القانون الدولى العام " .(٣)

كما عرفت المادة العاشرة من ميثاق " بوجوتا " المنشئ لمنظمة الدول الأمريكية فى ٢ مايو ١٩٤٨ الاعتراف بأنه " قبول الدول التى تمنحه شخصية الدولة الجديدة والتسليم بحقوقها وواجباتها " وتثير قضية الاعتراف العديد من التساؤلات والتى تتعلق بالسلطة المخولة حق أصدار الاعتراف فى ظل طابع اللامركزية الدولية . وكذلك توقيت اصدار الاعتراف وأنواعه .(٤) على أن أهم القضايا التى يثيرها الاعتراف فيما يتعلق بنشأة واستمرارية الدولة هى قضية الطبيعة القانونية للاعتراف ، وهل هو منشئ للدولة أم مجرد أمر مقرر وكاشف عن الوجود المادى للدولة .

---

(١) د. عبد العزيز سرحان ، م.س.ذ، ص ٢٣٠ .

(٢) د.مفيد شهاب ، دروس فى القانون الدولى العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، جـ٢ ١٩٧٤) ص ١٥٩ .

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٤) د. عبد العزيز سرحان ، م.س.ذ، ص ص : ٢٣٠ : ٢٣١ .

ثانيا : الطبيعة القانونية للاعتراف :

هناك تباين كبير فى أراء فقهاء القانون الدولى بشأن تكييف طبيعة الاعتراف بالدولة ويمكن التمييز فى هذا الصدد بين نظريتين أساسيتين هما نظرية الاعتراف المنشئ ، ونظرية الاعتراف المقرر .(١)

أ- نظرية الاعتراف المنشئ : يرى انصار هذه النظرية أن الاعتراف تصرف قانونى يضفى على الدولة الشخصية القانونية الدولية ويمنح الدولة الجديدة العضوية فى المجتمع الدولى ، ذلك أنه مهما توافرت عناصر الوجود الواقعي للدولة فإنها لاتعتبر شخصاً من أشخاص القانون الدولى ولا يسرى فى مواجهتها أحكام القانون الدولى ولا يمكن أن تسهم فى تكوين هذه الأحكام بالتراضى مع باقى الدول ، إلا إذا اعترفت الدول الأخرى بهذه الدولة، وبالتالى من شأن تخلف هذا العنصر عدم اكتمال الكيان القانونى للدولة واستحالة اكتسابها الشخصية الدولية لأن الاعتراف - عند أنصار هذه النظرية - عنصر رابع من العناصر المكونة للدولة لابد من توافره بجانب عنصر الإقليم والسكان ، السلطة الحاكمة ، حتى يكتمل للدولة كيانها كعضو فى المجتمع الدولى (٢) .

ولقد تعرضت نظرية الاعتراف المنشئ لعدة انتقادات من أهمها :

١ - انها تتعارض مع الوقائع التاريخية والاجتماعية ومع ماجرت عليه الدول ، حيث يرى منتقدو هذه النظرية أن العامل الأساسى فى نشأة دولة ما هو العامل التاريخى فالدولة فى رأيهم توجد نتيجة لتطور تتداخل فيه الظروف الإنسانية والعوامل الجغرافية والاقتصادية يصاحب ذلك كله صراع كبير ينتهى بظهور سلطة سياسية مستقلة .

٢ - أن الاعتراف الدولى لاقيمة له من الناحية الواقعية إذا لم تتوافرلدى الدولة محل الاعتراف جميع عناصر الدولة كما أن الاعتراف لايمنح الدولة الجديدة الشخصية الدولية ، ولايعطيها صفة الدولة . فهى توجد وتباشر نشاطها من يوم نشوئها .

---

(١) تجدر الاشارة إلى ان جانباً أخر من الفقهاء قد ذهب إلى القول بأن الاعتراف ذو طبيعة مزدوجة فهو منشئ لحقوق وواجبات لاتكتسبها الدولة الجديدة إلا بالاعتراف من جانب وهو مقرر لحقوق وواجبات تكتسبها الوحدة السياسية باكتمال عناصرها الأخرى (شعب ، إقليم ، سلطه حاكمة) من ناحية أخرى انظر فى ذلك:

د. محمد سامى عبد الحميد ، م.س.ذ، ص ص ١٩٦ : ١٩٧ .

د. عز الدين فودة ، مقدمة فى القانون الدولى العام (القاهرة :مكتبة عين شمس ١٩٨٧) . ص ص ٧١ : ٧٤ .

(٢) د. حامد سلطان ، م.س.ذ، ص ص ١٠٥ : ١٠٦ ، وانظر د. مفيد شهاب ، م.س.ذ، ص ١٦٠ .

٢ - أن التسليم بنظرية الاعتراف المنشئ يتناقض مع مبدأ المساواة القانونية بين الدول حيث يعطي الإقرار بهذه النظرية - للدول القائمة سلطة رقابة على الدول الناشئة على نحو يفرض نوعاً من التبعية التي يرفضها القانون الدولي (١) .

ب - نظرية الاعتراف المقرر :

ويذهب أنصارها إلى أن الاعتراف إجراء مستقل عن نشأة الدولة ولاحق لها . ذلك أن الدولة تنشأ نتيجة عوامل تاريخية وسياسية تؤدي إلى استقرار مجموعة من الناس على إقليم معين ، تحت سيطرة سلطة سياسية مستقلة ، وليس نتيجة إرادة دول أخرى، بعبارة أخرى فإن القانون الدولي يعتبر أن دولة جديدة قد نشأت بمجرد توافر عناصر الدولة في أي وحدة سياسية . وهذه النشأة لاعلاقة لها بإرادة الدول الأخرى لأنه لادخل لهذه الإرادة في اكتمال عناصر الدولة ، ولايمكن بالتالي أن تؤدي إلى نشأة الدولة إذا لم تتوافر للدولة عناصرها (٢) .

وعلى الرغم مما تقوم عليه النظرية الأخيرة من اعتبارات العدالة والمنطق وما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية ، فإن النظرة الموضوعية الواقعية على الساحة الإفريقية تقتضي التسليم بحجج النظرية المنشئة (٣) . ذلك أنه في كثير من الأحيان لم تكن الكيانات والوحدات السياسية الإفريقية تعدو كونها وحدات إدارية تابعه لكيان استعماري أكبر ، كما افتقرت العديد من الوحدات أو الدول الناشئة لبعض الأركان المادية اللازمة لقيام الدولة وبالرغم من ذلك ظهرت هذه الوحدات كدول بفضل اعتراف القوى الرئيسية في المجتمع الدولي بها . مما يؤكد فعالية الاعتراف كعنصر فاعل في نشأة واستمرار الدولة في إفريقيا (٤) . على نحو ما يبين تفصيلاً في المطلب التالي .

المطلب الثاني : في نقد الأركان الذاتية للدولة :

سلف بيان أركان الدولة في المنظور القانوني وهي شعب ، إقليم ، سلطة حاكمة، وهي العناصر المتفق عليها في الفقه القانوني وهي المقصودة أيضاً عند الحديث عن الأركان الذاتية للدولة . وذلك في مقابل ركن رابع مختلف عليه بين فقهاء القانون الدولي

---

(١) انظر هذه الانتقادات في : عمر صدوق ، " التطورات المعاصرة للاعتراف بالدول والحكومات " ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ ، ص ص ٧٩ : ٨٤ .

(٢) م.س.ذ، ص ٨٥ ، وما بعدها ، وانظر أيضاً :
د. عبد العزيز سرحان ، م.س.ذ، ص ص ٢٣٥ : ٢٣٦ .
د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤) ، ص ص ٢٩٠ : ٢٩١ .

(٣) د. مفيد شهاب ، م.س.ذ، ص ١٦٣ .

(٤) عز الدين شكري ، م.س.ذ، ص ٦٦ .

وهو الاعتراف الدولي والذى يمثل الركن الخارجى فى قيام الدولة على اختلاف الآراء حول أثر هذا الركن وهل هو أساسي أم مكمل على نحو ما سلف البيان أيضاً .

وبصفة عامة يذهب أنصار الاتجاه القائل بأولوية دور الشرعية الدولية فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة فى إفريقيا – إلى افتقاد دول القارة ركنين أساسيين من الأركان الذاتية للدولة هما الشعب والسلطة الحاكمة ذات الفعالية . وذلك انطلاقاً من افترضات أساسية فى كل من الركنين يرون عدم توافرها على الساحة الإفريقية (١) . وهى الافتراضات التى سيتم عرضها فيما يلى :

أولاً : الشعب :

يذهب فقهاء القانون وكثير من الباحثين فى العلوم السياسية إلى أن أول العناصر الذاتية للدولة هو العنصر الانسانى ، (الشعب ، السكان ، . . .) فالدولة تتكون من أفراد، وعائلات وجماعات تستقر في إقليم معين وترتبط فيما بينها برابطة قوية من التضامن المبنى على التشابه وعلى الظروف التاريخية والاقتصادية مما يؤدى إلى إتحاد الجميع في مجموعة متميزة تخضع لسلطة دولة يدينون لها بالولاء ويتوافر لديهم حد أدنى من الرغبة فى العيش المشترك (٢) .

وبالنظر إلى ذلك المضمون السالف بيانه يرى العديد من الباحثين أن قلة من الدول الإفريقية المعاصرة هى التى يمكن القول بامتلاكها هذه السمات (٣) . فشعوب العديد من الدول الإفريقية موزعة داخلياً بين العديد من الهويات العرقية المختلفة (لغة ، ديانة، عنصراً ، وإقامة .) فضلاً عن تطابق هذه الاختلافات في كثير من الأحيان على نحو يزيد من ترسيخ كل منها للآخر (٤) على نحو ما تكشف خبره السودان حيث التقسيم العنصرى بين عرب وزنوج ساهم فى ترسيخه الاختلاف الجغرافى والدينى واللغوى بين الجماعتين الأمر الذى أسفر عن صراع مكشوف للسيطرة علي السلطة (٥) ، وإلى جانب السودان شهدت الكثير من دول القارة (نيجيريا ، أوغندا ، موريتانيا ، إثيوبيا ، ليبيريا ، ...) الظاهرة نفسها هذافضلاً عما سلف بيانه من انقسام العديد من العرقيات عبر الحدود الدولية مما يشكك فى بعض الأحوال فى مصداقية ولاء هذه الجماعات للدولة أوالجماعة الحاكمة لاسيما فى ظل واقع عدم الاستقرار الداخلى الذى

---

(١) انظر : عز الدين شكرى ، م.س.ذ، ص ص ٦٦ : ٦٧ وكذلك
Robert Jackson and Carl Rosberg, " Why Africa's Weak States.. " *op. cit.*, P5.

(٢) د. عبد العزيز سرحان ، م.س.ذ، ص ١٤١ ، وانظر د. علىّ الدين هلال ، م.س.ذ،ص ص ٣٠ : ٣١ .

(٣) Jeffrey Hrbest, War and State in Africa, op. cit., p 127 .

(٤) Nyong'o, *op. cit.*, pp 103 : 105 .

(٥) Robert Jackson and Carl Rosberg, " Why Africa's Weak States.," *op. cit.*, p5.
Idem.

عانت منه العديد من الدول الإفريقية ممثلاً بالاضطرابات والحروب الأهلية التى شهدتها تلك البلدان (١) .

ثانياً : السلطة الحاكمة :

يذهب فقهاء القانون الدولى إلى أن جوهر فكرة الدولة كشخص معنوى يتمثل فى قيام سلطة سياسية عليا (حكومة) تستأثر بكافة اختصاصات السلطة ومظاهرها دون خضوع لجهة أعلى ودون مشاركة من جهة مماثلة أو أدنى، وهو ما يعبر عنه إجمالاً بالسيادة (٢) .

ويرى جانب من الباحثين أن للسيادة إذ تمارس جانبين : أحدهما داخلى والآخر خارجى وينصرف مفهوم السيادة الداخلية إلى واقع استئثار جهة الحكم فى الدولة بكافة الإختصاصات على النحو سالف البيان ، ويقصد بالسيادة الخارجية عدم خضوع سلطة الحكم فى الدولة عند تعاملها مع السلطات المماثلة القائمة فى الدول الأخرى لأى سلطة أعلى ، وقيام العلاقات ما بين هذه السلطات المتماثلة على أساس من المساواة فى السيادة (٣) .

وبصفة عامة فإنه يشترط فى الحكومة كعنصر وركن من أركان الدولة أن تتمتع بالقدرة على إصدار قرارات نهائية نافذة فى نطاقها الإقليمى دون خضوع أو توقف على موافقة ورضاء قوة خارجية داخلياً وخارجياً ، كما يشترط أن تحوز السلطة الحاكمة فى الدولة مشروعية إصدار هذه القوانين وتحوز كذلك القوة المادية اللازمة لتنفيذ قراراتها (٤) .

---

(١) شهدت العديد من الدول الإفريقية حروباً أهلية من ذلك :
(السودان ١٩٥٥ – ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ – ١٩٩٦) ، (رواندا ١٩٥٩ – ١٩٦٤ ، ١٩٩٤) (بوروندى ١٩٦٦ – ١٩٧٢ ، ١٩٩٤) ، (زائير ١٩٦٠ – ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ – ١٩٧٨) (أثيوبيا ١٩٦٢ – ١٩٩١) ، (زنجبار ١٩٦٤) ، (تشاد ١٩٦١ – ١٩٨٩) ، (أوغندا ١٩٦٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٢) (نيجيريا ١٩٦٧ – ١٩٧٠) . (انجولا ١٩٧٥ – ١٩٩٦) ، (موزمبيق ١٩٧٥ – ١٩٩٥) (ليبريا ١٩٨٥ – ١٩٩٦)

Ibid. pp. 5 : 6.

(٢) د. على الدين هلال ، م.س.ذ، ص ٣٣ .

(٣) غنى عن البيان أنه ليس ثمة تعارض بين أتصاف الدول بالسيادة وبين اعتبارات الخضوع لقواعد القانون الدولى العام التى سنتها الجماعة الدولية ككل أو الفئة القائمة على أمورها من بين الدول المكونة له ، فكما أنه من غير المتصور أن يتمتع الإنسان فى أى من المجتمعات الداخلية – بحريته مالم توجد قواعد قانونية تحدد مضمون ومقتضيات ممارسة هذه الحرية والحد الفاصل بين حرية كل انسان وحريات الآخرين ، فكذلك لا يتصور تمتع الدولة بسيادتها مالم توجد قواعد دولية ملزمة تبين مضمون السيادة ومظاهرها وترسم لكل من الدول حدود سيادتها . د. محمد سامى عبد الحميد ، م.س.ذ، ص ١٦٤ ، وانظر أيضاً د. على الدين هلال ، م.س.ذ، ص ٣٧ .

(٤) د. إبراهيم نصرالدين ، الاندماج الوطنى فى نيجيريا ...، م.س.ذ، ص ٢ .

ويشير مفهوم الحكومة بالأبعاد السالف بيانها الكثير من التساؤلات حول واقع الدولة في إفريقيا . وذلك لما يلاحظ من افتقار العديد من بلدان القارة لواحد أو أكثر من الأبعاد المذكورة . فعلى سبيل المثال يلاحظ أنه على حين تتمتع العديد من الحكومات الإفريقية بصلاحية أصدار التشريعات والقرارات والأوامر قانوناً فإنها تفتقرإلى القوة المادية اللازمة لفرض تنفيذ واحترام هذه التشريعات وذلك لما تشهده كثير من الدول الإفريقية من تمايز بين من يملكون السلطة القانونية ومن يملكون القوة المادية الواقعية ، فى ظل غياب مفاهيم السلطات الدستورية والمؤسسية . (١)

ويرتبط بمشكلة ضعف المؤسسات فى الدول الإفريقية عمليه استياء ونفور نخب وجماعات هامة بالمجتمع من الحكومة (الجماعة الحاكمة) ويعتبرارتفاع معدلات الانقلابات العسكرية في القارة مؤشراً جيداً في هذا الصدد على اغتراب النخبة وعدم ولائها حيث لاحظ البعض أن التدخل العسكرى فى السياسة فى إفريقيا قد أصبح مزمنا منذ عام ١٩٦٦م فحتى الجيوش الصغيرة كانت تستطيع القيام بانقلابات ناجحة ولذا فإن القوى الداخلية الوحيدة التى يخشى منها الحكام الأفارقة المدنيين والعسكريين على حد سواء هى المؤسسة العسكرية (٢) .

وعلى صعيد آخر يلاحظ ضعف قوة الحكومات الإفريقية ممثلة فى المسئولين والمؤسسات المسئولة عن تنفيذ قوانين الحكومة ومراسيمها وأوامرها وذلك بالنظر إلى ضعف قدرة الدولة الاستخراجية (٣) والتى يفاقم من ضعفها - علاوة على الانقسامات الداخلية السابقة - ضعف كفاءة الكوادر الإدارية فى ظل مناخ اللانظام والفساد الذى تعمل فيه هذه الإدارات (٤) وذلك مع الاعتراف بوجود تفاوتات بين الدول الإفريقية فيا يتعلق بهذا الجانب حيث أن هذه التفاوتات لا تقلل بحال من صدق الحكم العام على دول القارة - حيث عانت دول مثل " كينيا ، ساحل العاج ، تنزانيا ، مالاوى ، بنين ، غانا ، الكنغو ، زائير ، مالى ، توجو ، بوركينافاسو ، .. " من ضعف وتراجع الكفاءة الإدارية وانتشار الفساد والمحسوبية حتى أن دولة مثل زائير اعتبرت واحدة من أسوأ الأمثلة على التحلل الإدارى والفساد إلى الحد الذى دفع المراقين السياسيين إلي ابتداع

---

(١) Robert Jackson and Carl Rosberg, " Why Africa's Weak Stats.," *op. cit.*, p 7.

(٢) د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة .... ، س . ذ ، ص ٤٣ .

William Foltz, Military Influnces, *op. cit.*, p 75 .

روزاسماعيلوفا ، م.س.ص ٩٦ ، د. ابراهيم نصر الدين ، مشكلة بناء الدولة .... ، م . س . ذ ، ص ص ١ : ٣ .

(٣) Jeffrey Hrbest, War and State in Africa, *op. cit.*, pp 125 : 131 .

John Ravenhill, *op. cit.*, p 303 .

(٤) عز الدين شكرى ، م . س . ذ ، ص ص ٦٢ : ٦٤ ،. د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة ... ، م . س . ذ ، ص ٤٣ .

Jackson and Rosbrg, Sovereignty ..., *op. cit.*, pp 22 : 23 .

William Foltz, The Political Boundaries .., *op . cit* ., p 364 .

اصطلاح ثقافة النهب (الابتزاز) Extortionst cultur لوصف حالة زائير التى اصبح الفساد فيها حقيقة هيكلية حيث قدر أن أن نحو ٦٠٪ من الدخل القومى السنوى لهذه الدولة يتم استنزافه من جانب النخبة الحاكمة (١)

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف السلطة الحاكمة فى المجتمعات الإفريقية لم يقتصر على المؤسسات المدنية بل امتد كذلك إلى المؤسسة العسكرية حيث تدخلت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية – على نحو ماسلف البيان – أدت إلى هذه النتيجة ، وفى الوقع العملي يلاحظ أن الجيوش في إفريقيا أبعد عن أن تكون مؤسسات عسكرية وأنها آقرب شبهاً بالمؤسسات السياسية المدنية من حيث سيادة الفساد بها ، واستناد الوظيفة والسلطة بها ليس على " الرتبة " " الدور" أو غيرها من الاعتبارات الموضوعية وإنما أيضاً على الولاءات العرقية ، والشخصية الأمر الذى يرسخ الانقسامات والخلافات الداخلية إلى الحد الذى لم يدفع الكثير من هذه الدول إلى طلب المساعدات الخارجية فقط بل إلى جعل هذا التدخل الخارجى فى صورة قوات ، معدات عسكرية ، مستشارين أمراً حيوياً لازماً للحفاظ على النظام الحاكم (٢) .

ويخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن الكثير من الدول الإفريقية تفتقر إلى ركنين من الأركان الذاتية للدولة ، وأنه فى حالة تبنى مفهوم أضيق للدولة – كاحتكار استخدام القوة عند ڤيبر – فإنه لابد من القول بأن بعض الدول الإفريقية ليست دولاً ، ففى عام ١٩٨١ لم تكن دول مثل انجولا ، تشاد ، إثيوبيا ، أوغندا ، تتمتع بهذه الخاصية وكذلك الحال بالنسبة للصومال ورواندا وبوروندى فى مطلع التسعينيات فضلاً عن أن دولاً مثل نيجيريا والسودان وزائير قد خبرت فترات من اللادولة ومع ذلك فإنه لم يحدث تغيير قانونى فى أى من هذه البلدان الأمر الذى يدعم فعالية وأهمية الركن المعنوى الخارجى فى الدولة واستمراريتها فى إفريقيا (٣) وهو ما يتضح فى الحجج التى قدمها أنصار هذاالاتجاه.

---

(١) Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., *op. cit.*, pp 9 : 10 .

د. حمدى عبد الرحمن ، الفساد السياسى فى افريقيا (القاهرة : دار القارئ العربى ، ١٩٩٣) ص ص ٥٥ : ٧٦ ولمزيد من التفاصيل حول واقع وأنماط الفساد السياسي فى إفريقيا ، انظر نفس المرجع ، ص ص ٢٠٧ : ٢٩ وكذلك انظر :

- Robert Williams, Political Corruption in Africa (England : Gower Publishing Co. LTd. 1987) pp 17 : 60., Nicole Boll, *op. cit.*, pp 284 : 288 .

(٢) عز الدين شكرى ، م . س . ذ ، ص ٦٤ .

Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., *op, cit.*, p10 .

د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة ... ، م . س . ذ . ص ٤٣ .

Jackson and Rosberg, " Sovereignty ...," *op. cit.*, p 28 .

William Foltz, Military Influnces., *op. cit.*, p 86 .

روزاسماعيلوفا ، م . س . ذ ، ص ص ٩٦ : ٩٧ .

(٣) Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., *op, cit.*, p12 .

المطلب الثالث : تقدير دور الاعتراف الدولي في الحفاظ علي السلامة الإقليمية :

بالنظر إلى حجج كل من أنصار نظرية الاعتراف المنشئ وأنصار نظرية الاعتراف الكاشف أو المقرر فى ضوء الواقع الإفريقى نجد أن هذا الواقع يؤكد فعالية وحيوية عنصر الاعتراف كعامل حاسم فى نشأة واستمرارية الدول الإفريقية بحدودها القانونية المرسومة لها بصرف النظر عن اعتبارات الواقع ويمكن تاكيد هذا الرأى من خلال الحجج التالية :

أولاً : إن ما يذهب إليه أنصار الاعتراف المقرر من أن القول بالاعتراف المنشئ يتعارض والواقع التاريخى والاجتماعى لنشأة وتطورالدولة ، إنما ينطبق بالأساس على الخبرة الأوربية التى شهدت مولد دولها عبر تطور اجتماعى واقتصادى صاحبة صراع سياسى وعسكرى (١) . إلا أن هذاالتطور لايتفق والخبرة الإفريقية التى تشير إلى أن مولد الدول الإفريقية فى مجملها جاء نتاج اعتراف القوى الأوربية الفاعلة (٢) .

فالدولة قانوناً – فى إفريقيا حديثة النشأة ، ووحدة سياسية تحكمية ، فالحدود السياسية ، والهويات والكيانات القانونية ، بل حتى اسماء الدول فى بعض الأحيان هى مواريث استعمارية ، فقلما عكست نظم الحكم الاستعمارية ووحداته هويات وطنية سابقة أوحدوداً سياسية اقتصادية اجتماعية إفريقية حيث تكاد تنحصر هذه الصورة من المراعاة فى حالات المحميات البريطانية (زنجبار ، سوازيلاند ، باسوتولاند إضافة إلى روندا) ، والتى كانت ممالك إفريقية واحتفظت بوجودها إلى ما بعد الاستعمار (٣).

ثانياً : يرتبط بما سبق أنه عند الاستقلال والذى بدء منذ أواخر الخمسينيات كانت هناك قلة من الدول الإفريقية هى التى يمكن أن تتسم بالسيادة الفعلية وبالتالى كانت فرص الاختيار ضئيلة فيما يتصل بأسس منح الاستقلال . ولذا فإنه فى معظم الحالات تحولت المستعمرة ببساطة إلى دولة بحدود سياسية إقليمية لم تتغير (٤). حيث فشلت كافة محاولات إيجاد كيانات سياسية أكبر كما هو الحال فى حالة اتحاد مالى ، اتحاد وسط إفريقيا ، اتحاد شرق إفريقيا ، كما لم تحظ فكرة كوامى نكروما حول ولايات

---

(١) Jackson and Rosbetg, Sovereignty and Underdevelopement ..., *op . cit.*, pp 3 .
Jeffrey, Hrbest, " War and State in Africa ", *op . cit.*, pp , 119 : 110 .

(٢) انظر *Ibid.*, pp 5 : 9 وانظرايضا :
عز الدين شكرى . م . س . ذ ، ص ٦٦ .

(٣) Jackson and Rosberg, " Why Africa's Weak States ..., *op, cit.*, p.
د . عبد الملك عودة ، الأزمة الراهنة .. ، م . س . ذ ، ص ٤٢ .
جان فرانسو بيار ، م . س . ذ ، ص ٦١ .

(٤) *Ibid* ., p 15 .

متحدة إفريقية ، بأى تأييد من الدول الإفريقية المستقلة حديثاً . كما أن المفهوم الخاص الذى تبنته معظم دول القارة لحق تقرير المصير أدى إلى ترسيخ شرعية الحدود الموروثة(١) .

ثالثاً : أن استقلال الدول الإفريقية قد جاء فى مرحلة كان المجتمع الدولى قد بلغ درجة عالية التنظيم والتداخل في ظل مايحتويه من منظمات عالمية وإقليمية متطورة ومعقدة من بينها منظمات عالمية كالأمم المتحدة والكومنولث ، الفرانكفون ، وإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية . فعضوية هذه المؤسسات كانت بمثابة علامات وأدلة على وجود الدول الأعضاء وحقوقهم والتزاماتهم الدولية ، متضمنة فى ذلك حقهم فى عدم التدخل فى شئونهم . والواقع أن الدول الإفريقية قد استفادت فى كثير من الأحيان من ضمانات المجتمع الدولى في الحفاظ على وجودها وسلامتها الإقليمية (٢) .

فالمجتمع الدولى بطبيعته محافظ . ولذا فإن محاولة أى عضو للخروج بالقوة أو بأى وسيلة أخرى من هذا النظام سوف تحبط فى ظل صعوبة تبرير أى سلوك مفروض على نحو مرفوض من المجتمع الدولى (٣). ولعل ذلك ما يفسر أسباب اخفاق متمردى كاتنجا فى زائير والانفصاليين فى بيافرا بنيجيريا فى البقاء كدول مستقلة على الرغم من توافر العناصر الأخري لتكوين الدولة على نحو لايختلف عن بقية أجزاء القارة إلا أن غياب الاعتراف الدولى بهذه الكيانات قد حال دون قيامها (٤) . وكذلك حال عدم توافر ركن الاعتراف الفاعل دون قبول استقلال الكيانات المصطنعة فى جنوب إفريقيا ممثلة فى الأوطان المحلية للسود التى منحتها جنوب إفريقيا حق الاستقلال والذى استخدمته أربع منها هى (ترانسكاى ، بوفوتاتسوانا ، فندا ، سيسكاى) فأعلنت استقلالها واعترفت بها جنوب إفريقيا ومع ذلك لم تحظ بوجودها كدول لامتناع المجتمع الدول من الاعتراف بها وظل بقاؤها رهينا ببقاء التفرقة العنصرية وفى المقابل فإن المحمية البريطانية " باسوتولاند " والتى تمثل مكتنفا : Enclave داخليا فى دولة جنوب إفريقيا قد حظيت بالإستقلال والوجود كدولة مستقلة (ليسوتو حالياً) حيث اعترفت لها

(١) Thomas M . Franck , *op . cit* ., pp 2 : 3 .

(٢) Roert Jackson and Carl Rosberg,"Why Africa ..." *op. cit.*, p 16 .
Simon Baynham, " Geopolitics, Glasnost and Africa's Second Liberation : Political and Security Implications for the Continant " , Africa Insight (Vol 21, No4, 1991) , pp 265 : 266 ."Why Africa ..." .

(٣) Robert Jackson and Carl Rosberg, *op . cit.*, p 20 .
Andraw Burghardt , *op . cit.*, p 227 .

(٤) عز الدين شكرى ، ص ٦٧ وانظر كذلك
S . K . Panter . Brick , " The Right to Self - Determenation its Application to Nigeria " International Affairs (Vol . 44 , 1968) pp 254 : 266 .

بريطانيا والمجتمع الدولى بهذه الصفة [1] ومن الأمثلة المعاصرة الدالة علي هذه الحقيقة أن استقلال شمال الصومال تحت إسم " جمهورية أرض الصومال " على الرغم من توافر الأركان الموضوعية له من شعب ، إقليم وسلطة حاكمة وخبرة سابقة في الاستقلال (قبل اتحادها مع الصومال الجنوبى عام ١٩٦٠م) إلا أن عدم اعتراف القوى الفاعلة فى المجتمع الدولى بقيام هذه الدولة قد أدى إلى عدم تمتعها بأى من الحقوق الدولية المرتبة للدول كاعضاء فى المجتمع الدولى [٢]

حاصل ماتقدم أن السلامة الإقليمية للدول الإفريقية تجد أساسها وسندها فى الدعم والمساندة الخارجية أكثر منها فى المكونات الذاتية للدولة الأمر الذى يجعل مستقبل دول القارة رهيناً بتطورات النظام الدولى وموقفه من القارة فالدولة الإفريقية دولة من الخارج وليست نتاجاً لتطورات علاقات قوى داخلية وبالتالى فإن سلامتها الإقليمية مفروضة أيضاً بفضل المكونات الخارجية للدولة أكثر منها من المكونات الداخلية [٣] .

---

(1) Robert Jackson and Carl Rosberg, "Why Africa's Weak States ..." *op . cit* ., p14.

(٢) عز الدين شكرى . م . س . ذ ، ص ص ٦٦ : ٦٧ ، وانظر د . ابراهيم نصر الدين ، مشكلة بناء الدولة .. م . س . ذ ، ص ص ١ : ٢ .

Simon Baynham , Geopolitics and Glasnost and Africa's Second Liberation .. " , *op . cit* ., p 266 .

(٣) Crawford Young., *op. cit.*, p 343 .

William Foltz., : the Political Boundaries ., *op . cit* ., p 365 .

John Ravenhill , *op . cit* ., pp 303 : 304 .

الفصل الخامس

واقع الدولة وتفسير السلامة الإقليمية في إفريقيا

الفصل الخامس
واقع الدولة وتفسير السلامة الإقليمية في إفريقيا

إن فهم وتفسير استمرار الحدود السياسة فى إفريقيا لاينفك بحال عن فهم وتفسير استمرارية الدولة الإفريقية ذاتها . ذلك إنه إذا كانت الحدود الإفريقية بما يعتورها من مثالب قد عجزت عن القيام بوظائفها (الاقتصادية ، الاجتماعية - السياسية ..) فإن الدولة الإفريقية بدورها قد فشلت فى القيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وتحقيق المساوة والمشاركة السياسية فضلاً عن تدعيم الاستقلال السياسى للدولة ، وبالرغم من ذلك الإخفاق استمرت الدولة فى إفريقيا بحدودها دونما تغيير قسرى يذكر عن نحو ماسلف البيان . الأمر الذى يدفع إلى القول بأن ثمة علاقة تفاعل بين الظاهرتين تتطلب بحثهما معاً على نحو يكشف العناصر الفاعلة فى الحفاظ عليهما . وسعياً لتفهم العلاقة بين واقع الدولة والسلامة الإقليمية لها سيتم التمييز بين مفهومين للدولة : أولهما المفهوم الإجرائى الوظيفى ، والثانى المفهوم القانونى للدولة نما كان المفهوم القانونى قد حظى بالرصد والتحليل فى الفصل السابق مباشرة فإنه سوف يتم التركيز بالأساس فى هذا الفصل على المفهوم الوظيفى للدولة بأبعاده المختلفة توصلا للحكم بمدى فعاليته فى تفسير استمرارية الحدود السياسية فى إفريقيا .

وانطلاقاً من تعريف ماكس فيبر للدولة ، والذى يذهب إلى أنها : «مجتمع إنسانى ادعى لنفسه بنجاح حق احتكار الاستخدام الشرعى للقوة على إقليم معين » . والذى أكد فيه « على أن تعريفه يعنى بالدولة كأداة . وأداة للقهر تحديداً وليس كفاية ، من هذا المنطلق فإن هذا المفهوم يهتم بالدولة كما هى الواقع De Facto لا كما يجب أن تكون De Jure . [١] فعند دراسة أى دولة ينبغى التركيز على مدى شرعية وقدرة حكومتها الوطنية على احتكار استخدام القوة فى إطار الإقليم الخاضع لها قانوناً . والواقع أن قدرة حكومة الدولة على إدعاء الإحتكار الشرعى لاستخدام القوة يعتمد فى جانب كبير منه على قدرتها على أداء الحد الأدنى من وظائفها الاقتصادية والاجتماعيه وأداء وظائفها السياسية . ممثلة فى تمثيل المصالح والتجنيد السياسى والتعبئة السياسية والمشاركة ...[٢] .

---

(١) Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "Why Africa's Weak States Persist: The Emprical and the juridical in Statehood, *op. cit.*, p2.

(٢) *Ibid.*, p7.

وانظر : عزالدين شكرى ، «أزمة الدولة فى أفريقيا» السياسة الدولية (عدد ١١٠ ، اكتوبر ١٩٩٢) . ص ٤٨.

وبالنظر إلي الواقع الإفريقى يلاحظ افتقار العديد من الدول الإفريقية الشروط والعوامل الموضوعية اللازمة لقيام الدولة بالمعنى المذكور انفاً حيث تعانى العديد من الدول الإفريقية من ضعف اقتصادى واجتماعى هيكلى ألقى بإنعكاساته على الأوضاع السياسية فى الدولة الأمر الذي لاتستطيع معه حكومات هذه الدولة ادعاء سيطرتها الفعلية على الإقليم التابع لها قانوناً أو ادعاء احتكار استخدام القوة به (1) . وهو ما يعالجه هذا الفصل عبر المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول : الواقع الاقتصادى .

المبحث الثاني : الواقع الاجتماعى والسياسى .

المبحث الثالث : انعكاسات الواقع الإفريقى على السلامة الإقليمية .

---

(1) Robert Jackson and Carl Rosberg, "Why Africa's Weak ...", op. Cit., p3 John Ravenhill, op. cit., p296.

المبحث الأول
الواقع الاقتصادى

مع استقلال الدول الإفريقية أعلنت النخب الحاكمة الجديدة عن أهداف رئيسية يتعين على الدولة الإضطلاع بها ، وهى أهداف تتعلق فى مجملها بعملية التنمية ، بشقيها الاقتصادى والاجتماعى ، والتى أعتبرت المبرر الرئيسي للاستقلال عن المستعمر الموصوف باستنزاف ثروات الشعوب الإفريقية وإبقائها دون حد الكفاف والتخلف – وقد تمثلت أهم تلك الأهداف فى رفع وتحسين مستوى معيشة السكان ، تنمية الاقتصاد الوطنى وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارده وطاقاته إضافة إلي إنهاء التبعية الاقتصادية لأوربا .

ومع الاعتراف بالتفاوت بين الدول الإفريقية فيما يتصل بالخطط المتبعة لتحقيق الأهداف المذكورة إلا أنها جميعاً قد اشتركت في اضطلاع الدولة بدور بارز في التخطيط للتنمية وإدارة الاقتصاد . كما اشتركت معظمها أيضاً فى الفشل فى تحقيق الأهداف المذكورة [1] وهو مايوضحه المطلبان التاليين :

المطلب الأول : إخفاق خطط التنمية .

المطلب الثانى : تفاقم الديون والتبعية الاقتصادية الخارجية .

---

(١) انظر فى ذلك Andreiw M.Kamarck, "Economic Determenants," in Vernon Mckay (ed.), *op. cit.*, pp. 55:58.

- World Bank, Sub-Sahara Africa : From crisis to sustainable Growth (The world Bank : Washington, D.C. 1980). P 16:23.

-Fantu Charu, The silent Revolution in Africa; Debt, Developament and democracy (London : Zad Books - LTD 1989) . p1

- Jorge Culagovski et. al., African Financing Needs in the 1990s (The World Bank: Washington, D.C. October 1991) p4

- Nicole Ball, The Effect of Conflict on Economies of Third World Countris, in Francis M. Deng and I. William Zartman, (eds.) *op. Cit.*, pp 272 : 273.

– د. صادق رشدى ، أفريقيا والتنمية المستعصية : أى مستقبل ؟ ترجمة مصطفى مجدى الجمالى ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٩٥) ، ص ص ٢ : ٤٩.

– د. عزالدين التيجى ، برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التقليدية فى أفريقيا جنوب الصحراء وآثارها التوزيعية «بحث مقدم إلى مؤتمر الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ٢١ – ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢) ، ص ص ٦ : ١٠.

المطلب الأول : إخفاق خطط التنمية:

على الرغم من الطموحات الكبيرة بشأن الإقتصاد الوطنى لمعظم الدول الإفريقية إلا أنه سرعان ماتبين فشل هذه التوقعات والمبالغة في هذه الطموحات . الأمر الذى يمكن التدليل عليه بالمؤشرين التاليين :

أولاً : انخفاض مستوى المعيشة :

تعانى دول إفريقيا بصفة عامة من ضعف اقتصادى أدى إلى حدوث تراجع فى مؤشرات التنمية البشرية حيث لم يتجاوز معدل معرفة القراءة والكتابة ٦٢٪ فقط ، كما لايحصل على مياه مأمونة أو على خدمات صحية أكثر من ٥٠٪ من السكان ، أكثر من ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى قد شهد معدلات نمو سلبية فى معظم بلدان القارة على نحو مايكشف الجدول رقم (٧) وفي ضوء ذلك لم يكن من المستغرب أن تأتى الدول الإفريقية فى ذيل دليل التنمية البشرية الذي يقوم بترتيب دول العالم وفق مجموعة من المؤشرات التى تعكس (درجة التعليم ، متوسط الدخل ، مدى البقاء على قيد الحياة ..) حيث أنه وفق بيانات دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٥م تقع ١٤ دولة إفريقية بين الدول المتوسطة ، وتأتى ٣٩ دولة بين الدول المنخفضة مع تفاوت بين المجموعتين وبين الدول داخل المجموعة الواحدة من حيث درجة ومعدل التنمية البشرية [١] . إضافة إلى فروق أخرى كبيرة فيما يتصل بالقطاعات داخل المجتمع الواحد ، ويوضح الجدول رقم (٨) تدنى متوسط دخل الأفراد فى معظم دول القارة .

ثانياً : ضعف الاقتصاد الوطني :

شهدت مرحلة استقلال الدول الإفريقية برامج طموحة لبناء وتطوير الاقتصاد الوطني . وقد أعطيت أولوية خاصة لقطاع التصنيع فشهدت القطاعات الصناعية دفعة قوية عند الاستقلال فبلغ متوسط نمو القطاع الصناعى ككل فى إفريقيا نحو ٨٪ سنوياً طوال حقبة الستينيات إلا أن المعدل تراجع بصورة ملحوظة ليصل ٥ر٣٪ عام ١٩٨٧م بل وشهد معدلات نمو سلبية في الفترة من ١٩٨٠م - ١٩٨٩م في عدة بلدان [٢] .

وبصفة عامة فإن نمو الاستثمارات الصناعية لم يصاحبه نمو مماثل فى نسبة ونصيب القطاع الصناعى في الناتج القومي الإجمالى إذ ظل لايسهم بأكثر من ١٥٪

---

(١) United Nations Developement Programme, Human Developement Report 1995 (Oxford : Oxford University Press 1995), pp 158 : 159.

(٢) World Bank, *op. cit.*, pp : 17:18.

جدول ٧

معدل النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية

المنطقة	معدل النمو السنوي		المنطقة	معدل النمو السنوي	
الدولة	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢	الدولة	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢
العالم	٣,٤	٣	مدغشقر	٥	١,١
العالم المتقدم	٣,٢	٢,٩	مالاوى	٥,٨	٢,٩
العالم النامى	..	٣,١	مالى	٤,٩	٢,٩
أفريقيا جنوب	٣,٦	١,٨	موريتانيا	١,٣	١,٩
الصحراء					
الجزائر	٤,٦	٢,٦	موريشيوس	٦,٨	٦,٢
بنين	٢,٢	٢,٤	المغرب	٥,٦	٤
بوركينا فاسو	٤,٤	٣,٩	موزمبيق	..	٠,٤
بتسوانا	١٤,٥	١٠,١	ناميبيا	..	١
بوروندى	٤,٢	٤	النيجر	٠,٦	٠,٧-
الكاميرون	٧,٢	١	نيجريا	٤,٦	٢,٣
أفريقيا	٢,٤	١,١	رواندا	٤,٧	١,٤
الوسطى	٠,١	٥,٣	السنغال	٢,٣	٣
تشاد	٥,٨	٢,٤	سيراليون	١,٦	١,٣
الكونغو	٦,٨	٠٠	الصومال	٤,٨	٢,٤
ساحل العاج					
مصر	٩,٥	٤,٤	جنوب أفريقيا	٣	١,١
إثيوبيا	١,٩	١,٢	تنزانيا	٣	٣,١
الجابون	٩	٠,٥	توجو	٤	١,٤
غانا	٠,١-	٣,٤	تونس	٦,٨	٣,٨
كينيا	٦,٤	٤	زامبيا	١,٤	٠,٨
ليسوتو	٨,٦	٥,٤	زيمبابوى	١,٦	٢,٨

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) *'Africa at a Glance 1995- 1996'*, (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995) , P42.

جدول ٨

الناتج القومي الإجمالي فى أفريقيا ونصيب الفرد منه

المنطقة	الناتج القومي الإجمالي			نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي				
الدولة	١٩٧٣ بالمليون S	١٩٨٣ بالمليون S	١٩٩٣ بالمليون S	١٩٧٣ S	١٩٨٣ S	١٩٩٣ S	معدل النمو السنوي ٨٢ـ ١٩٩٢ ٪	١٩٩٣_٨٥ ٪
العالم	٤٧٥٥٠٠٠	١٠٤٨٩٠٠	٢٤٢٥٧٠٠	١٢٤٠	٢٢٤٠	٤٣٩٠	١,٢	..
أفريقيا	١١٤٠٠٠	٠	٠	٢٩٠	٨٢٠	٦٤٠	..	..
أفريقيا جنوب	٨٢٠٠٠	٣٧٥٥٠٠	٤٣٣٠٠٠	٢٦٠	٥٧٠	٥٢٠	٠,٨-	..
الصحراء		٢٤٥٠٠٠	٢٨٦٠٠٠					
الجزائر	٨٣٤٠	٤٩٤٥٠	٤٤٣٤٧	٥٧٠	٢٤٠٠	١١٥٠	٠,٥-	٢,١-
أنجولا	٢٧٨٠	٣٣٢٠	٥٩٩٦	٤٩٠	٤٧٠	(٣) ٦٢٠	..	٠,٩-
بنين	٣٣٠	(١)	(٣)	١١٠	(١)	٤٢٠	٠,٧-	١,١-
بتسوانا	١٥٠	١١١٠	٢١٨٩	٢٣٠	٢٩٠	٢٥٩٠	٦,١	٥,٧
بوركينا فاسو	٤١٠	٩٢٠	٣٦٣٠	٧٠	٢٩٠	٣٠٠	١	٠,٠
		١٢١٠	٢٩٢٨		١٨٠			
بوروندى	٢٧٠	١٠٥٠	١١٠٢	٨٠	٢٥٠	١٨٠	١,٣	٠,٦
الكاميرون	١٥٣٠	٧٦٤٠	٩٦٦٣	٢٥٠	٨٠٠	٧٧٠	١,٥-	٧,٣-
الرأس الأخضر	٩٠	١١٠	٣٤٧	٣٤٠	٣٦٠	٨٧٠	..	٢,١
أفريقيا الوسطى	٢٨٠	٦٩٠	١٢٦٣	١١٠	٢٨٠	٣٩٠	١,٥-	٣-
تشاد	٣٢٠	٣٦٠	١٢٤٨	٨٠	٨٠	٢٠٠	٣,٤	٠,٥
جزر القمر	٤٠	٢٧٢	١٢٠	١٧٠	٣٤٠	٥٢٠	١,٣-	٢,٢-
الكونغو	٤١٠	٢١٨٠	٢٣١٨	٣٤٠	١٢٣٠	٩٢٠	٠,٨-	١,٩-
ساحل العاج	٢٢٥٠	٦٧٣٠	٨٣٩٧	٣٨٠	٧٢٠	٦٣٠	٤,٧-	٥,٢-
جيبوتي	١٦٠	(٢) ١٨٠	(١) ٤٧٠	١٥٨٠	(٢) ٤٨٠	(١) ٩٧٠	..	..
مصر	٨٨٢٠	٣١٨٨٠	٣٦٦٧٩	٢٥٠	٧٠٠	٦٦٠	١,٨	٠,٧
غينيا الاستوائية	٨٠	(٢) ٩٢	١٦١	٢٦٠	١٨٠	٣٦٠	..	١,٥
إثيوبيا	٢٢٩٠	٤٨٦٠	٦٢٠٦	٩٠	١٤٠	(١) ١١٠	١,٩-	١,٨-
الجابون	٦٨٠	٢٩٥٠	(٣)	١٣١٠١	٤٢٥٠	٤٠٥٠	٣,٧-	١,٧-
جامبيا	٩٠	٢٠٠	٥٠٠٤	٣٠	٢٩٠	٣٩٠	٠,٤-	١
غانا	٢٧٦٠	٣٩٨٠	٣٧٢	٣٠٠	٣٢٠	٤٣٠	٠,١-	١,٣
			٧٠٣٦					

المنطقة / الدولة	الناتج القومي الإجمالي			نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي				
	١٩٧٣ بالمليون S	١٩٨٣ بالمليون S	١٩٩٣ بالمليون S	١٩٧٣ S	١٩٨٣ S	١٩٩٣ S	معدل النمو السنوي ٨٢ـ ١٩٩٢ ٪	معدل النمو السنوي ١٩٩٣ـ٨٥ ٪
غينيا	٥٧٠	١٧٤٠	٣١٧٠	١١٠	٣٠٠	٥١٠	..	١,٣
غينيا بيساو	١٧٠	١٥٠	٢٣٣	٣٣٠	١٨٠	٢٢٠	١,٦	١,٦
كينيا	٢١٥٠	٦٤٥٠	٩٧٤٣	١٧٠	٣٤٠	٢٧٠	٠,٢	٠,٣
ليسوتو	١٢٠	٦٧٠	١٢٥٤	١٠٠	٤٧٠	٦٦٠	٠,٥	٠,٨
ليبريا	٤٥٠	٩٩٠	١١٨٢ (٣)	٣١٠	٤٧٠	(٣) ٤٧٠	..	..
ليبيا	٧٦٢٠	٢٥١٠٠	(٣) ٢٣٣٣٣	٣٥٣٠	٧٥٠٠	٥٣١٠	..	..
مدغشقر	١٢٦٠	٢٧٣٠	٣٠٣٩	١٥٠	٢٤٠	(٣)	٢,٤-	١,٧-
مالاوى	٥٣٠	١٣٩٠	٢٠٣٤	١١٠	٢١٠	٢١٠	٠,١-	٠,٤
مالى	٣٧٠	١١١٠	٢٧٤٤	٧٠	١٥٠	٢٢٠	٢,٧-	٤,٣-
موريتانيا	٢٥٠	٧٢٠	١٠٨٧	٢٠٠	٤٤٠	٣٠٠ ٥١٠	٠,٨-	٠,١-
موريشيوس	٣٦٠	١٢٥٠	٣٣٠٩	٤١٠	١١٦٨	٢٩٨٠	٥,٦	٥,٨
المغرب	٥٠٨٠	١٥٦٢٠	٢٧٦٤٥	٣٢٠	٨٣٤	١٠٣٠	١,٤	٠,٩
موزمبيق	٣١١٠	(١) ٢٨١٠	١٣٧٥	٣٨٠	٢٧٠	٨٠	٣,٦-	١,٩
ناميبيا	٧٣٩	١٥٣١	٢٥٩٤	٩١٦	(١)	١٦٦٠	١-	٢,٣
النيجر	٤٥٠	١٤٦٠	٢٣١٣	١٠٠	١٤٠٤ ٢٤٠	٢٧٠	٤,٣-	٢,١-
نيجريا	١٥٠٥٠	٧١٧١٠	٣٢٩٨٨	٢١٠	٧٧٠	٣١٠	٠,٤-	٣,٢
رواندا	٢٩٠	١٥٤٠	١٤٩٩	٧٠	٢٧٠	٢٠٠	٠,٦-	٣,٥-
ساو تومى	٤٠	٣٠	٤١	٤٧٠	٣١٠	٣٣٠	٣-	١,٨-
السنغال	١١٦٠	٢٧٣٠	٥٨٦٧	٢٨٠	٤٤٠	٧٣٠	٠,١	٠,٣-
سيشل	٢٠	١٦٠	٤٤٤	٣٧٠	٢٤٠٠	٦٣٧٠	٣,٢	٤
سيراليون	٤٤٦	١٢٣٠	٦٤٧	١٦٠	٣٨٠	١٤٠	١,٤-	٠,٦-
الصومال	٢٥٠	١١٤٠	(٤) ٩٦٥	٨٠	٢٥٠	(٤) ١٢٠	..	٢,٣-
جنوب أفريقيا	٢٥٢٤٠	٧٣١٦٠	١١٨٠٥٧	١٠٥٠	٢٢٤٠	٢٩٠٠	٠,١	١,٥-
السودان	٢٢٦٠	٨٤٢٠	(٥) ١٠١٠٠	١٣٠	٤٠٠	(٥) ٣٩٠	..	٠,٢-
سوازيلاند	١٥٠	٦١٠	٩٣٣	٣٣٠	٨٩٠	١٠٥٠	١,٦	٣,٨
تنزانيا	١٨٣٠	٤٨٨٠	٢٥٢١	١٣٠	٢٧٠	١٠٠	٠,٠	١,٤
توجو	٣٨٠	٧٩٠	١٣٢٥	١٨٠	٢٨٠	٣٣٠	١,٨-	٣,٤-
تونس	٢٥٣٠	٨٨٦٠	١٥٣٢٢	٤٦٠	١٢٩٠	١٧٨٥	١,٣	٢,٢
أوغندا	١٦١٠	٣٠٩٠	٣٤٨٦	١٥٠	٢٢٠	١٩٠	..	١,٩
زائير	٣٢٠٠	٥٠٥٠	(٥) ٨١٢٠	١٤٠	١٦٠	(٥) ٢١٠	١,٨	٠,٨-
زامبيا	٢٠٢٠	٣٦٣٠	٣١٥٢	٤٣٠	٥٨٠	٣٧٠	..	١,٨
زيمبابوى	٢٥٢٠	٥٨٢٠	٥٧٥٦	٤٣٠	٧٤٠	٥٤٠	٠,٩-	١,١-

(١) تقديرات عام ١٩٨٠.

(٢) تقديرات عام ١٩٨١.

(٣) تقديرات عام ١٩٨٩ .

(٤) تقديرات عام ١٩٩٠.

(٥) تقديرات عام ١٩٩١.

(٦) تقديرات عام ١٩٩٢.

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) *'Africa at a Glance 1995- 1996'*, (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995) , P46.

من هذا الناتج المحلى على نحـو مـايكشف الجـدول رقم (٩) كـمـا لم تنعكس تلك الاستثمارات المكثفـة فى قطاع الصناعة على نمط التـجـارة الخـارجيـة الذي اتسم بالتركيز الشديد على عدد محدود جداً من المواد الخام على نحو مايوضح الجدول (١٠) وبصفـة عامة تركزت الصناعة فى مجال التعدين بالأسـاس إضـافة إلى التشـيـيد ، وإمدادات الطاقة والمياة والصناعات التمويلية» [١] .

وعلى صعيد القطاع الزراعي يلاحظ أن معدل نمو الناتج الزراعى لم يتجاوز ٧ر٢٪ على صعيد القارة ككل فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ثم انخفض إلى ٤ر١٪ فى الفترة الممتدة من ١٩٧٠-١٩٨٥م . وذلك على الرغم مما شهده الانتاج من ارتفاع مؤقت فى الفـتـرة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢م والذي كـان مـجـرد مـقـدمـة لهـبـوط حـاد فى ١٩٨٣ - ١٩٨٤م[٢] ووصلت مـعـدلات النمـو إلى درجات سلبيـة تراوحت مـابين -٤ر٪ و- ٤ر٢٪ فى أربع دول هى (موريتانيا - النيجر - اثيوبيا - رواندا) . وتشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلي أن الزراعة نحو ٧٠٪ من إجمالى الصادرات إضـافة إلي أنه يسـهم بنحـو ٩٠٪ من إجمالى دخل المنطقة طول الفترة الممتده من ١٩٦٠ - ١٩٨٣م . وبالرغم من ذلك انخفض نصيب الفـرد من انتاج الغـذاء بنحـو ٢٠٪ خلال نفس الحقبة مما فاقم الاعتماد على الخارج فى استيراد الغذاء [٣] .

المطلب الثاني : الديون والتبعية الخارجية :

أدت رغبة الدول الإفريقية فى تحقيق مشروعات التنمية الاقتصادية الطموحة عند الاستقلال إلى اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الجماعية الدولية والخاصة لتمويل هذه المشروعات [٤] إلا أنه سـرعان مـاتبدى فشل مـعظم هذه المشروعـات فى تحـقيق أهدافها فـى ذات الوقت الذى استـمرت فيه مـعدلات النمو السكاني مرتفـعة مقارنة بمعدل نمو الانتاج الغذائى [٥] فـعلى حين بلغت مـعدلات النمـو السكانى نحـو ٨ر٢٪ اقـتـصـرت مـعـدلات نمو الانتـاج الغـذائى على ٥ر١٪ الأمـر الذى دفـع الدول الإفريقية إلى الاعتماد المتزايد على الخارج لتمويل احتياجاتها من السلع الغذائية . [٦]

---

(١) Fantu Chiru, *op. cit.*, p2.
World Bank, *op. cit.*, p19.
(٢) Fantu Chiru, *op. cit.*, p2.
(٣) *Ibid.*, pp 2:4.
(٤) World Bank, *op. cit.*, pp. 4:10.
(٥) Nicole Ball, *op. cit.*, p274.
(٦) Fantu Chiru, *op. cit.*, pp 5:7.

جدول ٩

هيكل الناتج المحلي الإجمالي

المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة *		قطاع الخدمات	
الدولة	١٩٧٠ بالمليون$	١٩٩٢ بالمليون$	١٩٧٠ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٧٠ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٧٠ ٪	١٩٩٢ ٪
أفريقيا	٧٨٢٠٠	٤٠٦٦٠٠	..	..	..	..	..	..
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٧٦٠٠	٢٧٠٠٠٠	٢٧	٢٠	٢٨ (١٣)	٣٤ (١٧)	٤٥	٤٦
الجزائر	٤٥٤١	٣٥٦٧٤	١١	١٥	٤١ (١٥)	٤٧ (١٠)	٤٨	٣٨
أنجولا	..	٨٩٧٥	..	٦	..	٤٦ (٢)	..	٤٨
بنين	٣٣٢	٢١٨١	٣٦	٣٧	١٢ (..)	١٣ (٧)	٥٢	٥٠
بتسوانا	٨٤	٣٧٠٠	٣٣	٥	٢٨ (٦)	٥٢ (٤)	٣٩	٤٣
بوركينا فاسو	٣٣٥	٢٧٩٠	٤٢	٤٤	٢١ (١٤)	٢٠ (١٢)	٣٧	٣٧
بوروندى	٢٢٥	٩٨٦	..	٤٢	..	٢٧ (٩)	..	٣١
الكاميرون	١١٦٠	١٠٣٩٧	٣١	٢٢	١٩ (١٠)	٣٠ (٢٢)	٥٠	٤٨
أفريقيا الوسطى	١٦٩	١٢٥١	٣٥	٣٤	٢٦ (٧)	١٣ (..)	٣٨	٤٣
تشاد	٣٠٢	١٢٤٧	٤٧	٤٤	١٨ (١٧)	٢١ (١٦)	٣٥	٣٥
الكونغو	٢٧٤	٢٨١٦	١٨	١٣	٢٤ (..)	٣٥ (١٣)	٥٨	٥٢
ساحل العاج	١١٤٧	٨٧٢٦	٤٠	٣٧	٢٣ (١٣)	٢٣ (٢١)	٣٦	٣٩
مصر	٦٥٩٨	٣٣٥٥٣	٢٩	١٨	٢٨ (..)	٣٠ (١٢)	٤٢	٥٢
إثيوبيا	١٦٦٩	٦٢٥٧	٥٦	٤٨	١٤ (٩)	١٣ (٨)	٣٠	٣٩
الجابون	٣٢٢	٥٩١٣	١٩	٩	٤٨ (٧)	٤٦ (٥)	٣٤	٤٥
غانا	٢٢١٤	٦٨٨٤	٤٧	٤٩	١٨ (١١)	١٦ (٩)	٣٥	٣٥
غينيا بيساو	٧٩	٢٢٠	٤٧	٤٤	٢١ (..)	٨ (..)	٣١	٤٧
كينيا	١٤٥٣	٨٠١١	٣٣	٢٧	٢٠ (١٢)	١٩ (١٢)	٤٧	٥٤
ليسوتو	٩٧	٥٣٦	٣٥	١١	٩ (٤)	٤٥ (١٧)	٥٦	٤٥
ليبيا	٤٢٤٩	٢٥١٣٣	٣	٤	٦٩ (٢)	٥٠ (١١)	٢٨	٤٦
مدغشقر	٩٩٥	٢٧٦٧	٢٤	٣٣	١٦ (..)	١٤ (..)	٥٩	٥٣
مالاوى	٢٧١	١٦٧١	٤٤	٢٨	١٧	٢٢ (١٥)	٣٩	٥٠
مالى	٣٣٨	٢٨٢٧	٦١	٤٢	١١ (٧)	١٣ (١٢)	٢٨	٤٥
موريتانيا	١٩٧	١٠٨٠	٢٩	٢٩	٣٨ (٥)	٢٧ (١١)	٣٢	٤٤
موريشيوس	١٨٤	٢٥٦٦	١٦	١١	٢٢ (١٤)	٣٣ (٢٣)	٦٢	٥٦
المغرب	٣٩٦٥	٢٨٤٠١	٢٠	١٥	٢٧ (١٦)	٣٣ (١٩)	٥٣	٥٢

المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة *		قطاع الخدمات	
الدولة	١٩٧٠ بالمليون$	١٩٩٢ بالمليون$	١٩٧٠ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٧٠ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٧٠ ٪	١٩٩٢ ٪
موزمبيق	٢٤١٤ (١)	١٠٥٢	..	٦٤	..	١٥ (..)	..	٢١
ناميبيا	٢٠٦١ (١)	٢٤٦٤	١٠	١٢	٥٢ (٤) (١)	٢٦ (٦)	٣٨	٦٢
النيجر	٦٤٧	٢٣٤٥	(١)	٣٧	٧ (٥)	١٧ (٧)	(١)	٤٦
نيجريا	١١٥٩٤	٢٩٦٦٧	٦٥	٣٧	١٤ (٤)	٣٨ (٩)	٢٨	٢٥
رواندا	٢٢٠	١٥٥٢	٤١	٤١	٩ (٤)	٢٢ (١٦)	٤٥	٣١
			٦٢				٣٠	
السنغال	٨٦٥	٦٢٢٧	٦٥	٣٧	٧ (٥)	١٧ (٧)	٢٨	٤٦
سيراليون	٣٨٣	٦٣٤	٢٨	٣٨	٣٠ (٦)	١٦ (٥)	٤٢	٤٦
الصومال	٢٨٦	٨٧٩	٥٩	٦٥	١٦ (٩)	٩ (٥)	٢٥	٢٩
جنوب أفريقيا	١٦٢٩٣	١٠٣٩٥١	٨	٤	٤٠ (٢٤)	٤٢ (٢٥)	٥٢	٥٤
سوازيلاند	٣٥٦ (٢)	٩٩٨	٣١	١٣	٣٠ (٢١)	٤٩ (٤٦)	٣٩	٣٨
			(٢)		(٢)		(٢)	
تنزانيا	١١٧٤	٢٣٤٥	٤١	٦١	١٧ (١٠)	١٢ (٥)	٤٢	٢٦
توجو	٢٥٣	١٦١١	٣٤	٣٦	٢١ (١٠)	٢١ (١٠)	٤٥	٤٣
تونس	١٢٤٤	١٣٨٥٤	٢٠	١٨	٢٤ (١٠)	٣١ (١٧)	٥٦	٥١
أوغندا	١٢٦٧ (١)	٣١٦٤	..	٥٧	..	١١ (٤)	..	٣٢
زائير	١٤٣٩٢ (١)	٨٠٢٥	..	٣٠	..	٣٤ (١١)	..	٣٦
زامبيا	١٧٨٩	٣٨٣١	١١	١٦	٥٥ (١٠)	٤٧ (٢٠)	٣٥	٣٧
زيمبابوى	١٤١٥	٥٠٢٥	١٥	٢٢	٣٦ (٢١)	٣٥ (٣٠)	٤٩	٤٣

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى نصيب الصناعات التحويلية في هذا القطاع.

(١) تقديرات عام ١٩٨٠.

(٢) تقديرات عام ١٩٧٦.

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) *'Africa at a Glance 1995- 1996'*, (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995) , PP45-46.

جدول ١٠

أهم صادرات الدول الإفريقية وأهم الشركاء التجاريين استيرادا وتصديرا

الدولة أو المنطقة	الصادرات الرئيسية قسمة الصادرات الرئيسية كنسبة	الشركاء الاساسيين فى التجارة	
		الموردين الاساسيين	المستوردين الاساسيين
الجنوب			
انجولا	البترول والماس ٩٠ ٪	البرتقال ٥٣٪ والولايات المتحدة	الولايات المتحدة ٦٤٪ ، البرتقال
بتسوانا	الماس ٨٧٪ النحاس ، النيكل ، اللحوم .	جنوب أفريقيا ٨٥٪ الإتحاد الأوربي	الإتحاد الأوربى ٨٧٪ ، جنوب افريقيا
ليسوتو	مصنوعات ٧٠٪ اصواف ، موهير	جنوب أفريقيا ٨٨٪	الإتحاد الأوربى ٣٥٪ جنوب افريقيا
مالاوى	الدخان ٦٧٪ الشاي ، السكر	ج أفريقيا ٤٧٪ بريطانيا	الولايات المتحدة ١٧٪ واليابان
موزمبيق	أصداف ومحار ٥٠٪ ، القطن كاشيو .	ج أفريقيا ٢٧٪ الولايات المتحدة	أسبانيا ٢٩٪ الولايات المتحدة
ناميبيا	الماس ومعادن أخرى ٥٥٪ ، السمك .	ج أفريقيا ٩٠٪ الاتحاد الأوربى	سويسرا ٣٥٪ ، ج افريقيا
ج أفريقيا	الذهب ٢٨٪ معادن أخرى ٣٢٪	المانيا ١٦٪ ، الولايات المتحدة ، بريطانيا	سويسرا ١٠٪ بريطانيا ،الولايات المتحدة
سوازيلاند	السكر ٣٢٪ ، أصواف ، حبوب غذائية .	ج أفريقيا ٩٤٪ سويسرا	ج أفريقيا ٤٧٪ ، الاتحاد الأوربي
زامبيا	النحاس ٨٢٪ كوبالت	ج أفريقيا ، ٢٢٪ بريطانيا	اليابان ١٨٪ تايلاند
زيمبابوى	الدخان ٢٩٪ الذهب ، معادن أخري	ج أفريقيا ٢٤٪ بريطانيا ، الولايات المتحدة	جنوب أفريقيا ١٤٪ ، بريطانيا ، الولايات المتحدة
شمال شرق أفريقيا			
بوروندي	البن والشاي ٦٠٪	بلجيكا ١٦٪ فرنسا	المانيا ٤٨٪ ، بلجيكا
جيبوتى	اعادة تصدير (خدمات شحن) ٣٧٪ أغنام	فرنسا ١٧٪ تايلاند	الصومال ٢٤٪ ، أثيوبيا
أثيوبيا	البن ٦٠٪	الولايات المتحدة ١٣٪ ايطاليا ، بريطانيا	ألمانيا ١٩٪ ، اليابان
كينيا	الشاي ٢٥٪ ، البن ، الزهور إعادة التصدير	الإتحاد الأوربي ١٣٪ بريطانيا ، اليابان	بريطانيا ١٨٪ ، المانيا
رواندا	البن والشاى ٨٣٪	بلجيكا ١٥٪ وكينيا	المانيا ٣٢٪ بلجيكا ـ
الصومال	أغنام ٤٠٪ موز .	الولايات المتحدة ١٧٪ جيبوتي	السعوديه ٤٩٪ الاتحاد الأوربي
السودان	القطن ٥٠٪ ، صمغ عربي ، بذور سمسم.	السعوديه ١١٪ اليابان	ألمانيا ١٠٪ ، الهند

الدولة أو المنطقة	الصادرات الرئيسية قسمة الصادرات الرئيسية كنسبة	الشركاء الأساسيين في التجارة	
		الموردين الأساسيين	المستوردين الأساسيين
أفريقيا الوسطى	الماس ، ٧٠٪ ، أخشاب	فرنسا ١٧٪ الكاميرون	بلجيكا ٥٨٪ تايوان
تشاد	القطن ٥٠٪ ، منتجات الأغنام	فرنسا ٤٥٪ ، الكاميرون	البرتغال ٣٦٪ المانيا
الكنغو	البترول ٧٥٪ ، أخشاب	فرنسا ٣٧٪ ، ايطاليا	الولايات المتحده ٣٧٪ بلجيكا
غينيا الاستوائية	البترول ٤٥٪ ، أخشاب ، الكاكاو	الكاميرون ٣٦٪ ، اسبانيا	أسبانيا ٣٤٪ ، اليابان
الجابون	البترول ٨٢٪ منجنيز ، أخشاب	فرنسا ٤١٪ ساحل العاج	الولايات المتحدة٤١٪ ، فرنسا
ساوتومي	الكاكاو ٨٠٪	البرتغال ٣٧٪ فرنسا	الهند ٨٠٪ ، المانيا
زائير	النحاس ٥٠٪ الماس ، الكوبالت ، البن..	بلجيكا ٢٢٪ نيجيريا	بلجيكا ٤٥٪ ، الولايات المتحدة
غرب أفريقيا			
بنين	القطن ٨٠٪ ، زيت نخيل.	فرنسا ٢٠٪ تايلاند	المغرب ١٤٪ ، البرتغال
بوركينافاسو	القطن ٣٤٪أغنام ، ذهب	ساحل العاج ٢٩٪ فرنسا	بولندا ٧٠٪ ، فرنسا
الرأس الأخضر	الأسماك ، الملح ، الموز	البرتغال ٣٥٪ هولندا	الجزائر ٤٠٪ ، البرتغال
ساحل العاج	الكوكا ٣٤٪ ، البن ، البترول	فرنسا ٣١٪ نيجيريا	فرنسا ١٦٪
جامبيا	فول سوداني ٦٠٪ أسماك	الصين ٤٢٪ هونج كونج	بلجيكا ٥٠٪ ، اليابان
غانا	الذهب ٤٠٪ الكوكا، أخشاب	بريطانيا ١٨٪ ، نيجيريا ، الولايات	الولايات المتحده ١٩٪ ، المانيا ، بريطانيا.
غينيا	خامات البوكسيت والألونيوم ٧٠٪	فرنسا ١٩٪ ساحل العاج	بلجيكا ١٥٪ ،الولايات المتحدة الأمريكيه
غينيا بيساو	كاسيو ٥٠٪ فول سوداني ، أسماك	البرتغال ٢٣٪ ، هولندا	اسبانيا ٢٥٪ الهند
ليبيريا	خامات الحديد ٦٠٪ ، أخشاب ، مطاط طبيعي	اليابان ٤٥٪ كوريا	بلجيكا ٦٦٪ ، أسبانيا
مالي	قطن ٤٠٪ ، ذهب منتجات حيوانيه	ساحل العاج ٢٢٪ فرنسا	البرازيل ١٩٪ ، بلجيكا
موريتانيا	خام الحديد ٦٥٪ ، أسماك	فرنسا ٢٧٪ ، اسبانيا	اليابان ٢٥٪. ايطاليا
النيجر	اليورانيوم ٦٧٪ ، منتجات حيوانيه	فرنسا ٢٢٪ ، ساحل العاج	فرنسا ٥٤٪ ، ساحل العاج
نيجيريا	البترول ٩٠٪ ، الكوكا ، الخشب	بريطانيا ١٤٪ ، الولايات المتحده ، المانيا	الولايات المتحدة٤٤٪ المانيا
السنغال	أسماك ٢٥٪ ، الفوسفات ، الفول السوداني	فرنسا ٣٧٪ ساحل العاج	بلجيكا ٢٢٪ الولايات المتحدة
سيراليون	خامات تيتينيوم، البوكسيت ، البوكيت ، الماس	بريطانيا ١٣٪ ، ساحل العاج	بلجيكا ٢٢٪ الولايات المتحدة
توجو	الفوسفات ٢٥٪ ، القطن ، البن ، الكوكا.	الصين ٢١٪ ، ساحل العاج	كندا ١٢٪ نيجيريا
شمال أفريقيا			
الجزائر	البترول ٩٧٪	فرنسا ٢٩٪ الولايات المتحدة ، ايطاليا	ايطاليا ١٨٪ الولايات المتحدة، فرنسا

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) *'Africa at a Glance 1995- 1996'*, (Pretoria : Africa institute of South-Africa. 1995) , PP69-70.

فى ذات الوقت الذى تضافرت فيه عوامل أخرى اسهمت فى تكريس أزمة الدين والتبعية للخارج وتتمثل أهم هذه العوامل فى تدهور شروط التجارة الخارجية ، وتراجع الموارد الخارجية ، الركود الدولي ، الإنفاق العسكرى إضافة إلي عوامل طبيعية تتمثل فى الجفاف والتصحر الذى تعرضت له العديد من البلدان الإفريقية (١) .

أولاً : تدهور شروط التجارة الخارجية :

يمكن تفسير الأداء السيئ للاقتصادات الإفريقية خلال السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين بحقيقة اعتماد القارة الشديد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية والمعادن وخطورة ذلك أن قيمة هذه السلع تعتمد كلية على قوى السوق الدولية بعيداً عن سيطرة الدول الإفريقية (٢) . وتشير البيانات إلى أن أسعار السلع الإفريقية قد شهدت تراجعاً ملحوظاً فى قيمتها بمعدل وصل إلي ٢٠٪ فى حقبة الثمانينيات . وقد أدى تدهور شروط التجارة إلى عجز مزمن فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات اسفر بدوره عن الحاجة إلى قروض اضافية لتغطية العجز وتمويل الواردات من السلع الغذائية الأساسية (٣) .

ثانياً – تقلص الموارد الخارجية :

في مواجهة تقلب عوائد الصادرات والعجز المتكرر فى النقد الأجنبى وارتفاع أسعار الواردات . اضطرت الدول الإفريقية إلي الاعتماد على الاقتراض الخارجى لاسيما من البنوك الخاصة . وهى الرغبة التى صادفت قبولاً من البنوك الأجنبية الراغبة فى إعادة تدوير ماقدر بـ١٣١ مليار دولاراً من ودائع الدول البترولية لديها وفى حين استدانت دولة مثل نيجيريا بكثافة للتوسع فى صناعاتها البترولية وبناء عاصمة جديدة ، فإن حكومات أخرى قد كرست الموارد النادرة من العملة الأجنبية لإعادة بناء قواتها المسلحة وإنشاء مراكز مؤتمرات جديدة وشراء عقارات فى أوربا واستهلاك

---

(١) Simon Baynham, "After the Cold War: Political and Security Trends in Africa" Africa Insight, (Vol. 24, Nol, 1994), p38:38

د.عبدالملك عودة ، الأزمة الراهنه فى أفريقيا ... م.س. ذ ، ص ص ٤٠ :٤١.

(٢) Simon Baynham, op. cit., p 42, World Bank, op. cit., p19.

وانظر كذلك :

William J.Folts, "The Political Boundaris and Political Competition in Tropical Africa", in S.N.Eisentadt and Stein Rokkan, (eds.,) Building States and Nations : Analyses by Region Vol., 2 (Berverly Hills, Calef: Sage Publications 1973), p264.

٣) Jackson and Rosberg, *op. cit.*, p12

- Fantu Chiru, *op. cit.*, pp 27 : 29.

- Marc A. Williams, "Africa and International Economic System", in Stephn Wright and Janice N. Brownfoot (eds.,) *op. cit.*, pp 43 : 47.

السلع الغالية ففى منتصف التسيعينيات أقام رئيس دولة الجابون «عدة فنادق جديدة ومركز للمؤتمرات لاستضافة مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية ، وتم استيراد المئات من سيارات المرسيدس لخدمة وفود الدول . وفى جمهورية إفريقيا الوسطى أنفق الأمبراطور السابق «بوكاسا» أكثر من ثلاثة ملايين دولار أو مايوازى ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدولة فى محاكاته لإسلوب تتويج «نابليون» . كما أنفقت أسرة الرئيس المصرى «السادات» ملايين الدولارات فى الاحتفال بزفاف إبنتهم[١] .

ونظراً للأستغلال غير الرشيد للقروض الخارجيه فى أغراض وأهداف غير إنتاجية ، تفاقمت أزمة الديون وعبئها بالنسبة للدول الإفريقية خاصة مع تراجع الموارد الصافية المتجهة إلى البلدان النامية بصفة عامة منذ عام ١٩٨٢م حيث أحجمت مؤسسات التمويل الخاصة عن منح المزيد من القروض للدول الإفريقية . وذلك على الرغم من تفاقم احتياجات إفريقيا للمساعدات الخارجية نتيجة للأزمات الإنسانية الطبيعية المتعاقبة التى اصابت العديد من بلدان القارة . [٢]

ثالثاً: الركود الدولي :

أدت حالة الركود التى شهدتها الدول الغربية فى أعقاب الصدمة البترولية الثانية عام ١٩٧٩م إلي اتخاذ تلك البلدان لعدة إجراءات كان من شأنها رفع أسعار الفائدة على القروض . فارتفعت من ٥٪ عام ١٩٧٠م إلى ١٣٪ تقريباً عام ١٩٨٢م ووصلت إلي ٢٠٪ فى أواخر الثمانينيات [٣] فضلاً عن ارتفاع قيمة الدولار وقد كان من أثر ذلك الارتفاع في سعر الفائدة وقيمة الدولار مضاعفة أعباء خدمة الدين الذى أصبح يستقطع جانباً كبيراً من دخل الدول الإفريقية . حيث بلغ حجم الديون الإجمالى مايوازى ٧٠٪ تقريباً من إجمالى الناتج القومى لدول إفريقيا جنوب الصحراء ، وتتخطى النسبة ١٠٠٪ فى بعد البلدان كما تخطت تلك النسبة ٢٠٠٪ في كل من الصومال وموريتانيا والكنغو ووصلت إلي ٤٩٤٪ في موزمبيق انظر جدول رقم(١١).[٤]

---

(١) *Ibid.*, pp 29:30

(٢) Jorge Culagovski, *op. cit.*, pp 4:10

د. صادق رشيد ، م. س. ذ. ص ص ٢٢ : ٢٤.

(٣) Fantu Chiru, op. cit., pp23:25.

(٤) د. عز الدين التيجى ، م.س.ذ. ص ص ٣٦ ، ٢٧.

عز الدين شكرى ، م.س.ذ. ص ٢٥.

جدول ١١

الديون الخارجية للدول الأفريقية ونسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي والصادرات

المنطقة	إجمالي الديون الخارجية			المنطقة	إجمالي الديون الخارجية		
الدولة	حجم الديون بالمليون S	نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي	نسبتها إلى الصادرات	الدولة	حجم الديون بالمليون S	نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي	نسبتها إلى الصادرات
العالم النامي	١٦٦٢١٧٢	٣٧,٦	١٨,٧	ليبريا	١٩٥٢	(٥) ١٤٢,٥	..
أفريقيا	٢٩٥٩١٢	..	..	ليبيا	٤٣٤٠	(٢) ٢٢,٥	(٢) ٤,٤
أفريقيا جنوب الصحراء	١٩٤٢٩٤	٦٩,٧	١٦,٩	مدغشقر	٤٣٨٥	١١٦,٨	١٨,٦
				مالاوى	١٦٩٩	٤٦,٧	٢٣,٨
الجزائر	٢٦٣٤٩	٥٩,٩	٧١,٣	مالى	٢٥٩٥	٥٢,٩	٧,٤
أنجولا	٩٦٤٥	(١) ٨٦,٨	(١) ٥,٨	موريتانيا	٢٣٠١	١٥٨,٤	١٧,٢
بنين	١٣٦٧	٣٤,٩	٤,١	موريشيوس	١٠٤٩	١١,٤	٨,١
بتسوانا	٥٤٥	١٢,٦	(٢) ٣,٤	المغرب	٢١٣٠٥	٧١,٢	٢٣,٦
بوركينا فاسو	١٠٥٥	٢٠,٣	٦,٢	موزمبيق	٤٩٢٩	٤٩٤,٨	٨,١
بوروندى	١٠٢٣	٤٢,٨	٣٥,٣	ناميبيا	٣٦٢	١٤,٥	..
الكاميرون	٩٥٥٤	٥٩,٧	١٦,٢	النيجر	١٧١١	٥٠,٩	١٤,٢
الرأس الأخضر	١٦٠	٤٥,٢	(٢) ١٠,١	نيجريا	٣٠٩٥٩	١٠٨,٤	٢٨,٩
أفريقيا الوسطى	٩٠١	٣٨,١	٩,٩	رواندا	٨٧٣	٢٦,٣	٢٣,٤
تشاد	٧٢٩	٢٩,٤	٥,٤	ساو تومى	١٩٠	٥١٠,٢	٣٥,٣
جزر القمر	١٧٣	٦٦	٦,٦	السنغال	٣٥٠٧	٣٩,٣	١٣,٨
الكونغو	٤٧٥١	١٦٦	١١,٩	سيشل	١٨١	٤٧,٧	٧,٣
ساحل العاج	١٧٩٩٧	١٩١	٣١,٩	سيراليون	١٢٦٥	١٥٨,٣	٢٠,٥
جيبوتى	١٩٠	٣٩,٥	٤,٤	الصومال	٢٤٤٧	(٣) ٢٨٣,٩	(٣) ١١,٧
مصر	٤٠٠١٨	٦٧,٧	١٥,٥	جنوب أفريقيا	(١) ١٧٣٠١	(٥) ١٤,٤	١٠,٧
غينيا الاستوائية	٢٤٦	١٦٥,٥	٤,٩	السودان	١٦٠٥٨	(٢) ٢٢٠,٧	٥,٤
إثيوبيا	٤٣٥٤	٤٤,٥	١٤,٢	سوازيلاند	٢٤٠	٢٥	(٢) ٣,٥
الجابون	٣٧٩٨	٦٨,٩	١٦,٥	تنزانيا	٦٧١٥	١٧٧,٧	٣١,٥
جامبيا	٣٧٩	١٠٢,٢	١٣,٣	توجو	١٣٥٦	٥٤,٨	٧,٣
غانا	٤٢٧٥	٣٩,١	٢٦,٧	تونس	٨٤٧٥	٤٩,٦	٢٠,٦
غينيا	٢٦٥١	٥٥	١٢,٤	أوغندا	٢٩٩٧	٥٨,٩	٤٠,٢
غينيا بيساو	٦٣٤	٢٠٠,٥	٩٢,٧	زائير	١٠٩١٢	(١) ١١١,٥	(٣) ١٥
كينيا	٦٣٦٧	٦٥	٢٧,١	زامبيا	٧٠٤١	٢٧٢,٩	٢٩,٣
ليسوتو	٤٧٢	٢٢,٦	٥,٣	زيمبابوى	٤٠٠٧	٦٣,٨	٣٢

(١) تقديرات عام ١٩٨٩.

(٢) تقديرات عام ١٩٩١.

(٣) تقديرات عام ١٩٩٠.

(٤) غير متضمنة في المجموع.

(٥) إجمالي الديون الخارجية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: -Madeline Lass, (ed.) 'Africa at a Glance 1995- 1996', Pretoria : Africa institute of South Africa, 1995) , P51.

جدول ١٢

مفاوضات إعادة جدولة الديون

الدولة / المدينة	تاريخ مفاوضات إعادة الجدولة	عدد مرات إعادة الجدولة
غانا	(م) ١٩٧٤	(١)
زائير	(م) ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٣	
	(ب) ٨٠ ، ٨٣ ، ١٩٨٤	(٩)
ساحل العاج	(م) ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٥	(٢)
سيراليون	(م) ٧٧ ، ٨٠ ، ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٤	(٤)
الجابون	(م) ١٩٧٨	(١)
السودان	(م) ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤	
	(ب) ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤	(٩)
توجو	(م) ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١٩٨٤	
	(ب) ٨٠ ، ١٩٨٣	(٧)
ليبريا	(م) ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤	
	(ب) ٨٢ ، ١٩٨٣	(٦)
وسط أفريقيا	(م) ٨١ ، ١٩٨٣	(٢)
مدغشقر	(م) ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٥	
	(ب) ٨١ ، ٨٣ ، ١٩٨٤	(٧)
السنغال	(م) ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥	
	(ب) ٨٤ ، ٨٥	(٦)
أوغندا	(م) ٨١ ، ١٩٨٢	(٢)
مالاوى	(م) ٨٢ ، ١٩٨٣	
	(ب) ١٩٨٣	(٣)

المدينة / الدولة	تاريخ مفاوضات إعادة الجدولة	عدد مرات إعادة الجدولة
المغرب	(م) ١٩٨٣	
	(ب) ١٩٨٤	(٢)
نيچيريا	(م) ١٩٨٣	
	(ب) ١٩٨٣ - ١٩٨٤	(٣)
زامبيا	(م) ١٩٨٣ - ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٤	(٣)
النيچر	(م) ١٩٨٣ - ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٤	(٣)
موزامبيق	(م) ١٩٨٤	
	(ب) ١٩٨٤	(٢)
الصومال	(م) ١٩٨٥	(١)
موريتانيا	(م) ١٩٨٥	(١)

ملحوظة (م) : ديون متعددة معاد هيكلتها .

(ب) : ديون بنكية معاد هيكلتها.

المصدر:

Fantu Cheru, The Silent Revolution in Africa : Debt, Development and Democracy (Lonon : Zed Book , 1989) , P 39.

دول أفريقيا جنوب الصحراء المتلقية لمساعدات التنمية

الدول المتلقية للمساعدات	مساعدات التنمية الرسمية وفقا لأسعار ومعدلات التبادل عام ١٩٩٢		
	١٩٨٠ بالمليون $	١٩٩١ بالمليون $	١٩٩٢ بالمليون $
أفريقيا جنوب الصحراء	١٢٨٩٤	١٨٣٥٠	١٨٣٣٦
تنزانيا	١١١٢٥	١١٢٥	١٢٦٦
إثيوبيا	٤٢٤	١١١٧	١٢٢٦
موزمبيق	٢٥٠	١٠٦٥	١٣١٢
زامبيا	٤٨٨	٨٨٤	٩٥٧
السودان	١٠٧٠	٨٨١	٥٧٣
كينيا	٦٥٥	٨٧٥	٧٣٥
غانا	٣١٦	٧٢٣	٥٩٠
ساحل العاج	٣٤٧	٦٣٣	٧١٩
السنغال	٤٤٢	٥٨١	٦٣٤
أوغندا	١٨٥	٥٤٨	٦٧٧
مالاوى	٢٣٧	٥٠٤	٤٩١
زائير	٧٠٦	٤٧٧	٢٥٤
مالى	٤٤٢	٤٦٣	٤١٤
مدغشقر	٣٦٦	٤٣٩	٣٣٨
بوركينا فاسو	٣٥٩	٤١٨	٤١٨
زيمبابوى	٢٧١	٣٩٤	٦٩٢
غينيا	١٠٤	٣٨٨	٤٣٧
النيجر	٢٨٢	٣٨٠	٣٤١
رواندا	٢٥٧	٣٥١	٣٣١
أنجولا	٨٩	٢٨٠	٣٠٣
تشاد	٥٧	٢٧١	٢٣٤
نيجيريا	٥٨	٢٦٣	٢٥٠
بوروندى	٢١٥	٢٦٢	٢٩٧
بنين	١٥٤	٢٥٦	٢٥٤
موريتانيا	٢٦١	٢١٨	١٩٨
توجو	١٥٢	٢٠٣	٢١٢
الصومال	٦٩٦	١٨٦	٥٤٤
ناميبيا		١٨٤	١٣٢
أفريقيا الوسطى	١٨٣	١٧٧	١٦٩

الدول المتلقية للمساعدات	مساعدات التنمية الرسمية وفقا لأسعار ومعدلات التبادل عام ١٩٩٢		
	١٩٨٠ بالمليون $	١٩٩١ بالمليون $	١٩٩٢ بالمليون $
ليبريا	١٦٢	١٥٨	١١١
بتسوانا	١٧٥	١٣٦	١٠٨
ليسوتو	١٥٦	١٢٤	١٣٢
غينيا بيساو	١٣٠	١١٩	١٠١
سيراليون	١٥٣	١٠٩	١٢٦
جيبوتى	١١٣	١٠٩	١١٠
الرأس الأخضر	١٠٣	١٠٨	١١٣
جامبيا	٩٧	١٠٤	١١٠
موريشيوس	٥٥	٦٩	٤٥
جزر القمر	٧٢	٦٥	٤٥
غينيا الاستوائية	١٥	٦٣	٥٩
ساو تومى	١٠	٥٣	٥١

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) *'Africa at a Glance 1995- 1996'*, (Pretoria : Africa institute of South-Africa 1995) , P54.

رابعاً : الانفاق العسكري :

لاتعفى الحكومات الإفريقية من المسئولية عن أزمة الديون فالعديد من دول القارة قد عانت من تفاقم الأزمة ليس فقط بسبب معدلات الفوائد المرتفعة أو قلة عوائد التصدير ، ولكن لسوء إدارة اقتصاداتهم . فأزمة الديون قد ساهم فيها الرغبة المتزايدة للعديد من الدول الإفريقية فى استيراد المعدات العسكرية حتى ولو لم تتوافر الكوادر القادرة على استخدام الأسلحة (١) .

ومنذ عام ١٩٦٠م أنفقت العديد من الدول الإفريقية على التسليح أكثر مما أنفقت على التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى أدى ليس فقط إلى اضعاف التنمية الاقتصادية وإنما أيضاً إلى تقويض البيئه اللازمة لإقامة التنمية . ومع إدراك التفاوتات القائمة بين الدول الإفريقية – فإنه على صعيد القارة ككل كان نصيب الفرد من الإنفاق العام موزعاً على النحو التالى ٣٠ دولاراً للتسليح ، ٣٠ دولاراً للتعليم ٧ دولارات للصحة في منتصف الثمانينيات. (٢) وقد ساهمت النزعة التسليحية فى تنامى التبعية الخارجية لدول القارة (٣) .

وتشير البيانات إلى أن ديون الدول الإفريقية قد ارتفعت بصورة حادة منذ الثمانينيات حتى وصلت إلى ٢٩٦ بليون دولار عام ١٩٩٢م. وتعد دول شمال إفريقيا الخمس مسئولة عن نحو ثلث هذه الديون ، أما بالنسبة لديون إفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب إفريقيا) فقد تضاعفت خلال العقدين الماضيين وتعد (نيجيريا ، ساحل العاج ، السودان ، وتليهم زائير ، أنجولا ، زامبيا ، تنزانيا ، الكاميرون ، كينيا) هى الدول الأكثر مديونية بين الـ٤٨ دولة جنوب الصحراء وبلغت أعباء خدمة الدين نحو ١٧٪ تقريباً من إجمالى عوائد الصادرات عام ١٩٩٢م مع ازدياد مستمر لهذه النسبة وصل إلى نحو ٤٦٪ مع النصف الثانى من التسعينيات من القرن العشرين وتعد مشكلة الديون بالنسبة للدول الإفريقية الفقيرة أكثر قسوة ووطأة عنها فى أى مكان أخر وذلك على الرغم من إعادة جدولة هذه الديون للعديد من الدول الإفريقية على نحو مايوضح الجدول رقم (١٢) . الأمر الذى زاد من درجة اعتماد الكثير من الدول الإفريقية على المساعدات الأجنبية وكرس بالتالى واقع التبعية الذى تعانى منه تلك الدول انظر جدول (١٣) (٤) .

---

(١) Fantu Chiru, *op. cit.*, p33.

(٢) *Idem.*

(٣) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين ازدياد الإنفاق العسكرى والضعف الاقتصادى فى الكثير من الدول الأفريقية انظر:

Nicole Ballm, *op. cit.*, pp275:291

(٤) Fantu Chiru, *op. cit.*, pp 28:40.

حاصل ما تقدم أن الدوله فى إفريقيا قد إختفت معظم بلدان القارة فى تحقيق أهدافها الاقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى احتجاج شعبى اتخذ أحد صورتين أو كليهما معاً وهما التمرد الشعبى المباشر ضد سياسات الدولة الاقتصادية ، والثانية هى النمو الكبير للقطاع غير الرسمى من الاقتصاد [١] .

---

(١) Marc A. Williams, *op cit.*, pp 47 :48.

عزالدين شكرى ، م.س.ذ. ص ٥٢ .

William Foltz, The Political Boundaries.. *op. cit.*, pp 364 : 366.

المبحث الثاني
الواقع الاجتماعى والسياسى

تمثل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للواقع الإفريقى أحد الأركان الرئيسية لدى أنصار الاتجاه المستند إلي الواقع فى تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية وهو الأمر الذى يمكن توضيحه عبر المطلبين التاليين :

المطلب الأول : الواقع الاجتماعى

المطلب الثانى : الواقع السياسى

المطلب الأول : الواقع الاجتماعي

سلف بيان أن الدول الإفريقية قد ورثت العديد من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة ، والتى تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة فى مرحلة مابعد الاستقلال . ومن أبرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الأولية (قبلية ، عرقية ، إقليمية ، دينية ..) وسيادتها على الانتماء القومي . على نحو أدى إلى غياب مفهوم المصلحة العامة ومن الانقسامات الواضحة أيضاً فى العديد من الدول الإفريقية الانقسام بين من يملكون The Haves ومن لايملكون The Have Nots . بروز عدم المساواة وعدم العدالة بين الجانبين (١) .

أولاً : قوة الانتماءات الأولية :

يقصد بالإنتماءات الأولية التحتية الارتباطات التى تجمع الفرد من غيره من الأفراد في مستويات أدنى من المستوى الوطنى (القومي) وهى الارتباطات التى ترجع أحياناً الى صلة الدم (أسرة ، عشيرة ، قبيلة ..) ، أو إلى موطن إقليمى (شمال – جنوب – شرق – غرب) أو إنتماء دينى (مسلم ، مسيحى ، ديانات تقليدية ...) وفى الواقع الأفريقى تحظى الانتماءات الأولية الناجمة عن صلة الدم بأولية كبيرة لدى العديد من القطاعات لاسيما الانتماءات القبلية (٢) .

---

(١) د. حمدى عبدالرحمن ، م.س.ذ. ص ص ٤٧ : ٤٨

(٢) Peter Anyang Nyong, The Implications of Crises and Conflict in the Upper Nile vally", in Frances M.Dang and I. William Zartman (eds.,) *op. cit.*, pp 95:114.

ويرى البعض أن هذه السمة ليست قاصرة على قارة أفريقيا وحدها ، بل تسود حتى الدول المتقدمة مثل بريطانيا أنظر :

Thomas M. Franck, *op. cit.*, p13.

ويرى البعض – بحق – أن الظاهرة المسماة بالنزعة القبلية فى إفريقيا المعاصرة ليست نتاجاً لتفكك الجماعات العرقية عن بعضها بعد الاستقلال ، وإنما نتاج لازدياد تفاعلها مع بعضها البعض فى سياق سياسى جديد ممثلاً فى إطار وحدود الدولة الجديدة التى أوجدتها القوى الاستعمارية (١) .

ويلعب العامل العرقى دوراً ملحوظاً بوجه خاص فى قارة إفريقيا فيما يتعلق بنشاط الأحزاب والمنظمات ، حيث تأسست أول المنظمات – ثم الأحزاب السياسية – على أساس عرقى (٢) . فشهدت نيجيريا أحزاباً خاصة باليوربا واتحاداً للايبو ، وفى الكنغو كان هناك تحاد الباكونغو أو الباكو Apako (اتحاد حفظ وحدة ونشر لغة الكيكو نغو) وفى تنجانيتا كانت هناك اتحادات لقبائل الباهايا Bahaya والسوكوما Sukuma وغيرها من الاتحادات القبلية ، وفى كينيا كان هناك العديد من منظمات الجماعات العرقية وسط الكيكويو والكامب والليو والبالوهيا وغيرها من الشعوب ، كما شهدت غانا قيام عدة تنظيمات على أسس عرقية كالتنظيمات الخاصة بالأشانتى ، وتنظيمات شعب الجا Ga إضافة إلى الفوارق والإنقسامات بين سكان شمال غانا وسكان الجنوب ، ويمكن القول بوجود انقسامات عرقية ودينية مشابهة بين شمال وجنوب السودان (٣) وأيضاً بين جماعات شمال وجنوب كل من السنغال ، وسيراليون ، وتشاد ، بنين ، كما شهدت كل من رواندا وبوروندى صراعات عرقية على نطاق واسع في فترات تاريخية مختلفة ولم ينج جنوب القارة من ظاهرة الانقسام العرقى حيث شهدت زامبيا صراعات عرقية بين قبائل البمبا واللوزى إلى حد مطالبة بعض الساسة من جماعات اللوزى بانفصال إقليم «باروتسلاند» عن زامبيا كما شهدت البلاد – زامبيا – توترا مماثلا بين قبائل البمبا والجماعات العرقية فى الإقليم الشرقى لاسيما النجوانى (٤) وبصفة عامة عانت معظم الدول الإفريقية من الانقسامات العرقية الحادة الأمر الذى عبر عن نفسه

---

(١) Anver Versi, "Social Change and Political Instability : the Search For and African philosophy' in Stephen Wright and Janice. N. Brown Foot (eds.,) *op. cit.*, p 115.

Francis M. Deng," Africa and The New World Dis-Order Rethinking Colonial Borders". the Braokings Review, Spring 1993, p34.

- William Foltz, The Political Boundaries., *op. cit.*, p 372.

- Getotchew haile, *op. cit.*, p. 487.

(٢) تم الاعتماد بالأساس فى هذه الصدد على الأمثلة الواردة في كتاب روزا اسماعيلوفا لاسيما فى الفصل الخاص بتأثير العامل العرقى على الاستقلال القومي والتطور الاجتماعى الثقافى . انظر روزا اسماعيلوفا ، م.س.ذ. ص ص ٥٧ : ١٠٥.

(٣) Nyong'o, *op. cit.*, pp 103:107.

وانظر : [illegible] روزا اسماعيلوفا و م.س.ذ. ص ص ٨٤ ، ٨٦.

(٤) المرجع [illegible] بق ، ص ٨٩ وانظر Thomas M.Franck, *op. cit.*, p4

في مطالبة الكثير من الجماعات العرقية بالإنفصال وتكوين دول مستقلة [1] من ذلك مطالبة «الباجندا» بالإنفصال عن أوغندا[2] ، وسعى الإيبو إلى الاستقلال بإقليم بيافرا عن نيجيريا . وكذلك محاولة الأشانتي والأيوى الإنفصال عن غانا كما شهدت الكنغو (زائير) عدة محاولات انفصالية فإضافة إلى سعى إقليم كاتنجا إلى الانفصال بقيادة تشومبى عام ١٩٦٠م . جرت محاولات انفصالية أيضاً من قبل جماعات الجنوب ، وشهدت بنين أيضاً مطالب انفصالية من جانب بعض جماعات الشمال ، وقد سلف بين ماشهدته إثيوبيا وكينيا من مطالب انفصالية من جانب الصوماليين القاطنين بها ، وشهدت زامبيا كذلك مطالبة بعض ساسة اللوزى بانفصال إقليم باروتسلاند عن زامبيا، وفى غينيا طالب شعب «الفولبى» والذى يتركز فى منطقة «فوتا جالون» بالانفصال عن غينيا و هى المطالبة التي ووجهت بالإدانة من جانب الرئيس الغينى «أحمد سيكوتورى» فى أغسطس ١٩٧٦ [3] .

وعلى الرغم من محاولات القادة الأفارقة لتجاوز الإنتماءات الأولية لصالح الانتماء الوطنى من خلال أدوات التحديث المختلفة كالأحزاب والنقابات والاتحادات اضافة إلى الجيش ، فإن واقع القارة الإفريقية يشير إلى فشل معظم هذه المحاولات في بناء النموذج الوطنى الذى يتجاوز الانتماءات الأولية . ودليل ذلك أن المؤسسات المذكوره آنفاً اصطبغت ذاتها بالطابع العراقى بدلاً من أن تقضى عليه وتتجاوزه . حيث تشير بعض الدراسات إلي أن أحد السمات الرئيسية المميزة للجيوش الإفريقية هى تكوينها العرقى فهى لاتتألف من كافة الشعوب أو الجماعات التي تعيش فى البلد المحدد وإنما من جماعات بعينها ووفق توازن محسوب لضمان ولائها للنخبة الحاكمة [4] كما أن خبرة أكثر من ثلاثين عاماً من تجربة الحزب الوحيد في معظم دول القارة تشير إلى فشل التجربة فى تحقيق الإندماج الوطنى بين الجماعات المختلفة فى الدولة ، حيث أنه مع التحول نحو التعددية شهدت الدول الإفريقية سيلا من الأحزاب السياسية تجاوز فى بعض الدول المائة حزب قامت في معظمها على أسس عرقية وإقليمية ضيقة على نحو يجسد ويرسخ انقسامات المجتمع [5].

---

(١) Donald Rothchild, "An Interactive Modle for State- Ethnic Relations", in Francis M. Deng and I. William Zartman (eds.,) *op. cit.*, pp 190 : 205.

(٢) Nyong'o, *op. cit.*, pp 107:113.

(٣) انظر : روزا اسماعيلوفا ، م. س.ذ، ص ص ٩٢ :٩٣ ولمزيد من التفصيل والأمثلة حول العلاقة بين العامل العرقى والاستقلال القومى والتطور الاجتماعى الثقافى انظر نفس المرجع ، ص ص ٥٧: ١٠٥.

(٤) روزا اسماعيلوفا ، م.س.ذ. ص ص ٩٦ : ٩٩

Simon Baynham, *op. cit.*, p42.

(٥) *Idem* وانظر كذلك : جان فرانسوا بيار ، ترجمة حلي طوسون ، سياسة ملء البطون : سوسيولوجية الدولة فى افريقيا (القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢) ، ص ص ٢٠٢ : ٢١٥

ثانياً : الفقر وسيادة وضعية عدم المساواة :

تعتبر المجتمعات الإفريقية من أكثر مناطق العالم من حيث عدم المساواة وعدم العداله في التوزيع [1] وتشير الدراسات إلى بروز ثلاثة أنماط لعدم المساواة هي :

١ – عدم المساواة في توزيع الدخول بين مختلف الشرائح الاجتماعية حيث ظهرت طبقة «برجوازية» صغيرة مسيطرة على مصادر الثروة والنفوذ وذلك في مقابل باقي أفراد المجتمع الذين يعانون من مرارة الفاقة والحرمان حيث تشير الاحصاءات إلى أنه من بين كل مائة أفريقي يوجد ٧٠ إفريقياً يعانون من الفقر والحرمان . حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي مابين ٥٩ – ١٥ دولاراً سنويا . كما أنه من بين كل أربعة أفراد يتمتع فرد واحد باستخدام المياه النقية [2].

٢ – عدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية بين الريف والحضر الأمر الذى انعكس في صورة ازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر[3] ويوضح جدول رقم (١٤) معدل نمو سكان الحضر وتوقعاته حتي عام ٢٠١٠م.

٣ – إضافة إلي النمطين السابقين من أنماط عدم المساواة يوجد نمط ثلاث من انماط عدم المساواة يتمثل في عدم المساواة بين المناطق الريفية وبعضها البعض .[4]

وفي إطار تفسير أسباب عدم المساواة المذكورة تشير بعض الدراسات إلى أن الخبرة الاستعمارية قد أسهمت في خلق نخبة إفريقية صغيرة ومثقفة طبقاً للتعليم الغربي . وهي النخبة التي مثلت في فترة مابعد الاستقلال محور البرجوازية الصغيرة التي ملكت زمام لقوة السياسية والاقتصادية في مجتمعاتها .[5] كما قام النظام الاستعماري أيضاً بتركيز خدمات التنمية كالطرق المهدة والمستشفيات والمدارس حول المدن التي أنشأها لتكون مراكزاً إدارية في خدمته . علاوة على ماسبق فإن الدول الاستعمارية حينما حاولت تنمية المناطق الريفية فإنها اقتصرت على بعض المناطق التي

---

(١) Donald Rothchild, *op. cit.*, pp 197: 202
John Rovenhill, *op, cit.*, p286.

(٢) Fantu Chiru, *op. cit.*, p.2.

(٣) انظر في ذلك :
L.P. Mair, Social Change in Africa", International Affairs (Vol. 36, No. 4, October 1960), p.450.
Leslie Ruben and Brian winstein, *op. cit.*, pp. 62:63.

(٤) Donald Rothchild, *op. cit.*, pp 199:200.
Jeffry Herbst,"Challenges to Africa's Boundaries.., *op. cit.*, p.22.

(٥) Andrew M.Komarck, *op. cit.*, pp 66:68.
لمزيد انظر : فرانسوابيار ، م.س.ذ . ص ص ١١٥ : ١٣٤

جدول ١٤

معدل النمو الحضري فى أفريقيا

	سكان الحضر							
المنطقة	العدد	كنسبة إلى إجمالي السكان				معدل النمو السنوي		
الدولة	١٩٩٥ بالألف	١٩٦٠ ٪	١٩٩٥ ٪	٢٠٠٠ ٪	٢٠١٠ ٪	١٩٦٥_٦٠ ٪	١٩٨٥_٨٠ ٪	٢٠٠٠_٩٥ ٪
العالم	٢٧٧٧٠٠٠	٣٤	٤٨	٥١	٥٦	٢,٨	٣,١	٢,٨
العالم المتقدم	٩١٠٠٠٠	٦٠	٧٤	٧٥	٧٨	٢,٢	١	٠,٨
العالم النامى	١٨٦٧٠٠٠	٢٢	٤١	٤٥	٥٢	٣,٥	٤,٦	٣,٧
أفريقيا	٢٧٨٠٠٠	١٨	٣٧	٤١	٤٧	٤,٩	٤,٩	٤,٧
الجزائر	١٦٠٠٠	٣٠	٥٦	٦٠	٦٦	٦,٢	٤,٨	٤,١
أنجولا	٣٧٠٠	١٠	٣٢	٣٦	٤٤	٥	٥,٦	٥,١
بنين	٢٢٠٠	٩	٤١	٤٥	٥٢	٨,٧	٤,٧	٤,٨
بتسوانا	٥٤٣	٢	٣٥	٤٢	٥٣	١٨,٦	٩,٧	٧
بوركينا فاسو	١٠٩٠	٥	١٠	١٢	١٧	٤,٢	٤,٨	٦,٣
بوروندى	٤٠٥	٢	٦	٧	١٠	٣,٤	٥,٢	٦
الكاميرون	٦٤٧٠	١٤	٤٦	٥١	٥٩	٥,٤	٥,٧	٥,٤
الرأس الأخضر	١٤٠	١٦	٣٢	٣٦	٤٤	٥,١	٤,٢	٥,٤
أفريقيا الوسطى	١٧٨٢	٢٣	٥١	٥٥	٦٢	٥	٤,٧	٤,٤
تشاد	٢٢١١	٧	٣٤	٣٩	٤٧	٦,٥	٦,٤	٥
جزر القمر	١٥٠	١٠	٢٣	٣٤	٤٢	١٢,٤	٥	٥,٧
الكونغو	١١٦٣	٣٢	٤٣	٤٧	٥٤	٢,٦	٤,١	٤,٨
ساحل العاج	٦٣٣٤	١٩	٤٤	٤٧	٥٤	٧,١	٥,٤	٥,٣
جيبوتى	٣٩٢	٥٠	٨٣	٨٤	٨٧	٩,١	٤,١	٣,٤
مصر	٢٩٤٢٠	٣٨	٥٠	٥٤	٦١	٤	٢,٦	٣,٣
غينيا الاستوائية	١٣٠	٢٥	٣٢	٣٣	٤٠	٢	٧,٥	٤,٢
إثيوبيا	٨٣٨٤	٦	١٥	١٧	٢٣	٥,٧	٤,١	٥,٨
الجابون	٦٩١	١٧	٥٠	٥٤	٦١	٤,٣	٦,٧	٤,٥
جامبيا	٢٦٠	١٢	٢٦	٣٠	٣٨	٤,٥	٥,٤	٥,١
غانا	٦١٨٤	٢٣	٣٥	٣٨	٤٥	٥,٢	٤,١	٤,٦
غينيا	١٩٩٦	١٠	٢٩	٣٣	٤١	٥,٥	٥,٣	٥,٦
غينيا بيساو	٢٣٨	١٤	٢٢	٢٥	٣٢	٤	٣,٣	٤,٧
كينيا	٨٠١٥	٧	٢٨	٣٢	٤٠	٦,٣	٧,٨	٦,٦
ليسوتو	٤٩٣	٣	٢٤	٢٨	٣٥	١٤,٤	٧	٥,٨

المنطقة	سكان الحضر							
	العدد	كنسبة إلى إجمالي السكان				معدل النمو السنوي		
الدولة	١٩٩٥ بالألف	١٩٦٠ ٪	١٩٩٥ ٪	٢٠٠٠ ٪	٢٠١٠ ٪	١٩٦٥_٦٠ ٪	١٩٨٥_٨٠ ٪	٢٠٠٠_٩٥ ٪
ليبريا	١٥٩١	١٩	٥١	٥٦	٦٤	٦,٢	٥,٩	٥,٢
ليبيا	٤٠٢٧	٢٣	٧٤	٧٦	٨٠	٦,٥	٧	٤,١
مدغشقر	٣٨٢٧	١١	٢٧	٣١	٣٩	٥,٥	٥,٧	٥,٨
مالاوى	١٤٢٠	٤	١٤	١٦	٢١	٤,٥	٩	٦,٣
مالي	٢٢٥٣	١١	٢١	٢٣	٣٠	٤,٩	٣,٦	٥,٣
موريتانيا	١٢٥٧	٦	٥٤	٥٩	٦٥	١٠,٨	٨,١	٤,٧
موريشيوس	٤٩٣	٣٣	٤١	٤٢	٤٧	٤,٨	٠,٦	١,٩
المملكــــــة	١٤٦١٢	٣٠	٥٢	٥٥	٦٢	٤,٤	٤,١	٣,٥
المغربية	٦١٣٨	٤	٣٤	٤١	٥٠	٩,٦	١٠,٤	٩,٣
موزمبيق	٩٤٣	١٥	٣١	٣٤	٤٢	٤,٤	٤,٩	٥,٣
ناميبيا								
النيجر	٦١٠٠	٦	٢٣	٢٧	٣٤	٧	٧,٤	٩,٣
نيجيريا(١)	٥٠٠٠٠	١٤	٣٩	٤٣	٥١	٦,١	٥,٩	٥,١
رواندا	٨٠٧	٢	٩	١١	١٦	٥,٨	٧,٧	٧,٢
ساوتومي	٦٣	١٦	٤٧	٥١	٥٨	٥	٥,٤	٣,٨
السنغال	٣٤٦٥	٣٢	٤١	٤٥	٥٢	٣	٣,٦	٤,٤
سيشل	٦٠	٢٥	٦٥	٦٩	٧٤	٢,٥	٤,٤	٢
سيراليون	١٧١٦	١٣	٣٦	٤٠	٤٨	٤,٩	٥,١	٤,٨
الصومال	٣٤٠٥	١٧	٤٠	٤٤	٥٢	٥	٥,٨	٤,٧
جنوب أفريقيا(٢)	٢٦٧٥٠	٤٧	٦٢	٦٥	٧٣	٢,٩	٣,٥	٣,٧
السودان	٦٩٧٧	١٠	٢٤	٢٦	٣٣	٦,٧		٤,٩
سوازيلاند	٣٧٠	٤	٣٩	٤٤	٥٢	١٢,٦	٩	٩
تنزانيا	١٣٣٥١	٥	٤٠	٤٩	٥٤	٥	١١,٦	٦,٤
توجو	١٢٢٣	١٠	٣٠	٣٣	٤١	٤,٤	٦,٢	٥,٧
تونس	٥١٠٠	٣٦	٥٦	٥٩	٦٥	٣,٧	٢,٩	٢,٦
أوغندا	٢٦٨٥	٥	١٢	١٤	١٩	٩	٥	٦,٥
زائير	١٧٨٧٢	٢٢	٤٢	٤٦	٥٤	٥,٦	٤,٣	٤,٩
زامبيا	٥٢٠٠	١٧	٥٥	٥٩	٦٥	٨,٩	٦,٤	٥,١
زيمبابوى	٣٥٠٧	١٣	٣١	٣٥	٤٣	٥,٨	٥,٣	٥,٢

(١) التميز مستند إلى إحصاء ١٩٦٣.

(٢) التميز مستند إلى التقديرات بناء النسبة في الجنوب الأفريقي.

المصدر:

Madeline Lass, (ed.) *'Africa at a Glance 1995- 1996'*, (Pretoria : Africa institute of South-Africa, 1995) , PP 18-19.

كانت تمثل فى حقيقة الأمر مركز لإنتاج محاصيل التصدير النقدية [١] وعلى الرغم من محاولة بعض النظم الإفريقية التخلص من أثار الاستعمار وعلاج الاختلالات الاجتماعية السالف بيانها . إلا أن إسراف هذه النظم فى الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية (الحكومية والخاصة) لتمويل مشروعات التنمية على نحو ماسلف البيان أدى فى النهاية إلى خضوع معظم الدول الإفريقية لوصاية دولية فى شكل جديد تمثل فى برامج الإصلاح الاقتصادى التى فرضتها المؤسسات التمويلية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولى) على الدول الإفريقية وهى البرامج التى كان لها آثار اجتماعية سيئة على المجتمعات الإفريقية [٢] والتى كانت موضع دراسة فى العديد من المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية ، وقد خلص المؤتمر الذى عقد حول الأبعاد الإنسانية لإصلاح وتنمية اقتصاد إفريقيا «والذى عقد فى الخرطوم (السودان) فى مارس ١٩٨٨م إلى أنه خلال عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات تدهورت الظروف الإنسانية لمعظم الدول الإفريقية بصورة قاسية بسبب التدابير الاقتصادية التى تبنتها الحكومات الإفريقية بناء على مشورة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى [٣] وقد أكد المؤتمر على مايلى[٤] :

١ - إن تنفيذ برامج «الإصلاح الهيكلى » قد أضعف بصورة كبيرة قاعدة المهارات المتاحة من خلال سحب الموارد من التعليم وعبرالاستنزاف المتزايد للعقول من القارة فعلى سبيل المثال شهدت دول القارة انخفاضاً ملحوظاً فى نسبة استيعاب التلاميذ فى المدارس الأولية . كما انخفضت معدلات استيعاب المدارس الثانوية من ٧ر١٣٪ عام ١٩٨٠م إلى ٩ر١٠٪ عام ١٩٨٤م وفي التعليم العالى لم تتخط نسبة الملتحقين به عام ١٩٨٨م تلك السائده عام ١٩٦٥م فى معظم الدول الإفريقية تقريباً . هذا فضلاً عن الاختلال الواضح بين «أنواع المتعلمين» وبين الاحتياجات الفعلية لهياكل الدولة والاقتصاد حيث أدت سياسة التعليم غير المخطط إلى نشأة طبقة من المتعلمين غير قادرة على الإنخراط فى المجتمع ساعية للهروب إلي الخارج وهو أمر يرجع فى جانب منه إلى السياسات التى اتبعتها الدولة ازاء هذه الطبقة خاصة فيما يتعلق بسياسة التوظيف حيث اتسمت بالحذر الشديد والانتقائية لخشية النخبة الحاكمة من التطلعات السياسية للطبقة المثقفة الأمر الذى وضع الجماعات المتعلمة أمام خيارين : إما

---

(١) Mair, *op. cit.* p 449 : 451.

وانظر د. عزالدين التيجى ، م.س.ذ. ص ص ٩ - ١٠ .

(٢) د. صادق رشيد م. س. ذ. ص ص ٣٠:٣٢ .

(٣) Fantu Chiru, *op. cit.*, pp 40-41.

(٤) عزالدين شكرى ، م.س.ذ. ص ٥٤ وانظر :

Jeffrey Herbst, War and Stat in Africa, *op. cit.* p227.

الاندماج في مؤسسات الدولة وفق آلياتها وتصوراتها المفروضة من قبل النخب الحاكمة. وإما الخروج عن طاعة الدولة بالهروب أو الانسحاب أو التحدى (١) .

٢ - أدت سياسات وبرامج التكيف الهيكلى التى اتبعتها الدول الإفريقية إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى أنه مابين ١٩٨٥ - ١٩٨٩م انخفضت قوة العمل بنحو ٤ملايين وظيفة دائمة ، وبالتالى ارتفعت معدلات البطالة فى إفريقيا من ٣ر٥٪ من القوى العاملة عام ١٩٨٠م إلى ١٣٪ تقريباً عام ١٩٨٧ وفى غانا على سبيل المثال تم الاستغناء عن نحو ٨١ر٠٠٠ (واحد وثمانين ألف) من العاملين بالخدمة المدنية كجانب من جهود الحكومة لموازنة ميزانيتها . (٢)

٣ - إضافة إلي زيادة معدلات البطالة والتراجع الشديد فى الإستثمار والخدمات الاجتماعية انخفضت الأجور الحقيقية فى معظم البلدان الإفريقية منذ ١٩٨٠م ، وسجلت أوغندا، سيراليون ، غانا ، تنزانيا ، والصومال أقصى الانخفاضات (٣) .

وتشير أبحاث كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية إلى أن غالبية الأفراد فى جنوب إفريقيا جنوب الصحراء يعانون من سوء التغذية حيث أدى نقص الوظائف المتاحة ، والغاء الدعم عن الحاجات الأساسية إلى زيادة الجماعات الهامشية وتعرض تلك الجماعات (لاسيما الأطفال) للجوع ، حيث ارتفعت معدلات وفيات الأطفال إلى نحو ١٦٨ فى الألف الأمر الذى تفاقم منذ الثمانينيات بسبب ضعف خدمات مكافحة الأمراض والافتقار للكوادر الطبية اللازمة ، وتشير الدراسات إلى أنه مع بدء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى كان قطاع الصحة أول المتأثرين من خفض الإنفاق الحكومى (٤) .

٤ - فى ظل الأوضاع سالفة البيان شهدت قارة إفريقيا نمواً متزايداً فى معدلات استنزاف العقول من الكوادر المتوسطة والمرتفعة المستوى . ففى تقرير مشترك للجنة الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية قدر أنه فى خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٧م غادر نحو ٧٠ر٠٠٠ إفريقى القارة مقارنه بـ ٤٠ر٠٠٠ فى عام ١٩٨٥م ، ويمثل ذلك الرقم نحو ٣٠٪ تقريباً من موارد القارة من الكوادر البشرية المؤهلة ، وخلصت

---

(١) عزالدين شكرى ، م.س.ذ، ص ٥٤ وانظر

Jeffery Herbst, War and State in Afica, *op. cit.*, p227.

(٢) لمزيد حول آثار برامج التكيف الهيكلى على إفريقيا انظر : د. صادق رشيد ، م.س.ذ ، ص ص ٢٠ : ٣٢ د. مصطفى كامل السيد ، «الجوانب الاجتماعية للتكيف الهيكلى فى افريقيا » ، بحث مقدم لندوة الأبعاد المتعددة للتكيف الهيكلى فى أفريقيا ومصر (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، فى ١٢ مايو ١٩٩٦م) ، ص ص ١٢ - ٢١ .

(٣) Fantu Chiru, *op. cit*, p41.

(٤) د. مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ، ص٤.

الدراسة إلي أن هذه الهجرة غير المسبوقة للقوى العاملة المرتفعة المستوى من القارة هى نتاج بيئه الاقتصاد الوطنى غير المواتية ، والتى تضاعفت من جراء تطبيق سياسات «التكيف الهيكلى» القاسية حيث أدت إجراءات صندوق النقد الدولى الانكماشية إلى انخفاض العوائد الحقيقية ، وإزالة الدعم ، وزيادة تكاليف الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها من الخدمات ، فضلاً عن تجميد الرواتب ، وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة(١) .

وبصفة عامة ألقت الأبعاد الاجتماعية بمؤشراتها سالفة البيان العديد من التحديات على كاهل النظم السياسية الحاكمة فى القارة الإفريقية على نحو حد كثيراً من قدرة تلك النظم على الوفاء بالتزاماتها على نحو ماسيرد بيانه تاليا .

المطلب الثاني : الواقع السياسي :

مع استقلال الدول الإفريقية منذ مطلع الستينيات فى إطار الحدود الموروثة عن الاستعمار – والتى سلف بيان عدم اتساقها مع الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الأفريقية – وجهت معظم القيادات الإفريقية جهودها إلي محاولة بناء وترسيخ مفهوم المواطنة والدولة «الأمة» وفق معطيات الواقع الإفريقى (٢)

وقد اعتمدت الدول الإفريقية فى اضطلاعها بهذه الوظائف على عدد من الأبنية السياسية والإدارية كالأحزاب السياسية (التى تحولت فى معظمها إلى نظام الحزب الوحيد) والجمعيات المهنية ، ووسائل الإعلام المختلفة ، إضافة إلي التقسيمات الإدارية المختلفة التى تراوحت من الحكم المركزى إلى اللامركزية . كما تشهد خبرة كل من نيجيريا وغانا واثيوبيا وغيرها . وقد استخدم الجيش كذلك كأداة من أدوات النظام لخلق ولاء أسمى للدولة يتجاوز الولاءات الأولية (٣) .

وتكشف خبرة مايزيد عن خمسة وثلاثين عاماً من الاستقلال عن فشل محاولات بناء الدولة «الأمة» فى إفريقيا وعن عدم فعالية معظم الأبنية التى أنشأتها الدولة لهذا الفرض . (٤) الأمر الذى أنعكس على قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة بالأساس فى تمثيل المصالح والتنشئة والتجنيد السياسيين .

---

(١) Fantu Chiru, *op. cit.*, p41.

(٢) د. ابراهيم نصر الدين ، الاندماج الوطنى فى نيجيريا ، نشرة البحوث والدراسات الإفريقية ، يناير ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣ : ٤ .

(٣) د. ابراهيم نصرالدين ، مشكلة بناء الدولة فى إفريقيا ، ملخص بحث غير منشور قدم إلى ندوة الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مارس ١٩٩٥) ، ص ص ٢ :٣ .

(٤) عزالدين شكرى ، م.س.ذ ، ص ٥٩.
Jeffrey Herbst, War and State in Africa, *op. cit.* p227.

أولاً : فيما يتعلق بتمثيل المصالح :

مع الاعتراف بتنوع أداء الدول الإفريقية لهذه الوظيفة تنوعاً ملحوظاً ، بين الفشل الكامل (زائير - تشاد - انجولا ...) وبين الفشل النسبي (إثيوبيا - روندا - بوروندي - النيجر - السودان - أوغنده ...) وبين النجاح النسبي - كينيا - تنزانيا - السنغال - نيجيريا بعد عام ١٩٧٠) تذهب كثير من الدراسات إلي إخفاق الأبنية التي أنشأتها الدولة في القيام بهذه الوظيفة . وهو أمر يرجع في جانب منه إلي قصور الامكانات المتاحة في مقابل ثورة الأمال والتوقعات التي صاحبت عملية الاستقلال . (١)

فالنظم الحزبية التي كان من المفترض - وفق الدستور أن تقوم بالتعبير عن المصالح المتباينة داخل المجتمع تحولت أما قانونا أو عملياً إلي نظام الحزب الوحيد أو الحزب الواحد . والذي اعتبرته الدولة أداة صهر المصالح المختلفة والتعبير عنها . وهو ما لم يحدث في ظل حقيقة تحول الحزب في معظم الدول إلى أداة للدعاية والترويج لسياسة الدولة فضلاً عن النظر إلي إختلاف المصالح على أنه «خيانة» لمهام البناء الوطني ، وليس باعتباره أمراً مشروعاً يجب التعبير عنه وأخذه في الاعتبار عن رسم السياسات (٢) .

وفي ظل تقلص موارد الدولة وندرتها تحولت نظم الدولة الإدارية من الاضطلاع بمهام صهر المصالح وتجميعها والتعبير عنها إلي أدوات التمييز والتحيز لمصالح فئة بعينها كالعسكريين علي سبيل المثال ، أو عرقية (كالأمهرة في إثيوبيا ، الكيكويو في كينيا في ظل حكم كينياتا ، والوولوف في السنغال) أو جغرافية إقليمية (كالجنوب في كل من بنين ، النيجر ، تشاد ، والشمال في السودان ، موريتانيا ، أوغنده) . وفي حين كانت دعاية الدولة وجزء هام من شرعيتها ترتكز علي قيامها ببناء (الأمة) فإن نتيجة أداء النظام السياسي في هذا السياق كانت تفتيت درجة الأجماع الوطني التي كانت سائدة وهو مايبدو بوضوح في حالات انهيار الدولة التي شهدتها أقاليم مختلفة بالقارة (الصومال - ليبريا - زائير - أنجولا) (٣)

---

(١) Donald Rothchild, *op. cit.*, p200.

(٢) د. عبدالله عوده ، سنوات الحسم ... م.س.ذ، ص ص ١١١ - ١١٥ ، عزالدين شكري ، م.س.ذ، ص ٥٩ .

(٣) انظر في ذلك :

- Jackson and Rosberg, "Sovereignty and Underdevelopement: juridical Statehood and The African Crisis "The Journal of Modern African Studies (Vol. 24, No. 1, 1984), pp 27:29.

- Raymond Copson, "Peace in Africa"., in Francis M.Deng and I. William Zartman, *op. cit.*, pp 25:27.

ثانياً : فيما يتعلق بالتنشئة والتجنيد السياسيين :

يقصد بهاتين الوظيفتين نقل القيم والمعايير المتعلقة بالنظام السياسى والعملية السياسية الى الأجيال الجديدة وتكوين كوادر جديدة تنضم كأعضاء إلى النظام على نحو يحفظ له استمراره واستقراره ، وتلعب الأبنية والمؤسسات السياسية والاجتماعيه (كالأحزاب ، النقابات ، الجمعيات اضافة إلى المؤسسات التعليميه (المدارس ، الجامعات...) دوراً هاماً فى تأدية تلك الوظيفة فضلاً عن دورها كقنوات للتعبئة السياسية عند الحاجة .

إلا أنه بالنظر الى الواقع الإفريقى يلاحظ أنه فى ضوء ماسلف بيانه عن قصور الامكانات المتاحة للدول وهشاشة أبنيتها إضافة إلى الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التى تعانى منها معظم هذه البلدان ، لم تفلح العديد منها فى أداء وظيفتى التنشئة والتجنيد السياسيتين حيث تركت هاتان الوظيفتان فى كثير من الأحيان للمؤسسات والعلاقات التقليدية خارج الإطار الرسمى للدولة الأمر الذى زاد من ترسيخ الخلافات والانقسامات بدلاً من تجاوزها فى العديد من بلدان القارة (١).

ونتيجة لفشل الأبنية الرسمية فى الاضطلاع بوظائفها سالفة البيان وفى ظل الضعف الهيكلى اقتصادياً واجتماعياً - شهدت الدول الإفريقية عدة أشكال من رد الفعل المجتمعى منها :

١ - الخروج على الدولة وتحدى شرعيتها وسلطتها وغالباً مااقترن ذلك الشكل باستخدام القوة المسلحة من أمثلة ذلك النمط ماحدث فى إقليم «كاتنجا» فى عقدى الستينيات والسبعينيات ، وإقليم «بيافرا» فى أواخر الستينيات وكذلك ماشهدته أوغندا من محاولات إنفصالية من جانب جماعة «الباجندا» وماتشهده السودان منذ الخمسينيات من محاولات انفصالية وحركات تمرد من قبل جماعات الجنوب ، وكذلك خبرة اثيوبيا وحربها طويلة المدى ضد حركة التحرير الإريترية ، وحركات التمرد الأخرى لاسيما من قبل جماعة «الأورومو» وهو أمر لم تسلم منه معظم الدول الإفريقية(٢) .

---

(١) Mair., *op. cit.*, p454.
Rothchild, *op. cit.*, pp 201 :203

(٢) لمزيد من الأمثلة انظر : روزا اسماعيلوفنا م.س.ذ ، ص ص ٩٧ :١٠٤
Nyong'o, *op. cit.*, pp 96 : 103.
B. Devid Meyers, *op. cit.*, pp 361:363.
Getotchew Haile, *op. cit.*, pp 475 : 841.

٢ - السعى إلى الاستيلاء على جهاز الدولة ، وذلك على اعتبار أن السلطة والحكم هما الطريق الوحيد لتحقيق مصالح الجماعة [(١)]. الأمر الذى يفسر كثرة وتعدد الانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلاب التى تشهدها القارة اضافة إلى الحروب الأهلية التى تعانى منها العديد من الدول على نحو مزمن . حيث تشير الدراسات إلى أن إفريقيا قد شهدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩١ سبعين انقلاباً ناجحاً . كما بلغ عدد التغييرات العنيفة فى القيادة السياسية الإفريقية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٥ أكثر من ثمانين حالة على نحو رسخ واقع عدم الاستقرار داخل هذه المجتمعات[(٢)].

٣ - الانسحاب من الدوله لصالح أطر وانتماءات أخرى أقدر على تحقيق الحد الأدنى من المصالح سواء اتخذت تلك الأطر شكلاً اجتماعياً كالقبيلة على نحو ماتشير خبرة (الصومال ، بوروندى ، روندا ، خلال الحرب الأهلية) أو اقتصادية كنمو القطاع غير الرسمى على نحو ماتشير خبرة الفساد المستشرى فى العديد من الدول الإفريقية لاسيما (زائير ، نيجيريا ، كينيا) . أو الاثنين معاً . وهو ما يؤدى فى مختلف الأحوال إلى ازدياد تهميش دور الدولة .[(٣)]

---

(١) حول العلاقة بين تولى السلطة والحصول على الامتيازات مادية والمعنوية المختلفة انظر جان فرانسوا بيار ، م.س.ذ، ص ص ٩٥ : ١١٣ ، ص ص ٢٧٥:٢٩١.

(٢) عزالدين شكرى ، م.س.ذ، ص ٦٠ ولمزيد انظر : د. حمدى عبدالرحمن ، م.س.ذ. ص ٤٤ ، روز اسماعيلوفا ، م.س.ذ، ص ص ٩٧ : ٩٨ .

Fantu Chiru, *op. cit.*, p33.

- Pat Mc Bowan and Thomas H. Johnson, "African Military Coups d'Etat and Underdevelopment : a Quantitive Historical Analysis" The Jounal of Modern African Studies (Vol 22, No. 4, December 1984). pp 633:666.
- World Bank, *op. cit.*, pp 22:23.
- William Foltz, Military Influences, *op. cit.*, pp73:77.

(٣) عزالدين شكرى م.س.ذ. ص٦٠

Rothchild, *op. cit.*, pp 201:205

فرانسوابيار ، م.س.ذ ص ص ١١٥ ومابعدها.

المبحث الثالث
انعكاسات الواقع الإفريقي على السلامة الإقليمية

يخلص انصار الإتجاه الواقعي في تفسير السلامة الإقليمية للدول الإفريقية إلى عدة عوامل واعتبارات ساهمت في الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية ممثلة في استمرار الحدود السياسية الموروثة عن المستعمر دون تغيير . ويمكن إجمال أهم هذه الاعتبارات فيما يلي :

المطلب الأول : الانكفاء على الداخل :

يذهب بعض الباحثين إلى أن ضعف الدولة على النحو السالف بيانه (اقتصادياً - اجتماعياً - سياسياً) قد أدى إلى إثارة العديد من المشكلات الداخلية التي تتعلق بالمشاركة السياسية والشرعية أسفرت في مجملها عن توترات اجتماعية وعدم استقرار سياسي اتخذ صوراً متفاوته مابين مظاهرات وإضرابات طلابية وعمالية إلى انقلابات عسكرية وثورات شعبية وصولاً إلى حروب أهلية شاملة على نحو ماتشهد خبرة كل من (ليبيريا ، أنجولا ، بوروندي ، روندا ، تشاد ، ...) (١) ففي ظل سيادة هذا النمط من المشكلات لم يكن من المتصور لجوء الدول الإفريقية إلى إثارة مشكلات حدودية مع الدول المجاورة حيث أنه في ظل الانقسامات العرقية التي تميز كافة المجتمعات الإفريقية لم يكن من صالح أي منها المطالبة بتعديل الحدود (٢) وذلك للعوامل والاعتبارات التالية :

١ - إدراك الدول الإفريقية أنه بمجرد فتح ملف الحدود فإنه سوف يؤدي إلى سلسلة لانهائية من المطالبات والتعديلات لاسيما في ظل غياب مرجعية محددة ومتفق عليها للحدود المشروعة . ولذا فإنه على عكس كافة الاتفاقات التي تقوم على أساس لمعاملة بالمثل والتي قد تفشل لعدم توازن مكاسب الأطراف من هذه الاتفاقات فإن مخاطر التفكير في إعادة تخطيط الحدود كانت من الوضوح بمكان بحيث تراجع إلي جوارها التساؤل عمن يحصل على النصيب الأكبر من إقرار الحدود القائمة (٣) . وأدى كذلك إلى استغراق كل دولة في

---

(١) Raymond Copson, *op. cit.*, pp 22:24

(٢) Jackson and Rosberg, sovereignty ..., *op. cit.*, pp14:15 Benyanin Neuberger, *op. cit.*, p 106.

(٣) *Idem.*

مشكلاتها الداخلية فى محاولة لتقوية مركزها قبل التورط فى أى مغامره خارجيه ، يمكن أن تؤدى إلى الاطاحة بكيان الدولة . (١)

٢ - الرغبة في الحفاظ على التوازن العرقى القائم داخل المجتمع حيث تشير الدراسات إلى أن بعض الدول الإفريقية قد شهدت ضغوطاً داخلية من قبل جماعات مختلفة للحيلولة دون مطالبة دولهم بأقاليم لدى جيرانهم لما يؤدى إليه ضم هذه الأقاليم بما فيها من سكان إلى الاخلال بالتوازن العرقى القائم داخل الدولة . من ذلك على سبيل المثال امتناع كل من الكاميرون والجابون عن ادعاء تبعية جزيرة «ريمونى» لها لخشيتهما من نفوذ قبيلة «الفانج» ذات الأغلبية فى هذه الجزيرة وذات الامتدادات العرقية فى كل من الدولتين ، ويشار فى هذا المقام أيضاً إلى رفض نيجيريا فى مطلع الخمسينيات ضم المناطق المأهولة باليوربا من بنين خوفاً من ازدياد نفوذ هذه الجماعة داخل الدولة فى ذات الوقت الذى رفض فيه «يوربا» داهومى الانضمام إلى نيجيريا حفاظاً على مصالحهم الاقتصادية وروابطهم التى تنامت فى إطار دولة «داهومى» (٢).

المطلب الثاني : دعم القوي الإقليمية الكبري للحدود القائمة :

حيث يذهب انصار هذه الاتجاه إلي أن مبدأ قدسية الحدود ليس فى ذاته هو المسئول عن الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، وإنما العوامل المادية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السالف بيانها هى بالأساس المسئولة عن ظهور هذا المبدأ واحترامه ، وذلك بالنظر إلى مساندة الدول الإقليمية الرئيسية ممثلة فى نيجيريا ، زائير ، اثيوبيا لهذا المبدأ فى ظل اتساقه ومصالح هذه الدول التى عانت كل منها من مخاطر الحركات الانفصالية على نحو هدد وحدة الدولة ودفعه إلى التأكيد على أهمية تقوية واحترام السلامة الإقليمية للدول الإفريقية (٣) .

---

(١) Carl Gosta Widstrand, "Some African Boundary Problems Rediscasion" in Widstrand (ed.), *op. cit.*, p174.
- Jackson and Rosberg, Sovereignty.., *op. cit.*, p.15.
- Ravi L. Kapil, *op. cit.*, p673.

(٢) Touval, the Boundary Politics..., *op. cit.*, pp 29:31.
Touval, The Sources of Stateqou...., *op. cit.*, p. 16.
Benjamin Neuberger, *op. cit.*, p 106.

(٣) انظر ذلك Nyong'o, *op. cit.*, p 98.
Timothy Shaw, Regional Co-operation.., *op. cit.*, p684.
Jeffery Herbst, war and state in Africa" *op. cit.*, p124.
B. David Meyers, *op. cit.*, pp 363 . 365.

المطلب الثالث : الضبط الخارجي :

فى ظل الضعف الهيكلى السالف بيانه على كافة المستويات وفى ظل تحول المؤسسات العسكرية الوطنية إلي مصدر دائم لتهديد مؤسسات الدولة ازدادت حاجة الدول الإفريقية إلى إقامة ترتيبات أمنية مع دول خارجية سواء كانت دول غربية (فرنسا، انجلترا ، الولايات المتحدة الأمريكية ..) أو دول شرقية (كوبا - الاتحاد السوفيتي وذلك قبل انهيار الكتلة الشرقية) (١) وقد تضمنت هذه الترتيبات وجود قوات عسكرية بأسلحتها على أراضى الدول والأفريقية سواء بصفة دائمة وتقدم فرنسا مثالاً واضحاً على هذه السمة حيث توصلت فرنسا إلى عقد عدد من اتفاقات الدفاع والمساعدة الفنية العسكرية مع كل مستعمراتها السابقة منذ عام ١٩٦٠م وقد كانت هذه الاتفاقات محل مناقشة فى منتصف السبعينيات وترتب على ذلك أن امتدت لتشمل دولاً إفريقية أخرى خارج النطاق التقليدى للنفوذ الفرنسي وخاصة بوروندى ، رواندا ، زائير (٢) .

ووفق بيانات منتصف الثمانينيات احتفظت فرنسا بقوات عسكرية دائمة فى إفريقيا قدرت بـ٦٠٨٦ر٦ فرداً موزعين على النحو التالى الكاميرون ٦٠ فرداً ، ساحل العاج ٥٠٠ فرداً ، السنغال ٢٠٠ر١ فرداً ، هذ بالإضافة إلى قواعدها العسكرية فى القارة ، فضلاً عن إقامة فرنسا لقوات عسكرية سريعة الانتشار قوامها (٣٠٠ر١ مقاتل) قادرة على التدخل فى زمن قصير فى أى مكان فى إفريقيا وقد شهدت العديد من الدول الإفريقية تدخلات فرنسية لدعم النظم والجماعات الموالية لها فى مواجهة أعدائها من ذلك تدخلها في كل من تشاد ، زائير ، جيبوتى ، جزر القمر ، الجابون ، جمهورية إفريقيا الوسطى . (٣) وقد شهدت دول أخرى تدخلات مماثلة من جانب قوى خارجية تضمنت وجود قوات عسكرية ومستشارين وفنيين عسكريين كما هو الحال فى ليبيا ، أنجولا ، إثيوبيا ، الصومال .. (٤) .

---

(١) حول أثر القدرة العسكرية الإفريقية على سياسات الدولة الإفريقية الداخلية وعلاقتها الخارجية انظر :

William J. Foltz. Military Influances", in Vernon Mckay (ed.), *op. cit.*, p 77:79

د. عبدالملك عوده ، سنوات الحسم فى افريقيا... ، م.س.ذ ، ص ص ١١٧ : ١٥٨

William Foltz, "The Organization of African Unity"., *op. cit.*, pp 359.

(٢) Ibid., p 360

Raymond Copson, *op. cit.*, pp 27:29 pp 36:42

(٣) حول الدور الفرنسي على صعيد القارة وأبعاده المختلفة أنظر :

- Guy Martin,"The Historical, Economic and Politcal Bases of France's African policy" the Journal of Modern African Studies (Vol. 23, No. 2. 1985), pp 189 : 208.
- Danial Bon and Karin Mingst, Franch Intervention in Africa Dependance or Decolonization" Africa today (Vol 27 No 2. August 1980), pp 5:20.

(٤) Raymond Copson, *op. cit.*, pp27:29.

ومن ناحية أخرى ، فإن كافة الجيوش الإفريقية تعتمد اعتماداً عضوياً على الخبرة الفنية والاستشارية والتدريبية لإحدى الدول الغربية إضافة إلى الاعتماد شبه التام على هذه الدول في مجال التسليح (١) . وقد أسفرت هذه التبعية عن خضوع معظم الدول الإفريقية للضبط والتوجيه الخارجي من قبل الدول المانحة للمساعدات مما قلل من قدرة الدول الإفريقية على المطالبة بإجراء تعديلات حدودية لتعارض ذلك مع الاتجاه المحافظ - بصفه عامة - للنظام الدولي وموقف الدول الكبرى فيه والتى نظرت لمحاولات تغيير الحدود القائمة على أنها أمر غير مشروع (٢) .

ويمكن إجمال جوهر حجج أنصار هذا الاتجاه فى أن الضعف الهيكلى للدولة فى إفريقيا أدى إلى عدم استقرار داخلى أسفر بدوره عن انكفاء معظم الحكومات على التعامل مع المشكلات الداخلية سلماً وقسراً مع الاستعانة بالدعم الخارجى الأمر الذي حد إلى درجة كبيرة من لجوء الدول الإفريقية إلى افتعال أزمات خارجية والمطالبة بتعديلات حدودية لما يتضمنه ذلك الخيار من تهديد لكيان الدولة ذاتها (٣) .

ومع الاعتراف بحيوية وأهمية مدخل واقع الدولة فى تفسير السلامة الإقليمية واستمرارية الحدود الإفريقية ، إلا أنه يعجز عن تفسير أسباب استمرارية الدولة الإفريقية بإطارها الإقليمى المحدد قانوناً على الرغم من الانفصال الواقعى سلماً (كما في حالة منح جنوب إفريقيا حق الاستقلال للأوطان المحلية للسود داخلها واعلان أربعة منها استقلالها) أو قسراً (كما فى حالة انفصال إقليم كاتنجا فى زائير ١٩٦٠م ، إقليم بيافرا فى نيجيريا ١٩٦٧م ، شمال الصومال ، فى دولة الصومال فى ١٩٩٢م) .

وبالنظر إلى مجمل التفسيرات سالفة البيان يلاحظ أنه على حين يعد التفسير المستند إلى الواقع الإفريقى هو اقربها للشمول إلا أن ذلك لايمنع من القول أن ثمة علاقة بين الاتجاهين الكبيرين السالف بيانهما (القانونى ، المستند إلى الواقع) ، على نحو يجعل الأقرب للصواب هو القول بأن التفسيرات الثلاثة ، إنما هى ثلاث مستويات لتفسير واحد حيث أن واقع الدولة فى إفريقيا قد أسفر عن تبنى ودعم معظم دول القارة لقرار الحفاظ على الحدود الموروثة ، الأمر الذى رسخ بدوره واقع الدولة . فى إطار رقابة دولية ممثلة فى الاعتراف الدولى من جانب القوى الفاعلة فى النظام الدولى - التى هى فى مجملها دول محافظة - وبالتالى لم تجد مساعى تغيير الحدود القائمة عند الاستقلال سنداً لها .

(١) William Foltz, "Military Influances", *op. cit.*, pp 79:81
Nyong'o, *op. cit.*, p100
- John Ravenhill, *op. cit.*, p 304.

(٢) *Ibid.*, p 304.
Jefery Herbst, "Challenges to Africa's Boundaries., *op. cit.*, p19
B. David Meyers, *op. cit.*, p 35.

(٣) *Ibid.*, pp20:21
Saadia Touval, the Sources of Status Quo., *op. cit.*, p 118. Zartman, Africa as Subordinate State System.." *op. cit.*, pp 559:561.

الخاتمـــــة

فى ختام هذه الدراسة تجدر الإشارة إلى أن الحدود السياسية فى إفريقيا قضية متعددة الأبعاد وتتطلب معالجات أكثر شمولاً باقترابات متعددة الزوايا للوصول إلي فهم أعمق بصدد هذه القضية .

ولذا فإنه عند تقييم نشأة وتطور الحدود فى إفريقيا قبل الاستعمار لابد وأن يؤخذ فى الإعتبار طبيعة المرحلة التاريخية وطبيعة ظاهرة الحدود فى هذه الفترة بحيث لايتم إسقاط مفاهيم الحدود بمعناها الخطى المعاصر على المرحلة موضوع الاعتبار مما يقود إلي استنتاجات خاطئة بشأن الحدود وبصدد التطور السياسى للقارة أو على الأقل فى أجزاء كبيرة منها عرفت ظاهرة الحدود السياسية وفق ضوابط واعتبارات هذه الفترة التاريخية .

على أنه ينبغى التأكيد على أن الاستعمار الأوربى فى ظل التحليل المعتبر فى هذا البحث قد أثر سلبياً على التطور السياسى للوحدات السياسية بالقارة الأمر الذى أسفر عن قيام وحدات سياسية (دول) مشوهة عند الاستقلال لاتقوى على – ولاترقى إلى – القيام بأعباء ومتطلبات الدولة . حيث مثل الاستعمار قطعاً فى التطور التاريخى لدول القارة على نحو حال بينها وبين التطور الطبيعى – عبر آليات التطور المختلفة – للوحدات القائمة فى القارة قبل الاستعمار . الأمر الذى يثير التساؤل حول مستقبل الحدود السياسية فى القارة وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ثلاثة تصورت فى هذا الصدد التصور الأول: يذهب أنصاره إلى أنه مع تراجع أهمية القارة فى سلم أولويات النظام الدولى – انطلاقاً من انهيار نظام القطبية الثنائية – فإنه من المتصور تفاقم المشكلات الداخلية لدول القارة على النحو الذى يؤدى إلى تفتت هذه البلدان بمعنى الكلمة وهو التفتت الذى سيكون بمثابة مقدمة لإعادة صياغة القارة وفق التطور الطبيعى المفترض عبر آليات الصراع والتعاون بين هذه الوحدات إلي أن تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار .

التصور الثاني : يذهب مؤيدوه إلي أن الدول الإفريقية سوف تستمر فى إطار حدودها القائمة ، إنطلاقاً من واقع تبعية هذه الدول فى ظل النظام الدولى القائم وانطلاقاً من واقعها الذاتى . فالنظام الدولي بطبيعته المحافظة يحول دون إحداث تغييرات على غير رغبة القوى الفاعلة فى هذا النظام . كما أن واقع الدول الإفريقية السالف بيان أهم مؤشراته ليس من المتصور تغيره فى الأجل القريب ، أو المتوسط ، الأمر الذى يرسخ بقاء واستمرارية الحدود مادام واقع الدول الإفريقية الإقليمى والدولى مستمراً .

التصور الثالث : ويقع هذا التصور موقعاً وسطاً بين التصورين السابقين حيث يعترف أنصار هذا الإتجاه بأن واقع الدولة الإفريقية سوف يحول دون تغير الحدود السياسية دفعة واحدة أو تفتت هذه الدول الإفريقية إلى وحدات أصغر إلا أنه يمكن تصور تغير هذه الحدود من خلال اندماج الدول الإفريقية فى تكتلات وتجمعات اقتصادية أكبر تتحول مع الوقت إلى تجمعات واتحادات سياسية على غرار التجربة الأوربية .

ويكشف التمعن في التصورات الثلاثة سالفة البيان وشروطها عن أن الأقرب للحدوث هو إستمرارية حدود الدول الإفريقية كما هى فى معظم أرجاء القارة بشرط بقاء الظروف الدولية على ماهى عليه من حيث اتساق مصالح القوى الكبرى مع الحفاظ على الوضع القائم ، وإن لم يمنع ذلك مع إمكانية تفجر بعض بؤر التوتر الكامنة أو الخامدة لاسيما في منطقة القرن الإفريقى لاسيما حدود دولة اريتريا الفتية مع جيرانها خاصة (السودان – جيبوتى) فى ظل وجود أسباب موضوعية للنزاع ووجود امكانات تفعيل للصراع داخلية وخارجية . والشمال الغربى (قضية الصحراء الغربية) ، كما أن منطقة الجنوب مرشحة هى الأخرى لقيام منازعات حدودية لاسيما بعد التحول السياسى الذى حدث فى دولة جنوب إفريقيا وكذلك فى حالة استقرار الأوضاع الداخلية فى كل من أنجولا وموزمبيق بحيث يتحول الإهتمام من الداخل إلى الخارج على أنه مما تجدر الإشارة إليه أن استناد الحدود السياسية في جنوب القارة إلى معالم طبيعية فى جانب كبير منها يخفف من هذا الإحتمال وإن لم ينفه تماماً .

وختاماً فإن تحقق أى من التصورات السابقة بشأن مستقبل الحدود السياسية فى إفريقيا يظل رهين الاعتبارات وشروط خاصة بكل منطقة وكل دولة الأمر الذى يتطلب المزيد من الدراسات لإستكمال الصورة الكلية بصدد الحدود السياسية ومستقبلها فى إفريقيا .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ- الوثائق :

١- نص رسالة مصر إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٥ . رداً على المذكرتين السودانيتين بتاريخ ٢٩/٦/١٩٩٥ و ٦/٧/١٩٩٥م . فى جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الحدود المصرية السودانية، سبتمبر ١٩٩٥ .

ب- الكتب :

٢- إبراهيم نصرالدين ، مشكلة الإندماج الوطنى فى نيجيريا (القاهرة : معهد والدراسات الإفريقية ، نشرة البحوث والدراسات الإفريقية ، يناير ١٩٨٧م) .

٣- ———— ، ناميبيا : قضية الاستقلال الصعب (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) .

٤- ———— ، محاضرات فى مشكلات سياسية فى العالم الإسلامى ، (القاهرة معهد الدراسات الإسلامية ، ١٩٨١م) .

٥- ———— ، ناميبيا : مسار التسوية ومشكلات الاستقلال (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٩م) .

٦- د. أحمد عبد الونيس شتا (محرر) ، حدود مصرالدولية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٣م) .

٧- د . أسامة الغزالى حرب (محرر) ، العلاقات المصرية السودانية : بين الماضى والحاضر والمستقبل (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠م) .

٨- د. بطرس بطرس غالى ، منظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٤م) .

٩- جال ووديس ، بليغ أفريقيا على طريق المستقبل ، ترجمة أحمد فؤاد ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة من الشرق والغرب ، عدد ١٨٨ ، أكتوبر ١٩٦٦م).

١٠- جان فرانسوا بيار سياسة ملء البطون : سوسيولوجية الدولة فى أفريقيا، ترجمة حليم طوسون ، (القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢م) .

١١- د. جمال حمدان ، أفريقيا الجديدة (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦م) .

١٢- جميل مصعب محمود ، القضية محمود ، القضية الإريترية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨م : « دراسة نظرية وميدانية » (العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م) .

١٣- د. جلال يحى د. محمد نصر مهنا ، مشكلة القرن الإفريقى : وقضية شعب الصومال (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١م) .

١٤- د. حامد سلطان ، القانون الدولى العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١م) .

١٥- د. حمدى عبد الرحمن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، (القاهرة : دار القارئ العربى ، ١٩٩٣م) .

١٦- د . حورية مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥م) .

١٧- ———— ، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا : بين القومية والأمن وتوازن القويرى (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦م) .

١٨- دونالد . ل. وايدرنر ، تاريخ أفريقا جنوب الصحراء ، ترجمة : على أحمد فخرى . د.شوقى عطا الله الجمل ، (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ط ، ١٩٧٦.

١٩- روزا اسماعيلوفا ، الصراعات العرقية فى إفريقيا (القاهرة : دار الثقافية ، ١٩٨٢م) .

٢٠- زاهر رياض ، مصر وأفريقا (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦م) .

٢١- س.ب. فوست ، جغرفية الحدود : القواعد والسياسات التى تراعى فى تعيينها ، ترجمة محمد سيد نصر ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، د. ت) .

٢٢- سبنستر منجهام ، الإسلام فى شرق أفريقيا ، ترجمة وتعليق محمد عاطف النواوى ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١ ، ١٩٧٣م) .

٢٣- د. صادق رشيد ، إفريقيا والتنمية المستعصية : أى مستقبل ؟ ، ترجمة مصطفى مجدى الجمال ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٩٥م) .

٢٤- صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقى (الكويت المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسة عالم المعرفة ، عدد ٤٩ ، ١٩٨٢م) .

٢٥- د. صالح بكتاش ، النزاع السنغالى الموريتاني : بين المأزق العرقى والمخرج الوطنى الشعبى (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩٢م) .

٢٦- د. عبد العزيز سرحان ، القانون الدولى العام (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٦٨م).

٢٧- د. عبد الملك عوده ، الأمم المتحدة وقضايا افريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧م) .

٢٨- ———— ، سنوات الحسم فى افريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩م (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩م) .

٢٩- د. عز الدين فوده ، مقدمة فى القانون الدولى العام (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٧م) .

٣٠- د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط ١٢، ١٩٧٥م) .

٣١- د . عمر الفاروق سيد رجب ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : الهلال للطباعة والتجارة ، ١٩٨٥م) .

٣٢- د. فاروق أحمد يوسف ، قواعد علم السياسية . اقتراب غير تقليدى من الظاهرة السياسية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ط ٥ ، ١٩٩٠م) .

٣٣- د. فاروق شويقه ، دراسة إيكولوجية أفريقية وحوض النيل (القاهرة : دار روتابرنيت للطباعة ، ط٢ ، ١٩٨٦م) .

٣٤- د. فيصل عبد الرحمن ، القانون الدولى ومنازعات الحدود (ابو ظبى : الشركة الوطنية للنشر ، ١٩٨٢م) .

٣٥- كولين ليجوم ، ترجمة أحمد محمود سليمان ، الجامعة الأفريقية : دليل سياسى موجز (القاهرة : الدار المصرية لتأليف والترجمة ، سلسة دراسات أفريقية ، ١٩٦٦م) .

٣٦- المأمون بابا كيتا ، قضايا إفريقية (القاهرة : مطبعة التقدم ، الجزء الأول ، ١٩٩٣م) .

٣٧- د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى (القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٦م).

٣٨- ———— ، مبادئ القانون الدولى العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢م).

٣٩- د. محمد حجازى ، دراسات فى أسس ومناهج الجغرافيا السياسية (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣م) .

٤٠- د. محمد الحسيني مصيلحي ، منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٦م) .

٤١- د. محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام : الجزء الأول الجماعة الدولية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٨٦م) .

٤٢- د. محمد السيد سعيد ، العرب ودول الجوار (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م) .

٤٣- د. محمد عبد المجيد عامر ، دراسات في الجغرافيا السياسية والدولية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د . ت) .

٤٤- د. محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية : دراسة موضوعية تطبيقية (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ط ، ١٩٦٢م) .

٤٥- د. محمد متولي ، د. محمود أبوالعلا ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، د . ت) .

٤٦- د. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية : منظومة معاصرة (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩م) .

٤٧- د. محمود علي توريای ، قضية القرن الافريقي على ضوء القانون الدولي (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م).

٤٨- د. محمود محمد أبو العينين ، الأمن الجماعي الأفريقي : المستويات القاري والإقليمي الفرعي (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية . سلسلة بحوث في الدراسات الافريقية ، عدد ٣٦ ، ١٩٩٤م) .

٤٩- د. مفيد شهاب ، دروس في القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ، ١٩٧٢م) .

٥٠- - د. يسرى الجوهري ، الجغرافيا السياسية المشكلات العالمية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣م) .

جـ- المقالات :

٥١- أحمد أبو الوفا محمد ، محكمة العدل الدولية في عام ١٩٨٥: التعليق على قضية لإمتداد القاري بين ليبيا ومالطه (الحكم في الموضوع) ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، عدد ٤١ ، ١٩٨٥م. (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولي) .

٥٢- أحمد أبو الوفا محمد ، " تعليقات على احكام محكمة العدل الدولية فى عام ١٩٨٦م" ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد ٤٢ ، ١٩٨٦م .

٥٣- ———— ، " قضية نزاع الحدود بين مالى وبوركينافاسو " ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، ٤٢ ، لسنة ١٩٨٦م .

٥٤- أحمد مهابة ، " مشكلات الحدود فى المغرب العربى ، السياسة الدولية ، القاهرة : دار الاهرام ، عدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣م .

٥٥- أمانى عبد الرحمن صالح ، " إشكالية الحدود فى التصور الإسلامى " فى السياسة الدولية ، عدد ١١٢ ، ابريل ١٩٩٣م .

٥٦- د. جعفر عبد السلام ، : حول مؤتمر فيينا سنة ١٩٦٩م : وسائل تسوية المنازعات فى قانون المعاهدات . المجلة المصرية للقانون الدولى ، عدد ٢٥، ١٩٦٩م .

٥٧- د. حورية مجاهد ، " الاتجاهات الإيديولوجية للوحدة الإفريقية " . مجلة دراسات افريقية، القاهرة ، عدد ٤ ، ١٩٧٥م ، معهد البحوث والدراسات الافريقية : جامعة القاهرة .

٥٨- د. سمعان بطرس فرج الله ، " تعريف العدوان " المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد ٢٤ ، ١٩٦٨م .

٥٩- د. عبد الرضا الطعان ، " مساهمة أولية فى دراسة بعض جوانب الإقليم " مجلة دراسات قانونية ، منشورات الجامعة الليبية كلية الحقوق ، السنة الثانية ، المجلد الثانى ،١٩٧٢م .

٦٠- د. عبد الحسين القطيفى ، " دور التحكيم فى فض المنازعات الدولية ؛ مجلة العلوم القانونية ، بغداد – جامعة بغداد ، كلية الحقوق ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ١٩٦٩م .

٦١- عز الدين شكرى ، " أزمة الدولة فى إفريقيا " ، السياسة الدولية ، عدد ١١٠ ، اكتوبر ١٩٩٢م .

٦٢- د. على إبراهيم " قطاع اوزو " والدور المحتمل لمحكمة العدل الدولية بعد الهزيمة الليبية . " مجلة العلوم القانونية ، القاهرة : كلية الحقوق جامعة القاهرة ، عدد" ١، ٢ يناير / يوليو ، ١٩٨٦م .

٦٣- د. عمر أبو بكر باخشب ، " النظام القانونى لمفهوم الحدود فى القانون الدولى العام " ، المجلة المصرية القانون الدولى ، مجلد ٤٤ ، ١٩٨٨م .

٦٤- د. فيليب رفلة ، " الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية " المجلة الجغرافية العربية ، القاهرة : الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، ١٩٧٠م.

٦٥- كلود رافستان ، " عناصر لنظرية في الحدود " ، ترجمة أحمد رضا محمد ، مجلة ديوجين ، (مصباح الفكر) ، مطبوعات اليونسكو ، العدد ٧٨ ، ١٩٨٨م .

٦٦- مجدى صبحى ، «الحدود والموارد الاقتصادية ، من الهيدرولوجى إلى الهيدروكربونى»، السياسة الدولية ، عدد ١١١ يناير ١٩٩٣م .

٦٧- د. مراد الدسوقى ، « حدود القوة العسكرية في المواجهات العربية الإقليمية » مجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٢ ، ابريل ١٩٩٣م .

٦٨- هانئ رسلان ، « الحدود الجنوبية للوطن العربى» . السياسة الدولية ، عدد ١١٢ ، ابريل ١٩٩٣م .

د. دراسات وبحوث :

٦٩- د. إبراهيم نصرالدين ، الاندماج الوطني في اوغندا ، بحث غير منشور مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل . القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة مارس ١٩٧٨م .

٧٠- د. اجلال رأفت ، النزاع السنغالى الموريتانى: دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

٧١- د. عزيز الدين التيجى ، برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التقليدية فى إفريقيا جنوب الصحراء وأثارها التوزيعية » بحث قدم إلى مؤتمر الاصلاح الاقتصادى وأثاره التوزيعية ، المنعقد فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، قسم الاقتصاد فى الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢م .

٧٢- د. محمد سعيد ، اصول المشكلة الاريترية ومستقبلها ، بحث قدم فى المؤتمر الجغرافى الإسلامى الأول (المملكة العربية السعودية جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، المجلد الرابع ، ١٩٨٤م) .

٧٣- د. مصطفي كامل السيد ، الجوانب الاجتماعية للتكيف الهيكلى فى افريقيا « بحث مقدم لندوة الابعاد المتعددة للتكيف الهيكلى فى إفريقيا ومصر » القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٢ مايو ١٩٩٦م .

هـ- الرسائل العلمية :

٧٤- د. إبراهيم نصر الدين ، " حركة التحرر الإفريقى فى مواجهة النظام السياسى لجنوب إفريقيا " ، . رسالة دكتوراة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ، ١٩٨٠م .

٧٥- جابر الراو ى ، " الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية " ، رسالة دكتوارة كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ١٩٧٠م .

٧٦- السيد محمد السيد عمر ، منازعات الحدود فى أفريقيا العربية مع التمثيل بحدود بلاد شرق افريقيا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١م .

٧٧- طارق عبد الرؤوف ، مبدأ ثبات الحدود ونهائيتها : مع إشارة خاصة إلى نزا ع الحدود بين العراق والكويت ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة كلية الحقوق ، ١٩٩٥م .

٧٨- عبد العزيز صقر ، نظرية الجهاد في الإسلام، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٣م .

٧٩- عمر صدوق ، التطورات المعاصرة للاعتراف بالدول والحكومات رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٨٩م .

٨٠- محمد طلعت الغنيمي ،التسوية القضائية للخلافات الدولية ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق : جامعة القاهرة ، ١٩٥٤م .

٨١- محمد عاشور مهدى ، الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م.

٨٢- محمد فجالى ، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الحوار : الحالة الجزائرية التونسية . رسالة ماجستير ، الجزائر : معهد الحقوق والعلوم الإدارية : جامعة قسنطينة ، ١٩٩٠م .

٨٣- محمود محمد أبو العينين ، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية ، رسالة دكتوراة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية : جامعة القاهرة ، ١٩٨٧م .

مصادر أخري :

٨٤- د. إبراهيم نصر الدين ، الصومال وامكانيات تحدى النظام العالمى ، ورقة عمل مقدمة إلى مركز الدراسات الحضارية ، القاهرة : مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٤م .

٨٥- ابن منظور ، لسان العرب (القاهرة : دار المعارف ، ج٨ ، ١٩٨١م) .

٨٦- البنك المركزى المصرى ، نشرة البنك المركزى المصرى ١٩٩١/٩٠م .

٨٧- الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة : الموسم الثقافى ١٩٥٦م ، (القاهرة : الجمعية الجغرافية المصرية).

٨٨- الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة للموسم الثقافية لسنة ١٩٦١م . (القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، د. ت)

٨٩- السياسة الدولية ، الخلاف الصومالى الاثيوبى الكينى ملف وثائقى : السياسة الدولية ، عدد ١٩: يناير ١٩٧٠م .

٩٠- د. على الدين هلال ، مدخل فى النظم السياسية المقارنة ، مذكرة غير منشورة وزعت على طلاب قسم العوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤م .

٩١- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط (القاهرة : مجمع اللغة العربية ح١ ، ط٣ ، ١٩٨٥م) .

٩٢- د. محمد صبحى عبد الحكيم ، « خريطة افريقيا فى السنوات العشر الأخيرة » الجمعية الجغرافية المصرية : المحارضات العامة للمواسم الثقافى لسنة ١٩٦١م .

٩٣- مركز الدراسات الحضارية ، الامة في عام : تقرير حولى عن الشئون السياسية والاقتصادية الإسلامية (القاهرة : مركز الدراسات الحضارية العدد الثالث ، ١٤١٣ هـ) .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

A - Docuoments.

1- International Court of Justice, Report of Judgements, Advisory Opinion and Order, Cas Concerning the Territorial Disput (libeyn Arab Jamahiriya/Chad) Judgement of 3 February 1994).

B - Books.

2- Anderson, Ewan W, An Atlas of World Political Flashpoints, (London: Pinter Referenc, 1993) .

3- Anene, J.C,The International Boundaries of Nigeria (london: Longman, 1970) .

4- Barbour, K.M., and Prothero (ed.,)Essays on African Population (New York: Fridrick A Praeger, 1962).

5- Brownlie, Ian, African Boundary : A Legal and Diplomatic Encyclopedia.(London : Hurstm, 1979).

6- ___________ , International Law & the Use of Force by States (London : Oxford Univeristy Press. , 1963).

7- Chazan, Naomi (ed.), Irredentism and International Politics (london : Adamantie Press Limited, 1991).

8- Chriu., Fantu, The Silent Revolution in Africa, Debt, Development and Democracy (London: Zed Books LTD,1989).

9- Collins, Roberto, African History (New Jersy: Pemtice Hall,1986).

10- Culagovski Jorge and et. al.,African Financing Needs in 1995 (The World Bank .Washington D.C.October1991).

11- D'Entreves, Alexander Passerin, The Notion of State : An Introduction to Political Theory (London : Oxford University Press, 1967).

12- Davidson , Basil, Africa in History : Themes and Outlines (London : Weidenfeld Nucolson, 1968).

13- De La Pradelle, La Frontiere (Paris Les Editions International, 1928).

14- Deng , M and I. William Zartman, (eds.), Conflict Resolution in Africa, (Wishington D.C: The Brookings Instituation 1992).

15- Eisentadt S. N and Rokken, Stein (eds.), Building States and Nations: Analyses by Region (Vol 2). (Berverly Hills, Calef Publications, 1973).

16- Elieas, T.Olawale, Government and Politics in Africa (Bombay: Asia Puplishing House, 1963).

17- Fortes, M and Evans Prichard (eds.), African Political Systems(London : Oxford Unuversity Press, 3rd Ed., 1948).

18- Foucher, Michel, Front Et Frontier, Un Tour du Mond Geopolitics, (Foyard .librarie Foyard, 1991).

19- Ghali, Boutros, les Conflits de Frontiers Afrique (Pares: Edition Technque Et Economique, 1972).

20- H.Westing, Arthur (ed.), Global Resources and Internationl Conflict Enviromental factor in Strategic Policy and Action(New York ; Oxford Unversity press ,1986) .

21- Hance, William A., The Geography of Modern Africa (New Yok: Columbia University Press, 1975).

22- Harbeson, Sohan W. and Donald Rothchild (eds.), Africa in World Politics: Post. Cold war Challenges (Oxford : Westview Press Second Edition , 1995).

23- Hodgson, Ropert D. and Stoneman, Elvyn A, The Changing Map of Africa.(New Jersy .D. Van Nostrand Company inc, 1963).

24- J.Day, Alan (ed.) Border and Territorial Disputes (Detroit: Galeresearch company, 1982).

25- Kingham (ed.), Foreign Relations of Africln States (London, Buttrworthes 1974).

26- Liebenow,J.Gus,African Politics, Crisis And Challenges (U.S.A. Indiana University Press,1986).

27- Mckay, Vernon (ed.), African Diplomacy : Studies in the Derermenant of Foreign Policy . (New york.Praager Publisher, 1966) .

28- Oliver, Roland and Antony Atmore, Africa Since 1800.(Cambridge : The University Press, 1967).

29- Penrosy E.F.(ed.,), European Imperialism and Partition of Aftica (London: Frank Cass, 1975).

30- Prescott, J.R.V, Political Geography (London: Methuen & Co.Ltd, 1972).

31- Robert, Williams, Corruption in Aftica (England: Gower Publishing, 1987).

32- Rothchild, Donald and Naomi Chazan, The Precarious Balance: State and Society In Africa. (Boulder: Westview Press ,1988).

33- Rubin, Lislie and Bruan Weinstein, Interoduction to African Politics. A Continental Approach.(New York: Holt, Rinehort and Winston 2nd Ed.,1977).

34- Shaw, Malcolm, Title to Territory in Africa: International Legal Issues.(Oxford: Clarendon press, 1986).

35- Sik, Endre.The history of Black Africa Vol.,I (Budapest: Akademiai Kiado,1970).

36- Smock,David R.(ed.), Making War and Wagung Peace :Foreign Inteven-tion in Africa (Washington, D.C., United Stares Institue of Peace Press,1993).

37- Surya, P.Sharma, International Boundary Disputes And International law: a Policy-Orientid study (Bombay: N.M.Tripthi, 1976).

38- Touval, Saadia, The Boundary Politics of Independant Africa (Massachusetts: Harvard University Press,1972).

39- Widstrand, Carl Gosta (ed.), Africa Boundary. (Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, 1969).

40- World Bank , Sub-Saharan Africa : From Cisis to Sustainable Growh (Washington D.C The World Bank 1989).

41- Wright, Stephin and Jance N. Brownfoot (ed.), Africa in World Politics : Changing Prespectives (London: Macmillan, 1987).

42- Zartman , 1. William, International Relations in the New Africa (Englewood Cliffs,N.J: Prentice Hall, 1966).

C - Articals :

43- Abou El-Wafa,Ahmed, "Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes" Revue Egyptienne de Droit international (Vol.42,1986).

44- ——————————— "Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes (Second Part), Revue Egyptienne de Deroit International (Vol.43;1987).

45- Adar,Korwa, "The princeples of Self-Determination and Territorial Integrity Make Strange Litigents in International Relations: A Recapitulation , Indian Journal of International Law (Vol.26,No.384,July-December 1986).

46- Azevedo,Mario .& , Cwendolyn Prater, "Foreign Assistance and Dependance : Post-Colonial Chad (1960 - 1985), Journal of Conflict Resolution (Vol.13,No 3, Fall 1986).

47- Barkin, J. Samuel and Bruce Cornun ,"The State and the Nation: Changing Norms and the Rules of Sovereignty in International Relation ", International Organization (Vol.12, No.3,1973).

48- Baynham, Simon, "After the Cold War Political and Securitry Trends in Africa " , Africa Insight.(Vol.24, No.1,1994).

49- Baynham, Simon,, "Geopollitics,Glasnost and africa's Second Liberation:Political and Security Inplications for the Continant ",Africa Insight (Vol.21, No. 4,1991).

50- Berchovich, Jacob, " The Third parties in Conflict Managiment The Structure and Condition of Effictive Meidation in Intirnational Relitions " ,International Journal (Vol.Xl, No.4, Autumn 1985).

51- Berchovich, Jacob and Jeffr Langley, " The Natur of the Dispute and the Efficteness of International Mediation ",Journal of conflict Resolution (Vol 37,No 4, December,1993).

52- Bon, Danial and Karin Mingst,"French Intervention in Africa: Dependance or Decolonization",Africa Today (Vol.27. No.2, August 1980).

53- Boyed,Herb,"Chad: A Civil War Without End.? ",The Journal of African Studies (Vol. 10, No. 4, Winter 1983 - 1984).

54- Brick,S.K. Panter, " The Right to Self- Determenation: Its Application to Nigeria", International Affairs (Vol. 44,1968).

55- Carrington , C.E.,"Frontiers in Africa" International Affairs (Vol. 36, No.4 , 1980).

56- Deng, Francis M, "Africa and the New World Disorder: Rethinking Colonial Borders", Brookings Review,(Spring 1993).

57- Denis Venter," An Evaluation of the O.A.U on the Eve South Africa's Accession ",Africa Insight (Vol 24,No 1,1994).

58- Diehl, Psulf and Goertz Gary, " Territorial Changes and Militarized Conflict", Journal of Conflict Resolution (Vol.32, No.1, March,1988).

59- Eberwein,Walf.,et.al, " External and Internal Conflict Resolution (Vol.23, No.4,December 1979).

60- Evans, Malcolm D. (ed.), " Case Concerning the Arbitral Award of 31 July 1989 (Guinee Bussua,V.Senegal) Provisional Measures, "Merits", International and Comparative Law Quarterly (Vol.41, October 1992).

61- Lye, William, "The Mdabele Kingdom South of the Lampopo River", Journal of African History (Vol.LX,No.1,1969).

62- Fischer , Dana D, " Decision to Use The International Court of Justice ", International Studies Quarterly (Vol.26, No.2,June 1982).

63- Fogg,Richar Wendell,"dealing With Conflict: A Reportoire of Creative, Peaceful Approaches ", Journal of conflict Resulotion .(Vol. 29, No.2,June 1985).

64- Gornham, David, " Power Parity Lethal in International Violence, 1969 - 1973)", Journal of Conflict Resolution (Vol 20, No.3,September 1976).

65- Gleick, Peter.H,"Water and Conflict, Fresh Water Resources and International Security ", International Security (Vol 18 ,No.1,1978).

66- Griffiths, Ieuan, " The Scramble for Africa : Inherited Political Boundaries", Geographical Journal (Vol.152, No. 2, Jult 1986).

67- Hargraves, J.D, " Towards A History of the Partition of Africa" Journal of African History (Vol.1, No. 1,1960).

68- Hellen, J.A., " International Affairs , (Vol. 44, No. 4,1968).

69- Herbest, Jeffrey, " The Creation and Maintenance of National Boundaries in Africa " , International Organization (Vol 43,No 4, Autumn 1989).

70- __________ , " War and the State in Africa " , International Security (Vol.14, No.4, Spring 1990).

71- Jack Goody, "Feudalism in Africa" , Journal of African History (Vol .iv, No.1,1963).

72- Jackon, Robert and Carl Rosberg , " Sovereignty and Underdevelopement . Juridical Statehhood In the African Crisis", The Journal of Modern African Studies .(Vol .24, No.1, 1984).

73- __________ , "Why Africa's Weak States Persist? : The Emperical and the Juridical in Statehood" , World Politics. (Vol.35, No.1, 1982).

74- Kacowicz, Arie M.,, "The problem of peacerful Territorial Change.," Journal of Conflict Resolution (Vol. 38, No.1,March 1994).

75- Kaikabao, Kaiyan Hami., " Some Observations on the Doctorine of Continuntiy and Finality of Boundary ", British year Book of International Law 1983 (London : Oxford Univeristy Press 1984).

76- Kamanu, Onyeoro S., " Secession and the Right of Self Determenation, An O.A. U Dilemma " , The Journal of Modern African Studies (Vol.12, No.3, 1973).

77- Kamato, Mourice, " L'Affaire de la Delimitation de la Frontiere Martime Guinee / Guinee Bissua", Revue Egyptienne De Droit International (Vol. 41, 1985).

78- Kapil , Ravi L, " on the Conflict Potntial of Inherited Boundaries in Africa ", World Politics (Vol .XVIII, No. 3, April 1966).

79- kiwanuka, M.S., " Bunyoro and the British: A Reappraisal of the Causes for Decline and fall of an African Kingdom", journal of African History (Vol. IX, No.4, 1968).

80- Koskenniemi, Morti., "National Self Determination Today: Problems of Legal Theory and Practice " , International and Comparative Law Quarterly (Vol .43, October 1994) .

81 - Laurie Nathan, Twords A Conference an Security, Stablility, Development and Co-operation in Africa", Africa Insight (Vol. 22, No. 4, 1992).

82 - Lipton, Merle., "Independent Bantustan?", Internaional Affairs. (Vol. 38, No. 1, January 1972).

83 - Mair, L.P., "Social Change in Africa.", Intrnational Affairs (Vol 36, No. 4, October 1960).

84 - Maluwa, Tiyanjan ,"The Settelement of Disputes Among African States 1963 - 1983 : Some Conceptual Issues and Practical Trends", International and Comparative Law Quarterly (Vol. 38,April 1989).

85 - Mandle, Robert, "Roots of the Modern Interstates Border Disputes", Journal of Conflict Resolution (Vol. 24. No. 3, September 1980).

86 - Mariam, Wesfi Naldi, "The Background of the Ethio- Somalian Boundary Dispute", The Journal of Modern African Studies (Vol. 2, No. 2, 1964).

87 - Martin, Guy, "The Historical Economic and Poltical Basic of France's African Policy", The Journal of Modern African Studies (Vol. 23, No. 2, 1985).

88 - Mayal, James,"The Sanctions Problem in International Economic Relations : Reflictions in the Light of Recent Experience", International Affairs, (Vol. 60, No. 4, 1984).

89 - Mccorquodle, Robert., "Self Determenation : A Human Right Approach", International and Comparative law Quarterly (Vol. 43, October 1994).

90 - Me Gown, Pat, & Thomes, Johnson, "African Military Coups d'Etat and Underdevelpement: AQuantitive Historical Analysis", The Journal of Modern African Studies (Vol. 22, No. 4, December 1984).

91 - Meyers, B. Devid, "Intraregional Conflict Mangement by the Organization of African Unity", International Orgenaization (Vol. 38, No. 3, Summer 1974).

92 - Mintz, Alex and Nehemia Geve, "Why Don't Democracies Fight Each Other?", Journal of Conflict Resolution (Vol; 37, No. 2, 1993).

93 - Muchtar, Mohammed, "The Sudanese Boundary Conflict", Revue Egyptienne, De Droit International (Vol. 14, 1958).

94 - Munkman, A.L.W., " Adjudication and Adjustment of Territorial and Boundary Disputes.," The British Year Book of International Law 1972 - 1973 (London : Oxford Universty Press, 1975).

95 - Naldi, Gino J., "The Case Concerning the Frontier Dispute (Burkina Faso / Republic of Mali) : Uti Posideties in An African Prespective ", International and Comparative Law Quarterly (Vol. 36, No. 4, October 1987).

96 - Nathan, Laurie.," Towards a Conference on Security, Stability, Development, and Co-operation in Africa", Africa Insight. (Vol. 22, No. 1, 1992).

97 - Olowo, Bola," Nigeria Cameroon: No War No Peace.", West Africa. (7-13 March 1994).

98 - Owolobi, Ajamu Olayiwola, "Nigeria and Cameroon Boundary Disputes and the Problem of Border Security", Africa Notes (Vol. 15, No. 122, 1991).

99 - Peak, E.R.L., "Northern Rhodesia - Belgian Congo Boundary.", The Geographical Jouranal (Vol. LXX III, No. 4, April 1934).

100 - Perham, Margery, "Rheflection, on the Nigerian Civil War," International Afairs (Vol. 46, No. 2, April, 1970).

101 - Post, K.W.J., "Is there A case for Biafra?", International Affairs (Vol. 44, No. 1, 1966).

102 - Raw, M Koteswara., "Right of Self-Determination in the Post-colonial Era: A Survey of Juristic Opinion and State Practice", Indian Journal of International Law (Vol. 28, No. 1, Jan / March 1973).

103 - Reevs, Jesse., "International Boundaries", American Journal of International Law (Vol. 38, 1944).

104 - Roberts, A.d., "The Sub - Imperialism of the Boganda", Journal of African History (Vol. III, No. 3, 1962).

105 - Rymond, Greagory A., "Democracies, Disputes and Third - Party Intemediaries", Journal of Conflict Resolution (Vol. 28, No 1, March 1994).

106 - Shalanke, Oladipoo, "Nigeria/Cameroun Maritime Delimitations," International and Comparative Law Quarterly (Vol. 42, No. 2, April 1993).

107 - Shaw, Timothy, "Regional Co. operation and Conflict in Africa" International Journal (Vol. 30, No. 4, 1975).

108 - Shinne, L.P. and M. Shinne, "New Light on Medieval Nubia", Journal of African History (Vol. Vi, No. 3, 1965).

109 - Simon, Erica, "Negritude and Clutural Problems of Contemporary Africa," Presence Africa (Paris : Presence Africa Publication (Vol. 18, No. 47, 1963).

110 - Sinha, S. Prakash., "Is Self Determination Passé?", Columbia. Journal of Transnational Law (Vol. 12, No. 2, 1973).

111 - Sklolnik, Peterg., "Why Ghana is Not a Nation State", Africa Insight (Vol. 22, No. 1, 1992).

112 - Skurnik, W.A.E., France and Fragmentation in West Africa 1945 - 1960", Journal of African History (Vol. VII, No 2, 1967).

113 - Starr, Harvey and A. Most Benjamin," A Return Journey : Richardson," Frontier" and Wars in 1964- 1965 Era", Journal of Conflict Resolution (Vol. 22, No. 3, September 1978).

114 - Thompsom, Vincent B., "The Phenomenon of Shifting Frontiers The Kenya - Somalia Cos in the Horn of Africa 1880s - 1970s" Journal of Asian and African Studies (Vol XXX, No. 1-2, 1995)

115 - Tiewul, S.Azadon," Relation, Between the United Nations and Organization of African Unity in Settlement of Secessionist Conflicts", Harvard International Law Journal (Vol. 16, No. 1, 1975).

116 - Tillema, Herbert K. and Jahn R. Van., Wingen, "Law and Power Military Intervention", International Studies Quarterly (Vol. 26, No., 2, June 1982).

117 - Touval, Saadia, "Africa Frontiers: Reaction to A Colonial Legacy", International Affairs, (Vol. 42, No. 4, 1966).

118 - ----------------- , Treatis, Borders and the Partition, of Africa", Journal of African History (Vol. Vii, No. 2, 1966).

119 - -----------------, "The" Organization of African Unity and African Borders", International Organization (Vol XX1, No1, 1967).

120 - Wall Jr, James A.," Mediation : An Analysis Review and Proposed Research" Journal of Conflict Resolution (Vol, 25. No. 1,March, 1987).

121 - Wall Jr, James A & Ann Lynn, "Mediation A Current Reviw" Journal of Conflict Resolution (Vol. 37, No. 1, March 1993).

122 - Witman, Donald," How a War Ends : A Rational Model Approach", Journal of Conflict Resolution (Vol. 3. No. 4, December 1979).

123 - Zartman, I. William " Africa As a Subordinate State System in International Relations", International Organization (Vol. XX1, Not. 1, Winter 1967).

D- Others:

124 - Africa At A Glance 1995/1996 (Pretoria : Africa Institution of South Africa, July 1996).

125 - Encyclopaedia of the Social Scial Science. (Vol. 1), (New York: The Macmillan Company, 1958).

126 - Internatioal Encyclopaedia of the Social Science : (Vol 5), (New York: Macmillan Company & the Free Press, 1944).

127 - Kasper, Bentzil M., Internal Determenations and Consequences of Conflict Resolution of the Somali Border Disput" A paper prepared for delivery at the 15 the Annal Meeting of the Afrcian Studies Assocition. Philadelphia: November 8-11, 1972.

128 - United Nations Dvelopment Programme Human Developement Report 1995. (Oxford : University Press 1995).

مركز دراسات المستقبل الإفريقى

يعد مركز دراسات المستقبل الإفريقى مؤسسة علمية وفكرية معنية بالشأن الإفريقى وقضاياه المختلفة وذلك لتحقيق المقاصد الآتية:-

- طرح مجموعة من القضايا والإشكالات النظرية فى دراسة الواقع الإفريقى الراهن بما يسمح بتقديم إطار مفاهيمى ملائم يمكن التعويل عليه فى عملية بناء منهج جديد النظر فى الدراسات الإفريقية بصفة عامة.

- التمسك بمفهوم الروح الحضارية الإفريقية التى تم التخلى عنها لأسباب عدة خلال الحقبة الاستعمارية. فالعقلية الاستعمارية لجأت إلى خلق مواطن إفريقى ممزق بين انتماءاته الإقليمية والإثنية والدينية «التقليدية» وجذوره التاريخية غير الرشيدة - وفقاً للزعم الاستعمارى - وبين واقعه الاجتماعى والسياسى «الحديث «وأوضاعه الاقتصادية «الرشيدة».

- التأكيد على أهمية النموذج التاريخى الذى يعكس خبرة المجتمعات الإسلامية ولاسيما فى غرب إفريقيا قبل الاستعمار، وذلك فى سياق الحديث عن الأصالة الإفريفية وبناء نموذج قومى للنهضة والتنمية فى الدول الإفريقية.

- توفر الفهم الصحيح للأزمة الإفريقية الراهنة. بما يؤدى إلى تجاوز النموذج المعرفى الغربى وما يرتبط به من صور ذهنية تجتزئ الواقع الإفريقى.

- ترسيخ أهمية إفريقيا فى الفكر الاستراتيجى المصرى والعربى والإسلامى، وذلك انطلاقاً من حقائق الجغرافيا والتاريخ والعقيدة، واستناداً إلى حقائق الواقع المعاصر حيث إن إفريقيا بما لها من حقوق وإمكانات بشرية وطبيعية تعد بحق قارة المستقبل.

الكتاب والمؤلف

تعتبر قضية الحدود السياسية واحدة من أهم القضايا التى أثارت وما زالت تثير الكثير من التساؤلات النظرية والتحديات الواقعية التى تواجه الباحثين والقادة داخل قارة إفريقيا وخارجها . لذا فإن هذه الدراسة محاولة اجتهادية للإجابة على عدة تساؤلات كثيراً ما تثار بشأن الحدود السياسية فى إفريقيا وهى : -

ـ هل عرفت القارة الإفريقية الحدود السياسية قبل الاستعمار ؟

ـ ما هو أثر الاستعمار على الحدود السياسية فى إفريقيا ؟

ـ ما هى أسباب منازعات الحدود السياسية فى إفريقيا ؟

ـ ما هى السبل والأدوات التى لجأت إليها الدول الإفريقية لإدارة منازعات الحدود وتسويتها ومدى فاعلية كل منها ؟

ـ لماذا استمرت الحدود السياسية فى إفريقيا دون تغيير يذكر على الرغم من كافة المثالب والعيوب التى اعتورت تشكيل هذه الحدود ونشأتها ؟

وتعد الدراسة من بواكير المحاولات باللغة العربية عن الحدود السياسية فى إفريقيا .

المؤلف : محمد عاشور مهدى ماجستير العلوم السياسية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ـــ دبلوم القانون الدولى العام ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ـ مدرس مساعد بقسم النظم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ـ ساهم فى ترجمة بعض أعمال مركز الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة له بعض البحوث المنشورة فى الشئون الإفريقية .